



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مركز

البحوث والمعلومات



مركز البحوث والمعلومات

مجلة البحوث الإدارية

مجلة دورية ★ ريم سنوية ★ ملمنية ★ محكمة

رئيس مجلس الإدارة

أ.د/ حمدي عبدالعظيم

رئيس الأكاديمية

رئيس التحرير

أ.د/ عبدالمطلب عبدالحميد

عميد مركز البحوث والمعلومات

السنة الثانية والعشرون ، العدد الثالث يوليو ٢٠٠٤



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية



مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

لعدد ثلث - يوليو ٢٠٠٤

السنة الثنية والعشرون

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، مُحكمة

رئيس مجلس الإدارة

أ. د / حمدي عبد العظيم

رئيس الأكاديمية

رئيس التحرير

أ. د / عبد المطلب عبد الحميد

عميد مركز البحوث والمعلومات

الأفراد	المؤسسات	الاشتراكات السنوية:
٤٠ جنيهًا مصرياً	١٠٠ جنيه مصري	جمهورية مصر العربية:
٢٠ دولاراً	٦٠ دولاراً	الدول العربية والأجنبية:
يتفق عليها مع رئيس تحرير المجلة وفقاً للضوابط المحددة في هذا الشأن.		الإعلانات:
		عنوان المراسلات:

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

كورنيش النيل - مدخل المعادي - القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢ ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

Website: www.sams-ric.edu.eg

e-mail: ric@sams-ric.edu.eg

info@sams-ric.edu.eg

تشكيل مجلس البحوث

والمعلومات

برئاسة

أ.د / عبد المطلب عبد الحميد

عميد مركز البحوث والمعلومات

وعضوية كل من

* أ.د / نجد محمد خميس حميدة

أستاذ متفرغ والمشرّف على قسم إدارة

الأعمال وقسم إدارة الإنتاج

* أ.د / محمد حسن العزازي

أستاذ متفرغ والمشرّف على قسم الإدارة

العامة والمحلية

* أ.د / محمد زكي عيد

أستاذ وعميد المعهد القومي للإدارة العليا

* أ.د / أحمد فهمي أبو القمصان

أستاذ مساعد وعميد مركز التدريب

* أ.د / صفوت علي محمد حميدة

أستاذ مساعد والمشرّف على فرع الأكاديمية

بيورسعيد

* د / مجدي محمد حسن أبو العلا

أستاذ مساعد والمدير التنفيذي لوحدة تكنولوجيا

المعلومات

مستشارو التحرير

١- أ.د / حمدي عبد العظيم

٢- أ.د / علي لطفي

٣- أ.د / سيد عبد الوهّاب

٤- أ.د / علي عبد المجيد عبده

٥- أ.د / عبد المنعم راضي

٦- أ.د / مصطفى محمد علي

٧- أ.د / سميحة القليوبي

٨- أ.د / عمرو غنّيم

٩- أ.د / محمد حسن العزازي

١٠- أ.د / حسن حسني

١١- أ.د / سيد محمود الهوّاري

١٢- أ.د / علي عبد الوهّاب

١٣- أ.د / فريد راغب النجار

١٤- أ.د / حامد طلّبة

١٥- أ.د / مصطفى بهجت عبد المتعال

١٦- أ.د / محمود سمير طوير

١٧- أ.د / مصطفى السعيد

١٨- أ.د / شوقي حسين

١٩- أ.د / أحمد فرغلي

٢٠- أ.د / إجلال عبد المنعم حافظ

٢١- أ.د / نجد خميس

٢٢- أ.د / مصطفى علوي

٢٣- أ.د / محمد كمال أبو هند

٢٤- أ.د / عالية المهدي

٢٥- أ.د / محمد الحناوي

٢٦- أ.د / سعيد عبد الفتّاح

٢٧- أ.د / محمد محمد إبراهيم

٢٨- أ.د / يسري خضر إسماعيل

٢٩- أ.د / محمود النّاغي

٣٠- أ.د / محمد كامل عمران

في هذا العدد

م	الموضوع	الصفحة
أولا	افتتاحية العدد:	
*	المنهج الاقتصادي لمصر في ضوء الدستور الحالي ومتطلبات الإصلاح	٧
	أ.د/ حمدي عبد العظيم رئيس أكاديمية السادات	
*	الاتحاد الإفريقي والنيباد	١٠
	أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد عيد مركز البحوث والمعلومات	
ثانيا	بحوث مُحَكَّمة:	
*	دعم التبادل التجاري للأغذية بين مصر والدول الأوروبية باستخدام تكنولوجيا حفظ الأغذية بالإشعاع	١٢
	د. إيمان محمد حسن محمود	
*	Multi-agent Routing System for Networks	٢٣
	Dr. Mohamed. M. Eassa	
*	اليابان من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلي	٣٠
	د. ماجد رضا بطرس	
*	استراتيجية جديدة لتصدير المنتجات النسيجية في ظل تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية	٥٧
	دكتور / مصطفى كمال السيد طابيل	
*	اتجاهات طلاب التعليم الجامعي التجاري نحو أهمية الحاسب الآلي	٧١
	د. هالة محمد لبيب عتبة	
ثالثا	بحوث مرجعية:	
*	التحوط من مخاطر الاستثمار Investment Risks Hedging	١٠٤
	د. أحمد فهمي أبو القمصان	
رابعا	ملخصات الرسائل الجامعية:	
*	ترشيد نفقات الموازنة العامة بدولة الإمارات العربية المتحدة	١٤٧
	مقدمة من / أ. ثناء محمد أحمد والي	

	مراجعات نقدية للكتب:	خامسا
١٥٤	Integrated Broadband Networks: An Introduction to ATM -Based Networks	*
	ترجمة / دينا يحيى نبيه	سادسا
١٥٨	الأفكار المستحدثة لتحسين أداء المنظمات	*
	المؤتمرات والندوات:	سابعا
١٦١	ندوة : " التغيرات الهيكلية في سوق العمل في مصر ومداخل علاج البطالة "	*
١٦٣	ندوة : " الآثار المتوقعة لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار على النشاط الاقتصادي في مصر "	*
١٦٥	الإطار العام للأنشطة والخدمات بمركز البحوث والمعلومات	ثامنا
	شخصية العدد:	تاسعا
١٦٦	الأستاذ الدكتور / أحمد محمود عثمان درويش	*

المنهج الاقتصادي لمصر في ضوء الدستور الحالي ومتطلبات الإصلاح

أ.د/ حمدي عبد العظيم

رئيس أكاديمية السادات

وفيما يتعلق بتحالف قوى الشعب العاملة فقد كان المفهوم السائد لذلك في ظل التطبيق الاشتراكي هو تحالف العمال مع الإدارة في الشركات المملوكة للدولة وإعطاء العمال حق التمثيل في مجلس إدارات الشركات وللجان النقابية والاتحاد العام للعمال، وتحديد نسبة من الأرباح للعمالين بناء على قوانين الشركات المساهمة والقطاع العام والهيئات الاقتصادية.

وتعتمد الدولة في ظل هذا النظام على التخطيط الاشتراكي المركزي وتولى تنفيذ كلاله الاستثمارات العامة ويتضائل حجم استثمارات القطاع الخاص إلى أدنى الحدود تكون الخطة إلزامية لكافة الوزارات والهيئات والشركات ووحدات الإدارة المحلية.

وتشتمل الخطة المركزية على: الإنتاج والاستثمار والتصدير والاستيراد، والأدخار والاستهلاك، وفرص العمل في كافة قطاعات النشاط الاقتصادي السلعية والخدمية، وكافة الموارد المحلية والخارجية، وسياسات الأجور والأسعار والجهاز المصرفي وقطاع التأمين وغيرها.

وفي ظل التطبيق الاشتراكي لا يوجد دور لسوق المال حيث تم تعطيل البورصة المصرية طالما أنه لا يوجد مجال لقوى السوق الحرة أو آليات العرض والطلب والمضاربة في الاقتراض المالي فضلا عن تعطيل بورصات البضائع، وهي البورصات التي كانت موجودة في مصر قبل التطبيق الاشتراكي المستند إلى الدستور.

ولا يخفى أن عودة البورصات الآن للعمل في الأوراق

جاء في المادة الأولى من الدستور المصري الصادر عام

١٩٧١ ما يلي:

" جمهورية مصر العربية دولة نظاما ديمقراطي وإشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة *.

والمعروف أن النظام الاشتراكي يعتمد على السيطرة المركزية للحكومة على كافة أدوات الإنتاج، فضلا عن التحديد المركزي لطاقة علاقات الإنتاج، واحتكار الحكومة لملكية المشروعات العامة وتهيمش دور القطاع الخاص وعدم تقييم أية حوافز له مباشرة أو غير مباشرة. كما تحتكر الحكومة أنشطة التصدير والاستيراد وتقرض العديد من القيود على التعامل في النقد الأجنبي وعلى الأجور والأسعار وأسعار الفائدة، وتلجأ إلى تعطيل آليات السوق الحرة وتمارس سياسة التسعير الجبري والتوزيع للسلع الهامة بالبطاقات، وتتولى توزيع الأيدي العاملة على كافة الوزارات والمصالح الحكومية والشركات والبنوك العامة دون النظر إلى احتياجات العمل أو التخصصات أو الخبرات، كما تلجأ إلى تسعير الشهادات عند التعيين لكافة الحاصلين على مؤهلات دراسية مع تحديد نظم للعلاقات الدورية والاجتماعية ونظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات. وتقرض قيوداً أخرى على تسويق الحاصلات الزراعية الهامة التي تعتمد على الاحتكار الحكومي للشراء من المنتجين بأثمان زهيدة مما يؤدي إلى التأثير سلباً على إنتاجية العاملين وتدهور النشاط الاقتصادي وانعدام روح الابتكار وضعف الاستثمارات المحلية ومعاداة الاستثمارات الأجنبية.



كانت الحكومات المتعاقبة التي أنيط بها تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي قد قطعت شوطاً طويلاً في طريق النظام الرأسمالي الحر القائم على سيطرة القطاع الخاص وأعمال آليات السوق الحرة والمنافسة التامة وحرية التجارة الداخلية، وحرية التجارة الخارجية وحرية أسعار الصرف وأسعار الفائدة وحرية سوق المال والبورصات وحرية الأسعار والأجور والاتجاه إلى التخطيط التأسيري كبديل للتخطيط المركزي. الخ.

وبذلك ندرك أهمية الاتجاهات المنادية بضرورة إعادة النظر في الدستور المصري فضلاً عن موافقة الحزب الوطني الديمقراطي مع مراجعة نصوص الدستور الحالي؛ من أجل تعديل الأحكام الواردة فيه والتي لم تعد متفقة مع متطلبات الإصلاح السياسي والإصلاح الاجتماعي والإصلاح الاقتصادي، وهو ما وافقت عليه الحكومة أيضاً في ضوء وثيقة الإصلاح السياسي وحوار الأحزاب القومية والمعارضة بشأن مرحلة الدستور في ضوء ما حدث من تطورات محلية وعالمية وفي ضوء ما يتوقع في المستقبل تحقيقه من تطورات على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ولا يخفى أن هذه الموافقات المبدئية على المراجعة والتعديل تعتبر إيجابية ومشجعة على اقتراح ملامح التعديل اللازم للدستور الحالي.

وفيما يتعلق بالإصلاح الدستوري اللازم من وجهة النظر الاقتصادية نقترح ما يلي:-

أ- إلغاء نص المادة الأولى من الدستور التي تنص على أن النظام الاقتصادي لمصر ديمقراطي اشتراكي يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة.

ب- النص على أن النظام الاقتصادي لمصر هو نظام الحرية الاقتصادية القائمة على ضوابط عامة لحماية المواطنين والمجتمع بصفة عامة من أي ممارسات ضارة.

ج- النص على أن للقطاع الخاص هو القطاع الرئيسي المنوط به تنمية الاستثمار واستيعاب فرص العمل وتحقيق الجانب الأكبر من الدخل القومي.

المالية وفي البضائع بموجب القوانين واللوائح المنظمة لذلك يتعارض مع تصوير الدستور الحالي فضلاً عن تعارض قيام القطاع الخاص حالياً باستثمار لا يقل عن ٧٥% من جملة الاستثمارات القومية مع نصوص الدستور التي تجعل القطاع العام هو الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولعل ما سبق يوضح كذلك مدى تعارض اتجاه الدولة إلى خصخصة الشركات العامة بطرق مختلفة مع الدستور؛ حيث تؤدي الخصخصة إلى تفاول وزن القطاع العام وضعف دوره في تحقيق أهداف خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد سبق أن أقيمت دعوى قضائية بعدم دستورية قانون قطاع الأعمال العام باعتباره الإطار العام لبرنامج الخصخصة في مصر، إلا أن المحكمة الدستورية رفضت الحكم بعدم دستورية طالما أنه يحمل صفة قطاع أعمال عام وليس قطاع خاص رغم أن القانون (٢٠٣ لسنة ١٩٩١) يؤدي إلى نقل الملكية والإدارة إلى القطاع الخاص والتحول إلى أشكال قانونية أخرى تطبق عليها أحكام قانونية مغايرة مثل: قانون (١٥٩ لسنة ١٩٨١) بشأن الشركات المساهمة أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته وهي قوانين منظمة لمشروعات استثمار خاص ولا صلة لها بالاستثمار العام أو الحكومة.

وقد أكد بيان الحكومة لهذا العام أن القطاع الخاص سوف يتمتع بحوافز ومزايا إضافية مع إزالة كافة عوائق الاستثمار، وأن الحكومة اعتبرت أن كل من يعوق الاستثمار فهو خائن وهو ما لم يكلفه الدستور الحالي في ظل التطبيق الاشتراكي.

الحاجة إلى تعديل الدستور بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الراهنة :

في ضوء ما سبق نجد أن كافة التشريعات والقوانين الصادرة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي لا يوجد بينها وبين النظام الاشتراكي أي صلة على الإطلاق، ولما

- د- النص على أن التنمية في مصر تعتمد على التخطيط التنشيري لمنطق مع الحرية الاقتصادية وتنظيم مصلحة الفرد والمجتمع على السواء.
- هـ- النص على أن الدستور المصري لا يسمح بالتأمين أو المصادر أو تجميد الأموال إلا بناء على أحكام قضائية تصدرها المحاكم المختصة الطبيعية.
- و- النص على أن الدستور يمنع الممارسات الاحتكارية الضارة بشئى صورها سواء صدرت عن القطاع الخاص أو عن الأجهزة والمؤسسات والوحدات الإنتاجية الحكومية.
- ز- النص على أن الدستور المصري يحرم الفساد الاقتصادي بمختلف صورته ومصادره ويعاقب مرتكبيه سواء فى ذلك القطاع الخاص أو القطاع الحكومى أو الإدارة المحلية وفقا لأحكام القانون، وبواسطة المحاكم العادية أمام للقاضي الطبيعي دون تدخل أي محاكم استثنائية.
- ح- النص على حرية العامل في اختيار العمل الذي يتفق مع رغبته وميوله وتأهيله داخل البلاد وخارجها دون قيود؛ فضلا عن حقّه في التحول من عمل إلى آخر دون أن تلحق أية أضرار من جراء ذلك.
- ط- النص على منع استغلال الأطفال دون سن العمل والإنتاج في الأعمال الشاقة بدنيا بأجور زهيدة.
- ي- خطر التمييز في فرص العمل بين الذكور والإناث أو على أساس الأديان أو العقائد.
- ك- تحريم الاعتداء على البيئة بشئى صورته، وحق الحكومة في وضع الضوابط اللازمة لإزالة آثار العدوان على البيئة فضلا عن العقوبات المقررة.
- ل- النص على أن الملكية الفكرية مصونة ولا تخضع لإجراءات نزع الملكية مهما كانت الأسباب، مع حق الدولة في وضع الضوابط القانونية اللازمة لحماية من الاعتداء.



الاتحاد الأفريقي والنيباد

أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد

صيد مركز البحوث والمعلومات

2002 وبنسبة بلغت 65 % من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي وأن هناك 24 دولة أفريقية من 34 دولة على مستوى العالم تصنف ضمن الدول الأقل نمواً في العالم أو بدرجة أقل للدول الأكثر فقراً .

بل إن نصف سكان دول جنوب الصحراء (600 مليون نسمة) يعيشون على مستوى دخل نصف دولار للفرد يومياً، ويوجد فيها 42,5 مليون مصاب بالإيدز أي 70 % من عدد المصابين في العالم وخسارتها من التصحر 9 مليارات دولار سنوياً، ومن المتوقع أن تفقد 25 % من أراضيها القابلة للزراعة وتعالى أسوأ مشكلة لأجنين في العالم (5 ملايين نسمة) و30 مليون مشرد؛ بسبب الحروب الإقليمية والنزاعات العرقية والقبائلية في 20 من دولها الـ 53، فضلاً عن وقوع أكثر من 100 انقلاب عسكري منذ عام 1960 مع وجود أكثر من 110 ملايين لغم في 18 دولة تشكل حركة للتنمية فيها.

وبالرغم من أن للقارة تسحوذ على ما يقرب من 40 % من المخزون العالمي من الموارد المعدنية إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لجميع دولها يقف عند حد 430 مليار دولار؛ وهو ما يمثل نسبة ١,٣ من حجم الناتج المحلي العالمي ويقل عن الناتج المحلي الإجمالي لدولة مثل: المكسيك التي بلغ ناتجها 483,7 دولاراً عام 2002^(١).

بل إن حجم الاستثمارات الدولية على مستوى العالم قد بلغ 464 مليار دولار عام 2002؛ كان نصيب أفريقيا من هذه الاستثمارات لا يزيد عن 3 % فقط.

لحل الرجوع إلى أصال القمة الأفريقية في ديربان بجنوب أفريقيا التي عقدت في الفترة من 8 - 10 يوليو عام 2002 وهي القمة التي شهدت عملية الاحتفال الرسمي بإنشاء الاتحاد الأفريقي، يجعلنا نلاحظ:

إن الاتحاد الأفريقي القرن ميلاده ببرنامج اقتصادي أفريقي (نيباد)^(١) وضعت الدول الأفريقية وتولى صياغته رؤساء خمس دول هي: السنغال والجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا ومصر، ذلك البرنامج الذي حددت فيه أفريقيا مجالات التنمية والتقدم ووسائلها تدعيماً لحركة للتنمية وحركة الديمقراطية.

ولنلاحظ أن هذا البرنامج وضعته أفريقيا لنفسها وحددت به وسائل ومجالات التنمية والتقدم، وحددت فيه معالم السياسات التي ترغب في اتباعها دعماً لحركة للتنمية والديمقراطية، ودعماً لحسن إدارة الموارد وطرحته على العالم باعتبارها جسراً للتعاون بين أفريقيا والعالم المتقدم .

ولحل إنشاء الاتحاد الأفريقي مقترنا بهذا البرنامج الاقتصادي الجديد يجعل نشأة هذا الاتحاد مليئة بالأمال في أن يكون خطوة جديدة ومهمة وموفقة نحو مزيد من التماسك الأفريقي، ومزيد من التعاون نحو مستقبل القارة الأفريقية.

يسمى الاتحاد إلى وضع سياسات جديدة وموحدة لتحديد وتكوين اتحاد أفريقيا للصادرات من الموارد الطبيعية والسلع الزراعية والصناعية، خاصة وأن القارة تعاني من مشكلات المديونية الخارجية التي وصلت إلى 370 مليار دولار عام

(١) برنامج للتنمية الأفريقية يقوم على تنسيق العلاقة بين الدول الأفريقية والدول المانحة للمعونات وخاصة الدول الصناعية الكبرى.

(٢) بل إن عدد خطوط التليفون في جزيرة مانيقن ببنين يتركز بأفوق عدد خطوط التليفون في جميع دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء.



المقترحة، التي تتمثل الخطوط العامة لها في أنها ستشكل من شخصيات أفريقية علمية وبإلزام (حكما أفريقيا) لكي يتوافر للجنة استقلاليته ذاتياً وستعمل على مراقبة مدى التزامها ومشاركتها في النيباد بمبادئ الحريات وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء والشفافية الاقتصادية والمالية وكل هذه الموضوعات سيتم الاتفاق عليها في إطار الاتحاد الأفريقي وبعد وضوح الهيكل الذي ستكون عليه لجنة المراجعة .

ويمكن تلخيص تلك الأوضاع في أن الاتحاد الأفريقي يقع موقع الهيكل العظمى من الجسم، في حين تقع مبادرة النيباد موقع اللحم الذي يكسو هذا الهيكل، وذلك في الوقت الذي تقع لجنة المراجعة موقع الجهاز العصبي المركزي، والمسألة كلها تقع برمتها من حيث النجاح أو الفشل على القادة الأفارقة بحيث تنتهي خلافاتهم وتتوحد توجهاتهم نحو القارة المسراء؛ لكي يجعلوها أكثر نماءً أو زدهاراً بفعل كل هذه الآليات لتصبح في ذات واحد هو إحداهن المزيد من التنمية الاقتصادية للقارة الأفريقية ومواجهة مشاكل الفقر الحادة التي تعاني منها القارة الأفريقية.

ولذلك كله وغيره فيكون الدور الأساسي للاتحاد الأفريقي؛ هو: في مجال التنمية الاقتصادية ومعالجة مشاكل الفقر وتحسين مناخ الاستثمار؛ لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للقارة الأفريقية التي تعد في الحقيقة وبما تملكه من موارد من أعلى القارات في العالم، إذا استغلت مواردها الاستثمار أو الاستخدام الأمثل، وأثيرت مواردها المتاحة بكفاءة وفعالية وتكاملت الفائدة في مجموعها تكاملاً اقتصادياً فعالاً.

ويبدو أن البرنامج الاقتصادي الضخم للمساعدات الذي يحمل اسم مبادرة مشاركة جديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) هو في النهاية بمثابة مشروع مارشال الجديد الذي يكل توفير 64 مليار دولار سنوياً لتحقيق معدل نمو اقتصادي في القارة يبلغ 7 %، تلك النسبة التي تضمن وقف تزايد معدلات الفقر فقط في هذه القارة المسراء .

نقول إن هذا البرنامج لا يتعارض مع قيام الاتحاد الأفريقي، بل يعمل في النهاية في نفس الاتجاه الذي يسعى إلى تحقيقه الاتحاد وهو تحقيق التنمية الاقتصادية لأفريقيا ومواجهة مشاكل الفقر في تلك القارة ؛ ولذلك فليس غريباً أن تطلق مبادرة مشاركة جديدة لتنمية قارة أفريقيا (النيباد) جذبا إلى جنب في نفس يوم إعلان ميلاد الاتحاد الأفريقي.

والنيباد بشكل بسيط هي عملية مقايضة تعتمد فيها دول أفريقيا بأن تحسن حكم نفسها في مقابل تعهد الدول الثماني الكبرى بزيادة المعونات والإعفاء من الديون وزيادة الاستثمار المباشر وحرية وصول السلع الأفريقية للأسواق الغربية الأوروبية والأمريكية.

أي أن النيباد هو مشروع مارشال جديد ولكن مقيد بشروط ومرتبطة بلجنة تقوم بمراجعة مدى التزام الدول الأفريقية المستفيدة ببرنامج المساعدات التي ستأتي بها النيباد.

وفي النهاية يلاحظ أن الأعضاء في النيباد هم الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والمسألة كلها لابد أن تدور في النهاية إلى ضرورة إحداهن المزيد من التنمية الاقتصادية في أفريقيا القائمة على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام مع ملاحظة أن تنفيذ مبادرة النيباد يتمثل في لجنة المراجعة



دعم التبادل التجاري للأغذية بين مصر والدول الأوروبية باستخدام تكنولوجيا حفظ الأغذية بالإشعاع

د. إيمان محمد حسن محمود

مدرس الاقتصاد قسم تشجيع الأغذية
المركز القومي لبحوث تكنولوجيا الإشعاع
هيئة الطاقة الذرية المصرية

مقدمة :

ولقد سعى الاتحاد الأوروبي لتكوين تجمع دولي في مواجهة للتجمعات الاقتصادية الدولية الأخرى الناشئة ، الأسيلان - وذلك ليضمن لنفسه دوراً بارزاً في الاقتصاد العالمي، وتأتي مصر ضمن الدول التي يسعى الاتحاد الأوروبي لجذبها إلى هذا التجمع في دول حوض المتوسط وهو بهذا يكون أكبر تجمع اقتصادي في العالم عند قيامه في عام ٢٠١٠ تقريباً.

ورغبة من الاتحاد الأوروبي في الاستعواذ على أكبر قدر ممكن من الأسواق، وخاصة الدول كثيفة السكان مثل: مصر ودول المغرب العربي والتي ترتفع فيها معدلات الاستهلاك وتتخلف فيها القدرة الإنتاجية.

ومن الناحية الأمنية يرى الاتحاد الأوروبي أن دول جنوب المتوسط وفيها مصر تعتبر امتداداً للأمن الأوروبي. ومن ثم فإن الاتحاد الأوروبي معني بدعم نظم حكم مستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فيها، حتى لا يؤدي عدم استقرارها إلى التأثير على مصالح دول الاتحاد في المنطقة (3 Agreement, 1999).

ويلاحظ ذلك أن الاتحاد الأوروبي يهتم بالتفاوض مع مصر في سياق اهتمامه بمنطقة البحر المتوسط والتي تمثل أحد محاور اهتمامات الاتحاد في الفترة المقبلة، وذلك إلى جانب اهتمامه بدول شرق ووسط أوروبا، خاصة بعد التغييرات الأخيرة في هذا المنطقة، ويركز الاتحاد الأوروبي

تسعى مصر إلى رفع جودة منتجاتها خاصة في ظل الحيد من المزايا النسبية مثل: طبيعة المناخ والأيدي العاملة الرخيصة وغيرها، وسوف يكون ذلك ميسوراً في ظل المنافسة بدون جمارك أو أساسيات حماية في الأسواق الأوروبية والتي تعتبر للشريك التجاري الأول لمصر (١ هدفه ٢٠٠٢).

ويمكن لمصر أن تعمل على تحقيق للتصوين لمنتجاتها عن طريق الاستفادة من برامج المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، وخاصة في مجال الدعم المالي والفني والتدريب، وتطور إجراءات مراقبة الجودة ونقل التكنولوجيا الأوروبية.

كما يمكن لمصر من خلال هذا الإطار للعلاقة أن تعمل على جذب مزيد من الاستثمارات الأوروبية إلى مصر سواء بصورة مستقلة أو في صورة مشروعات مشتركة مما يتيح المزيد من فرص العمل للمصريين ويحد من مشكلة البطالة. وأخيراً تسعى مصر من خلال هذه العلاقة إلى أن يكون لها دورها في الترتيبات التي تتم حالياً في منطقة الشرق الأوسط بدعم من التكتلات الاقتصادية ومنها الاتحاد الأوروبي. وتهدف مصر إلى استغلال موقعها ونقلها السياسي والاقتصادي والثقافي لتكون ذات دور محوري في هذه الترتيبات (2 Agreement, 1996).



تكنولوجيا تزيد نتيجة هذا الصادرات أمراً حتمياً.

وتكنولوجيا حفظ الحبوب والفواكه والخضراوات والأسماك ولحوم الدواجن واللحوم باستخدام الإشعاع (أشعة جاما) وسيلة آمنة وصحية ومناسبة لحفظ هذه المنتجات الغذائية لأطول فترة ممكنة سليمة وصحية وأمنة وخالية من الميكروبات والطفيليات والآفات الحشرية .. الخ.

وقد وافقت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية للزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على معالجة الغذاء بالإشعاع كوسيلة آمنة وصحية حتى ١٠ كيلو جراي. وصرح السيد وزير الصحة بموافقة على معالجة التوابل والثوم والبصل المجفف بالإشعاع في عام ١٩٩٥ ثم موافقة سيادته على معالجة البطاطس والبصل والبصل ودرنات البطاطس ودرنات البطاطس في مصر عام ٢٠٠٢ لتصديرها إلى الخارج، وهذه تعتبر خطوة جيدة لتحقيق نشر هذه التكنولوجيا خارج ودخل مصر.

الهدف من البحث :

إثبات أن تكنولوجيا معالجة الأغذية بالإشعاع كوسيلة صحية وأمنة هي التكنولوجيا المناسبة للأغذية حتى تصبح مطابقة للمواصفات الأوروبية بالتطبيق على الأسماك. وقد جاء في تفاقى الشراكة المصرية الأوروبية ما يلي:-

بند ٥٠

الزراعة والثروة السمكية

يهتف التعاون إلى :

- أ- لتحديث وإعادة البناء للبنية الزراعية والسمكية متضمناً تطويراً في القاعدة الأساسية للمعدات، تطوير التقنية والتخزين وتقنيات التسويق إلى جلب لتحسين من قنوات التوزيع.
- ب- التحسين من نوعية الإنتاج للصادرات؛ من خلال تشجيع الاتصال مع القطاع الخاص لرجال الأعمال الزراعيين.
- ج- تطوير التعاون في جوانب مختلفة لتقنيات التنمية، مع هدف التبادل التجاري بين الطرفين في هذا الجانب، وعلى الجانبين تبادل المعلومات (5 foreign 2002).

على محورين بغرض استقطابها نحوه ، وهما : العامل الأمني ، والاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة ، حتى لا تستقطبها التجمعات الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية (الاقتصادي ١٩٩٧).

إن مصر تأخذ المسألة بجديّة حيث إنها ترى أن هذا الإطار الجديد للعلاقات يتضمن أبعاداً استراتيجيّة، ومن المفروض أن تغير معالم علاقات مصر للسياسية والاقتصادية بالعالم الخارجي، وهذا يجعلنا نتعامل مع الموضوع باهتمام وعناية شديدين وتطالب مصر بأن يلتزم الاتحاد الأوروبي بتحرير التجارة في السلع الزراعية كجزء أساسي لإنشاء منطقة التجارة الحرة، ومن جانبها فإن المجموعة الأوروبية تلزم نفسها فقط بتحصينات غير محدودة على الترتيبات القائمة على وعد أن يتم إعادة التفاوض بهذا الشأن بعد خمس سنوات.

المفروض :

- ١- المشاركة المصرية الأوروبية مكسب تجاري لمصر.
- ٢- القدرة على خلق التكنولوجيا مطلب استراتيجي لمصر.
- ٣- تكنولوجيا حفظ الغذاء بالإشعاع وسيلة ملائمة صحياً والتصدياً لفتح الأسواق الجديدة في الخارج (بالتطبيق على الأسماك)

مشكلة البحث :

انخفاض حجم الصادرات المصرية إلى دول السوق الأوروبية في الأسماك ؛ بسبب عدم مطابقة الأسماك للمواصفات القياسية التي وضعها الاتحاد الأوروبي. ونظراً لأهمية السوق الأوروبية المشتركة لمصر كسوق تجاري أول لها واتساع حجم السوق، واعتماد مصر على التصدير إليها، وأيضاً أهمية السوق الأوروبية استراتيجياً وأمنياً وسياسياً وعسكرياً واقتصادياً لمصر؛ فإن استخدام تكنولوجيا حديثة تحل مشكلة انخفاض الصادرات السمكية بآلة أمراً ضرورياً، وهذا استراتيجياً لمصر كجزء من الصادرات الهامة إلى هذه السوق بالإضافة إلى الصناعات الزراعية التي أصبح إيجاد



أولاً : دعم العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكبر شريك تجاري لمصر :

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لمصر تصديراً أو استيراداً، حيث بلغت نسبة الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي ٣٤,١% من إجمالي الصادرات المصرية في عام ٢٠٠١، وبلغت نسبة الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي ٤٠% من إجمالي الواردات المصرية خلال نفس العام.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي ٣٥,٦% من إجمالي التجارة الخارجية لمصر في ذلك العام. وتتمتع مصر بموقع جغرافي قريب من الاتحاد الأوروبي وهو ما ينعكس على سرعة وقصر فترة شحن الصادرات والواردات وانخفاض تكاليف شحنها.

وفقاً لإعلان برشلونة الصادر في نوفمبر عام ١٩٩٥ بشأن التعاون الأوروبي المتوسطي، فإنه من المقترح إقامة منطقة تجارية حرة يورو متوسطية تضم دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر المتوسط بحلول عام ٢٠١٠ وقد بدلت عدة خطوات عملية في هذا الشأن.

ويوضح الجدول التالي تطوير حجم للتبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠.

المزايا المتوقعة من تنفيذ اتفاق المشاركة :

- ١- دعم العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أكبر شريك تجاري لمصر.
- ٢- زيادة فرص نفاذ الصادرات من السلع والمنتجات الزراعية إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي.
- ٣- تخفيض تكلفة الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي.
- ٤- توفير ضمانات للصناعة الوطنية في حالة مواجهة أية صعوبات قد تعرض لها خلال الفترة الانتقالية لتحرير الواردات من الاتحاد الأوروبي.
- ٥- الاستفادة من اتساع حجم أسواق الاتحاد الأوروبي بعد انضمام دول جديدة إليه.
- ٦- وجود آلية مؤسسية لحل أية مشكلات تعوق التبادل التجاري بين الجانبين بصفة عامة، والصادرات المصرية إلى دول الاتحاد بصفة خاصة.
- ٧- استمرار وزيادة حجم المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي على المستويين الثنائي والإقليمي.
- ٨- زيادة القدرة على مواجهة منافسة صادرات الدول الأخرى في منطقة البحر المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي (١، فترة: ٢٠٠٢).
- ٩- جذب المزيد من الاستثمارات الأوروبية المباشرة إلى مصر وإقامة صناعات مغذية في مصر.
- ١٠- إلغاء القيود الكمية (الحصص) على صادرات مصر من الغزلوال والأقمشة.

(القيمة : مليون يورو)

الميزان التجاري	إجمالي التجارة	الواردات	الصادرات	السنة
٣٠٤٧,٠ —	٨٠٦٦,٨	٥٨٢٦,٩	٢٢٧٩,٩	١٩٩٦
٤١٢١,١ —	٩٣٩٤,٩	٦٧٥٨,٠	٢٦٣٦,٩	١٩٩٧
٥٠٧٠,٢ —	١٠١٢٤,٨	٧٥٩٧,٥	٢٥٢٧,٣	١٩٩٨
٥٥٣٣,٥ —	١٠٣١٨,٣	٧٩٢٥,٩	٢٣٩٢,٤	١٩٩٩
٤٤٤٤,٥ —	١١١٧٠,٨	٧٨٠٧,٤	٣٣٦٣,٤	٢٠٠٠



ثانياً : زيادة فرص نفاذ الصادرات المصرية من السلع والخدمات إلى دول الاتحاد الأوروبي :

- ١- بالنسبة للسلع الصناعية : يتم إعفاء الصادرات المصرية من السلع الصناعية إلى دول الاتحاد الأوروبي من الرسوم الجمركية فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
- ٢- بالنسبة للسلع الزراعية : ينص اتفاق المشاركة على تطوير السلع الزراعية التالفة مغفلة من الرسوم الجمركية وفقاً للحصص الكمية والمواسم المحددة لكل منها.

(أ) السلع التي لها حصص ومواسم :

- ١- زهور القطف وبراعم الزهور : ٣٠٠٠ طن سنوياً (خلال الفترة أول أكتوبر - ١٥ أبريل).

- ٢- البطاطس الجديدة (المبردة أو الطازجة) (خلال الفترة أول يناير - ٣١ مارس).

السنة الأولى : ١٠٣ ألف طن.

السنة الثانية : ١٩٠ ألف طن.

السنة الثالثة وما بعدها : ٢٥٠ ألف طن.

- ٣- البصل الطازج أو المبرد (خلال الفترة من أول فبراير - ١٥ يوليو) ١٥ ألف طن تزداد سنوياً بنسبة ٣% وتتمتع الكميات التي يتم تصديرها بالزيادة عن الحصص بتخفيض جمركي بنسبة ٦٠% من فئات الرسوم الجمركية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي على واردته من الدول الأخرى.

- ٤- الثوم الطازج أو المبرد (خلال الفترة أول فبراير - ١٥ يوليو) ٣٠٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣% وتتمتع الكميات التي تم تصديرها بالزيادة عن الحصص بتخفيض جمركي بنسبة ٥٠% من فئات الرسوم الجمركية التي يطبقها الاتحاد الأوروبي على واردته من الدول الأخرى.

- ٥- الكرومب والقربيط (خلال الفترة أول فبراير - ١٥ أبريل) ١٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

- ٦- الخس (خلال الفترة أول نوفمبر - ٣١ مارس) ٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

- ٧- النجزر واللفت (خلال الفترة أول يناير - ٣٠ إبريل) ٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

- ٨- الخيار (خلال الفترة أول يناير - نهاية فبراير) ٥٠٠ طن

تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

- ٩- الفاصوليا الخضراء (خلال الفترة أول نوفمبر - ٣٠ إبريل)

١٥٠٠٠ طن : السنة الأولى.

١٧٥٠٠ طن : السنة الثانية.

٢٠,٠٠٠ طن : السنة الثالثة وما بعدها.

- ١٠- الكنتالوب (خلال الفترة ١٥ أكتوبر - ٣١ مايو) ١٠٠٠

طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

- ١١- الفوخ (خلال الفترة ١٥ مارس - ٣١ مايو) ٥٠٠ طن

تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

- ١٢- البرقوق (خلال الفترة ١٥ إبريل - ٣١ مايو) ٥٠٠ طن

تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

- ١٣- الفراولة (خلال الفترة أول أكتوبر - ٣١ مارس)

٥٠٠ طن : السنة الأولى.

١٠٠٠ طن : السنة الثانية.

١٥٠٠ طن : السنة الثالثة وما بعدها.

- (ب) السلع التي لها حصص كمية وليس لها مواسم تصدير محددة (مغفلة من الرسوم الجمركية) :

- ١- البصلات والدرنات والجذور الدنية ٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

- ٢- نباتات أخرى (شعالات وغرسات) ٢٠٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

- ٣- أوراق وفروع وأجزاء نباتات أخرى ٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

- ٤- الخضراوات المجمدة والمحفظة :

١٠٠٠ طن : السنة الأولى.

٢٠٠٠ طن : السنة الثانية.

٣٠٠٠ طن : السنة الثالثة وما بعدها.

- ٥- الخضراوات المجففة - (البصل والثوم) ١٦٠٠٠ طن

تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

- ٦- البطاطا ٣٠٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.

٧- البرتقال :

٥٠ ألف طن : السنة الأولى.

٥٥ ألف طن : السنة الثانية.

٦٠ ألف طن : السنة الثالثة وما بعدها.

- ٨- الكمثرى ٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.



- ٨- الزنجبيل، الزعفران، الزعتر، الكاري.
- ٩- الفول السوداني (غير المحمص).
- ١٠- البذور والثمار المستخدمة في الزراعة (التقوي).
- ١١- البذور واللبات المستخدمة في صناعة المطور والمبيدات الحشرية.
- ١٢- الخروب.
- ١٣- الكتان.
- ١٤- اللخالة (تخض ٦٠% من الرسوم الجمركية - التي يطبقها الاتحاد الأوروبي على وارداته).
- بيض الاتفاق على أن يتم خلال العام الثالث من دخول الاتفاق حيز التنفيذ تحديد إجراءات زيادة تحرير تجاري للملح الزراعية بين الجانبين (٧، مقارنة ٢٠٠٢).

اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية :

تم توقيع اتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبي بالأحرف الأولى في ٢٦ يناير ٢٠٠١ ونهائياً في ٢٥ يونيو ٢٠٠١. وقد صدق البرلمان الأوروبي على الاتفاق بتاريخ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠١ وجاري التصديق من جانب برلمانات الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي (١٥ دولة) وهم : بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، النمسا، فلندا، الدانمارك، اليونان، السويد، إسبانيا، البرتغال، أيرلندا.

ويضم اتفاق المشاركة ٦٢ مادة وينقسم إلى ٨ فصول.

الاستفادة من اتساع حجم أسواق الاتحاد الأوروبي بعد انضمام دول جديدة إليه :

تجرى حالياً مفاوضات بين الاتحاد الأوروبي و ١٢ دولة في شرق ووسط أوروبا (بالإضافة إلى تركيا) بشأن انضمام تلك الدول إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وهي : تركيا، قبرص، مالطا، المجر، بولندا، رومانيا، إسبانيا، اليونان، التشيك، سلوفاكيا، لاتفيا، سلوفينيا، ومن المنتظر أن تنضم ٤ دول على الأقل إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في أول عام ٢٠٠٤.

ويبلغ عدد سكان هذه الدول أكثر من ١٠٥ ملايين نسمة ما يترتب على إضافة قوة استهلاكية كبيرة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي التي تبلغ قوامها ٣٧٥ مليون نسمة (8 commission 1995).

- ٩- للفواكه والمكسرات (غير مطبوخة أو مطبوخة بالبخار أو الطهي في الماء أو مجمدة).
- ١٠٠٠ طن : السنة الأولى.
- ٢٠٠٠ طن : السنة الثانية.
- ٣٠٠٠ طن : السنة الثالثة وما بعدها.
- ١٠- الأرز ٣٢ ألف طن سنوياً.
- ١١- زيت سمسم خام (للأغراض أو الصناعية) ١٠٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٢%.
- ١٢- دهون وزيوت نباتية أخرى ٥٠٠ طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.
- ١٣- الصل الأ سود (للمولاس) : ٣٥٠ ألف طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.
- ١٤- الميراث والجلي ١٠٠٠ ألف طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.
- ١٥- الفول السوداني (المحمص) ٣٠٠٠ ألف طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.
- ١٦- صاصر الفواكه ١٠٠٠ ألف طن تزداد سنوياً بنسبة ٣%.
- (جـ) السلع التي لها موسم وليس لها حصص ومغاة من الرسوم الجمركية :
- ١- الطماطم (أول نوفمبر - ٣١ مارس).
- ٢- خضراوات أخرى تشمل الفخروف وعيش الخرف (أول نوفمبر - نهاية فبراير).
- ٣- الاسبرح (أول أكتوبر - نهاية فبراير).
- ٤- الفلفل الحلو (أول نوفمبر - ٣٠ إبريل).
- ٥- العنب الطازج (أول فبراير - ١٤ يونيو).
- ٦- البطيخ (أول فبراير - ١٥ يونيو).
- (د) السلع التي ليس لها حصص ولا مواسم تصدير :
- (مغاة من الرسوم الجمركية) :
- ١- الخضراوات للمجفة.
- ٢- الباذج.
- ٣- الجوافة والملجور (الطازجة - والمجفة).
- ٤- اليوسفي.
- ٥- الجريب فروت.
- ٦- الفلفل الأسود (الحبوب والمطحون).
- ٧- الياسون، الشمر، الكزبرة، الكمون، الكراوية.

إيطاليا لنقل ٤٩٥ مليون دولار، ولبنانيا إلى ٢١٦ مليون دولار ولا تزال إيطاليا أكبر الأسواق للصادرات المصرية حيث تستوعب ١٢% من جملة الصادرات، كما زادت الصادرات الأخرى بنسبة ٤٩% لتبلغ ١٠٨ ملايين دولار.

في حين حققت الصادرات إلى أمريكا الشمالية ارتفاعا كبيرا بنسبة ٥٥% لتصل إلى ٤٠٢ مليون دولار مقابل ٢٦٠ مليون دولار خلال نفس العام على ٢٠٠٢ بسبب ارتفاع الصادرات إلى الولايات المتحدة، والتي تحتل المرحلة الثالثة لصادراتنا بعد إيطاليا.

كما ارتفعت الصادرات إلى الدول العربية بنسبة ١٥% وإلى شرق أوروبا بنسبة ٤% عن مستوياتها خلال الفترة يناير - أغسطس من عام ٢٠٠٢ في حين انخفضت الصادرات إلى قارة آسيا بدول الدول العربية حيث بلغت ٧١٤ مليون دولار مقابل ٧٤٨ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٢ وارتفعت الصادرات إلى إفريقيا - بدول الدول العربية بنسبة ١٣٠% لتصل إلى ١٠١ مليون دولار مقابل ٤٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٢ (٩٩ المئوي ٢٠٠٤).

جاء في تقرير التجارة الخارجية للمجمع (وزارة الخارجية) :

بتحليل حركة التطور القطاعي للصادرات ذك الأولوية خلال الفترة يناير / أغسطس من العام الماضي نلاحظ ارتفاع الصادرات من المحاصيل الزراعية بنسبة ٢٥% لتصل إلى ٦١٧ مليون طن بسبب ارتفاع صادرات القطن الخام والحبوب. إيطاليا ما زالت أكبر الأسواق لصادراتنا :

ارتفعت الصادرات من منتجات المملكة اللبنانية لتصل إلى ٢٩٢ مليون دولار مقابل ٢٢٤ مليون دولار خلال الفترة يناير - أغسطس عام ٢٠٠٢.

وحققت الصادرات من منتجات الصناعات الغذائية بنسبة ٣٠% لتصل إلى ٧١ مليون دولار الفترة يناير - أغسطس من العام الماضي.

وبتحليل الصادرات حسب المناطق الجغرافية والدول خلال الفترة يناير - أغسطس من العام الماضي أوضح التقرير ارتفاع الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة ٥٢% إلى مليار و ٣٧٣ مليون دولار، بسبب ارتفاع الصادرات إلى

(القيمة بالمليون جنيه)

أهم أسواق التصدير	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	يناير - سبتمبر ٢٠٠٢	يناير - سبتمبر ٢٠٠٣	نسبة التغير يناير - سبتمبر
إيطاليا	٧٧٢	٣٧٩	٤٩٩	٣٩٨	٥٦٤	%٤٢
الولايات المتحدة	٤٠٣	٣٤٦	٣٨٧	٢٨٨	٤٢٠	%٤٦
الهند	١٥٨	٢٥٤	٤١٢	٣٠١	٣٦٣	%٢١
أستراليا	١٤٩	١٥٦	١٥٢	١٠٦	٢٢٦	%١١٢
هولندا	٣٠١	٢٨٠	٢٠٠	١٦٣	١٧١	%٥
فرنسا	٢٨١	١٦٥	١١٧	٧٨	١٢٧	%٦٣
السعودية	١٤١	١١٦	١٤٣	١٠٢	١٢٥	%٢٣
إيطاليا	١١٦	٩٧	٧٩	٦٣	١٠٢	%٦١
اليابان	٩٦	٦٥	٧١	٦٩	٩٤	%٦
ألمانيا	١٢٢	١١٠	٩٦	٧٥	٩٣	%٢٤
ليبيا	٦٣	٤٥	٧٠	٤٧	٨٩	%٨٨

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.



دول حتى في شرق أوروبا.

وخلال السنة الثالثة من تطبيق الاتفاق، تقوم مصر والجامعة بدراسة تحديد التدابير التي تطبق بداية من السنة الرابعة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، بهدف التحرير التدريجي بصورة أكبر لتجاربتها في المنتجات الزراعية والسمكية والزراعية المصنعة (١٠ اتفاقية ٢٠٠٤).

يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لمصر تصديراً واستيراداً، ولا يضارعه في هذه الأهمية كتكتل اقتصادي آخر. ففي عام ٢٠٠١ بلغت نسبة الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي ٣٤,١% من إجمالي الصادرات المصرية، وبلغت نسبة الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي نحو ٤٠% من إجمالي الواردات المصرية.

لا تسمح المادة ٢٤ من اتفاقية الجات بتقديم مزايا تجارية من طرف آخر في اتجاه واحد بل تشترط تبادل المزايا بين أطراف مناطق التجارة الحرة. ولذلك كان لزاماً على مصر دخول اتفاقية للشراكة المصرية الأوروبية.

الآثار على النمو والتشغيل :

من المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه الاتفاقية إلى رفع معدلات النمو والتشغيل ومستويات معيشة محدودي الدخل في مصر، وهو ما يساعد على الحد من الفجوة في مستوى المعيشة بين مصر والدول الأوروبية وجاءت بالفعل نتائج بعض الدراسات التطبيقية والمعنية بتقدير الآثار المتوقعة لاتفاقية المشاركة على الاقتصاد المصري، لتؤكد إمكانية تحقيق تلك النتائج في مصر. وهي أهم نتائج هذه الدراسة أن الاتفاقية تؤدي في الأجل الطويل إذا ما صاحبها إصلاح داخلي إلى تحقيق ما يلي :

- ١- ارتفاع الناتج المحلي بنسبة ١٥%.
 - ٢- انخفاض المستوى العام للأسعار بنحو ٧%.
 - ٣- انخفاض معدل البطالة إلى نحو ٥% مع زيادة مستوى الأجور.
- ويعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي من المتوقع أن تستفيد من تطبيق هذه الاتفاقية لما تتمتع به مصر من

ومصر دولة رائدة في مجال تكنولوجيا الإشعاع. فقد أجريت تجارب لمدة ثلاثين عاماً في المركز القومي لبحوث تكنولوجيا الإشعاع على حفظ الأغذية بالإشعاع باستخدام أشعة جاما تحت الجرعة الإشعاعية ١٠ كيلو جراي المسموح بها والمصرح لها من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية وقد وافق وزير الصحة على تشجيع كلاً من التوابل والثوم المجفف والبصل المجفف والثوم المبشور والبصل المبشور ودرنات البصل والبطاطس في قرارات متتالية ١٩٩٤، ٢٠٠٢.

٤- الرأسمالية.

٥- الديمقراطية.

بدون هذه الشروط الأربعة فإن الأمن الاقتصادي والسياسي المصري والعربي سوف يكون مهدداً إلى حد كبير خلال العقود المقبلة. فبدون التكامل العربي سوف يكون كل قطر عربي بسوقه المحدودة عاجزاً عن توفير أفضل شروط التبادل مع الكتل الاقتصادية المعالجة المختلفة وفي مقدمتها أوروبا. وبدون التطوير التكنولوجي فإن الأغلب أن تستمر استراتيجية الإحلال محل الواردات التي ثبت أنها لا تؤدي إلا إلى تصيق للتعبئة؛ لأنها تنقل التعبئة من المنتج النهائي إلى مكوناته المتعددة وبدون الرأسمالية فإن الطاقات الخلاقة ورأس المال المتراكم لدى القطاع الخاص العربي سوف ينساب إلى الأسواق العالمية، وبدون الديمقراطية فإن النتيجة لن تحدث، وسوف يصبح العالم العربي واحداً من رموز التخلف التالي في العالم (٩ بحوث ٢٠٠٢).

السلع الزراعية والسمكية والزراعية المصنعة :

تتخذ مصر والمجموعة تدريجياً تحريراً أكبر لتجاربتها في المنتجات الزراعية والسمكية والزراعية المصنعة التي نهم الطرفين. وتتضمن البروتوكولات الثلاثة أن تتضاعف الحصص الزراعية المصرية بنسبة ٢٥٤% فوراً لأكثر من ٦٥٠% بالتدرج. كما يتيح العرض المصري تميزاً لنحو ١٣% فقط من الصادرات الزراعية الأوروبية لمصر وتغرد مصر بعرض لصادراتها الزراعية للمصنعة بشكل يفوق أي



المصرية إلى دول غرب أوروبا وعلى قائمتها إيطاليا بنسبة ٨٦% تليها هولندا ٦,٤% ثم أسبانيا ٦% في عام ١٩٩٠.

وترجع زيادة الواردات وانخفاض الصادرات إلى العجز الواضح في الإنتاج المحلي للأسماك. فإن انقصر ارتفاع إجمالي كميات الصادرات كان في عام ١٩٩٠، حيث بلغ ٣٣٣٥ طناً، وكان يمثل حوالي ٣% بالنسبة لإجمالي الكميات المستوردة. ثم انخفضت النسبة في السنوات الأخيرة، فبلغت حوالي ٤% فقط في عام ١٩٩٦، إلى أقل من ١%. أي أن نسبة تغطية الصادرات للواردات ضئيلة للغاية، مما يؤكد ضرورة تزايد الاعتماد على الخارج في الاستيراد، لنقص كفاءة وكمية الإنتاج السمكي (١٢) (١٩٩٦).

وبالرغم من للنقص الواضح في إنتاج الأسماك في مصر، إلا أنه يمكن تصدير بعض الأصناف عالية الجودة والقيمة، واستيراد كميات أكبر من أصناف أخرى أقل جودة وأرخص سعراً من الأسماك للشعبية.

ورغبة في تحقيق مزيد من صادرات الأسماك، فإن الموضوع يتطلب الأتي :

- العمل على زيادة إنتاج كميات الأسماك الفلخرة المطلوبة في الأسواق الأجنبية وخاصة لسوق الدول الأوروبية والعميقة.
- القضاء على التلوث البيولوجي الذي يمتري الأسماك المصرية، نتيجة التداول للغير محكم من أجل العمل على مطابقتها للمواصفات والمعايير الصحية التي وضعتها اللجنة الأوروبية ومع هذا الشأن تساهم تكنولوجيا التشعيع بقدٍرٍ وافر وبأمان وبصفة عالية.
- ويقتصر تصدير الأسماك حالياً على أصناف الدليس والقاروس من إنتاج بحيرة البردويل فقط، فهي مصدر كبير لإنتاج الأسماك الفلخرة.

ويوضح من الأرقام السابقة زيادة الفجوة بين كمية الصادرات والواردات السمكية، ويمكن القول بأن نشاط التصدير السمكي في مصر يواجه مشاكل عديدة، أهمها: المشاكل الإنتاجية بالدرجة الأولى من ناحية انخفاض الكميات المطلوبة، بالشكل الذي يعجز عن الوفاء بحاجة

مزايًا تنافسية في هذا القطاع الحالية أو محتملة، في ظل ما تشهده هذه الفترة من توسعات زراعية وأحلام ومشاريع عملاقة (١٣) (١٩٩٦).

تنمية الصادرات :

فضلاً عن زيادة الاستثمار تعد معدلات التصدير من أهم الآثار المتوقعة من هذه الاتفاقية ويستلزم تحقيق هذه الطفرة التصديرية، ومعالجة التحيز ضد الصادرات، وتقديم المساعدة للمصدرين وخاصة في المراحل الأولى للتحرير، وأخيراً العمل على توسيع الأسواق التصديرية.

التجارة الخارجية للأسماك :

ارتفعت كمية الواردات من حوالي ٤٨ ألف طن في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٨٠ ألف طن في عام ١٩٨٥، وإلى حوالي ١٢٢ ألف طن في عام ١٩٩٠ إلى ١٧٧ ألف طن في عام ١٩٩٧ وتستورد في حالة مجمدة مما يؤكد زيادة الاعتماد على الخارج في توفير الكميات المطلوبة للاستهلاك المحلي من الأسماك ويزيد حجم العبء الملقى على عاتق الميزان التجاري المصري. الأمر الذي يتطلب العمل على تخفيض للكميات المستوردة من الخارج، وتكبير الاحتياجات الاستهلاكية من الإنتاج المحلي من الأسماك، خاصة في ظل وجود إمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاج.

ويلاحظ أن معظم واردات مصر من الأسماك جاءت من دول غرب وشرق أوروبا، حيث تساهم بحوالي ٧٤% من واردات مصر. وتحل أسبانيا المرتبة الأولى في قائمة الدول المصدرة حوالي ٢٢% ثم السويد ١٨% وتأتي فرنسا في المرتبة الأخيرة حوالي ٣% من الواردات السمكية أما كميات الصادرات من الأسماك فارتفعت من حوالي ٢٥٠ طناً في ١٩٨٠، إلى حوالي ٥٤٦ طناً في ١٩٨٨ ثم إلى ٣٣٣٥ طناً في ١٩٩٠ وانخفضت إلى حوالي ٥٧٧ طناً في ١٩٩٦. ويرجع هذا الانخفاض إلى نقص الإنتاج من اللويعات المطلوبة خارجياً وذات اللويعات الممتازة، وعدم مطابقة الأسماك المصرية للمواصفات المطلوبة وتصدر الأسماك

أن تتم هذه العمليات في مناطق غير التي تمت فيها تقطيع الرؤوس وإخراج الأسماء، ويجب ألا تظل الشرائح ولقطع على موائد العمل لفترة ما بعد عملية التجهيز، كما يجب أن تبرد الشرائح ولقطع الطازجة التي سيتم بيعها بأسرع وقت ممكن بعد عملية التجهيز (١٤، ١٥: ٢٠٠٤).

٣- يجب أن واصل الرؤوس والأجزاء المقطعة والتي تمثل خطراً على الصحة العامة في مكان آخر غير التي تكون فيه المنتجات الصالحة للاستهلاك الآدمي.

٤- تصمم الحاويات المستخدمة في نقل الأسماك الطازجة المختلفة أو تخزينها بشكل يضمن حمايتها من التلوث والحفاظ عليها تحت ظروف صحية ملائمة، وعلى الأخص يجب أن يكون بها مكان مخصص لتصريف مياه الثلج للذباب.

٥- في حالة عدم توفر محرق خلصة للتخلص المستمر من المخلفات يجب وضعها في حاويات مغطاة للتسرب على أن تكون سهلة التنظيف والتطهير، كما يجب عدم تراكم المخلفات في مناطق العمل وأن تزال باستمرار في نهاية كل يوم على الأقل أو بمجرد امتلاء الحاويات.

شروط المواصفات القياسية المصرية للأغذية في المعالجة بالإشعاع المعدة للاستهلاك الآدمي :

١- اشتراطات معالجة الأغذية

يسمح معالجة الأغذية بالإشعاع لأغراض تحسين صفاتها التكنولوجية أو حفظها أو تأمين سلامتها الصحية على أن تخضع لعدة شروط :-

١/١/٤ يجب أن يتوافر في الأغذية المزعم معالجتها بالإشعاع: جودة للنوع والاحتفاظ بالقيمة الغذائية ومعايير السلامة الصحية بما فيها الخلو من بقايا المواد الكيميائية والسموم والحمل الميكروبي العالي مع استيفائها للمواصفات القانونية التي تحكم مكوناتها. كما يجب أن يتم تخزين تلك الأغذية وتداولها في إطار التنظيمات

التصدير والسوق المحلي والتصنيع، وقدرة السوق الداخلي على جذب أكبر كمية من الإنتاج، وأن التصدير يعتمد أساساً على السوق المحلي، وليس على الإنتاج المخصص للتصدير، مما تترتب على صعوبة رسم سياسات طويلة المدى للتفاعل مع الأسواق الخارجية في مجال تصدير الأسماك، وإفتقاد العلاقة بين الأجهزة المتعاملة في التصدير والإنتاج وعدم التنسيق بينهما. وتتطلب مقومات نجاح السياسة للتصدير للأسماك فيما يلي :

- زيادة الطاقة الإنتاجية.

- التكامل بين الخطط الإنتاجية والتصديرية، وتحسين الكفاءة التسويقية، وتحقيق التكامل بين قطاعات التجارة الخارجية والنقل البحري والمواني ووسائل النقل الداخلي والتنسيق بين جهات الإنتاج والاستهلاك والتصدير.

- دراسة الأسواق العالمية للأسماك المصرية، والحظية بحاويات فرز وتبريد وتعبئة الأسماك المعدة للتصدير طبقاً للمواصفات العالمية (١٦، ١٧: ١٩٩٩).

مواصفات الاتحاد الأوروبي لاستيراد الأسماك الطازجة المصرية :

الشروط الخاصة بمنتجات الأسماك الطازجة :

يجب أن تخزن المنتجات المبردة بأن توضع في الثلج لمصنوع من مياه الشرب أو مياه البحار النظيفة، في غرف التبريد الخاصة بالمنشأة كما يجب إعادة وضع الثلج كلما تستدعي الضرورة كما يجب أن تبرد المنتجات الطازجة والمعبأة من قبل إما بالثلج أو بوحدة التبريد الميكانيكية كي تكون في درجة حرارة مماثلة.

١- تم عمليات تقطيع الرؤوس وإخراج الأسماء بشكل صحي، ولن تقص المنتجات بمياه الشرب أو مياه البحار النظيفة مباشرة بعد تلك العمليات إذا لم تكن هذه العمليات تمت على متن السفينة.

٢- تتم عمليات الخلي والتقطيع بهذه الطريقة كما لا تتعرض الشرائح المخفية ولقطع للتلوث أو التلف على

في النظام العالمي، وتعظم من مصالحها فيه دون أن تتوافر فيها الشروط الأربعة التالية^(١٧) (Economic ١٩٩٥) :

١- سوق متسعة وكبيرة وفي هذا الشرط فإنه لا توجد دولة عربية واحدة يتوافر فيها هذا الشرط بما فيها مصر. ولا يمكن توفير هذه السوق إلا من خلال خطوات دؤوبة وفعالة وغير بيروقراطية، وإلا من خلال التكمال والاندماج العربي جزئياً (من خلال التجمعات العربية) أو من (خلال الجامعة العربية)، فالواقع أن السوق العربية للجامعة الآن تحتوي على ٢٠٠ مليون نسمة تقريباً، وهي تمثل الحد المقبول حالياً للسوق بالمعنى العالمي.

٢- قدرة على خلق التكنولوجيا إن لم يكن في كل القطاعات ففي قطاعات بارزة ورئيسية يمكن مبادلتها بالتكنولوجيا في القطاعات الأخرى. والمقصود هو إنتاج معدلات والآلات متقدمة عن طريق قاعدة علمية واسعة للبحوث والتطوير. وهذه القاعدة لا يمكن الحصول عليها بالمعنى الاقتصادي إلا من خلال تكامل عربي تقوده مصر صاحبة أكبر قاعدة علمية وصناعية.

التوصيات

- ١- توصي الباحثة بفتح أفق جديدة للتكنولوجيا الحديثة مثل تكنولوجيا حفظ الأغذية بالإشعاع، للهندسة الوراثية.
- ٢- قيام الدولة بتشجيع المصدرين على زيادة صادراتهم إلى دول الاتحاد الأوروبي باستخدام تكنولوجيا حفظ الأغذية بالإشعاع حيث أن هذه الدول تستخدم هذه الطريقة وتفضلها عن غيرها من الطرق.
- ٣- يمكن تشجيع المصدرين في القطاع الخاص لخفض هذا المجال؛ لضمان الحصول على منتجات صحية ذات مواصفات عالمية قياسية تصلح للمنافسة الدولية.

المخلص

تسعى مصر إلى تحسين أدائها الإنتاجي في الغذاء من حيث المنافسة العادلة بينها وبين دول العالم حتى تضمن مكاناً في العالم الحديث، وتعتبر السوق الأوروبية الشريك

والتشريعات المعمول بها التي تحكم المستوى الصحي لتلك الأغذية^(١٥) (الموسمات ١٩٩٧).

٣/١/٤ يجب أن تكون المعالجة الإشعاعية للأغذية خاصة بالنسبة لحدود الجرعة الإشعاعية مستوفية للشروط الواردة للبند ٢/٢.

٤/١/٤ يجب تمييز الأغذية التي تمت معالجتها إشعاعياً بحيث تكون لها إشارة تعريف بالشروط المنصوص عليها في البندين ٢/١/٤، ٣/١/٤ بما تحقق تجنب إضافة معالجاتها.

٦/١/٤ تخضع جميع معاملات المعالجة الإشعاعية للأغذية للكشف المفاوئ والمراجعة التكميدية المنتظمة من قبل ممثلي السلطة المختصة.

خلاصة

اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية سوف تكون لها نتائج هامة تؤثر على النظام العالمي الذي يعيشه بنس القدر الذي تؤثر فيه تأثيراً مباشراً على مصر والعالم العربي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً. وهي مسألة تستدعي صلاً مصرياً وعربياً دولياً ومكثلاً خلال الفترة المقبلة حتى يكون موجهة التحديات التي يفرضها هذا التطور إلهاماً في العلاقات الدولية. والمهمة المطروحة على مصر في هذا المجال هي أن تتبنى استراتيجية واضحة تستطيع أن تنفع بها الدول العربية بحيث تقودها في النهاية إلى التعامل مع العالم المعاصر بحيث يكون فاعلاً في هذا العالم وليس مفعولاً به (Garni, ١٩٩٦).

وإذاً فإن استراتيجية مهما كان إحكامها وتسللها المنطقي، وترابط السياسات المنطلقة منها، وتوقع التكتيكات التي تسمح بها، فإنه لن تغني عن وجود تغييرات أساسية داخل مصر والنظام العربي تساعد في دعم هذه الاستراتيجية وتسمح لها بأن تكون فعالة بشكلٍ علمي. هذه التغييرات تصب كلها في بناء القوة الذاتية التي تقف وراء هذه السياسة أو تلك. ويمكن القول: إنه في ظل التحولات الحالية في العالم المعاصر، فإنه لن يكون ممكناً لأي دولة من الدول أن تؤثر



٧- وزارة التجارة الخارجية - عشر مزايا لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية - يوليو ٢٠٠٢.

8- Commission, Extracts from the conclusion of the presidency of the Cannes, European council 1995.

٩- مجلة الأهرام الاقتصادي - ٢٣ فبراير ٢٠٠٤،

أليها أصبح الإحصاءات المصرية لم الإحصاءات الأوروبية.

١٠- وزارة التجارة الخارجية - وحدة المشاركة المصرية الأوروبية - عرض موجز للترجمة الأوروبية المعدودة العاشرة للاتفاق ٢٠٠٣.

١١- الحزب الوطني الديمقراطي - أمانة السياسات - اللجنة الاقتصادية - اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية -

المزايا والتحديات - فبراير ٢٠٠٣.

١٢- المجالس القومية المتخصصة - إنتاج واستهلاك وتسويق الأسماك - يونيو ١٩٩٩.

١٣- المجالس القومية المتخصصة - إنتاج واستهلاك وتسويق الأسماك - يونيو ١٩٩٩.

١٤- وزارة تجارة الخارجية - مركز تنمية لصناعات - ٢٠٠٤.

١٥- للمواصفات القياسية المصرية للأغذية المعالجة بالإشعاع المعدة للأسماك الأولى - وزارة الصناعة والثروة المعدنية - الهيئة المصرية العامة للتوحيد

القياسي وجودة الإنتاج - ١٩٩٧.

16- Gamal, Bayoumi, secrets of the Negotiation rounds on the Association Agreement Between Egypt and European communities, and its impact on Egyptian industry and Agriculture, interview in El - Ahram, April 28, 1996.

17- Economic and social consultative Assembly, Additional opinion of the Economic and social committee on the mediterranean policy of the European community, 1995.

التجاري الأول لمصر حيث إن حوالي ٧٠% من صادرات مصر إلى السوق الأوروبية. ولهذا وجب أن تتبّع مصر الشروط والمواصفات التي تضعها السوق الأوروبية لقبول منتجات الدول المصدرة إليها حتى لا تفقد هذا السوق الكبير والقدرة على خلق التكنولوجيا تفتح بابها لهذه الصادرات حيث إن أغلب دول أوروبا لتطبيق الأغنية بالإشعاع ستفتح أفاقاً جديدة لمصر على دول العالم وتزيد من حجم صادراتها كما ستجلب العملة للصعبة إلى مصر.

Abstract

Every country has to improve its products in order to face the competence of the New World policy. The European countries has the great share of the Egypt's exports. It is probably 70%. So, Egypt has to follow the specifications of this huge market.

The food irradiation Technology is not only accepted, but also required in this market, so we suggest that we have to use this technology in order to increase our exports and to get the foreign currency.

المراجع :

١- وزارة التجارة الخارجية - عشر مزايا الاتفاقية المشاركة

المصرية الأوروبية - يوليو ٢٠٠٢.

2- Euro - Mediterranean Agreements Establishing an association Between the European community and of the kingdom of Morocco, Brussels, 1996.

3- Euro - Mediterranean Agreements Establishing an association Between the European community and of the Arab republic of Egypt, Brussels 1995.

٤- كتيب الأهرام الاقتصادي - مصر والاتحاد الأوروبي -

مغاوري شلبي - العدد ١١٩ - ديسمبر ١٩٩٧.

5- Ministry of foreign trade, Euro - Mediterranean Agreement Establishing An Association, Oct. 2002.

٦- وزارة التجارة الخارجية - عشر مزايا لاتفاقية المشاركة

المصرية الأوروبية - يوليو ٢٠٠٢.

Multi-agent Routing System for Networks

Dr. Mohamed. M. Eassa

Associated professor of Computer &
Information Systems

Sadat Academy for Management Sciences
dr_mme_essa@yahoo.com

Abstract

This paper describes some details about the architecture of a fully implemented multiagent routing system. Its architecture is based on autonomous software agents and the paper is focused on the communication among them.

The multiagent routing system consists of four agents: User interface agent, link state database agent, Full path agent and Routing table agent. The full path agent is a mobile agent and the other agents are static agents. That means that the full path agent can move from a router to a router in an interior or exterior network.

The multiagent routing system is built for interior or/and exterior networks. This means it is used to determine the best path between a sender machine and a receiver machine in an interior or exterior network.

The system is built and tested by building a network simulator. The simulator simulates interior and exterior networks.

1. Introduction:

Routing is the act of moving information across an inter-network from a source to a destination. Along the way, at least one intermediate node typically is encountered. Routing is often contrasted with bridging, which might seem to accomplish precisely the same thing to the casual observer. The primary difference between the two is that bridging occurs at Layer 2 (the link layer) of the OSI reference model, whereas routing occurs at Layer 3 (the network layer). This distinction provides routing and bridging with different information to use in the process of moving information from source to destination, so the two functions accomplish their tasks in

different ways[1],[3].

The topic of routing has been covered in computer science literature for more than two decades, but routing achieved commercial popularity as late as the mid-1980s. The primary reason for this time lag is that networks in the 1970s were simple, homogeneous environments. Only relatively recently large-scale inter networking become popular.

Routing involves two basic activities: determining optimal routing paths and transporting information groups (typically called packets) through an inter network. In the context of the routing process, the latter of these is referred to as packet switching. Although packet switching is relatively straightforward, path determination can be very complex.

Routing protocols use metrics to evaluate what path will be the best for a packet to travel. A metric is a standard of measurement, such as path bandwidth, that is used by routing algorithms to determine the optimal path to a destination. To aid the process of path determination, routing algorithms initialize and maintain routing tables, which contain route information. Route information varies depending on the routing algorithm used.

Routing algorithms fill routing tables with a variety of information. Destination/next hop associations tell a router that a particular destination can be reached optimally by sending the packet to a particular router representing the "next hop" on the way to the final destination. When a router receives an incoming packet, it checks the destination address and attempts to associate this address with a next hop. Figure (1) depicts a sample destination/next hop routing table [9], [10].



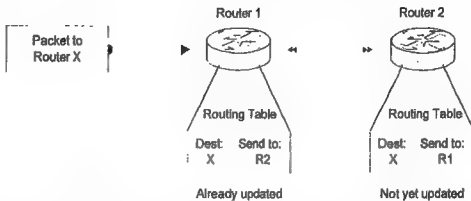


Figure (1): Destination/Next Hop Associations Determine the Data's Optimal Path

Routing tables also can contain other information, such as data about the desirability of a path. Routers compare metrics to determine optimal routes, and these metrics differ depending on the design of the routing algorithm used. A variety of common metrics.

Routers within the Internet are organized hierarchically. They used for information exchange within autonomous systems are called interior routers, which use a variety of Interior Gateway Protocols (IGPs) to accomplish this purpose. The Routing Information Protocol (RIP) is an example of an IGP.

Routers that move information between autonomous systems are called exterior routers. These routers use an exterior gateway protocol to exchange information between autonomous systems. The Border Gateway Protocol (BGP) is an example of an exterior gateway protocol.

In this paper, the agent technology is used to determine the best path between in source and a destination in an interior or exterior network. Multiagent Routing system is built to determine the best path [5],[7],[8].

2. Mobile Agents

Mobile agents are software systems designed precisely to handle volatile network environments, moving from machine to machine while preserving their state information. Mobility allows for more effective use of bandwidth in situations where processing should be done remotely at the data location instead of locally.

Mobile agents have the potential to be used in many fields where process migration is needed. They allow for new approaches to classical problems such as information retrieval, network monitoring, and in general to any distributed network environment. The emergence of mobile agent frameworks has led many researchers to examine their applicability to network management and control environments.

The first main advantage of using mobile agents is significant bandwidth savings. This is true especially in the applications that require a large amount of remote data. Second, no stable connections are required to grant the execution of applications. Mobile agents can be beneficial in situations with low network bandwidth and plentiful server capacity. Indeed, in many environments it is easier to add more server capacity than to add network capacity.

The use of mobile agents is emerging as an effective solution for the following properties:

Responsiveness

React locally to conditions of the application processes, well adapted to different platforms used in a distributed network.

Transience

The ability to create and destroy themselves on demand in response to overhead and other network conditions.

Customization

Encoded at run time, thus they can make use of application-specific information.

Mobility

Migrate between processes. This ability makes them well suited to distributed applications in which properties are not bound to a process.

Intelligence

The ability of interacting with and learning from the environment and decision-making. A most advanced agent should be able to decide its action based on its knowledge and information it gets, and able to generate new knowledge from its experience.

Autonomy

Take whole control over its own actions. An agent should be able to execute, move and settle down independently without supervision even in long-term running.

Loyalty

Perform computation on behalf of its user. An agent is responsible for the task assigned by a user, represents the user to offer and/or obtain resources and services in order to finish the task.

Recursion

Create child agents for subtasks if necessary.

Collaboration

Cooperate and negotiate with other agents. Complicated tasks can be carried out by collaboration of a group of agents.

Asynchrony

In a distributed computing environment cooperating mobile agents can perform their computation concurrently and possibly on different sites.

Learning

The ability to acquire knowledge (data) and to use this knowledge to modify his behavior.

Reactivity

Do something when an event occurs

Security

The ability to discriminate friend from enemy and contaminated elements

Delegation

An agent may ask someone else to perform one of his goals or tasks.

In the following subsections we define three different types of agent mobility, ranging from the simplest, light-weight form of mobility to the most heavy-weight one. For each case we elaborate on its benefits and limitations in relation to network management, identifying advantageous scenarios [11].

Constrained Mobility

Constrained mobility involves the migration of an agent to a remote machine, where it executes a task and terminates upon completion. This is a particularly suitable model for tasks requiring a long period of time to complete. Also in scenarios where information intended for off-line analysis is collected by the agent in the remote machine.

Weak Mobility

Weak mobility involves the migration of a mobile agent to a number of machines without preserving information gathered from previous visits. This is a suitable model for performing a short-term task repetitively in a number of machines. Also in scenarios where information intended for on-line analysis is collected by the agent in the remote machine.

Strong Mobility

Strong mobility involves the migration of a mobile agent to a number of machines while it preserves its state formed during previous visits. It is best suited for scenarios where the information collected from previous visits can affect the current or future behavior of the agent, or to implement data intensive tasks requiring aggregation of information from different network elements. The task the agent has to complete in every machine should be a short term one, and therefore this model can be applied when information is collected for on-line analysis.

3. The Multiagent Routing System

As shown in the Figure 2, the multiagent system has four agents. The four agents are User interface agent, link state database agent, Full path agent and Routing table agent.



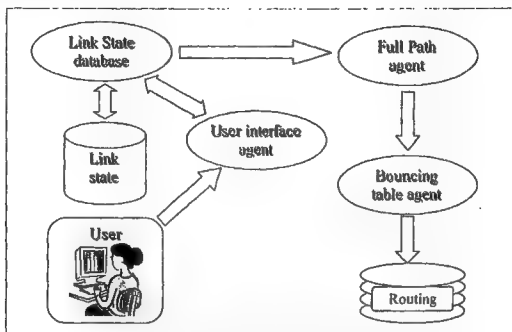


Figure (2): the four agents of multiagent system

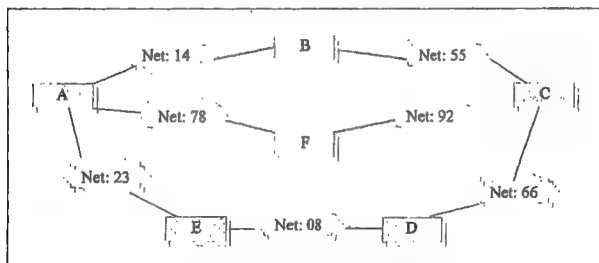


Figure (3): Example of a network

The link state database agent generates a link state database the database contains a table, which is called link state table. The attributes of this table are: ID. Source node, ID. Destination node, Cost, Type of destination node (Router or network). Table [1] is an example of a link state table. The Table contains the data of the network that is drawn in Figure (3) [2],[4].

The full path agent is a mobile agent, which it can be created and sent to routers in an interior and exterior network. In the network

the full path agent determines the best path between a source and a destination. This means that the full path agent works on homogenous and heterogenous networks.

The Routing table agent takes the best path data and stores them in the routing table. Also it manipulates all operations of the routing table. The fields of the Routing table are: ID. Destination node, path, and cost. Table (2) illustrates an example of the routing paths (best paths) between sources and destination.

Table (1) : Link state database

ID. Source node	ID. Destination node	Cost	Type of destination node (Router or network)
A	NET: 14	1	Network
A	NET: 78	3	Network
A	NET: 23	2	Network
B	NET: 14	4	Network
B	NET: 55	2	Network
C	NET: 55	5	Network
C	NET: 66	2	Network
D	NET: 66	5	Network
D	NET: 08	3	Network
E	NET: 23	3	Network
E	NET: 08	2	Network
F	NET: 78	2	Network
F	NET: 92	3	Network
NET: 14	A	0	Router
NET: 78	A	0	Router
NET: 23	A	0	Router
NET: 14	B	0	Router
NET: 55	B	0	Router
NET: 55	C	0	Router
NET: 66	C	0	Router
NET: 66	D	0	Router
NET: 08	D	0	Router
NET: 23	E	0	Router
NET: 08	E	0	Router
NET: 78	F	0	Router
NET: 92	F	0	Router

Table (2): An example of routing table

ID. Destination node	The path	Cost of path
NET: 14	A	1
NET: 78	A	3
NET: 23	A	2
NET: 55	A / B	3
NET: 66	A / B / C	5
NET: 08	A / E	4

The user interface agent enables the user to use the multiagent system. It also has a collaboration agent that generates instances from the mobile agent (full path agent) to be sent to the destination routers as shown in the figure (3). These routers may exist in interior or

exterior networks. For example, network 1 is an interior network which may be different than the network 2 and network 3. This means the platform of the mobile agent (full path agent) may be different in the exterior networks.



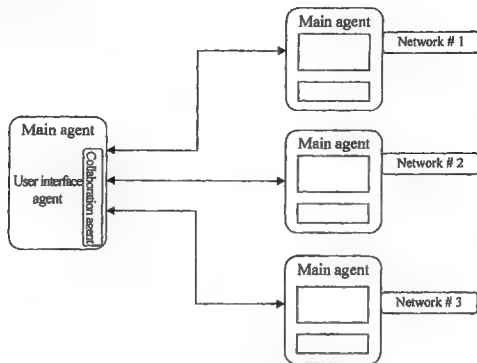


Figure (3): Multiagent-system for Heterogeneous networks

The figure (4) is the interaction diagram of the multiagent routing system, which illustrates the relationship between the agents.

In this diagram .The user interface agent accepts the start message from an actor, and sends two messages that create instance message to the full path agent and create link state database to the link state database agent, the link state agent creates the link state database table, collects the data of the interior network and stores them in the table (i.e. the

agent manipulates the data of the link state database). Finally, the link state database agent sends a message to the full path agent to be executed. The full path agent calculates the best full path for each router. The full path agent sends the best full path to the routing table agent.

the routing table agent receives a message from the full path agent to create the routing table and stores the data of the best full path in the routing table.

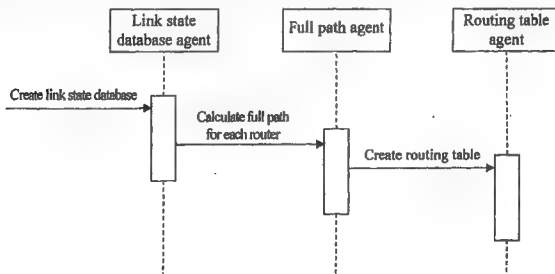


Figure (4): The interaction diagram of the multiagent routing system

The following steps are the behaviors of the full path agent (shown in the figure (5)):

- After receiving the calculate full path message from the link state agent ,the full path agent make a list of all the networks which data could be send to it, through link state database especially the specific column of destination node ID provided that the type of destination node = Network .
- After making the list, the shortest path is found among the routers itself and each network in the list. But the way used to calculate the path depends on a known method in the field of operations researches which is CPM but some ideas are added to it to be suitable with the achieved goal.
- Finally, the full path agent sends a message to the routing table agent to store the result.

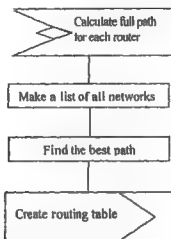


Figure (5): The behavior of full path agent

4. Conclusion:

The Paper introduced the architecture of a multi agent routing system. In this system, there are three static agents, and one mobile agent .The mobile agent can move from a router to on other router to determine the best path between any source machine and any destination machine. The mobile agent reduces the traffic communication cost between the routers in networks. The multi agent system can be used to determine the best path in interior and exterior networks.

References

- [1] Cisco Systems, Routing Basics, "http://www.cisco.com/univercd/cc/td/doc/cisintwk/ito_doc/routing.htm", 2002.
- [2] Behrouz A. Forouzan, Data Communications and Networking, 2nd Edition, McGraw-Hill Book Companies, Singapore, 2000.
- [3] Microsoft Press, Networking Essentials plus (MCSE), Third Edition, Washington, 2000
- [4] Cisco Systems, Open Shortest Path First, "http://www.cisco.com/univercd/cc/td/doc/cisintwk/ito_doc/ospf.htm", 2002.
- [5] Cisco Systems, An Introduction to IGRP, "http://www.cisco.com/warp/public/103/5.html", 2004.
- [6] Cisco Systems, Introduction to EIGRP, "http://www.cisco.com/warp/public/103/1.html", 2003.
- [7] Dozent, Exterior Gateway Protocol "http://www.ba-stuttgart.de/~schulze/html/55146.htm"
- [8] Cisco Systems, Border Gateway Protocol, "http://www.cisco.com/univercd/cc/td/doc/cisintwk/ito_doc/bgp.htm", 2003.
- [9] Keith Williamson, IP Routing Protocols, "http://www.williamson.cx/iprouting/iprouting.html", 2003.
- [10] Udaya Shankar, et al, Performance Comparison of Routing Protocols Using MaRS: Distance-Vector Versus Link-State, ACM Sigmetrics / Performance'92, June 1992.
- [11] C. Bohoris, A. Liotta, G. Pavlou, Center for Communication Systems Research, School of Electronic Engineering and Information Technology, University of Surrey, UK, "Software Agent Constrained Mobility for Network Performance Monitoring".



اليابان من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلي

جدلية الأصالة والمعاصرة

د. ماجد رضا بطرس

مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة وإدارة الأعمال

جامعة حلوان

التي لا تلمح في التحليل التفصيلي للظاهرة محل البحث بقدر ما ترمي إلى وصفها والتوصل إلى نتائج أولية يمكن الاستناد إليها كقاعدة معرفية لدراسات أكثر عمقا وشمولا. وتقسم للدراسة إلى ستة أقسام تبدأ باستعراض خلفية تاريخية للحكم المحلي تحديدا والبيروقراطية اليابانية بشكل عام. يلقي القسم الثاني الضوء على النظام السياسي الياباني وعلاقته بالحكم المحلي. يمثل القسم الثالث العمود الفقري للدراسة حيث يستعرض التشريعات للامركزية المحلية، وتنظيم الحكم المحلي الياباني، وفعاليات الحكم المحلي الياباني من حيث الهيكل وشبكة العلاقات، وصلاتيات السلطة المحلية وشبكة علاقتها البيئية، وسياسات إدارة الموارد البشرية في الحكم المحلي الياباني. يناقش القسم الرابع العلاقة بين السلطة المحلية والحكومة المركزية في المجالات التالية: التقيد الدستوري على السلطات المحلية في سن القوانين الداخلية، وتمويل الحكم المحلي، والمبادئ الحاكمة لعلاقة الحكومة المركزية بالسلطة المحلية، وأشكال تدخل الحكومة المركزية في المحليات. يصف القسم الخامس وظائف الحكم المحلي الياباني في كل أوجه إدارة شئون الحياة اليومية للمواطنين. يستعرض القسم الأخير عوائق تطوير للحكم المحلي في اليابان ووسائل التغلب عليها .

تعتبر اليابان واحدة من أهم الدول سواء على الصعيد الآسيوي والعالمي من حيث عرقلة تجربة الإدارة المحلية وتحولها إلى الحكم المحلي وفعاليتها في تطوير المجتمع المحلي. وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضية رد تلك الفعالية إلى خصائص الثقافة اليابانية قديم وتقاليد وأعراف في ضوء ثلاثة عناصر: ترميز للخصوصية الثقافية والسياسية اليابانية، تحريك الفعاليات اليابانية بروح الفريق، والانفتاح المنضبط على الخارج. وستطبق لدراسة المنهج التحليلي الذي يقوم على رصد المدخل الثقلي في الإدارة المحلية والحكم المحلي الياباني بخاصة المسألة الذكر وشبكة العلاقات التفاعلية فيما بينها. ولما كانت العولمة تمثل في جوهرها الانفتاح على العالم الخارجي، فإن الدراسة ستركز على جدلية تفاعلها مع الثقافة والبيئة السياسية اليابانية والقيمة المضادة إلى فعاليات الحكم المحلي نتيجة لهذا التفاعل وتأثيرها على تنظيمه وآلياته كنواتج لهذا التفاعل. في ضوء ذلك تثار عدة تساؤلات: ما هي معالم الخصوصية في بنية الحكم المحلي الياباني (كثقافة وسياسات وآليات صنع واتخاذ القرار المحلي)؟ ما هي أشكال تجسد روح الفريق كتنفيذ ثقلي ياباني في عملية صنع القرار المحلي؟ ما هي أبرز مخرجات ونواتج الانفتاح على تجارب الحكم المحلي الأخرى؟

وتواجه هذه الدراسة صعوبة تحدد بذاتها طموح الباحث في معالجة إشكالية الدراسة والإجابة على تساؤلاتها. لموضوع الدراسة لا يزال بكرة نقلة الدراسات التي يمكن المراكمة على ما توصلت إليه من نتائج واختبارها. ويحتم ذلك على الباحث أن تقف دراسته على حد المقاربة الأولية

شكر وتقدير :

يقدم الباحث بسمق لشكر والعرفان إلى أ. د. السيد مر لما قدمه من مجهود جليل في مراجعة البحث ومساندته بأفكار بذاعة في إعادة صياغة البحث ووضعته في تلك الصورة.

١- خلفية تاريخية :

يركز هذا الجزء من الدراسة على رصد المعدلين الثقافي والوفاة في الإدارة المحلية اليابانية بحيث تقف عند حد معالجة التفاعل بين الثقافة اليابانية والوفاة في مجال الإدارة المحلية منذ القرن السابع عشر حتى نهاية الحرب الباردة.

ترجع جذور الإدارة المحلية اليابانية إلى القرن السابع عشر حيث كانت الإقطاعية للمركزية أول صور البيروقراطية البدائية. ويعكس هذا الشكل الحد الأعلى لفاعلية البعد الثقافي كنواة مؤسسة وضابطة للإدارة المحلية في آن واحد. فلقد كان محدد الوظيفة المحلية هو مكانة العائلة والانتماء العائلي، وليس اعتبارات التخصص والكفاءة المهنية، بتعبير آخر، كانت البيروقراطية تتشكل من موظفين تعيينهم السلطة المركزية من العائلات الإقطاعية. تأثرت الإدارة بالخصائص الأساسية للثقافة اليابانية المتمثلة في: قيم الجماعة في الأداء والالتزام بروح الجماعة واحترام القيادات وغلبة الطابع للمحافظ.

كشفت حاكمية المكون الثقافي في الإدارة المحلية اليابانية عن نفسها بجلاء بقاء نظام الإقطاعية للمركزية رغم بدائيتها كنظام بيروقراطي أكثر من قرنين ونصف قرن. وجاء الانفتاح الياباني على الخارج في عهد "الميجي" ليؤكد تلك الحاكمية التي كشفت عن نجاح الثقافة المحلية في الاحتفاظ بموقع المتغير المستقل في الإدارة المحلية وجعل للوفاة في الإدارة العامة عاملاً تلعباً لها ومحكوماً بها. فلقد عرفت اليابان اعتباراً من عام ١٨٦٨ برنامجاً كبيراً وطموحاً أهم ما تلفت نظر الباحث فيه أنه يوظف التحديث في خدمة الثوابت الثقافية اليابانية. والأدلة على ذلك كثيرة أبرزها :

١- تحديد غاية البرنامج ببناء مملكة إقطاعية متمحورة حول الخصائص الاجتماعية والثقافية اليابانية ذات الميول المحافظة والانتمالية عن المجتمع الدولي والمتمركزة في المقام الأول حول الذات.

٢- بقاء التحول واستحكام البصمة اليابانية. فرغم أن اليابان عرفت في أواخر العهد الساموس من القرن للتسع عشر إقرار مبدأ الاستقلالية المحلية الذي يمثل لأول وهلة

تحولاً ثورياً عن نظام الإقطاعية المركزية، فإن نقل هذا المبدأ من دائرة الشعور إلى دائرة الفعل لم يتحقق حتى الحرب العالمية الثانية، حيث لم تكن الكيفيات المحلية من محافظت ومن كبرى وصغرى في الواقع مجتمعات مستقلة بمعنى الكلمة طيلة هذه الفترة. (١)

٣- تمحور مفهوم الاستقلالية المحلية ذاته حول المدخل الثقافي الذي ينطلق من أعراف الثقة والتواصل بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، وليس فك الارتباط بينهما. فالجذور التاريخية لمفهوم الاستقلالية المحلية في عهد "الميجي" يقوم على دعمتين: للمساندة الكبيرة لكبار ومتوسطي ملاك الأراضي لروح الحكم المحلي، ولإطلاق هذه المساندة مصالح شخصية بتوقع أولئك الملاك مردوداً إيجابياً له على ثرواتهم ونفوذهم السياسي حينما يصيرون أعضاء في الدلائت. (٢)

٤- رغم صدور دستور الميجي عام ١٨٨٩ الذي يتضمن تقسيم السلطات بين الفصائل اليابانية المتنافسة آنذاك بما يؤشر على غرس بذرة اللامركزية الإدارية في اليابان، والذي أربط برنامجاً للتحديث السياسي والبيروقراطي بالانفتاح على الخارج، فإن هيمنة المكون الثقافي في الإدارة المحلية لم تتزعزع. فلقد حرص الإمبراطور الياباني على إقباض النظام الإمبراطوري الألماني مع تشغيله بالقيم اليابانية، حيث رفض القياس القيم الديمقراطية الألمانية، وأسند المسؤولية عن شئون المحليات لوزارة لداخية، وظل للتحديث مشروعاً بيروقراطياً يابانياً في المقام الأول رغم انفتاحه الانتقالي على الخارج. (٣) وفي هذا الإطار تشكلت في اليابان في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين إدارة محلية بالتعيين تشكل جزءاً من الجهاز البيروقراطي الياباني المدني المستفيد من حيث البنية والهيكل التنظيمي من النموذج الألماني المحاكمي بدورة في بنيته وقواعد اختيار قياداته وأساليب صياغة قراراته على إسهامات ماكس فيبر ولأخذت البيروقراطية اليابانية شكل مؤسسي لضمان تحقيق المصالح العامة. (٤)



٢- النظام السياسي الياباني والوالد الأنجلوسكسوني:

مرة ثالثة كشفت خبرة هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية وتغلغل للنفاذ الأمريكي فيها عن حاكمية المكون الثقافي في الإدارة المحلية اليابانية. فلقد جاء الانفتاح هذه المرة مقرونا بالهزيمة. والسؤال إلى أي مدى نجحت الولايات المتحدة وبريطانيا في فرض النظام الإداري المحلي الناتج من النظام الليبرالي الأمريكي من جهة، وللنظام البرلماني البريطاني من جهة أخرى على نظام الإدارة المحلية الياباني؟ الإجابة على هذا السؤال تؤكد نجاح المكون الثقافي للإدارة المحلية في اليابان في الاحتفاظ بمركزيته للحاكمة وفي تحويل المتغير الأمريكي لبريطاني إلى متغير تابع لم يتم التكيف معه على حساب الخصوصية اليابانية. والشواهد على ذلك كثيرة من أهمها تغلب البصمة اليابانية رغم التحول الدستوري صوب للنظام السياسي البرلماني. الدستور الياباني الصادر عام ١٩٥٥ أرسى قواعد للنظام السياسي البرلماني في اليابان. ولعل من المفارقات أن الولايات المتحدة التي تخضع لنظام سياسي رئاسي لم تسع إلى فرض هذا النموذج في اليابان بعد الاستسلام الياباني لها، ولا في أوروبا في ظل اعتمادها على مشروع مارشال للإعاش الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية ولا على الفلسطينيين، وفشلت بشكل ثابت تصدير النظام البرلماني البريطاني إلى اليابان ثم إلى فلسطين الآن. ومن أهم معالم تبنى الدستور الياباني للنظام البرلماني البريطاني: اعتبار الإمبراطور مجرد رمز يملك ولا يحكم بحيث يقتصر دوره الشرطي على تعيين رئيس الوزراء المنتخب ورئيس المحكمة الدستورية العليا والمصادقة على المرشحين للمناصب الوزارية السيادية والانفتاح دورات البرلمان والدعوة إلى إجراء الانتخابات التشريعية والمصادقة على القوانين والاتفاقيات والتمديدات الدستورية.

٢-١- السلطة التشريعية :

وتجسيدا لمبدأ الفصل بين السلطات أسندت السلطة التشريعية لبرلمان ثنائي المجلس يتكون من: مجلس النواب وولايته أربع سنوات وعدد أعضائه ١١٥ عضواً ومجلس

المستشارين وعدد أعضائه ٢٥٢ عضواً. إلا أن سلطة المجلسين غير متكافئة. فالقوة التصويتية لمجلس النواب ضعف القوة التصويتية للمجلس الاستشاري، والاختصاص التشريعي لأول أوسع بكثير من نظيره بالنسبة للمجلس الثاني حيث يفرد مجلس النواب بالمسألة الوزارية وحجب الثقة عن الحكومة واعتماد الموازنة العامة للدولة وتعيين رئيس الوزراء.

ولا تقف مغايرة للنظام البرلماني الياباني عند هذه السمة الفارقة للبرلمان الياباني، بل يضاف إليها نجاح حزب ياباني واحد (الحزب الليبرالي الديموقراطي) على مدى نصف قرن في الحصول على أغلبية برلمانية والأفراد بتشكيل الحكومة اليابانية. ورغم ذلك أن البني حجب البرلمان الثقة من الحكومة وإلصاق رئيس الوزراء عملاً بكثافة في اليابان وصار الحزب الحاكم بمثابة حزب مظلة تدرج ضمنه فصائل حزبية تجعله أقرب للحزب الواحد منه إلى الحزب الواحد فيما يعبر مرة أخرى عن بُعد مغاير يعكس الخصوصية اليابانية عن النظام البرلماني المرتكز على حزبين كبيرين يتبادلان موقعي الحكومة والمعارضة بالترام حزبي صارم، مما يفرض درجة عالية من الاستقرار الوزاري.

٢-٢- السلطة التنفيذية :

يترأس رئيس الوزراء السلطة التنفيذية التي تضم مجلس الوزراء والوكالات والمنظمات والمجالس الوزارية وهيئة مكتب رئيس الوزراء. ويتخذ مجلس الوزراء الياباني للقرارات بقاعدة التوافق والإجماع. ومهام السلطة التنفيذية هي وضع السياسات والخطط العامة وتوجيه الوزارات وإدارة الشؤون الداخلية والخارجية ووضع الموازنة وإدارة الخدمة المدنية وتقديم مشروعات القوانين إلى مجلس الداييت. ويمكن لمجلس الوزراء إصدار قرارات لها قوة القوانين. ومن مهام مجلس الوزراء تعيين القضاء في المحكمة الدستورية العليا وإبداء التصريح للإمبراطور لإجراءات دعوة مجلس 'الدايت' أو حله أو إجراء الانتخابات. ويكون رئيس الوزراء والوزراء مسؤولين مسؤولية جماعية أمام البرلمان. ويجب أن يكون كل أو على الأقل نصف عدد الوزراء أعضاء في مجلس النواب. (٥)



٣- الحكم المحلي في اليابان :

أثرت العولمة بشكل جلي على الحكم المحلي في اليابان لانفتاح الياباني الكبير على العالم الخارجي كنتيجة مباشرة للعلاقات الاقتصادية والتجارية الوثيقة مع العالم. ويتم التفاعل بين اليابان والعالم المحيط على عدة مستويات: أولها التفاعل على مستوى الحكومات (المركزية والمحلية) نتيجة للتعاون الدولي، وثانيها التفاعل على مستوى البيئة المحيطة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، ثالثها التفاعل على مستوى المؤسسات (المؤسسات العامة والخاصة والشركات متعددة الجنسيات)، أدت الأنماط السابقة من التفاعلات إلى ظهور شبكة من التفاعلات للظلمة والإسبانية أعادت تشكيل الفكر السياسي والتنظيمي والاقتصادي. ومن تداعيات التفاعل وإعادة تشكيل الفكر السياسي الياباني تعزيز مفهوم اللامركزية الإدارية الذي ظهر في عصر الميجي وتقويته ليحول إلى لامركزية سياسية. (٦)

من أهم معالم مطلب البصمة اليابانية على نظام الحكم المحلي في اليابان الذي ولعب بنى السيف البرلمانية اليابانية على الصعيد القومي للمزاوجة بين التعيين والانتخاب في أجهزة الحكم المحلي. شهد النظام الياباني عملية إعادة هيكلة بعد الحرب العالمية الثانية تقوم على شغل أجهزة الحكم المحلي بعناصر منتخبة وعناصر معينة تلبية للصلاحيات السياسية التي أضفلها الدستور الياباني إلى الاختصاصات الإدارية للمحليات والتي تحركت بها على طريق الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلي. تبما للمفهوم السابق، أعطى الدستور للمحليات صلاحيات مفرسة السلطة السياسية ولم يعتبرها مجرد أدلة إدارية للحكومة المركزية. وتجدد ذلك التحول في التعديلات الثلاثة التالية التي تمت كجزء من إعادة نظام الحكم المحلي في إطار الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية:

- ١- تحول السلطات المحلية من وكالات تابعة للحكومة المركزية إلى حكومات محلية للوحدات المحلية.
- ٢- اختيار القيادات المحلية في أجهزة الحكم المحلي بالانتخاب المباشر.

٣- إعادة هيكلة وزارة الداخلية، كجهة إشراف على أجهزة الإدارة المحلية قبل الحرب العالمية الثانية، إلى عدة وكالات.

بعد الحرب العالمية الثانية، تمت إعادة هيكلة نظام الحكم المحلي في إطار الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك لمرونة الاستجابة لمتطلبات المجتمعات المحلية التي لا تستطع للحكومة المركزية الاستجابة لها بكفاءة، أدخلت ثلاث تغييرات:

١ - تكريس السلطة اللامركزية للمحليات بوضعها في صورة حكومات محلية لتقاطعات بدلاً من كونها مجرد وكالات تابعة للحكومة المركزية.

٢ - إدخال نظام الانتخاب المباشر للقيادات المحلية في أجهزة الحكم المحلي.

٣ - تقسيم وزارة الداخلية، التي كانت تشرف على أجهزة الحكم المحلي قبل الحرب العالمية الثانية، إلى عدة وكالات.

وتكفي الإشارة في هذا الصدد إلى نص دستور ١٩٤٧ على ترسيخ مبدأ الاستقلالية لمحلية كأساس الحكم المحلي والذي أقر بدوره المواد التالية:

- * النص بجلاء على أن تختص السلطات المحلية بمسلطات تشريعية بالإضافة إلى سلطات إدارية وتنفيذية واسعة.
- * قصر سلطة من بعض القوانين على سلطات محلية محددة.
- * إعلان احترام الاستقلالية المحلية ومبادئها الأساسية
- * انتخاب أعضاء السلطة التنفيذية والتشريعية بالاقتراع المباشر في المحليات. (٧)

٣-١- التشريعات اللامركزية المحلية

في ١٩٤٧ ظهر إلى النور قانون الاستقلالية المحلية وكان من أهم ملامحه بلورة للتوجه الدستوري السالف الإشارة إليه. ولكي يتمكن السكان المحليون عملياً من اتخاذ قرارات محلية مستقلة، يتم انتخاب المجالس المحلية والقيادات المحلية مثل المديرين للتعيينين ولعدم عن طريق انتخابات شعبية مباشرة. ويحدد قانون الاستقلالية المحلية أيضاً آلية للتنسيق بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية



وصلاحيات ووظائف السلطات المحلية.

في عام ١٩٩٨، وافق مجلس الوزراء على خطة لتنمية اللامركزية وقام باتخاذ الإجراءات التنفيذية في مجال الموازنة والإجراءات القانونية للضرورة تنفيذ تلك الخطة. في العام التالي، وافق مجلس الوزراء على الخطة الثانية لتنمية اللامركزية متضمنة التوصيات الناتجة عن الخبرات السابقة في هذا المجال.

في ١٦ يوليو ١٩٩٩، تم إصدار قانون اللامركزية الشامل على أن يطلق من بداية أبريل ٢٠٠٠. وتم تصميم القانون بناء على خطة تنمية اللامركزية وكذلك توصيات لجان تنمية اللامركزية. ويرتكز القانون على مئة أسس:

أولاً: تحديد وظائف الحكومة المركزية والحكومات المركزية بجلاء والفصل بينهما بحيث تكون الحكومة المركزية مسئولة عن الشؤون الخارجية والقضايا التي تم الدولة ككل ككيان موحد، في المقابل، تكلف الحكومات المحلية بإدارة كل شئون المواطنين إلى تهتمهم بطريقة مباشرة. ثانياً: إلغاء نظام الوكالة الوظيفية والتي كانت الحكومات المحلية تقوم بمقتضاها بتنفيذ بعض الوظائف بالوكالة عن الحكومة المركزية. وبناء على مواد القانون الجديد، تم دمج الوظائف الوكالية في الوظائف الدستورية للحكم المحلي. وكنيجة لذلك، تم إلغاء نظام مسؤولي الإدارة المحلية (المعينين من قبل الحكومة المركزية في إدارة الوظائف التي تم تفويض تنفيذها إلى المحليات).

ثالثاً: إعادة النظر في مشاركة الحكومة المركزية عن طريق وضع مبادئ وإجراءات لعملية المشاركة المركزية بحيث تكون محدودة حتى لا يفرغ قانون من مفاهيمه الأساسية. رابعاً: تبعا للقانون الجديد، يتم تشجيع تفويض السلطة حسب للنظام التالي: من الحكومة المركزية إلى المحافظات، والتي تفوض السلطات بدورها إلى المدن الكبيرة ثم إلى المدن الصغيرة ثم إلى القرى.

خامساً: من الحقوق التي كفلها القانون الجديد حق التنظيم الذاتي للمحليات لتنمية الإدارة الفعالة وتطبيق مفهوم الرقابة الإدارية. وبذلك تم إلغاء اللوائح المركزية

للمازمة للمحليات لإنشاء منظمات معينة أو التزامات لخلق فرص وظيفية معينة.

سابعاً: نص القانون على إنشاء نظم إدارية جديدة للحكم المحلي بتشجيع الاندماج الإداري لوحدات محلية وإعادة الحيوية إلى المجالس المحلية وكذلك تبسيط الإجراءات لإنشاء المدن المحورية وذلك لتحصين القدرات الإدارية والمالية للوحدات المحلية عن طريق استقلالها بقتصاديات الحجم. يمكن رصد الملاحظات التالية في مجال التشريعات اللامركزية المحلية واستخلاص دلالاتها:

١- رغم تكريس دستور ١٩٤٧ وقانون الاستقلالية المحلية الصادر عام ١٩٤٧ لأسس الحكم المحلي، فإن مضامين القوانين والخطط اللاحقة الصادرة على مدى نصف قرن تؤكد بشكل غير مباشر تبعية هذا المبدأ للمقوم الثقافي اليابالي للإدارة المحلية. فبعد قرابة عشرين سنة، وبالأحرى في عام ١٩٦٥ صدر قانون اندماج الوحدات المحلية الرامي لتحصين القدرات الإدارية والمالية للوحدات المحلية بوفورات اقتصاديات الحجم متضمنة مساحة زمنية أمداها أربعين سنة مقسمة إلى أربع خطط عشرية. ويعبر ذلك بوضوح عن روح المحافظة اليابانية الفعالة بهذا للتدرج البطيء في إنشاء وحدات محلية محورية من جهة وفي ربط الدمج بالإرادة المحلية باشتراط عقد مؤتمر لاندماج وحدة إدارية ما في وحدة أو وحدات أخرى بمبادرة محلية تتمثل في طلب يحمل تواريخ ٢% على الأقل من الناخبين في الوحدات المحلية المعنية، وتخويل تلك المؤتمرات صلاحيات بحث موضوع الاندماج وصياغة الاتفاق التأسيس للوحدة المندمجة وللممثل النسبي للوحدات الفرعية الداخلة فيها في مجالسها المحلية. (٨)

٢- يكشف دور السلطة المركزية في الحكم المحلي الياباني الخصوصية اليابانية لمبدأ الاستقلالية المحلية كاستمرار لنفث للتقاليد اليابانية التي أفرزت نظام الإقطاعية المركزية في القرن السابع عشر. ومن الأكلة على هذه الاستمرارية الطابع التكاملي لدور السلطات المركزية كما



٢-٢- تنظيم الحكم المحلي :

تنظيم النظم المحلية في العالم يتأثر بشكل عام بعدة عوامل مثل النظم السياسية السائدة وطبيعة الإدارة المحلية والعوامل السياسية والاقتصادية والديموقراطية المحلية. النظم الفيدرالية مثل ألمانيا والولايات المتحدة لها نظم يتكون من أربعة أطر هي: السلطة الفيدرالية المركزية وولايات شبة مستقلة ووحدات محلية تخدم مساحات جغرافية واسعة ووحدات محدودة المساحة نسبيا وتقدم خدمات للقاطنين بتلك المناطق. النظم للوحدة تشمل بشكل عام ثلاثة مستويات: الحكومة المركزية ووحدات محلية تخدم مساحات جغرافية واسعة وأخيرا وحدات محلية أساسية أصغر في نطاقها الجغرافي. ونظام الحكم المحلي الياباني يندرج -كما سيذكر تفصيلا في النقاط التالية- تحت نظم الحكم للوحدة لتطابق خصائصه مع الخصائص العامة لتلك النظم.

يعكس تنظيم وحدات الحكم المحلي الياباني الخصوصية اليابانية في تعدد أنواع المحافظات والمدن والوحدات المحلية الأساسية. فتتقسم وحدات الإدارة المحلية بشكل عام إلى نوعين رئيسيين من الوحدات هما المحافظات "prefectures" للحضرية والريفية والمحليات "Municipalities"، وتعتبر الوحدة الأساسية في الحكم المحلي الياباني، مثل المدن الكبيرة والصغيرة ويرأسها عدد يطلق عليهم مسمى "غو"، وعددها في هو ٣٢٠٠ محلية. (٩) عدد المحافظات في اليابان ٤٧ محافظة على رأس كل منها محافظ (تشيجي). ويطلق على مدينة طوكيو الكبرى "Metropolitan" التي يزيد عدد سكانها على عشرة ملايين نسمة لفظ "غو"، بينما يطلق على محافظتين حضريتين "Urban" هما أوساكا وكيوتو لفظ "غو"، بينما تنفرد محافظة هوكايدو بمسمى خاص حيث يطلق عليها "دو"، وأخيرا باقي المحافظات الثلاث والأربعين يطلق عليهم لفظ "كين".

وتنقسم المدن إلى مدن مختارة Designated Cities وسميت بهذا الاسم لأنها اختيرت من قبل مجلس الوزراء على أساس عامل الكثافة السكانية بحيث لا يقل عدد سكانها عن نصف مليون نسمة، وعدد تلك المدن ١٢ مدينة. (١٠)

وحسب قانون الحكم المحلي فإن المدن المختارة لها صلاحيات وسلطات للمحافظات في ١٨ وظيفة من أهمها وظيفة التخطيط العمراني، بالإضافة إلى ما سبق، فإن القانون أقر بتقييد بعض وظائف الحكومة المركزية في مجال التنظيم وإدارة الطرق الوطنية إلى المدن المختارة.

النوع الثاني من المدن تسمى المدن الجوهرية Core Cities والتي حددت على أساس عامل الكثافة السكانية (٣٠٠٠٠٠ نسمة على الأقل) والمساحة (مائة كيلو متر مربع على الأقل) وعددها ٢٧ مدينة. ويتم تفويضها بنفس الصلاحيات والوظائف المفوضة للمدن المختارة ماعدا التي تحتاج إلى اقتصاديات الحجم الكبير لتطبيقها.

النوع الثالث من المدن هي مدن الحالة الخاصة Special Case Cities والتي يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠٠٠٠ نسمة منشأ بقرار من مجلس الوزراء، وعددها ٥٩ مدينة. وتقوم بوظائف المدن الجوهرية ما عدا الوظائف التي تتطلب تنسيقا قويا مع المحافظات.

وتسمى المدن الكبيرة "Shi" وعددها ٦٦٦ مدينة كبيرة، وتنقسم بدورها إلى مدن متوسطة "Machi" وعددها ١٩٩٣ مدينة أو أحياء "Shicho"، بينما تسمى القرى "Son" أو "Mura" وعددها ٥٧٣ قرية كأصغر الوحدات التي تحكم ذاتيا في المناطق الريفية. (١١)

وبالإضافة إلى المحليات، توجد وحدات محلية ذات طبيعة خاصة:

أولا: الأحياء الخاصة بمدينة طوكيو التي تنقسم إلى وحدات تنظيمية تسمى "Ku" وعددها ٢٣ حي، ويختار الناخبون فيها عددا ومستشاريها بالاقتراع المباشر وتتمتع بكل صلاحيات للوحدات الإدارية الأخرى باستثناء بعض الخدمات العامة المصددة لمجلس مدينة طوكيو. (١٢)

ثانيا: قد تنشئ وحدتان محليتان أو أكثر تعاونية محلية لرفع قدرتها على ممارسة الصلاحيات المحلية المخولة لها. وتأخذ هذه التعاونيات أشكالاً عديدة حسب مجال الاختصاص الذي يخول لها في اتفاق تأسيسها والذي قد

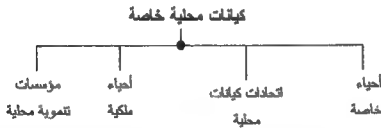
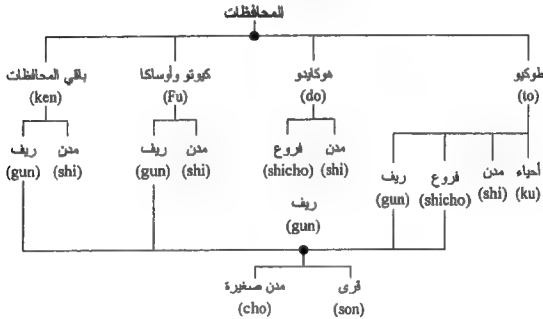
داخل الوحدات المحلية الريفية عادة لإدارة ملكيات ذات طابع خاص مثل قنوات الري والمزارع والعيون الكبريئة والمدللن.

رابعاً: مؤسسات التنمية المحلية تنشأ بمبادرة من اثنين أو أكثر من الوحدات المحلية لتقديم خدمات عامة في المناطق الخاضعة للخطط التنموية الشاملة.

يقف عند حد التنسيق الإداري بين عدة قرى ومدن صغيرة (تعاونيات التنسيق الإداري) أو يتمثل في إنشاء خدمة عامة معينة وإدارتها (تعاونيات جزئية) أو يستلزم تقديم كافة الخدمات لعدة مدن وقرى صغيرة (تعاونيات كاملة) أو تنصب صلاحياتها على التخطيط والخدمات العامة (تعاونيات لتحديد)

ثالثاً: كيانات الملكية ذات الطابع الخاص التي يتم إنشاؤها

شكل (٧): الهيكل التنظيمي لوحدات الحكم المحلي الياباني



Source: Koichi, Kishimoto Politics in Modern Japan: Development and Organization. Third Edition. Japan Echo Inc. Tokyo. 1988

ومتنوع، بل تعتبر كل وحدة محلية كياناً قائماً بذاته.

ثانياً: ثبات عدد المحافظات ومساحتها منذ عهد الميجي، مما يشير إلى وجود تقليد ياباني راسخ وجهته هي الانتابت المطلق لهذا المستوى من مستويات هيكل الوحدات

من السمات التي تعكس الخصوصية اليابانية في تنظيم وحدات الحكم المحلي الياباني ما يلي:

أولاً: غياب الطابع الهرمي بين وحدات الحكم المحلي. فالعلاقة بين المحافظة والمحطات الكائنة في نطاقها ليست علاقة تابع



التنفيذية المحلية (المحافظين والعمد) وتقديم طلبات لحل السلطة المحلية التشريعية أو التنفيذية والمراجعة الخاصة للهيئات المحلية التي تنتخبها السلطة التشريعية المحلية وتصادق عليها السلطة التنفيذية المحلية (اللجنة الإدارية)، ومفاوض المراجعة، وهيئة السلامة، وهيئة الموظفين وهيئة إدارة الانتخابات) وتقديم طلبات إلى المحافظين والعمد لإقالة بعض الموظفين المحليين أو الموافقة على قوانين محلية معينة أو تعديلها. ومن أبرز اختصاصات السلطة التشريعية المحلية: حجب الثقة عن رأس السلطة التنفيذية المحلية والمصادقة على قراراتها. ويختص رأس السلطة التنفيذية المحلية بتعيين نائبه ومدير الحسابات والمدير المالي. وفيما يلي بعض التفصيلات عن هيكل وشبكة علاقات سلطات الحكم المحلي (سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية):

٣-١-٣-١ هيكل السلطة التشريعية المحلية:

تتكون السلطة التشريعية المحلية من:

أ- مجلس المحافظة: يتكون من أعضاء منتخبين بشكل مباشر على مستوى المحافظة.

ب- المجالس المحلية المنلخبة: تتكون هذه المجالس من أعضاء منتخبين بشكل مباشر على مستوى الوحدة المحلية المعنية. ويقضى قانون الاستقلالية المحلية بتحديد عدد أعضاء كل مجلس بقانون محلي حسب عدد سكان الوحدة المحلية التي يمثلها. ويفتقر أعضاء المجلس له تماماً بحيث يحظر عليهم ممارسة أي عمل آخر أو الانضمام إلى أي مجلس نيابي أو ممارسة أي نشاط تجاري أو مهني فترة عضويتهم المحددة بأربع سنوات.

٣-٢-٣-٢ السلطة التنفيذية المحلية تضم ما يلي:

أ- المحافظين والعمد: يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات. ويحظر عليهم عضوية البرلمان الياباني والعمل كمستشارين محليين أو موظفين عموميين أو مودرين للوحدات المحلية.

ب- اللجان الإدارية: وتتكون من ثلاثة عناصر:

١- مجالس التعليم:

لكل محافظة وحدة محلية مجلس تعليم، يعين المحافظ أو العمدة أعضاء مع مصادقة المجلس المحلي،

الإدارية المحلية كتعبير عن الطابع المحافظ للشخصية القومية اليابانية. وفي المقابل يتم مراعاة المرونة ومتطلبات التكيف مع المستجدات واقتصاديات الحجم والفعالية الإدارية بحراك صاعد للهيكل الإداري داخل المحافظات يتجسد إلى جانب ما سبقت الإشارة إليه من تنوع الهيكل الإداري للمحافظات واستحداث كيانات إدارية ذات طابع وظيفي خلص. ويتم تشجيع عملية الدمج الإقليمي للوحدات المحلية والذي أسفر عن إقرار الوحدات المحلية اليابانية لاتفاقيات دمج قلصت عدد تلك الوحدات خلال نصف قرن إلى ثلث ما كانت عليه قبل صدور قانون دمج الوحدات المحلية. (١٤) ويمكن وراء هذه الظاهرة للجامعة بين نقضين (الثبات المطلق للمستوى الإداري الأكبر والمرونة البالغة في الأساق الإدارية الأخرى) للمكون الثقافي للإدارة المحلية اليابانية الجامع بين الأحادية الثقافية Monochronic culture الداعية للحفاظ على الموروث المجدد للتقاليد اليابانية، والتعددية الثقافية Polychronic culture المتبعة المتمثلة في تقليد الانفتاح المنضبط لممارسة المستجدات والتحلي بالبرامجانية الواعية لتحقيق الصالح العام في ضوء معطيات الواقع الفعلي. يجب الإشارة في هذا الصدد إلى إعطاء أولوية للعلاقات الإنسانية تدرج ضمن شعار ديانة "الشنتو" اليابانية. (١٤)

ويمثل النجاح الياباني في التوصل إلى صيغة للحكم المحلي تجمع بين المحافظة على الموروث التاريخي الياباني ومسايرة متطلبات التحديث نموذجاً يحثني للشعوب ذات العمق الحضاري التاريخي المريق مثل مصر.

٣-٣-٣-٣ فعاليات الحكم المحلي الياباني: الهيكل وشبكة العلاقات

يتم شكل رقم ٣ مخططاً موجزاً لهيكل فعاليات الحكم المحلي الياباني (الهيئة للناخبة المحلية والسلطات المحلية) وشبكة العلاقات فيما بينها المتمثلة في الصلاحيات التي يمنحها نظام الحكم المحلي الياباني لكل منها. وتتمثل اختصاصات الهيئة الناخبة المحلية في: انتخاب السلطة التشريعية المحلية (مجلس المحافظة والمجلس المحلي) واختخاب رأس السلطة

المحافظ أعضاءها، بعد موافقة المجلس المحلي، لمدة ثلاث سنوات. وتختص تلك اللجان بالإشراف على المركز الرئيس للشرطة في المحافظات والخدمات الأخرى المقدمة من الشرطة.

٣- لجان الانتخابات:

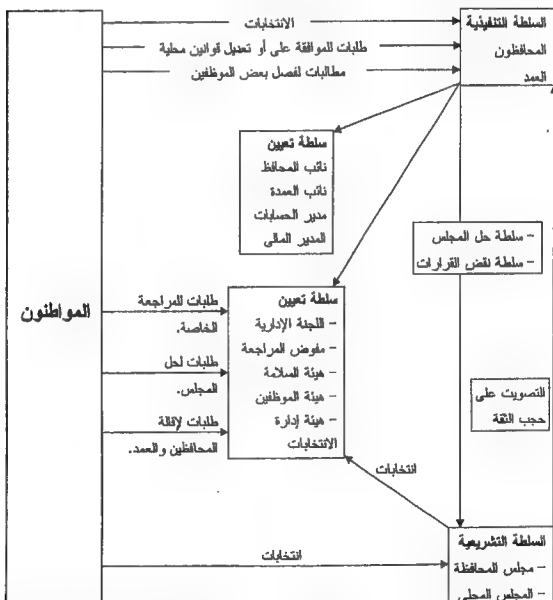
توجد لجنة لانتخابات في كل محافظة ووحدة محلية، ينتخب أعضاؤها ويخدموا لمدة أربعة سنوات. وتختص لجان الانتخابات بكل شئون الانتخابات من الجداول الانتخابية وتجديدها وإدارة جميع أنواع الانتخابات المحلية والوطنية.

لمدة أربعة سنوات. ويختص المجلس بإنشاء وصيانة المدارس ووضع ومراجعة المناهج الدراسية و التخطيط للمعالة التعليمية وتطوير أداء المعلمين وإدارة كل ما يتعلق بالأنشطة الاجتماعية والثقافية. ويعين المجلس بتعيين مشرفا عاما يدير العمليات التنفيذية تحت إشراف وتوجيهات المجلس التعليمي. ويجب على المجالس إتباع التوجيهات الوطنية في مجال التعليم. (١٥)

٢- لجان السلامة العامة:

وهي تنشأ على مستوى المحافظات فقط، ويعين

شكل (٣) - شبكة علاقات الهيئة الناخبة المحلية والسلطات المحلية اليابانية



Source: Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), Local Government in Japan. Tokyo, 2000. page 47.



٣-٤- صلاحيات السلطة المحلية وشبكة علاقاتها البيئية:

تتأسس العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية المحليين على الفصل بينهما والرقابة المتبادلة، وإن كانت بعض الدراسات تؤكد رجحان كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في الواقع العملي. (١٦)

وإذا عدنا إلى الإطار القانوني للعلاقة بصرف النظر عن الواقع فإننا نجد أن التوافق هو أساس بقاء السلطة المحلية. ففي غياب التوافق يستطيع المجلس المحلي أن يمسح الثقة من المحافظ أو من العمدة بشرط حضور ثلثي الأعضاء وموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين على ذلك. ويصور الخوارج المطروح أمام المحافظ أو العمدة هو: الاستقالة أو حل المجلس والدعوة لانتخابات جديدة. وإذا طرح بأول جلسة للمجلس الجديد مسح الثقة من ذلك المحافظ أو العمدة فإنه لا يستطيع حل المجلس مرة أخرى ويحتّم عليه الاستقالة فوراً. وللمحافظين والعمدة حق الاعتراض على قرارات المجلس المحلي والمطالبة المسببة بإعادة النظر فيها، فضلاً عن اتخاذ قرارات تنفيذية حيوية حتى لو رفضها المجلس المحلي مع تحملهم المسؤولية السياسية عنها.

٣-٤-١- سلطات المجالس المحلية المنتخبة

للمجالس المحلية المنتخبة صلاحيات تشريعية واسعة من أهمها: تقديم مشاريع قوانين داخلية باستفتاء مشروع قانون الموازنة المحلية والمصادقة على القوانين الداخلية أو تعديلها أو نقضها، والرقابة على السلطة التنفيذية بالتفتيش على وثائقها، وتلقي تقارير الأداء من المحافظين والعمدة، والرقابة على إيرادات ومصروفات السلطة التنفيذية المحلية والمصادقة على الموازنة المحلية، فضلاً عن انتخاب كل من رئيس المجلس ونائبه وأعضاء لجنة الانتخابات. ويجتمع المجلس المحلي في دورات ربع سنوية. ويلزم لعقد اجتماع طارئ موافقة ربع الأعضاء على طلب ذلك.

٣-٤-٢- سلطات المحافظين والعمدة

يتمتع المحافظون والعمدة بصلاحيات واسعة في محلياتهم تشمل: الأفراد بتقديم مشروع قانون الموازنة، ومشاركة أعضاء المجالس المنتخبة حق تقديم مشاريع القوانين الداخلية

الأخرى، وإصدار اللوائح، وتنفيذ كل ما يتعلق بشؤون السلطات المحلية باستثناء المتعلق منها باللجان الإدارية والمجلس المحلي المنتخب، بالتعاون مع نوابهم، وتعيين نوابهم وأعضاء اللجان الإدارية والمدير المالي ومدير الحسابات والقيادات التنفيذية المحلية.

وقد هيمن الحزب الليبرالي الديمقراطي على الانتخابات المحلية بالإتلاف مع الأحزاب الأخرى مما مكنه من السيطرة على السطات المحلية منذ النصف الثاني من المبعديات من القرن العشرين. (١٧) ومن تداعيات ذلك أن أغلبية المحافظين لمنتخبين هم من البيروقراطيين السابقين، والسبب الواضح هو وجود جنور تاريخية للوضع ما قبل الحرب العالمية الثانية الذي تجسد فيه احترام وطاعة البيروقراطية المركزية لما للبيروقراطية من مكانة وارتباطها بخدمة الإمبراطور. ولكن مع تولي رئيس الوزراء "كوزومي" مقاليد الحكم تبنى سياسات إصلاحية لزيادة اللامركزية السياسية والإدارية بإعطاء المحافظين مرونة أكبر في اتخاذ القرارات. من القرارات الإصلاحية التي تم اتخاذها في محافظة "مابى" اتخذ المحافظ قرارات ثورية بحذف ٨٠٠ بند من موازنة المحافظة التي تحتوى على ٣٣٠٠ بند. (١٨) ومن أسباب استمرار هيمنة الحزب الليبرالي الديمقراطي هو من قانون الإصلاح الانتخابي في عام ١٩٩٤ الذي أعطى الفرصة للأحزاب الرئيسية في الهيمنة على الانتخابات المحلية ويقلل من أهمية ودور التهيئة المحلية لاختيار مرشح معين. (١٩)

٣-٥- للموارد البشرية في الحكم المحلي

يشغل عدد موظفي الخدمة المدنية في الحكومات المحلية ٧٥% من إجمالي موظفي الخدمة المدنية في الدولة. (٢٠) وينقسم العاملون في الحكم المحلي إلى نوعين هما "الكادر الخاص" و"الكادر المنظم". الكادر الخاص يشمل المحافظين لمنتخبين ومقررة والسد والمستشارين المحليين وأعضاء مجالس التلاميذ وأعضاء اللجان الإدارية والخبراء والباحثين العاملين نصف الوقت. أما الكادر المنظم فيشمل كل أنواع العمالة الأخرى دخل أجهزة الحكم المحلي والذين ينطبق عليهم



قانون العاملين بالحكم المحلي بالإضافة إلى قوانين دخلية تصدرها المجالس المحلية لتنظيم إدارة الموارد البشرية.

٣-٥-١- التعيين والترقية

يحدد قانون موظفي الحكم المحلي نظام التعيين عن طريق مسابقات، كاسلوب متطابق مع نظام التعيين في الحكومة المركزية، في كافة وحدات الحكم المحلي التي لها لجان للموظفين. ويسمح القانون باستثناءات خارج نظام المسابقات في التعيين في المحليات بشرطين هما: موافقة لجنة الموظفين بالوحدة المحلية -في الوحدات التي يزيد تعدادها عن ١٥٠ ألف نسمة- ووجود لجنة مواءمة في الوحدة المحلية. ويخضع التعيين في الحكم المحلي لمبدأ عدم التمييز بين المتقدمين اليابانيين على أساس الأصل العرقي أو الجنس أو الديانة أو الوضع الاجتماعي أو المعتقدات السياسية، باستثناء الأنشطة السياسية المخالفة للمستور والتي تنسم بالحدف لتحقيق أهدافها. ويتم نظام التعيين في الحكم المحلي بالتصايرة على العمالة الوطنية فقط وان وجد اتجاه حديث لتعيين أجانب ولكن في وظائف ليس لها سلطات اتخاذ قرارات تنفيذية.

وتتبع مسؤولية إدارة الموظفين المحليين تقع على قيادة التنفيذيين في الوحدات المحلية مثل المحافظين والعمد ورؤساء المجالس المحلية وأعضاء اللجان الإدارية ومجالس التعليم ومديري خدمات الشرطة والإطفاء. وتختصر سلطاتهم في مجال التعيين على الترشيح المبدئي والإدارة اليومية لشئون الموارد البشرية من تقييم الأداء والإجراءات التكميلية وشئون الأجازات طبق للقوانين واللوائح الداخلية.

وتتمثل اختصاصات لجان الموظفين ولجان المساواة في توجيه وإبداء النصيح إلى مؤسسات الحكم المحلي في مجال إدارة الموارد البشرية والصل على تحسين ظروف العمل والتعامل مع شكاوى العاملين.

٣-٥-٢- حقوق الموظفين المحليين والتزاماتهم:

يلتزم العاملون في الحكم المحلي بميثاق أخلاقي مستقى من القيم والتقاليد اليابانية مثل الالتزام بالثام بتأدية العمل بأفضل مستويات للجودة واحترام سرية العمل والتعهد بعدم

الافتيان بأي تصرف يضر بثقة بمصدقائه. وتكاملا مع المبادئ السابق ذكرها، يلتزم الموظف العام بالحياد النيابي الكامل بعدم الانضمام إلى، أو إنشاء أي تنظيم سياسي أو الترشيح للانضمام إلى "أدليات". وقد قيد قانون العاملين في الحكم المحلي معظم حقوق العاملين في خدمات الشرطة والإطفاء على سبيل الخصوص فيما يتعلق بتنظيم والإشراف في المطالبات والمظاهرات العمالية من مطلق أنهم موظفين في خدمة الشعب، ووجود تلك للممارسات لا يساهم في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بالمستوى المطلوب. ويخضع العاملون في الحكم المحلي إلى المسائلة الجاتية في حال التورط في تلك الأعمال وتصل العقوبة عن تلك الأعمال إلى السجن والغرامة. وفي حالة وجود أي شكوى أو مطالبات، يحق لكل العاملين اللجوء إلى لجان الموظفين التابعة للوحدات المحلية المتوسطة والكبيرة الحجم والتي بدورها تقوم بالتحقيق في الشكاوى وتقديم توصياتها إلى السلطات المحلية. وفي حال ثبوت وقوع الظلم على أحد العاملين، يحق للجنة العاملين تصحيح أو إلغاء القرار بإعطاء أوامر للجهات التنفيذية بذلك.

اضمان تنمية وتطوير قدرات العاملين بالحكم المحلي يتم تفعيل برامج لتبليط العاملين مع الحكومة المركزية أو مع الوحدات المحلية الأخرى لأغراض للتدريب بالإضافة إلى الاستفادة بذوي الخبرة من المتقاعدين في الحكومة المركزية أو الوحدات المحلية الأخرى. بالإضافة إلى برامج للتنمية للدخالية، تتوفر برامج لتدريب العاملين في الحكم المحلي في دول أخرى على الإدارة العامة أو لدى مؤسسات دولية.

يتمتع موظفو الحكم المحلي بامتيازات عديدة مثل برامج الرفاهية الاجتماعية والأنشطة والرعاية الطبية والإسكان بالإضافة إلى الامتيازات المالية بالتعويضات الممنوحة في حالات المرض أو الإصابة أو الوفاة أو التقاعد.

٤- العلاقات بين السلطة المحلية والحكومة المركزية

يمكن رصد مجموعة من المؤشرات التي تتحكم في أنماط لتفاعلات داخل شبكة العلاقات بين السلطة المحلية والحكومة المركزية في اليابان. من العوامل الحاكمة في هذا السياق



الأطر القانونية التي تنظم العلاقة بين السلطات التشريعية المحلية والسلطات التشريعية للمركزية والاستقلالية التمويلية للسلطات المحلية والتدخل المركزي في الشؤون المحلية.

١-٤- التقيد الدستوري على السلطات المحلية في سن القوانين الداخلية

رغم أن الدستور الياباني اعتبر للقوانين الصادرة على المستوى المحلي مساوية في الوزن للقوانين الصادرة من "الدات" (المادة رقم ٩٤ من الدستور الياباني)، فإنه جعل تلك المساواة مشروطة بتقيد عدم تعارض القوانين المحلية "Bylaws" مع القوانين الصادرة من البرلمان الياباني. بالإضافة إلى ما سبق، أوقف "الدات" حق المجالس المحلية في إصدار قوانين مفيدة لحقوق المواطنين على صدور تفويض خاص لها من "الدات" بذلك، مما يعنى في الواقع مرابطة في الوزن القانوني لا تخضع في ظله تشريعات البرلمان إلا للتقيد الدستورية في حين تخضع لتقيد التمشي مع تشريعات البرلمان والدستور. وهذا التقيد يرد بالطبع ومن باب أولى على اللوائح التي يصدر للمحافظون والعمد وللجان الإدارية المحلية.

٢-٤- تمويل الحكم المحلي

يعتبر التمويل المحلي بمثابة شريان الحياة لكافة أنشطة الحكم المحلي. من معايير الكفاءة لأي مصدر تمويل النظام والقانونية والكفاية وكفاية التحصيل. ومن أهم مصادر الموارد المحلية للضرائب المحلية والمخصصات الضريبية المحلية والضرائب المحلية للتحويلية والسندات المحلية والتمتع الحكومية.

١- الضرائب المحلية: تجمع طبقا لقانون الضرائب المحلية منذ عام ١٩٩٧ وتوضع في حساب المحافظات. ونسبة الضرائب المحلية إلى الضرائب العامة في عام ١٩٩٩ كانت ما يقرب من ٤١,٢%، وشكلت نسبة ٣١,١% من إجمالي مولد المحافظات.

٢- المخصصات الضريبية المحلية: تقوم الحكومة المركزية بتزويد السلطات المحلية بنسبة، يحددها القانون، من إيرادات الضرائب الوطنية على أن توزع بين المحافظات

بموجب محبة للتخصيص. وتعمل هذه المخصصات في إصلاح أي خلل في عدالة توزيع الموارد على الوحدات المحلية المختلفة، أي أن المخصصات تقدم فقط للوحدات المحلية التي تعاني من عجز في موازناتها. وحددت النسب المخصصة للمحليات من أنواع الضرائب الوطنية كالتالي: ٣٢% من حصيله مجموعة الضرائب على الدخل وعلى أرباح المؤسسات والضرائب المفروضة على الخمر، ونسبة ٢٥% من ضريبة الاستهلاك والسجائر. ولا تقدم كل هذه المخصصات إلى المحليات لصرفها بل تبقى الحكومة ٦% منها كمخصص للكوارث الطبيعية مثل الزلازل والأعاصير التي كثيرا ما تصيب اليابان. ولا تكفى تلك المخصصات لتمويل الأنشطة المحلية وتلجأ الحكومة المركزية لتمويل العجز عن طريق الاقتراض. ويحد من خطورة أن يتبع النفوذ الحكومي المركزي ذلك التمويل الذي يتدنى تلك المخصصات الضريبية إلى الاقتراض بما يؤثر على مبدأ الاستقلالية المحلية أن الحكومة تخضع في تقديمه لتقيد: عجز التمويل المحلي، وحرية الوحدة المحلية الحاصلة عليه في إنفاقه. (٢١)

٣- الضرائب المحلية للتحويلية: كانت هذه الضرائب مصدرا تمويليا مباشرا لكافة الوحدات المحلية ولكنها أصبحت تحصل حاليا عن طريق الحكومة المركزية بحجة ضمان كفاءة للتحصيل وتوزع على المحليات مرة أخرى حسب طول ومساحة الطرق في كل محافظة. ومن أمثلتها: ضريبة الطريق التي تفرض على الينزين والسيارات.

٤- السندات المحلية: هي طبقا لقانون التمويل المحلي، المصدر الرابع لتمويل أنشطة الوحدات المحلية وإن كان القانون حدد استخدامها بغرض تمويل الإنفاق الاستثماري المحلي فقط. وخطوات الموافقة على إصدار السندات المحلية تبدأ بموافقة مجالس المحليات ثم موافقة مجلس المحافظة وأخيرا موافقة وزارة الشؤون المحلية. من أبريل ٢٠٠٥، أن تحتاج السلطات المحلية إلى موافقة



نتيجة إيجابية مبدئية، يتم الانتقال إلى الخطوة الثانية وهي كتابة طلب رسمي في شكل توجيهات تنفيذية مقترحة لبرنامج الدعم، وفي هذه المرحلة قد تقوم بعض الوحدات المحلية بالانقلاب حول القنوات المعروفة وذلك بأن يطلبوا من ممثلهم في الداييت الضغط لتخصيص الدعم لها مباشرة دون المرور بالمحافظات، الخطوة الثالثة هي اتخاذ قرار رسمي نهائي لتقديم الدعم، الخطوة الرابعة تشمل مفاوضات على التفاصيل التنفيذية من تنظيم العمل وإصدار ترخيص الأنشطة للتنفيذ وتقديم التقارير وتقرير حجم الدعم بالتحديد والتفتيش على المشروعات المنتهية، وفي الواقع العملي، قد تتباين تلك الخطوات من حالة لأخرى، وتقوم كل محافظة بالتصديق بين طلبات المحليات لكتابة في نطاقها، وفي بعض الحالات تقوم المحافظات بتحويل الدعم إلى المحليات التابعة لها.

وباستقراء عملية تخصيص الدعم المركزي للمحليات يمكن للتوصل إلى نتيجة محددة وهي أن هذه العملية تطوي على تسييس لسياسات التخصيص الاقتصادية والإدارية بما أن ذلك من آثار على التوزيع الرشيد للتمويل المحلي.

وتبدأ دورة الموازنة المحلية بتقدير أولية للموارد والإنفاق تضمها السلطات المحلية على أن يحدد مقترح الموازنة من قبل وزارة المالية ويناقشه ويوافق عليه مجلس الوزراء والذي يرفع بدوره إلى "الدايت" للموافقة عليه وإصداره بقانون، وينص قانون الموازنة العامة على أن يقوم بعض أعضاء "الدايت" بإعطاء موظفي وزارة المالية للجدد دورات في فلتوعية السياسية في المسائل المتعلقة بوضع الموازنة حتى لا تكون عملية فنية بحتة، بل تراعى في بعض جوانبها العوامل السياسية. (٢٣)

تحاول الحكومة الليبانية، عن طريق برامج تمويلية محددة، ضمان توفر موارد مالية كافية ومنظمة للمحليات للوفاء بالتزاماتها في تمويل الأنشطة المحلية - التي بلغت ٧٣٠ مليار دولار (٨٨ ترليون ين) في عام ١٩٩٧- بأن تحل النظام الضريبي المحلي أو ترفع المخصصات لضريبة المحلية أو تزيد المنح المركزية. في عام ١٩٩٥، غطت الضرائب المحلية ما يقرب من ٣٢,٢% فقط من إجمالي

وزارة الشؤون الداخلية لإصدار السندات المحلية، بدلا من ذلك سيشرط أن يكون هناك إجماع من المجلس المحلي للمحافظة. وتعامل السندات المحلية معاملة السندات الوطنية من حيث ضمانها من قبل الحكومة المركزية. وتتميز تلك السندات بأنها منخفضة العائد مما لا يحمل المحليات بأعباء كبيرة.

٥- المصدر الخامس للتمويل المحلي هو المنح والتحويلات الحكومية والذي ينقسم بدوره إلى ثلاثة أنواع فرعية هي: أسهم الخزانة الوطنية الإلزامية ومنح المساعدة والمنفوعات للمهام الوكالية. وتمول أسهم الخزانة الوطنية الإلزامية الأنشطة المشتركة بين الحكومات المركزية والمحلية بحيث تدفع الحكومة المركزية أسهما إلزامية للمحليات ولمنفذي الأنشطة المشتركة مثل التعليم الإلزامي، أما منح المساعدة فتستخدم كصورة من صور الدعم المالي للمحليات لأداء مشروعات محلية مثل تحسين شبكات الصرف الصحي. أما المنفوعات للمهام الوكالية فتستخدم لتمويل المشروعات والأنشطة المركزية التي تتلها المحليات بالوكالة. ومن العرض السابق للمنح والتحويلات الحكومية يتضح أن المخصصات الحكومية محددة الاستخدامات ولا يمكن استخدامها لأي غرض آخر. وبالإضافة إلى ما سبق يوجد نوعان من الدعم هما: الدعم القانوني وهو الدعم المقرر قانونا وتوضع له إجراءات وأوجه إنفاق محددة، ودعم الموازنة وتحدد أفراده وأدائه للوكالات المختلفة (٢٤)

وتتم عملية منح الدعم الحكومي عبر مفاوضات ومشاروات تتم في خطوات أربع: الخطوة الأولى تشمل مفاوضات مبدئية موسعة بين الوكالة المركزية للمانحة والحكومات المحلية المتلقية للدعم. وتقوم الحكومات المحلية بتقديم أدلة على احتياجاتها للدعم بينما تقدم الوكالة المانحة قدرات المحليات واحتياجاتها، في هذه المرحلة تقوم كل محافظة بتبني قدراتها السياسية عن طريق حشد مقاليها في مجلس النواب في "الدايت" وجماعات الضغط الأخرى للضغط على الحكومة المركزية. وفي حال التوصل إلى

يضمن للتنمية العادلة والمتوازنة في كل المناطق اليابانية.

٢- رغم أن العلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية علاقة شراكة ، وقصر تدخل الحكومة المركزية على موضوعات بعينها على نحو يجعل درجة اللامركزية المحلية اليابانية عالية بالمعايير الغربية (٢٧)، فإن إمكانية الصراع قائمة بين ميل السلطات المركزية إلى اتخاذ قرارات مركزية تلبي المصالح اليابانية القومية، وميل السلطات المحلية إلى تعزيز صلاحياتها لمرعاة التباين في أوضاع الوحدات المحلية اليابانية. (٢٨)

ولا ينبغي إغفال دلالة تولى وزارة الشؤون الداخلية مسؤولية وضع برامج الحكم الذاتي والنظم الضريبية المحلية والعمل كثافة اتصال وتنسيق بين السلطة المركزية التي تتبعها وأجهزة الحكم المحلي فضلاً عن تمتع الحكومة المركزية بسلطة رقابية إدارية ومالية على المحليات بما يجعل السياسات العامة مكان الصدارة ويتيح للحكومة المركزية توجيه أوامر المحافظين بالقيام بأعمال معينة وإقائهم فيما لو لم يمتثلوا لها. ولكن بمقارنة الحكم المحلي الياباني بالحكم المحلي في الدول المتقدمة الأخرى نجد أنه يعمل للتحكم المحلي في الموازنة المحلية، أن الحكم المحلي الياباني له مرونة عالية في التحكم في موازنته المحلية حيث يصل إلفاق الحكومات المحلية ما يقرب من ٧٠% من إجمالي الإنفاق العام في اليابان. (٢٩) وتمكن نسبة عدد موظفي الخدمة المدنية في الحكومات المحلية حجم ودور الحكومات المحلية في الخدمة المدنية اليابانية حيث تبلغ ما يقرب من ثلاث أرباع إجمالي عدد موظفي الخدمة المدنية اليابانية. (٣٠)

يلعب البعد القلبي دوراً هاماً في عملية توزيع المخصصات المالية المركزية على المحليات حيث يساهم مرشحي الحزب الحاكم، للحزب الديمقراطي الليبرالي، ناخبو المحليات على منحهم الأصوات التي توصلهم إلى مقاعد البرلمان الياباني مقابل وعود بتمويل محلياتهم وتفضيلها في عملية توزيع المخصصات المالية المركزية. وفي حال ظهور خلافات، يتم تسوية تلك الخلافات بين الجانبين بواسطة مجلس تسوية خلافات الحكم المركزي والمحلي.

مصرفات الحكم المحلي، وغطت السندات المحلية ١٦,٨%، بينما غطت المخصصات للضريبة المحلية ما يقرب من ١٦%، وأخيراً كانت للتحويلات الوطنية المركزية ما يقرب من ١٥%. تلك الأرقام توضح أن الحكم المحلي يعتمد في معظم تمويله على الحكومة المركزية. (٢٤) ومن المهام الأخرى للبرامج التمويلية للتأكد من أن السياسات الاقتصادية والمالية للمحليات تتماشى مع السياسات المركزية في تلك المجالات.

وتستطيع وزارة المالية بحكم دورها في وضع الموازنة المحلية من لعب دور محوري وكثير نفوذاً في صياغة السياسات والقرارات العامة في اليابان لأن الذي يتحكم في تحديد العناصر الرئيسية في الموازنة المحلية هم الموظفون التكنوقراط. (٢٥) ويتطبيق مؤشر التوتّر المالي حسب النموذج التالي:

$$\text{توتّر مالي} = \frac{\left(\frac{\text{المصلحة الضريبية} + \text{الدعم في سنة معينة}}{\text{المصلحة الضريبية} + \text{الدعم في سنة لمرجعية}} \right) \times 100}{\left(\frac{\text{الاحتياجات المالية الأساسية في سنة معينة}}{\text{الاحتياجات المالية الأساسية في سنة لمرجعية}} \right)}$$

نجد أنفسنا أمام مؤشرين لقوة الحكومة المركزية في مواجهة السلطات المحلية اليابانية: صدارة اليابان على كل الدول الغربية في حجم التمويل المركزي للمحليات حتى لوأخر السبعينيات، وانخفاض ذلك الدعم بعد ذلك مما يعرض المحليات اليابانية لمخاطر الديون المحلية. (٢٦)

ولن نحى معالجة ذلك بفرض ضرائب محلية إلى تقليص النفوذ المركزي القومي على المحليات لأن تلك الضرائب لم تعد تجب بشكل مباشر من جانب المجالس المحلية ولا تزال الحكومة المركزية تغطي ٦٠% من موازنات المجالس المحلية. ٣-٤- المبادئ الحاكمة لعلاقة الحكومة المركزية بالسلطة المحلية :

علاقة الحكومة المركزية بالسلطة المحلية تحكمها عدة مبادئ من أهمها:

١- نسبية استقلال السلطات المحلية عن السلطة المركزية بحيث يحق للأخيرة التدخل لتنفيذ السياسات القومية على نحو



١- تقديم مجلس الوزراء مشروع قانون النهوض باللامركزية عام ١٩٩٥ وإصدار الدلائل لذلك القانون في نفس العام.

٢- إنشاء لجنة النهوض باللامركزية لتفعيل ذلك القانون التي كلفت بإعداد المشورة لرئيس الوزراء في هذا الصدد ومتابعة إجراءات تطبيق السياسات اللامركزية وإنشأت هذه اللجنة أربع مجموعات عمل معينة بالمجالات التالية: العلاقة بين السلطين المركزية والمحلية، والدعم والموارد المالية والتنمية المحلية. وفي أواخر عام ١٩٩٦ قدمت تلك اللجنة توصيات الخط الرئيس لها هو: تحويل العلاقة بين السلطين المركزية والمحلية من علاقة تبعية إلى علاقة لدية تشاركية وتخفيف أو إلغاء سيطرة الحكومة المركزية على مجالات للتنمية الإقليمية والرعاية الصحية والتطعيم في أسرع وقت ممكن. (٣٢)

ورغم وجود اتجاه إلى تطبيق اللامركزية في المحافظات ووجود أنشطة محلية مستقلة وهيكل تنظيمية مستقلة لتنفيذ تلك الأنشطة، إلا أنه توجد بعض الظواهر المتعارضة لذلك المفهوم مثل:

- * تكليف رؤساء الحكومات المحلية بتنفيذ وظائف من اختصاص الحكومة المركزية تحت سيطرة ومراقبة وزراء دولة، وبذلك يكونون بمثابة جزء من الحكومة المركزية وليس من الحكومة المحلية.
- * الاحتفاظ بالأسلوب المركزي التنظيمي بوجود هيكل هرمي لتنظيم وقادة ورقابة الوحدات المحلية من بلديات ومقاطعات.
- * رغم الاستقلال السياسي للمحليات، لا تتمتع الحكومات المحلية بالاستقلال المالي عن الحكومة المركزية، حيث يتم تغطية العجز في الإيرادات عن طريق تحويلات من الحكومة المركزية. (٣٣)

٥- وظائف واختصاصات الحكم المحلي

تكن لفظة الجماعية وروح الفريق المتأصلة في الثقافة اليابانية وما أسمىه من قبل بالمحافظة الفاعلة في رسالة الحكم المحلي واختصاصاته المتمحورة حول الارتقاء بالفرد

٤-٤- أشكال تدخل الحكومة المركزية في المحليات
يأخذ التدخل المركزي في المحليات ثلاثة أشكال: التشريعي

والتنفيذي والقضائي ويمكن عرضها على النحو التالي:

٤-٤-١- التدخل التشريعي

للبرلمان الياباني "الدلائل" حق إصدار قانون تتدخل بمقتضاه الحكومة المركزية في الشؤون المحلية طالما أن هذا التدخل لا يخل بمبادئ الدستور الذي ينص على الاستقلالية المحلية.

٤-٤-٢- التدخل التنفيذي

في العادة تأخذ التدخلات التنفيذية شكل التدخلات السلطوية مثل إصدار الأوامر، أو التدخلات غير السلطوية مثل تقديم النصائح والتوصيات للسلطات المحلية على أن تصدر تلك التدخلات بناء على قوانين أو قرارات لمجلس الوزراء. وتقع التدخلات بشكل عام في المنطقة الرمادية بين السلطات الثلاثة: التنفيذية والتشريعية والقضائية. فهي قد تكون "شبه تشريعية" بأوامر مجلس الوزراء أو القرارات الوزارية، ويمكن أن تكون التدخلات "شبه قضائية" عن طريق الاستئناف الإداري.

٤-٤-٣- التدخل القضائي

تخضع كل القضايا التي تخص الحكم المحلي لمحكمة العدل في اليابان. وعصاية للتقاضي بين السلطين المركزية والمحلية حول نطاق السلطات أو تنفيذها لا ينظر إليها في العادة على أنها قضية بين خصمين بل مجرد وضع قاعدة لتنظيم علاقة بين أطراف معينة للتسوية فيما بينهما. (٣١)

هذا المفهوم في التعامل مع الخلافات تنفرد به الثقافة اليابانية، وكما سلف الذكر، لأن التقاليد والمعتقدات الدينية اليابانية تضع للعلاقات الإنسانية في صدر أولوياتها. ويوضح هذا المفهوم مدى تأثير الإدارة العامة اليابانية بالقيم والتقاليد المجتمعية والمعتقدات الدينية مما يخلق نموذجاً للتعاون وحل الخلافات.

قامت للحكومات اليابانية المتعاقبة بتشجيع اللامركزية الأمر الذي يعبر عن نفسه بوضوح بعدم حرص الحكومة على تعزيز قبضتها على المحليات والسعي على العكس من ذلك إلى تشجيع اللامركزية. ومن أهم المؤشرات ذات الدلالة على ذلك:



الفرعية في المحافظة والأفراد والجمعيات المتنوعة بالإضافة إلى المحافظ بعد أن كانت في الماضي تقتصر على الأخير. بالإضافة إلى التغير السابق، حدث تغير في سياسيات التخطيط فتحول التركيز من التنمية الاقتصادية فقط إلى التركيز إلى إرفاقية الاجتماعية والحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي الياباني بهدف رفع المستوى المعيشي للشعب الياباني. وتكس التغيرات السابقة الاتجاهات الحديثة المتسارعة في التنمية السياسية والاجتماعية والمشاركة الشعبية الفاعلة في تنمية المجتمع الياباني بالإضافة إلى التنمية الاجتماعية التي تستجيب للتوجهات الوطنية بأن يستفيد المجتمع الياباني من ثمار التنمية الاقتصادية في رفع المستوى المعيشي.

من المشكلات التي يعنى بها التخطيط للحكم المحلي: عدم الرشادة في الإنفاق المحلي رغم الأزمة الاقتصادية اليابانية والمجز الكبير في الموازنة. ومن أمثلة السياسات المحلية التي كانت ملائمة في التسعينات من القرن العشرين سياسة التركيز على تكنولوجيا المعلومات ببناء شبكات متطورة للاتصالات ونظم المعلومات. وأخذت تلك المشروعات للضخمة للصيغة للدعاية السياسية وكرست لخدمة المسؤولين أكثر منها لخدمة المواطنين حيث أنها لم تراخ اعتبارات المنفعة والتكلفة. (٣٦)

٢-٥-٢- تسجيل المواطنين

تشمل خدمات التسجيل التي تقدمها أجهزة الحكم المحلي ما يلي:

١-٢-٥-١- تسجيل المواطنين

يشمل ذلك إنشاء وتجديد والمحافظة على وجود ملف كامل يحوى البيانات التي لصن عليها القائلون لكل مواطن في نطاق الوحدة المحلية لتستخدم كقاعدة بيانات للنظم الضرائب والتعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية.

٢-٢-٥-٢- تسجيل المعالي

تتصب مهمة التسجيل في هذا السياق على التغير في حالة العائلة كوحدة لجمعية، مثل الزواج أو الطلاق والميلاد والوفاة. وقبل شهر أبريل عام ٢٠٠٠ كانت عملية التسجيل

والمجتمع المحلي في أن واحد بتقديم للخدمات العامة للشرائح المستهدفة وبالجودة العالية وفي التوقيت المناسب مع جعل ذلك يصب كله في بوتقة التنمية القومية الشاملة لليابان ككل. ودون الدخول في تفاصيل لا يتسع لها المقام، يكفى رصد المؤشرات التالية من استعراض ما أبدعه العقل الياباني في تحديد وظائف واختصاصات السلطات المحلية:

١-٥-١- التخطيط

ينبى مفهوم التخطيط كأحد اختصاصات السلطة المحلية لا يقف عند حد صياغة تصورات مستقبلية ومستهدفات مرحلية لتنفيذها، بل يتعدى ذلك إلى وضع هرم أولويات الخدمة العامة بأسلوب علمي يعظم قدرة الموارد المحدودة في مواجهة المتطلبات المحدودة للمجتمع المحلي. وتبنت المحافظات اليابانية نظاماً جديداً لتقويم الأداء الإداري لتدارك ظاهرة التنمية اللاعقلانية التي ترتبت على الثغرات في كفاءة سلطة الحكم المحلي من محلية إلى أخرى في الاستفادة من سياسات التنمية القومية، والتي دفعت الحكومة للمركزية إلى التركيز على رفع المستوى المعيشي للمواطنين في المحليات المتعثرة على حساب التنمية الاقتصادية. (٣٤)

والأسلوب المتبع في التخطيط في وحدات الحكم المحلي الياباني حالياً هو التخطيط الشامل لكل محافظة على حدة والذي يتم تعبئة على ثلاثة مراحل متكاملة لا يمكن الفصل بينهما في الواقع العملي: تبدأ عملية التخطيط بتحديد الرؤية المستقبلية للوحدة المحلية حسبما تراها سلطة الحكم المحلي. المرحلة الثانية يتم من خلالها وضع خطط وبرامج تنفيذية لتحقيق تلك الرؤية. المرحلة الثالثة تتطوي على ترجمة الخطط والبرامج للتنفيذ إلى خطط مالية سنوية مستقاة من خطط الموازنة العامة الثلاثية أو الخمسية. وفي العادة تتكرر نفس الخطط مع وجود تعديلات لتساير التغيرات الاقتصادية والديمقراطية والسياسية والتكنولوجية أو في حالة تغير حاكم المحافظة أو العهد. (٣٥)

وفي العقدين الأخيرين، أصبحت عملية وضع الخطة العامة لكل محافظة عملية جماعية تشارك فيها الوحدات



تهدف الخدمات الاجتماعية إلى رفع المستوى المعيشي للسكان. وتشمل الخدمات الاجتماعية: المساعدة العلمية مثل المساعدات المالية وخدمات الضمان الاجتماعي مثل الخدمات المقدمة للأطفال بشكل عام وللأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل خاص. وتقدم الخدمات الاجتماعية في ثلاث صور هي: لرعاية المنزلية والتسهيلات من مدد ودور الرعاية والمساعدات النقدية، وتتمثل الخدمات الاجتماعية المحلية فيما يلي:

١-٤-٥- المساعدات المالية

تهدف المساعدات المالية إلى توفير حد أدنى من المعيشة للكرامة للأفراد والأسر في مجالات التعليم والصحة تشمل: إعانات البطالة وفروض الإسكان ومساعدات حالة وفاة عائل الأسرة. وتتميز المساعدات المالية بأنها غير نمطية بحيث يتحدد حجم المساعدة حسب ظروف كل حالة على حدة مما يعطى المرونة لامتدخ القرار ويضمن فعالية تلك المساعدات المالية في تحقيق أهدافها.

٢-٤-٥- خدمات الطفولة

تشمل خدمات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة: إعادة التأهيل الجسماني والذهني والخدمات المقدمة للأطفال الذين ليس لهم عقل وإنشاء مكاتب للاستشارات النفسية للأطفال. وتقدم الوحدات المحلية خدمات مماثلة للمسنين ذوي الاحتياجات الخاصة وتنظم لهم نشاطا رياضيا ونفسيا وطبيا خاصا داخل المستشفيات وخارجها.

٣-٤-٥- خدمات كبار السن

تتبع أهمية هذه الخدمة العامة من حقيقتين هما أن الإقناع السريع في المجتمع الياباني لا يتيح لأُسَر اليابانية الرعاية المثلى لكبار السن، الحقيقة الثانية أن معدل العمر المتوقع للفرد في اليابان هو الأعلى عالميا وينطبق ذلك على نسبة كبار السن إلى النسبة الإجمالية للسكان مما يفرز احتياجات خاصة للمجتمع.

بدلت الحكومة اليابانية الخطط والبرامج لرعاية كبار السن في عام ١٩٨٩ بخطة خمسية تلتها خطة عشرية في عام ١٩٩٤ للرعاية الصحية والرفاهية الاجتماعية لتلك

المتألي مفوضة إلى العدد، منذ ذلك التاريخ الذي يوافق تنفيذ قانون الاستقلالية المحلية المحل تم نقل هذا الاختصاص إلى المجالس المحلية. وتحفظ نسخة من سجلات العائلة في مكتب الشؤون القضائية في المنطقة المحلي والمركزي.

٢-٢-٥- تسجيل المواطنين الأجانب

تهدف وظيفة تسجيل الأجانب إلى ضمان أمنهم وحسن معاملتهم عن طريق تحديد موقفهم من القانون وحالة الإقامة. وبعد التأكد من حجية طلبات الإقامة، يقوم العدد، في نطاق وحدتهم المحلية، بتسجيل الأجانب في السجل الخاص بذلك.

٤-٢-٥- للتصديق على الأختام الشخصية

تتميز اليابان بأن الأختام الخاصة تحمل محل التوقيع في الوثائق الرسمية والعقود، من هذا المنطلق ظهرت أهمية تنظيم استخدام تلك الأختام من الآن بعمل نسخ من الأختام إلى التصديق بصحة الأختام في الوثائق الهامة. وينظم القانون إجراءات التصديق على صحة الأختام وكذلك الموافقة على عمل نسخ منها. (٣٧)

٣-٣-٥- للخدمات الطبية والصحة العامة

وتشمل الخدمات الصحية المحلية نطاقا واسعا من الخدمات منها الخدمات الطبية للأفراد والخدمات الصيدلانية والصحة العامة للمجتمعات والصحة البيئية. وبينما تقوم الحكومة المركزية بمهام عامة في هذا المجال مثل إصدار تراخيص مزاولة المهنة الطبية وتصنيع الأدوية ووضع المعايير لصناعة الأدوية والعقاقير وإصدار التراخيص الخاصة بإنشاء مناطق الحجر الصحي وإدارتها، تقوم السلطات المحلية بإدارة كل الخدمات اليومية الأخرى الخاصة بالصحة العامة. والجدير بالذكر أن العديد من المحافظات والمحليات تدير مؤسسات صحية تابعة لها. ويتم تقسيم الصلاحيات الصحية بين المحافظات والوحدات المحلية الأصغر الواقعة في النطاق الجغرافي للمحافظات بحيث تختص المحافظات على بالقرارات الصحية الجوهرية بينما تختص الوحدات المحلية الأصغر بأداء المهام الإجرائية التنفيذية في المجال الصحي.

٤-٤-٥- الخدمات الاجتماعية



الشريعة العمرية. واعتباراً من إبريل ٢٠٠٠ تم تطبيق نظام الرعاية الصحية الشامل لضمان تلك الرعاية لهم وتأهيلهم للحياة للاعتماد على النفس. (٣٨)

٥-٥-٥ جمع المخلفات والتخلص منها

جميع المخلفات والتخلص منها من الخدمات الكاملة لخدمات الصحة العامة وتستند أهميتها من حقيقة أن للنمو الصناعي وزيادة وتنوع المخلفات حتم وجود تلك الخدمات العامة الحيوية. وبالإضافة إلى المخلفات الصناعية، تشمل تلك الخدمة تجميع والتخلص من مخلفات المنازل والصرف الصحي. ولكل محافظة خطة مستقلة للتعامل مع المخلفات تشمل الأساليب الحديثة في الاستفادة من المخلفات بتحويلها بحيث لا تكون عبئاً على البيئة المحيطة. وطبقاً لقوانين المحافظة على البيئة، تحتاج تراخيص التخلص من المخلفات الصناعية وحوايات الصرف الصحي تحتاج إلى موافقة حاكم المحافظة وهو إجراء يدل على تشدد المشرع الياباني في الحفاظ على البيئة المحلية.

٥-٦-٥ الخدمات البيئية

أبرز للتقدم الصناعي الياباني آثاراً سلبية حتمية على البيئة مما حدا بالحكومة اليابانية إلى التقدم بمشروع قانون لحماية البيئة من التلوث تم إقراره في عام ١٩٦٧ ينص على تعاون وحدات الحكم المحلي مع الحكومة المركزية وكل الهيئات المتخصصة للتحكم في التلوث. ويحدد قانون حماية البيئة أنواع الملوثات بمؤلفات الماء والهواء والتربة والضوضاء والترددات العالية والروائح الكريهة. وتم وضع معايير لتلوث الماء والهواء والتربة والضوضاء وأهاب قانون حماية البيئة من التلوث بالمصانع الخاصة والحكومة المركزية والسلطات المحلية والأفراد التعاون لمحاربة التلوث. وصدر في عام ٢٠٠٠ قانون إنشاء جمعيات إعادة تدوير المخلفات لما لها من فائدة مزدوجة: التخلص منها وجني عوائد إعادة تدويرها.

٥-٧-٥ الحفاظ على الزراعة والغابات والمصايد

تعد وظيفة الحفاظ على الغابات وزيادة كفاءة استغلال

الأراضي الصالحة للزراعة والمصايد ووظيفة فرعية من وظيفة أساسية للسلطات المحلية هي توفير المواد الغذائية بانتظام وبكميات كافية وجودة متميزة.

٥-٧-١ الزراعة

تصف الزراعة على أنها من أهم القطاعات الاقتصادية في اليابان لوجود أكثر من ١٢ مليون فدان مزرعة يعمل بها ما يقرب من أربعة ملايين مزارع. وتقوم السلطات المحلية بالمهام التالية: تنفيذ تغييرات وإصلاحات هيكلية ورفع الكفاءة الإنتاجية للأرض الزراعية وتأسيس وتحسين كامل البنية التحتية للإنتاج الزراعي ووضع سياسات لترشيد الاستهلاك وتحسين التوزيع وتقديم أساليب تكنولوجية زراعية جديدة ونشرها في المناطق المحلية وتقديم الإرشادات الزراعية. وتساعد الجمعيات الزراعية على المستوى الوطني السلطات المحلية في تقديم التمويل والإرشاد للقطاع الزراعي

٥-٧-٢ الغابات

٦٧% من مساحة اليابان أي ما يوازي ٦٢ مليون فدان تغطيها الغابات مما يتحتم معه حماية واستغلال تلك المساحات الهائلة من قبل السلطات المحلية. وكل محافظة مسئولة - تبعاً لخطة للحكومة المركزية- عن المناطق الجبلية داخلها وزراعتها وحماية الغابات وإنشاء والحفاظ على شبكة الطرق داخلها. وتم إنشاء العديد من المنظمات المحلية المستقلة لإدارة الغابات وزراعتها وحمايتها.

٥-٧-٣ المصايد

تتبع أهمية المصايد من عدة حقائق أولها: اعتماد اليابان على المأكولات البحرية كغذاء رئيس والحقيقة الثانية هي أنه في أواخر القرن العشرين بلغ إنتاج اليابان من المصايد ٧٥٠ مليون طن من المأكولات البحرية وهو أعلى من الاستهلاك المحلي مما اضطر اليابان إلى استيراد ٢٥٠ ألف طن إضافي من المأكولات البحرية. وتحتصر مسؤوليات السلطات المحلية في مجال المصايد في مساعدة الشركات للصنيرة في هذا المجال وإعادة تشغيل مجتمعات المصايد. (٣٩)

٥-٨-٨ خدمات الصناعة والتجارة

للمعد مطلقة في وضع الخطط للتنمية والحضارية لأن ذلك يخضع للتفتيش ومناقشات وجلسات الاستماع العامة والمرابعة من قبل لجنة تخطيط المدن المشكلة على مستوى المحافظات تمهيدا لإقرار تلك الخطط.

١٠-٥- البنية الاجتماعية والإنسان العام

كما سلف الذكر، تقوم السلطات المحلية بوضع خطط لتنمية المدن والبرامج الملحق بها للتمعيم وتحسين البنية الأساسية الحضرية. ويتميز حجم الإنفاق على البنية الأساسية بالضخامة حيث بلغ في عام ١٩٩٢ ٢٨٠ مليار دولار، وبلغ الدعم المركزي للمحليات في هذا المجال ٥٢٤ مليار دولار في نفس العام الذي يمثل ١٨% من إجمالي الإنفاق. (٤١)

١٠-٥-١- الطرق

يعتبر الإنفاق الملقى على الطرق أكبر بلود موازنة السلطات المحلية في مجال التعمير. وطبقا للقانون، تنقسم الطرق إلى أربعة أنواع: طرق عالية السرعة وطرق سريعة على المستوى الوطني وطرق المحافظات وطرق المحليات. بينما يختص وزير التعمير بمسؤولية إدارة والحفاظ على الطرق عالية السرعة التي لا تزيد عن ٥% من إجمالي طول الطرق على المستوى الوطني، فقد أسند لقانون المسؤولية للمحافظين وعمد المدن عن الطرق السريعة، والمحليات عن الطرق المحلية. وبذلك تكون مسؤولية السلطات المحلية كبيرة عن الحفاظ على وتطوير ٩٥% من طول الطرق على مستوى اليبان.

١٠-٥-٢- الأنهار

تنقسم الأنهار إلى نوعين حسب أهميتها للاقتصاد القومي ووفق قانون الأنهار: أنهار المستوى الأول والمستوى الثاني. وبينما تدار أنهار المستوى الأول بواسطة وزير التعمير أو المحافظين، تدار أنهار المستوى الثاني بواسطة المحافظين وعمد المحليات. وبالإضافة إلى إدارة الأنهار، فإن بناء السدود هو من صميم اختصاص السلطات المحلية لأغراض لزراعة والاستخدام العام للمياه.

١٠-٥-٣- الإسكان

يتميز الاقتصاد الياباني بالثبات في الأساليب الإنتاجية المتبعة حيث توجد الصناعات كثيفة العمل جنباً إلى جنب مع الصناعات كثيفة رأس المال. وتسيطر الشركات كثيفة رأس المال بشكل تدريجي على معظم عوامل الإنتاج في القطاع الخاص مما جعل استمرارية للشركات الصغيرة في المنافسة عرضة بالخطر ما لم تساندها الحكومة المركزية والسلطات المحلية. وتساعد السلطات المحلية الشركات الصغيرة في الحصول على قروض وائتمان من المؤسسات المالية وتهتم تلك السلطات بتشجيع الصناعات الصغيرة وتحسين التقنيات الصناعية والتجارية وبناء المجمعات الصناعية ولتقيام بإجراء البحوث التسويقية الصناعية والتجارية وتوفير البيانات والمعلومات للمؤسسات الصغيرة ووضع السياسات الضرورية لمساعدتها في تسويق منتجاتها. والمحليات غرف تجارية وجمعيات محلية للتجارة والصناعة تنسق فيما بين الأعضاء وتساهم في التنمية التجارية والصناعية. وتشارك الغرف التجارية المحلية في مناقشة مشروعات القوانين المتعلقة بالموضوعات الاقتصادية بشكل عام والتجارية بشكل خاص، ومن أهمها مشروع قانون المتاجر الكبيرة الذي يعتبر تهديداً للمتاجر المتوسطة والصغيرة. (٤٠)

١٠-٥-٩- تنمية المناطق الحضرية

أكثر من نصف تعداد سكان اليابان (٦١ مليون نسمة من بين ١٢٠ مليون نسمة) يتركزون في المحافظات الحضرية مما يجعل معظم المناطق الحضرية في اليابان من أكثر المناطق كثافة عالمياً. تلك الكثافة الحضرية تتطلب نطاقاً واسعاً من الخدمات في المجالات الاقتصادية والثقافية والمعلومات والبنية الأساسية الاجتماعية. وتعتمد البرامج التنموية للسلطات المحلية على التوجهات والسياسات التي نص عليها قانون تخطيط المدن. والممثل الإداري المتبع هو أن يقوم المحافظون والعمد بإعادة ترميم المناطق وإعادة التنمية في كل منطقة على حدة بحيث يكونون مسؤولين عن تنميتها وعن تحسين والمحافظة على مستوى مقبول للخدمات العامة ومستوى التحضر في تلك المناطق. ولا تكون سلطة



والعمد- في المحافظات والمحافظات، وإن كان وضع معايير الجودة هو من مسؤولية الحكومة المركزية لضمان نمطية المعايير في كل أنحاء اليابان. وقد نظم قانون تنظيم وظائف إدارة التعليم المحلي صلاحيات مجالس التعليم المحلية بحيث تكون جامعة لكل الوظائف من الإنشاء وحتى تعيين الموظفين ماعدا سلطة الموافقة على الموازنة التي يختص بها المحافظون والعمد. وطبقا للقانون يكون المحافظون مسئولين عن كل المدارس التي قبل التعليم الجامعي كل في نطلق محافظته. ويحتل التعليم الاجتماعي مكانة مساوية للتعليم الأكاديمي حيث تقوم المحليات بتقديم خدمات إدارة المكاتب والمتاحف والمسارح والرياضة البلدية.

١٢-٥- الخدمات الشرطة :

بعد انقضاء الحرب العالمية الثانية انتقلت مسؤولية تقديم الخدمات الشرطة من الحكومة المركزية إلى المحافظات، وإن بقيت الحكومة المركزية مسؤولة عن الوكالة الوطنية للشرطة والهيئة الوطنية للأمن العام المختصين بالتنسيق بين الخدمات الشرطة في المحافظات والتوعية الثقافية والدلائل الجنائية. والوظائف الشرطة التي تؤديها السلطات المحلية لها نطلق واسع من المسئوليات: الحفاظ على الأمن العام والنظام والحفاظ على البيئة وتنظيم المرور والحفاظ على الممتلكات ومتابعة المفقودات.

١٣-٥- مكافحة الحرائق :

لا تقتصر تلك للخدمات على مكافحة الحرائق والإنقاذ فقط، بل تمتد إلى التعامل مع تداعيات الكوارث مثل الزلازل والأعاصير والفيضانات التي تهدد اليابان كمناطق داخله ضمن حزم الزلازل. وتقوم المحليات بتنفيذ أنشطة مكافحة الحريق كشباب منفصل بعد أن كان جزءا من مهام الشرطة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية. ويوجد ثلاثة أنواع من العاملين في مكافحة الحرائق: العاملون الدائمون كل الوقت والعاملون جزاء من الوقت والمتطوعون وإن كان العاملون الدائمون كل الوقت يشكلون السواد الأعظم من العاملين في هذا المجال .

رغم ما عرفة مجال الإسكان في اليابان من تحسين وتطوير، إلا أنه ما زال لكل من المستوى السائد في الدول ذات نص المستوى الاقتصادي مثل أوروبا والولايات المتحدة، أي أن الإنشائية ليست في بناء عدد أكبر من المساكن بل في بناء مساكن أوسع وأكثر جودة. و يندرج الإسكان العام ضمن الخطة الخمسية المحلية لتنمية الإسكان بالتنسيق مع مؤسسة التنمية الحضرية ومؤسسة الحكومات المحلية للإسكان مع الأخذ في الاعتبار التباين في مستويات الدخل وانخفاض معدلات الإنجاب وزيادة أعداد الممنين مما يتطلب وضع سياسة شاملة للإسكان على مستوى كل المحليات لمراعاة كل المتغيرات السابق ذكرها.

١٠-٤- الصرف الصحي

شهد عام ١٩٩٠ بدء تنفيذ خطة عشرية استثمارية في مجال الأعمال العامة لتحديث شبكة الصرف الصحي على مستوى اليابان، ويتمثل دور المحافظات في تلك الخطة في بناء وإدارة والحفاظ على البنية الأساسية لشبكة الصرف الصحي، بينما تختص المحليات بالحماية بقنوات الصرف بالإضافة إلى المشروعات المتصلة بالصرف الصحي. (٤٢) ومن الظواهر الإدارية التي تميز مجال الإنفاق العام في اليابان على البنية الأساسية، خاصة الإنفاق على خدمات الصرف الصحي، في المحليات هي المراقبة الدقيقة من كل وزارة على نصيب الوزراء الأخرى من لادعم المركزي. وتنتب كل وزارة من لوزارات الدعم المركزي في هذا المجال لكل منطقة محلية. والسياسة العامة في هذا المجال هو أولوية دعم البنية الأساسية لتنمية المناطق للصناعة، ويجب التوازن بين تلك السياسة وسياسة تنمية البنية الاجتماعية لرفع المستوى المعيشي للأفراد وهو الاتجاه الذي ركز عليه الحكومة المركزية. (٤٣)

١١-٥- للتعليم :

يحرص نظام التعليم الياباني على أن التعليم الإلزامي (ست سنوات للمرحلة الابتدائية وثلاث سنوات للمرحلة الإعدادية) هو من مسؤولية مجالس التعليم - المستقلة عن المحافظين

٦- عوائق تطوير الحكم المحلي :

رغم الجهود الضخمة والمتواصلة لتطوير الحكم المحلي، إلا أن ترسيخ ذلك التطوير ونقله من إطار النظرية إلى الواقع لا يزال يواجه أربعة أنواع من العوائق: القانونية والإدارية، والمالية، وندرة كوادر الحكم المحلي، وتصور الرقابة الشعبية، وذلك على التوالي:

٦-١- العوائق الإدارية والقانونية :

تقييد السلطات المحلية بعدم التعارض مع الدستور والقوانين الوطنية يغل يد السلطات في مواجهة بعض المستجدات، من أمثلة العجز المحلي في هذا المجال محاولة السلطات المحلية فرض رسوم تنمية على المواطنين الذين نزحوا إلى ضواحي المدن لتمويل الخدمات العامة الإضافية، ولكن عدم وجود سلطة للمحليات على تحصيل تلك الرسوم أدى إلى إصدار المحليات لوائح تحد من النمو العمراني.

وأعاق تقاليد التفويض بالوكالة تطوير الحكم المحلي حتى عام ٢٠٠٠ لأنه يستتبع خضوع السلطات المحلية المنوطة بالوكالة لأوامر وتعليمات إحدى الهيئات المركزية في استخدام ذلك التفويض، تنص وظيفة الوكالة التفويضية "Kikan-inin-jimu" على أنه في حال تفويض الحكومة المركزية بأحد وظائفها إلى الحكومات المحلية، يجب على المفوض لأوامر وتعليمات أحد الهيئات المركزية أثناء التنفيذ.

ومن العوائق للتنظيمية في الإدارة العامة اليابانية بشكل عام وجود قطاعات مستقلة داخل المؤسسات الحكومية، وعلى رأسها الوزارات، ولملت هذا التقليد إلى الحكم المحلي في الإدارة وتنفيذ الوظائف العامة، مما أدى إلى ظهور لقطاعات الألقية التي تمثل المستويات الرئيسية بحيث تشرف كل وزارة في الواقع على القطاع الخاص بها في المحليات.

يشتمل العائق الإداري الأخير في أن طلبات المحليات المرفوعة إلى الحكومة المركزية تأخذ شكل التماسات، ولا يمكن أن تؤثر للمحافظات ذات النفوذ في السياسات الحكومية في مجالات التلوث والشئون الاجتماعية، مثال على ذلك ما

قامت به عشر محافظات من أصل سبعة وأربعين محافظة من الضغط على الحكومة المركزية لإلغاء برنامج في مجال الرعاية الاجتماعية للمعاقين. (٤٤)

٦-٢- العوائق المالية :

ويتمثل هذا العائق في المركزية المالية والتحكم المركزي في الشؤون المالية في المحليات مما يحد من السياسات المالية المحلية الابتكارية، وهو ما تم مناقشته تفصيلاً في البحث الخاص بشمول المحليات، وفي محاولة من المحليات لتخفيض إنفاقها، وبالتالي تقليل اعتمادها على الحكومة المركزية، قامت بعدة إجراءات وأنشطة منها ما يلي:

- إنشاء مؤسسات عامة محلية.

- التماثلات المحلية مع القطاع الخاص.

- تحصيل رسوم تنمية.

- تحصيل رسوم استخدام.

- مطالبة المواطنين بالمساهمة في إنشاء مشروعات معينة.

٦-٣- النقص في الصالة المدربة المحلية :

تتأذى سلطات المحلية من النقص في العمالة المدربة المحلية مما أدى إلى ظهور فجوة بين الأداء المستهدف والمحقق. وفي محاولة من المجالس المحلية لعلاج تلك المشكلة تبنت عدة سياسات لإدارة الموارد البشرية من أهمها أن يتعين على الموظفين المحليين فهم القوانين واللوائح الوطنية بالإضافة إلى القوانين واللوائح المحلية لوضع سياسات محلية وتنفيذها. في حال وجود مشكلات عملية، تحاول الإدارة المحلية التعامل معها من الناحية القانونية والفنية ووضع اللوائح المحلية إذا تطلب الموقف ذلك، رغم وجود حاجة ملحة لتطوير الفكر الإداري باستيعاب مهارات وضع سياسات عامة والقدرة على تنفيذها. تشبهاً مع الاحتياجات المعاصرة للبيئة المحلية، تحول التركيز في تدريب الموارد البشرية المحلية من التدريب القانوني والفني إلى التدريب على وضع وتنفيذ السياسات العامة.

٦-٤- تركيز المجالس المحلية على التعبئة السياسية:

من المتعارف عليه في نظم الحكم أن السلطة تتناسب مع



المسؤولية. والسلطات المحلية مسئولة عن تنفيذ السياسات المركزية ولكنها في حال طلب الشعب تغيير تلك السياسات، لا تتمكن من تغييرها بل تحاول إقناع الشعب بجوى تلك السياسات. ومن غير المقبول منطقياً تكليف السلطات المحلية بشرح السياسات المركزية وأسبابها ومناقشتها مع المواطنين والحصول على تأييدهم بدون سلطة تعديل تلك السياسات، أي أن المشاركة الشعبية في هذه الحالة غير ذات جدوى لأن النظام الرأسي غير مصمم للاستجابة إلى مطالبات المواطنين.

وحاولت العديد من الوحدات المحلية التغلب على هذا العائق عن طريق تنمية المشاركة الشعبية ومشاركة المواطنين في بعض اللجان الاستشارية وعقد المؤتمرات الشعبية بالإضافة إلى نشر المعلومات بين المواطنين بدون حواجز. وابتدع مجلس مدينة "كواسكي" في ١٩٩٠ أول هيئة محلية للتحقيق في شكاوى المواطنين Ombudsperson على غرار الهيئة المركزية البريطانية للتحقيق في شكاوى المواطنين مما يفسح المجال للمواطنين في المشاركة الفعالة. (٤٥)

خاتمة :

يشكل البحث إسهماً وصفيًا وتحليليًا لبيئة وآليات إدارة نظام الحكم المحلى في اليابان وتأثير العولمة والسياسات الداخلية عليه. وأثرت العولمة بعمق آخر على الإدارة العامة اليابانية نتيجة للانفتاح الياباني على العالم الخارجي بعد نهاية حقبة الحرب العالمية الثانية ومباشرة العلاقات الاقتصادية والسياسية الوثيقة مع العالم. تم تفعيل عملية التفاعل بين اليابان والعالم الخارجي مما أدى إلى ظهور شبكة من التفاعلات للظيمة والإسبانية أعادت تشكيل الفكر السياسي والإداري والاقتصادي في إطار الخصوصية الثقافية اليابانية. ومن تداعيات التفاعل وإعادة تشكيل الفكر السياسي الياباني تعزيز مفهوم اللامركزية الإدارية الذي ظهر في عصر الميجي وتقويته ليصبح لامركزية ميساسة في النصف الثاني من القرن العشرين.

تطرح هذه الدراسة عدة تساؤلات يمكن أن تكون منطلقاً لدراسات أكثر عمقا وتخصصاً: ما الوزن النسبي لعناصر وآليات الحكم المحلى في نجاح التجربة اليابانية؟ ما الدروس المستفادة من التجربة اليابانية في الحكم المحلى كحل معرفي في ظل إشكالية الخصوصية والمعاصرة لنظم الإدارة المحلية والحكم المحلى في الدول الأخرى؟ كيف ساعدت البيئة السياسية والاقتصادية الدولية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية اليابان في النمو الاقتصادي والتقدم الإداري؟ هل تتوافر تلك المعطيات في الساحة الدولية المعاصرة لنجاح تجارب مماثلة؟ وما هو مدى إمكانية استعادة دول عريقة للتراث الحضاري مثل مصر من التجربة اليابانية في الحكم المحلى؟ قضية استعادة مصر من التجربة اليابانية في الحكم المحلى كانت محورية في فكر الباحث عند اختياره للنموذج الياباني للتشابه الكبير بين البيئة المصرية والبيئة اليابانية في الجوانب التالية:

أولاً: نهضة مصر في العصر الحديث - في القرن الثامن عشر- بدأت بالتوازي مع النهضة اليابانية، إلا أن تباطؤ التنمية نتيجة لتأخر مصر في حقبة زمنية نالية قد أضر بالميلب قدرة مصر على اللحاق بركب الدول المتقدمة. ثانياً: تتشابه مصر مع اليابان في أنها دولة محورية إقليمية، حيث أن موقع مصر الجغرافي ووزنها الاستراتيجي في الشرق الأوسط يتشابه مع اليابان جغرافياً وسياسياً في آسيا. ثالثاً: الخبرة المصرية في الإدارة العامة والمحلية عريقة تاريخياً أيضاً، بل تفوق الخبرة اليابانية عراقلة. بالإضافة إلى تشابه السمات المميزة للإدارة المحلية للدولتين التي كانت تتميز بالنزعة المركزية.

رابعاً: الشعب المصري يتشابه مع الشعب الياباني، كشعب شرافية للتقاليد، في وجود صفتين متكاملتين وهما القدرة العالية على التكيف واستيعاب كل جديد، وفي نفس الوقت رسومهم المحافظة على التقاليد والخصوصية الثقافية الوطنية.

بمقارنة التجربتين المصرية واليابانية في مجال الإدارة والحكم المحلى نجد أن لقصى ما وصلت إليه مصر هو



- المنظمة العربية للتقنية الإدارية، ١٩٩٨) ص ٩٦-١١١.
- 6- Jun, Jung and Wright, Deil. **Globalization & Decentralization**. (Washington, D.C.: Georgetown University Press, 1996). Pp. 2-5.
 - 7- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), **Local Government in Japan**. (Tokyo: 2000). Pp. 1-2.
 - 8- Ibid., pp. 63- 65.
 - 9- Hague, Rod and Harrop, Martin, **Comparative Government and politics**. (Hampshire: Palgrave, 2001). P. 211.
 - 10- **How Are Local Governments Organized in Japan**. "Japan Access" Web Site. Ministry of Foreign Affairs, Kodansha International Ltd. March, 2001, p.1.
 - 11- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), op. cit., Pp. 43-44.
 - 12- **The Large-city system**. "Japan Access" Web Site. Ministry of Foreign Affairs, Kodansha International Ltd. March, 2001, p.1.
 - 13- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), op. cit., P. 3.
 - 14- Daniels, John and Radebaugh, Lee, **International Business: Environments and Operations**. (London: Addison Wesley Longman, Inc., 1998). P. 79.
 - 15- Mc Veigh, Brian, **The Nature of the Japanese State**. (London: Nissan Institute/ Routledge Japanese Series, 1998). Pp. 147-151.
 - 16- Abe, Hitoshi et al, **The Government and politics of Japan**. (Tokyo: University of Tokyo Press, 1994). Pp. 63-64.
 - 17- Ramseyer, Mark and Rosenbluth, Frances, **Japan's Political Marketplace**. (Harvard University Press, 1993). Pp. 46-47.
 - 18- **The Days of Governors**. Economist. Vol. 359, Issue 8226, 6/16/2001, p. 41-42.
 - 19- Richardson, Bradley, **Japanese Democracy**. (New Haven: Yale University, 1997). Pp. 32-33.
- ٢٠- تجارب عالمية مختارة في الإصلاح الإداري. مرجع سابق، ص ١٠٦.
- 21- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), op. cit., Pp. 54- 61.
 - 22- Abe, Hitoshi et al. op. cit., Pp. 73-76.
 - 23- Koh, Byung, **Japan's Administrative elite**. (Berkeley: University of California Press,

درجة متقدمة من اللامركزية الإدارية تجسدت في النظام الحالي للإدارة المحلية، في المقابل نجد أن اليابان حاولت أن تحتفظ بصفة اللامركزية الإدارية كتعبير عن الطابع المحافظ للشخصية اليابانية، وفي نفس الوقت حاولت أن تبتكر أنماط من الحكم المحلي ذات طابع ياباني، بمعنى أن أشكال الحكم المحلي التي اختارتها تتسجم مع الطابع المحافظ وتحقق في نفس الوقت فكرة المعاصرة.

يمكن لمصر الاستفادة من التجربة اليابانية بأن تجمع بين الأصالة، التي لا تمثل محاولة لتقييد الحاضر بالماضي، وتأخذ بقطب من المعاصرة مما يؤدي إلى تحقيق شرطي الإدارة المحلية الناجحة وهما الاتصال بالجنور كأساس للشرعية والانفتاح على العصر لتحقيق الفعالية.

الهوامش :

ثمة مصادر لم تتعرض للحكم المحلي في اليابان بشكل مباشر، إلا أنها كانت مفيدة للباحث للغاية في تحديد إطار هذه الدراسة ومنهجيتها، من أهمها:

- د. السيد عبد المطلب غانم، **المحليات: دراسة مقارنة في الإدارة وتنظيم المحلية**. (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨١).
- د. صلاح صادق، **موسوعة الحكم المحلي: نظم الحكم المقارن**. (القاهرة: المنظمة العربية للعلوم الإدارية-دار الجيل للطباعة).
- د. خالد سمارة للزعيبي، **تشكيل المجالس المحلية**. (الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٤).

- 1- **Local Autonomy**, "Japan Access" Web Site. Ministry of Foreign Affairs, Kodansha International Ltd. March, 2001. P. 1.
- 2- Banno, Junji. **The Establishment of the Japanese Constitutional System**. (London: Routledge, 1995). P. 18.
- 3- Ibid., pp. 128-129.
- 4- Silberman, Bernard, **Cages of Reason**. (Chicago: The University of Chicago Press, 1993). Pp. 221-222.

٥- تجارب عالمية مختارة في الإصلاح الإداري. (القاهرة:



- 34- Local Priorities Diverged from National Economic Goals. "Japan Access" Web Site. Ministry of Foreign Affairs, Kodansha International Ltd., March, 2001. P.1.
- 35- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), op. cit., P. 11.
- 36- Kazama, Norio. The Regional Information policies of the Local Governments in Japan. Information Infrastructure & policy, Vol. 5. Issue 4, 1996, Pp. 2-8.
- 37- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), op. cit., Pp. 11- 13.
- 38- Ibid., Pp. 14-15.
- 39- Ibid., Pp. 119-121
- 40- Richardson, Bradley. Op. cit., p. 187.
- 41- Jun, Jung and Wright, Deil. op. cit., P.161.
- 42- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), op. cit., Pp. 24-25.
- 43- Jun, Jung and Wright, Deil. op. cit., P. 161.
- 44- Ibid., Pp. 70-72.
- 45- Increased Demand for Participation by the Residents, "Japan Access" March, 2001. Pp. 1-2, 1998). P. 175.
- 24- Local Public Finance, "Japan Access" Web Site. Ministry of Foreign Affairs, Kodansha International Ltd. March, 2001. Pp. 1-2.
- 25- Cowhey, peter and McCubbins, Mathew. Structure and Policy in Japan and the United States. (Cambridge: Cambridge University Press, 1995). P. 83.
- 26- Jun, Jung and Wright, Deil. op. cit., Pp. 304-5.
- 27- Ibid., Pp.236-237.
- 28- Mc Veigh, Brian. op. cit., P.94.
- 29- Jun, Jung and Wright, Deil. op. cit., Pp.58-59.
- ٣٠- تجارب عالمية مختارة في الإصلاح الإداري. مرجع سابق. ص ١٠٦.
- 31- Council of Local Authorities for International Relations (CLAIR), op. cit., Pp. 52- 53.
- ٣٢- تجارب عالمية مختارة في الإصلاح الإداري. مرجع سابق. ص ١٣٦-١٣٨.
- ٣٣- المرجع السابق. ص ١٠٥-١٠٦.



The Transfer from local administration to local government in Japan :

A debate between traditional heritage and contemporary variables

The study aims at testing the following hypothesis: "The effectiveness of the Japanese experience in both local administration and local government is due to the three factors: the adherence to the traditional cultural and political heritage; the regulated openness to the world; and adopting team-work concept. To correspond to the line study, the analytical approach is adopted to observe the impact of the local culture on the local administration and local government, and the interactive network among them. Given that globalization in essence represent an openness to foreign political entities, the study focuses on the interaction between the local culture and politics and foreign ones; in addition, the study discusses the value added to the structure and dynamics of the existing local government as a result of the above-mentioned interaction.

The previously-mentioned approach requires answers to the following questions:

- 1- what are the landmarks that represent a uniqueness in the structure of the Japanese local government (as regard to the philosophy, policies, and the dynamics of local decision making and taking) ?
- 2- How does the team-work concept materialize in the process of local decision making ?
- 3- What are the outputs and outcomes of the Japanese experience in openness to foreign models of local government ?

The study is divided into six sections. It begins by a historical background to shed the light on the origins of Japanese local government (JLG) and the bureaucracy in

general. The second section discusses the integral components of the Japanese political system and its interactions with the local government. The third section is considered as the backbone of the study as it discusses the following components: the JLG legislations, the structure of JLG, the intra-interactive network, the authorities and jurisdictions of the JLG, and the human resource management policies of the JLG. The fourth section discusses the relation between the local and central authorities in four controversial issues: the constitutional restriction on the local governments to enact local laws, the local finance, the regulating principles of the relations between the central government and the local authorities, and the forms of central intervention in the localities. The fifth section describes the functions and roles of the JLG in managing the daily affairs of citizens. The last section overviews the obstacles that hinder the development of the JLG and proposes the possible means to overcome these obstacles.

The main conclusion of this study focuses on the interaction process between Japan and the outer world in three levels: the interaction at the government level (between the central government and local governments), the interaction at the level of the surrounding environments (political, social, economic, and legal), the interaction at the institution level (public corporations, private firms, and multinational firms). The above-mentioned patterns of interactions have resulted in the emergence of a network of system and human interactions that has contributed in the reformation of the political, administrative, and economic ideologies within the context of the Japanese cultural uniqueness. One of the most prominent consequence of these interactions is the endorsement of the concept of administrative decentralization at the Meiji era, and develops it to be political decentralization in the second half of the twentieth century.

The study offers a number of questions that

* Lecturer, Political Science Department, Faculty of Commerce and Business Administration, Helwan University.



can be standpoints of further studies:

- 1- What is the relative weight, role, and contribution of each of the components of the JLG in the success of the Japanese experience?
- 2- What are the leaned lessons from the Japanese experience as a field of knowledge in the light of controversial issue of cultural uniqueness versus contemporary variables in local government systems?
- 3- How did the international socio-economic conditions contribute in the economic and administrative development in Japan?
- 4- To what extent can countries of rich cultural civilizations like Egypt benefit from the Japanese experience in the field of local government ?

The choice of the Japanese experience in local government was due to a major concern of the researcher which is to enable Egypt to benefit from such a successful experience. Egypt and Japan share the following characteristics and conditions: First, both countries begun their renaissance, in modern era, in the eighteenth century; however, Egypt failed to catch up with the trail of development due to political reasons. Second, Egypt and Japan play pivotal roles in their regions both strategically and politically. Third, Both countries have long experience in local administration; furthermore, both experiences are in common in their inclination to centralization. Fourth, the Egyptians and Japanese, as oriental nations, share two contradicting features: superior ability in adaptation, and in the meantime the deeply-rooted values to maintain the traditions and the uniqueness of the national culture.

As regard to the experiences of the two nations, Egypt could not exceed the administrative decentralization stage, which is materialized in the contemporary local administration system; Japan tried to preserve the local administration to reflect the conservative Japanese character, in the meantime, tried to innovate patterns of local government characterized by the Japanese fingerprint. The patterns of the Japanese local

government adhere to national traditional heritage and go in line with globalization trends.

Egypt can benefit from the Japanese experience to design an effective local administration system by the amalgamation between the Egyptian traditions, that do not necessarily tie the past to the present, and ensure the openness to the world in order to borrow what suits the local environment.

استراتيجية جديدة لتصدير المنتجات النسيجية في ظل تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية (*)

دكتور / مصطفى كمال السيد طویل

رئيس شعبة العلاقات الصناعية
الجامعة العمالية فرع طنطا

المصادر النسيجية في ظل تحديات منظمة التجارة
العالمية متعددة الأطراف ؟

ثلاثاً : أهداف البحث :
يهدف البحث إلى :

- ١- التعرف على طبيعة الظروف المحيطة بمستقبل الصناعة النسيجية في مصر، من خلال الإلمام بهذه الظروف في شكل مقدمة وبيان الوضع الحالي لهذه الصناعة، والأوضاع الجديدة لتحرير التجارة في مجال المنتجات النسيجية في ظل اتفاقية منظمة العمل العالمية
- ٢- للتوصل إلى معالجة مشكلات ومعوقات صناعة وتصدير المنتجات النسيجية لمواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

- ٣- للتوصل إلى المدخل للتصديري المناسب من خلال وضع استراتيجية جديدة للنهوض بتسمية صادرات المنتجات النسيجية، بحيث تكون قادرة على مواجهة تحديات منظمة التجارة العالمية .

ثالثاً : فروض البحث :

سوف يتم التركيز في هذا البحث من أجل بيان ووضع استراتيجية جديدة لتصدير المنتجات النسيجية في مصر في ظل تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية على ما يلي :

أ - توضيح كامل لظروف الوضع الحالي للصناعات النسيجية في مصر، والأسباب التي أدت إلى تراجع

لقد عانت صناعة الغزل والنسيج في مصر خلال السنوات الأخيرة، من عجزها عن السير مع ثورة التكنولوجيا الحديثة، وعلى الرغم من هذه المعاناة فإن ربع صادرات مصر إلى العالم الخارجي تأتي من هذه الصناعة، ولذا فإن هذه الصناعة التصديرية والهامة للاقتصاد القومي، يلزمها الكثير لكي تعود للحياة من جديد في شكل مليارات من الجنيهات بالإضافة إلى عدد من السنوات لتحديثها، وبذلك يتم إنقاذها وتجديدها وتأهيلها لتتخطى معاناتها والوصول إلى أحدث ما وصلت إليه هذه الصناعة على المستوى العالمي، ثم وضع تصور مستقبلي لهذه الصناعة، وتدعيم دورها التصديري الوصول بها إلى المستوى العالمي وزيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد القومي. وفيما يلي بيان بمشكلات البحث بلوغ الأهداف التصديرية المطلوبة للصناعة النسيجية في مصر .

أولاً : مشكلة البحث :

- التصور الواضح في عوالم تطور المنتجات النسيجية في لشركات القائمة بالصناعة النسيجية في كل فروعها (لقطنية - الألياف الصناعية - الصوف) مما يجعلها لا تزدى العرض منها، وبالشكل الذي يؤثر على أداء المنتجات الحديثة خاصة في مجال التصدير ولذا فإنه يجب الإجابة على السؤالين الآتيين :
- ١- هل عملية تطور المنتجات النسيجية في شركات الغزل والنسيج تتم بالشكل الذي يجعل هذه المنتجات تتواءم مع المتطلبات التصديرية المطلوبة في السوق العالمية ؟
 - ٢- ما هو المدخل التصديري المناسب لصناعة تطوير المنتجات النسيجية، والمتوافق مع السياسات التصديرية المتكاملة التي تهدف في المقام الأخير إلى تنمية

(*) تسمى منظمة التجارة العالمية (WTO) (World Trade Organization) اعتباراً من يناير ١٩٩٥ بعد أن كتبت عليها الاتفاقية الملزمة للتجارة والتarifات - GATT - General Agreement For Trade and Tariffs .
بناء على نتائج مؤتمر بريتون وودز في الولايات المتحدة في عام ١٩٤٤ .

رابعاً : وضع استراتيجية جديدة للنهوض بتسمية صادرات المنتجات النسيجية، فادرة على مواجهة تحديات منظمة التجارة العالمية .

ولأغراض الدراسة، سيتم توضيح هذه المحاور وفق الترتيب الذي سبق إبرازه آنفاً - وذلك على النحو التالي :

أولاً : تطورات صناعة المنتجات النسيجية في مصر:

أ - مقدمة :

تعد صناعة الغزل والنسيج في مصر من أهم الصناعات التي تمثل جانباً كبيراً من الاقتصاد المصري، حيث تستحوذ هذه الصناعة على نحو مليون عامل، أي ما يعادل ٣٠% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الصناعي، ويتوزعون بين ٣٠٠ ألف عامل في شركات قطاع الأعمال العام والباقي موزعون على شركات القطاع الخاص .

هذا وتكتمل للصناعة النسيجية بأنها صناعة كثيفة العمالة مقارنة بالصناعات الأخرى، ويرجع ذلك إلى عوامل متعلقة بتعدد مراحل الإنتاج، وارتفاع معامل التشغيل في مقابل معمل رأس المال في أغلب الأحيان، إلا أن هذا لا يمنع من كون التطور التكنولوجي (معامل رأس المال) المتمثل في الآلات والارتفاع الكبير في أسعارها، قد ساهم في تحويل هذه الصناعة في السنوات الأخيرة إلى صناعة تتصف بكثافة استخدام رأس المال، وارتفاع التكاليف والنفقات الاستثمارية.

ب- دور الصناعات النسيجية المصرية في الاقتصاد القومي: وتمثل الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة أحد ركائز الاقتصاد القومي من خلال البيانات التالية: (١)

- يمثل إنتاجها حوالي ٢٥% من إجمالي المنتجات المصرية (بدون المنتجات البترولية) .
- يمثل حجم منشأتها نحو ٢٠% من إجمالي عدد منشآت الصناعات التحويلية (٢)
- تعد ثاني أكبر قطاع صناعي في مصر بعد قطاع الصناعات الغذائية .

(١) البنك الأهلي المصري للثقة الاقتصادية، الصناعات النسيجية في مصر، المجلد (٥) لحد (٤) القاهرة، ١٩٩٧ص ١١.

(٢) جدول رقم (٢) إيجاز عند منشآت النسيجية وأهميتها النسبية في منشآت الصناعات التحويلية حيث بلغت نسبة عدد منشآت النسيجية إلى عدد منشآت التحويلية في المتوسط خلال فترة (١٩٨٣/٨٣ - ٢٠٠١/٢٠٠٢) نحو ١٧,٥%.

وضعها بالنسبة للاقتصاد المصري، وتكلى صادراتها النسيجية إلى العالم الخارجي .

ب - بيان وضع الصناعة النسيجية في مصر، وإمكانات تصدير المنتجات النسيجية إلى العالم الخارجي في ظل المراحل القائمة لاتفاقية منظمة التجارة العالمية - الجلت سلباً وتوضيح الموقف التنافسي لهذه الصناعة، وصعوبة عدم تنفيذ قرارات أو تأجيل مراحل هذه الاتفاقية .

ج- بيان العوامل التي تؤثر بصورة إيجابية على الصناعة النسيجية في مصر لمواجهة آثار هذه الاتفاقية على الصناعة النسيجية في مصر لمواجهة الآثار المترتبة عليها.

د - وضع استراتيجية شاملة للنهوض بتسمية صادرات المنتجات النسيجية، من خلال بيان المشكلات التي تواجه هذه الصناعة والحلول المقترحة وزيادة القدرة التنافسية في أسواق صادرات هذه الصناعة .

رابعاً : منهج البحث :

١ - المنهج الوصفي :

والذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات حول ظاهرة معينة وتحليل الحقائق أو البيانات تحليلًا دقيقًا، وتفسيرها تفسيراً كافياً لاستخلاص الدلالات والنائج من أجل الوصول إلى تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضع الدراسة للاستفادة منها مستقبلاً.

٢ - المنهج التاريخي :

حيث تم جمع للمعلومات ورصد أحداثها التي وقعت في الفترة الماضية وتحليلها تحليلًا دقيقًا، وتحديد الحقائق والقرائن التاريخية والربط المنطقي بين هذه الحقائق للوصول إلى نتائج علمية عن هذه الفترة والوقائع المحيطة بها ثم وضع التصور المستقبلي من خلال استقراء هذه للقرائن الحقائق والخروج بالتوصيات المترتبة على هذا الاستقراء .

وبعد أن تم بيان مشكلة البحث وأهدافه والفروض التي منوط عليها، والأسلوب المستخدم في البحث، فإن الدراسة في هذا الموضوع سوف تتمحور حول ما يلي :

أولاً : تطورات صناعة المنتجات النسيجية في مصر .

ثانياً : مشكلات ومعوقات صناعة المنتجات النسيجية في مصر.

ثالثاً : معالجة مشكلات ومعوقات صناعة وتصدير المنتجات النسيجية لمواجهة تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية .



في النهاية إلى زيادة حجم الدين على شركات النسيج من جراء السحب على المكشوف .

وكان من محصلة هذه الأعباء والالتزامات، أن فشلت بعض السياسات عن ملاحقة الصناعة النسيجية للتطور التكنولوجي الكبير الذي طرأ على هذه الصناعة عالمياً، خاصة في مجال صناعة الألياف سواء القطنية أو المخلوطة أو الصناعية .

جـ- أسباب ضعف القدرة التنافسية لصادرات مصر من المنتجات النسيجية :

ومع تبني مصر لسياسة الإصلاح الاقتصادي في عام ١٩٩١، والتي اشتملت على مجموعة من السياسات والإجراءات الاقتصادية، هدفت إلى التحرير الاقتصادي للأسعار وصولاً للمعيار الاقتصادية، وكذا الانفتاح على العالم الخارجي، إلا أنه قد نتج عن هذه السياسات والإجراءات بعض الآثار السلبية التي كان من شأنها إضعاف الميزة التنافسية للصناعات النسيجية في مصر - والتي اكتسبتها في ظل نظام كامل للحماية ويمكن بيان الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع والمتمثلة فيما يلي (٣) :

١. ارتفاع تكلفة القوى المحركة ومصرفات التشغيل كالمكائن حقيقي لتحرير الأسعار ومدخلات الإنتاج (الغزل - القوى المحركة - الأجور) .
٢. اختلال الهيكل التمويلي للعديد من شركات قطاع الأصوال العلم وتحقيتها لخصائر (٤) .
٣. ظهور برنامج الخصخصة لوحداث قطاع الأصوال العلم في مجال الصناعة النسيجية، بعد منتصف التسعينات مما أدى إلى توقف الاستثمارات الموجهة لتطوير أو إعادة تأهيل هذه الوحداث الإنتاجية والتي تمثل الشريان الرئيسي لهذه الصناعة .

(٣) البنك الأهلي المصري - إدارة البحوث الاقتصادية - النشرة الاقتصادية مرجع سبق ذكره ، ص ١٤ .

(٤) زادت ديون قطاع الأصوال العلم تجاه الجهاز المصرفي والتي نتجت في أغلب الأحيان عن زيادة المرفقات والأجور للمالين في هذا القطاع فضلاً عن زيادة المرام من مخلات الإنتاج (المواد الخام) . وقد أدى هذا إلى بيع بعض الوحداث الخاسرة من هذا القطاع وإعادة هيكلةه ويتضح ذلك من الجدول رقم (٤) الخاص بمؤشر حصيلة بيع شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة حتى ١٩٩٨/٧/١ .

- تبلغ حجم العمالة بها نحو ٢٥% من إجمالي القوى العاملة في الصناعات التحويلية (٥) .

- تبلغ قيمة صادراتها حوالي ٢٥% من إجمالي قيمة الصادرات المصرية .

- صناعة متكاملة الحلقات (غزل - نسيج - تريكو - معالجة كيميائية " أصباغ " - ملابس جاهزة)

- تبلغ قيمة الأجور في صناعة الغزل والنسيج نحو من ٢٢% من قيمة الأجور في الصناعات التحويلية .

كما يمكن توزيع طاقاتها الإنتاجية بين قطاع الأعمال العام والخاص والاستثماري على النحو التالي (٦) :

- قطاع الغزل : ٩٠% قطاع أعمال عام + ١٠% قطاع خاص واستثماري .
- قطاع النسيج والتجهيز : ٦٠% قطاع أعمال عام + ٤٠% قطاع خاص واستثماري .
- قطاع التريكو : ٤٠% قطاع أعمال عام + ٦٠% قطاع خاص واستثماري .
- قطاع الملابس الجاهزة : ٣٠% قطاع أعمال عام + ٧٠% قطاع خاص واستثماري .

ولما كان من خلال البيانات السابقة فإن قطاع الأصوال العلم هو المسيطر على ٩٠% من إنتاج الغزل، ٦٠% من إنتاج المنسوجات والتجهيز، فإن هذه الصناعة قد تأثرت بالظروف العامة التي تعرض لها الاقتصاد المصري خلال فترة التسعينات وحتى أواخر التسعينات من القرن الماضي، لارتباط الصناعة صوماً بالفكر السائد حينذاك، والذي كان يهتم في المقام الأول بتوفير احتياجات المواطن محدود الدخل، أي تلبية حاجة السوق المحلي - سواء من قبل وحدات القطاع العام أو منشآت القطاع الخاص - خاصة وأن هذه الفترة تسعت بتقييد حرية الاستيراد حتى بداية التسعينات، فضلاً عن المشكلات التي تعرض لها القطاع العام بصفة عامة من أعباء تمثلت في زيادة العمالة وزيادة الأجور، مما ترتب على ذلك

(٥) جدول رقم (٣) (تطور حجم العمالة والأجور في صناعة الغزل والنسيج) .
(٦) المصندوق الاجتماعي للتنمية، ندوة : دعم صناعة المنسوجات من منظور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في ضوء الصباح بالاستيراد، الاتجاعات الحديثة في الصبغة والتجهيز، ٢٠٠٣، ص ٧٢ .



على مدى عشر سنوات، وينص الاتفاق على إجماع المنتجات التي يغطيها ملحق الاتفاق بما فيها المنتجات الخاضعة لقيود اتفاق الألياف المتعددة في اتفاقية للجات على أربع مراحل وفق ما يلي (٢) :

للمرحلة الأولى :

في بداية يناير ١٩٩٥، أدمج في اتفاقية الجات ١٩٩٤، منتجات تمثل مالا يقل عن ١٦% من إجمالي واردات عام ١٩٩٠ من المنتجات الخاصة بالمنسوجات والملابس (الواردة في ملحق الاتفاقية وفقا لبند النظام المنسق لوضع السلع وترميزها) ولقد شملت المنتجات الواجب إدماجها، تلك التي تنتمي إلى كل فئة من الفئات الأربع التالية :

١- الخيوط المغزولة (الألياف) .

٢- الفزول .

٣- المنتجات المنسوجة الجاهزة (الأكمشة) .

٤- الملابس .

للمرحلة الثانية :

تطبق من أول يناير ١٩٩٨ حيث يتم دمج مالا يقل عن ١٧% من إجمالي واردات الأعضاء في عام ١٩٩٠، من المنتجات المشار إليها في الملحق، على أن تشمل الفئات الأربع المتضمنة للمرحلة الأولى

للمرحلة الثالثة :

اعتباراً من أول يناير عام ٢٠٠٢، يتم دمج مالا يقل عن ١٨% أخرى من إجمالي واردات عام ١٩٩٠، من المنتجات المنسوجة الواردة في الملحق الخاص بالاتفاقية بنفس القواعد السابقة للمرحلتين الأولى والثانية .

للمرحلة الرابعة :

اعتباراً من أول يناير عام ٢٠٠٥، يتم دمج قطاعات المنسوجات والملابس بالكامل في اتفاقية الجات ١٩٩٤، بحيث تكون جميع القيود المفروضة بموجب الاتفاق الحالي لاتفاقية المنسوجات والملابس قد أزيلت بالكامل .

هـ- تأثير تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات سابقاً) على تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة :

بمجرد دخول المنسوجات والملابس الجاهزة تحت رعاية منظمة التجارة العالمية (الجات سابقاً) فلها أن تكون عرضة

(٢) جدول رقم ٥ (مرحلة دمج تجارة المنسوجات والملابس في الاتفاقيات متعددة الأطراف ضمن منظمة التجارة العالمية (الجات سابقاً).

٤. ارتفاع قيمة المخزون السلمي من قطاع الفزل والنسيج مما ألقى بعبء عيف على عملية تصريف هذا المخزون .

٥. وبجانب هذه الأسباب كان هناك العديد من المتغيرات الدولية التي أثرت بدورها على أوضاع هذه الصناعة، وتختصر في الآتي :

● انخفاض لكان الاقتصادي (الكوميكون)، والتي كانت تعتبر سوقاً أساسية وتقيدية للمنتجات المصرية، خاصة في مجال صناعة الفزول بجميع أنواعها .

● ضخامة حجم المشروعات والاتجاه إلى الكيانات الكبيرة خاصة في ظل التوجه نحو التكتلات الدولية (المسوق الأوروبية المشتركة) على سبيل المثال .

● اتجاه الصناعات العالمية إلى الحصول على المكون المناسب بغض النظر عن المصدر (مثلاً يحدث في صناعة مخفلات الحاسبات الآلية والبرمجيات) .

● ارتفاع أجور العمالة في الدول للصناعة الكبرى، مما دفع بأصحاب الشركات الصناعية الكبرى في هذه الدول إلى التخلص من الصناعات كثيفة العمالة وتوجيهها إلى الدول الأقل نمواً (دول جنوب شرق آسيا مثل ماليزيا، أندونيسيا، الفلبين، تايلاند . . . الخ) .

د- المراحل التدريجية لتحرير تجارة المنتجات النسيجية المصرية في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات سابقاً) :

لقد جاء توقيع مصر على اتفاقية الجات عام ١٩٩٤ (منظمة لتجارة العالمية حالياً)، ليضع تحدياً وعبئاً جديين على هذه الصناعة، إذ أن نظام التجارة الدولية في مجال المنتجات النسيجية كانت تحكمه أبعاد بنود اتفاقية المنسوجات والتي تسمح بالقيود لكمية أو القيمة بهدف حماية الصناعة المحلية، ومن الجدير بالذكر أن قيمة تجارة العالمية للمنسوجات تعامل من ٨ - ١٠% من إجمالي تجارة العالمية لسلع (١).

هذا وقد تضمنت الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، - اتفاقية خاصة بالمنسوجات- والتي كانت تسمح بالتطبيق التدريجي لبند الاتفاقية وفقاً لخطوات توفيقية متفق عليها

(٤) المرجع السابق، ص ١٥.



٦. تقادم الأصول الإنتاجية لدى معظم الشركات النسيجية، مما يؤدي إلى تنفى في نوعية المنتج بالمقارنة بمثيله من المستورد.

٧. عدم توفر الخبرات الفنية التصديرية اللازمة لتصدير المنتجات مما يؤدي إلى فقد ميزة تولار الأيدي العاملة في هذا المجال .

٨. فقدان الصادرات المصرية لجزء من أسواقها الخارجية على أثر التحولات الكبيرة في بلدان الكتلة الشرقية (دول منظمة الكومكون سابقاً) ومناقصة العديد من دول جنوب شرق آسيا للمنتجات المصرية في هذه الأسواق، بالإضافة إلى تواجد بعض الصعوبات في العملية التصديرية نظراً لقرض بعض الدول لقيود جديدة، فيما يتعلق بقواعد المنشأ أو توجيه الاتهام للصادرات المصرية بالإغراق^(٦) في بعض الأسواق .

٩. عدم الاهتمام الكافي بالبحث العلمي، فيما يخص جلب المعالجات الكيميائية أو الميكانيكية الخاصة بالتجهيز النهائي .

١٠. ارتفاع نسبة الفاقد، وعدم الاستغلال الصحيح للمخلفات المتاحة.

١١. عدم تطوير الإنتاج المصري بما يتناسب وريجات ومتطلبات الأسواق الخارجية .

ثلاثاً: معالجة معوقات صناعة وتسويق المنتجات النسيجية لمواجهة تحديات منظمة التجارة العالمية^(٧) :

(٥) تعتبر السلة مارة إذا كان سعر صادراتها (سليم المنتج) إلى الدولة المستوردة أقل من قيمتها العادية (إلى باد المنشأ أو المصدر) وقد تعرضت مصر لقضايا الإغراق من قبل الاتحاد الأوروبي ومن أشهر هذه القضايا :

- قضية الملابس المصرية في نوفمبر ١٩٩٧ .
- قضية المنسوجات المصرية غير المنصوعة في أكتوبر ١٩٩٨ .
- راجع في ذلك، البنك الأهلي المصري، إدارة البحوث الاقتصادية، لائحة الاقتصادية، الإغراق حجر عثرة تنوق تلامي الصادرات المصرية، المجلد (٥١)، العدد (٣)، ١٩٩٨، ص ٨-٧ .

(٧) الصندوق الإحصائي للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ٢-٣. والبنك الأهلي المصري، إدارة البحوث الاقتصادية، لائحة الاقتصادية، ص ١٨-٢٠ . والبنك الأهلي المصري، إدارة البحوث الاقتصادية، لائحة الاقتصادية، برنامج تحديث الصناعة المصرية، المجلد (٥٤)، العدد (١٠٢)، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٧. وبنك مصر لائحة الاقتصادية، نحو استراتيجية حل وتنمية الصادرات المصرية ومكتحلت إزالة معوقتها (رواية) لجنة التقييم والتلاوتن، العدد الثاني، ١٩٩٦، ص ٥٨-٦٠.

لأي حصص، وهذا ما سيؤدي بالتالي إلى تخيرات كبيرة محتملة في السوق العالمي للمنسوجات والملابس، إلا أنه توجد صعوبة في قياس هذه التخيرات على مصر، ومن الصعب قياس الأثر على الدول النامية بعد إلغاء الحصص في عام ٢٠٠٥^(٥).

ثانياً: مشكلات ومعوقات صناعة المنتجات النسيجية في مصر:
مع بدء تطبيق المرحلة الثانية في مطلع عام ١٩٩٨، ظهرت معارضة قوية ومطالبة بتأجيل هذه المرحلة حتى موعد المرحلتين التاليتين (الثالثة والرابعة) نظراً لصعوبة الموقف التنافسي لصناعة الغزل والملابس الجاهزة في مصر، وهذا الرأي قد دعمه أصحابه بالحجج التالية^(٦):

١. الارتفاع الكبير في أسعار القطن الخام (الزهر) نظراً لتحرير أسعاره، مما يساعد على صعوبة الموقف التنافسي للصناعة النسيجية في مصر، فضلاً عن ارتفاع أسعار فلانة تمويل هذه الصناعة مقارنة بالحد من الدول المنافسة (الهند، باكستان، الصين)

٢. إن الصناعات النسيجية محملة بأعباء كثيرة فهناك ١٤ نوعاً من الضرائب أو الرسوم مما يضيف أعباء عليها ويجعلها في النهاية في وضع غير تنافسي .

٣. تحميل المعدات والآلات الرأسمالية بضريبة المبيعات، ومواكبة ذلك بالارتفاع المتوالي في خدمات التشغيل والنقل (الحركة) .

٤. زيادة العروض في السوق المحلي من الأقمشة والملابس الجاهزة خاصة في ظل تزايد ظاهرة الأقمشة المهربة مما يؤدي في النهاية إلى زيادة لرصنة المخزون من هذه الصناعة.

٥. ضخامة حجم اللبنيونية الذي تعاني منه معظم الشركات في مجال الصناعة النسيجية، مما يحدو بها إلى اللجوء إلى السحب على المكشوف، وعلى هذا فحين رفع الحظر في الوقت الحاضر سوف يؤدي إلى زيادة الخلل في هذه الشركات بما يصعب من عملية التخصص .

(٥) إبراهيم مسعد الأطروش، صناعة المنسوجات، والملابس الجاهزة، في ظل اتفاقية الالات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة طنطا، ٢٠٠٢، ص ١٥٧ .

(٦) البنك الأهلي المصري - إدارة البحوث الاقتصادية - لائحة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ١٦.



المحلى بوسائل غير قانونية (التهريب) .

٧- إعادة النظر في الرسوم والضرائب على هذه الصناعة، وخفض الجمارك وضريبة المبيعات على الآلات، ومستلزمات الإنتاج اللازمة للتحديث وكذا الكيماويات، بدافع دعم هذه الصناعة الهامة .

٨- العمل على سرعة حل المشكلات المتعلقة بالعمالة، والضرائب، والإغراق والتهريب، وكذلك توفير الأوضاع البيئية للشركات (المشاكل المزمنة) .

٩- تحديد دقيق لنقاط ضعف، ونقاط قوة المنتج المصري من الصناعة للنسجية، مقارنة بنظيرة المنافس، ومن ثم معالجة سلبياته من خلال أجهزة متخصصة وعلى سبيل المثال، إيجاد الوسائل التسويقية الملائمة للإسراع بتصريف المخزون الراكد، ويلزم هنا على سبيل المثال، أيضا، دعوة البنوك إلى البيع بالتقسيط لمحدودي الدخل عن طريق المعارض وما شابه ذلك .

١٠- إرسال البعثات التطهية والتدريبية إلى الخارج للتعرف على أحدث التقنيات الحديثة في مجال صناعة الغزل والنسيج مع الاهتمام برفع كفاءة العمالة الحالية أو بمعنى آخر تنمية القوة العاملة من خلال برامج تدريبية متخصصة على كل المستويات بدءا من الإدارة العليا حتى العامل العادي على خط الإنتاج .

١١- الاهتمام بالأبحاث العلمية الملائمة لتلك الصناعة من أجل خلق منتج جيد بسعر منافس، ويأتي ذلك بالعمل على تفعيل دور المؤسسات البحثية والتطويرية، ومراكز الموضة، وربطها بمواقع الإنتاج بشكل مباشر وفعال .

١٢- العمل على فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية، والارتفاع بمستوى المنتج حتى يتم تعويض ما يتم استيراده - ولكي يتم ذلك يلزم الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق، والتعرف على رغبات المستهلكين، مع إمكانية التنويع باحتياجاتهم المستقبلية، من خلال أجهزة تصديرية واعية بمتطلبات السوق العالمي، وأيضا التنويع بالأسواق للأعادة، أي أن هذا كله محصلة الاهتمام بالجهد التصديري والدعائي بتصريف الأسواق الخارجية بالمنتج المصري .

هناك العديد من العوامل التي تؤثر إيجابيا على مستقبل هذه الصناعة، والتي يمكن وضعها في شكل حزمة متكاملة من الإجراءات اللازمة لحل المشكلات الإنتاجية، والتصديرية - بصفة خاصة - إيجابية المنافسة في ظل متغيرات منظمة التجارة العالمية وذلك على النحو التالي :-

١- الإسراع في إنهاء إعادة تأهيل صناعة النسيج - والتي تم تقدير تكلفتها بنحو ٩٠٠ مليون جنيه مصري، والمقرر الانتهاء منها بنهاية عام ٢٠٠٤ - بما يتماشى ويتناسب مع متطلبات المرحلة القادمة للوصول إلى التحرير النهائي في مطلع عام ٢٠٠٥ .

٢- الإسراع بعلاج الخلل التمويلي (المصرفي) وسداد مديونيات شركات قطاع الأعمال العام في مجال الصناعة النسيجية، وذلك بغرض تأهيلها للمنافسة من خلال أرضية اقتصادية مع إمكانية بيع بعض الأصول غير المُستغلة، وربط عمليات الخصخصة بضخ استثمارات وتكنولوجيا جديدة لتلك الصناعة في شكل إضافة إمكانات ومعدات

محددة لرفع قدراتها الإنتاجية وزيادة كفاءة أدائها

٣- تحقيق التكامل العمودي في صناعة الغزل والنسيج، بمعنى الاتجاه إلى زيادة صالرات الملابس والمنتجات النعلنية ذات القيمة المضافة الأعلى بالمقارنة بالغزل والأقطان المحجوة، خاصة مع توفر المقومات الأساسية لقيام صناعة الملابس الجاهزة في مصر .

٤- وضع مختلف الضوابط اللازمة ولكفيلة بالحفاظ على هذه الصناعة، وضمان المنافسة في ظل اتفاقية منظمة التجارة العالمية سواء من حيث الجمارك، أو المرافقة الوضعية أو السعرية، وكذا المنافذ الجمركية المتخصصة ودعمها بالخبرات ووسائل الفحص اللازمة .

٥- فرض الضرائب الجمركية المناسبة على الأقمشة المستوردة، وكذا رسم مناسب على الغزول بما يتمشى مع حماية الإنتاج المحلى من جهة، ودعم القدرة التنافسية من جهة أخرى .

٦- وضع المواصفات القياسية (ISO) والاشتراطات التي يجب الالتزام بها عند الإفراج عن الأقمشة المستوردة ضمانا لعدم دخول الإنتاج المعيب، والذي ينافس الإنتاج

١٣- الاهتمام بأنظمة الجودة، وخاصة الشركات التي تعمل في مجال التصدير، من خلال الأخذ بنظم الجودة الشاملة وكذلك نظم الإدارة البيئية، وكذا الارتقاء بمستوى جودة المنتج النهائي بما يتماشى ومتطلبات الجودة العالمية، من حيث الخواص الأدائية والإيكولوجية.

١٤- منح الإعفاءات المناسبة، إن لم تكن للكاملة للنشاط التصديري.

١٥- الاستغلال الأمثل للموارد البيئية، والحد من الاستهلاكات بما يحقق خفض التكاليف الكلية للمنتج النهائي، ومن ثم زيادة قدرته التنافسية، في ظل حرية التجارة العالمية وسياسة الأسواق المفتوحة.

رابعاً :- وضع استراتيجية جديدة للنهوض بتنمية صادرات المنتجات النسيجية، قادرة على مواجهة تحديات منظمة التجارة العالمية

تمهيد :-

عند إعداد استراتيجية لتنمية صادرات المنتجات النسيجية لمواجهة التحديات المستقبلية التي سوف تقابل هذه المنتجات - لمقابلة متطلبات تطبيق بنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية، فإن الأمر يستلزم ضرورة التركيز على المنتجات المصرية ذات الميزة النسبية التي تسهم في ارتفاع المقدرة التنافسية للصادرات المصرية^(٨).

وفيما يلي وضع تصور جديد لاستراتيجية تنمية صادرات المنتجات النسيجية، تتناول هذه الاستراتيجية المشكلات والحلول المقترحة لها وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية لهذه الصناعة.

أولاً :- المشكلات^(٩):

١- مشكلات النظم الضريبية والجمارك : وهذه للمشكلات تتمثل فيما يلي :

- ارتفاع قيمة الجمارك على مستزلمات الإنتاج والخدمات

(٨) بنك مصر، النشرة الاقتصادية، مرجع السابق، ص ٤٢-٤٥.

(٩) السانوق الاجتماعي للتنمية، ندوة : دعم صناعة المنسوجات من منظور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء السماح بالاستيراد، مرفقات لتصدير وطرق زيادة القدرة التنافسية، ٢٠٠٣، ص ١-٣.

وكذلك ضريبة المبيعات على الآلات .

- مشكلات الجمارك في آليات السماح المؤقت والدورباك والتسويبات .

- مشكلات تحديد معاملات الهالك، ومعاملات استخدام المدخلات في الإنتاج التي تحدد قيمة الجمارك المطلوب استردادها .

٢- الأعباء التصديرية: وتتمثل في الآتي :

- البحث عن فتح أسواق جديدة .

- وجود كيانات تصديرية .

- الاشتراك في المعارض الدولية والمحلية .

- وجود قواعد لبيانات للتصدير والاستيراد، ودراسات عن الأسواق، والأفراد المؤهلين للقيام بالعملية التصديرية :

٣- القدرة التموينية : والبت عن أسعار الفضل للفائدة على القروض التي تبرمها للشركات الفعالة على الصناعة النسيجية.

- هذا بالإضافة إلى ضمان مخاطر الصادرات من خلال البنوك والمؤسسات المالية المنوط بها هذه العملية .

٤- خدمات الشحن البحري والجوي .

٥- الصالة والتدريب (تأهيل الكوادر الفنية المدربة) .

٦- تطوير صناعة للصباغة والتجهيز خاصة فيما يتعلق بصناعة الملابس الجاهزة.

ثانياً: الحلول الملائمة لمواجهة هذه المشكلات^(١٠):

١- زيادة الوعي التصديري لدى الأفراد والهيئات بالإضافة إلى طلبه الكليات المرتبطة بهذا المجال مثل كليات الهندسة والتجارة .

٢- مساعدة فعلية للتصديرية من قبل أجهزة الإعلام والصحافة والوقوف بجانب المصدرين الملتزمين والقوة في هذا المجال ومدومة إبراز مشاكلهم والمساهمة في عقد لقاءات وتوضيح مطالبهم سعيًا لدعم هذه العملية .

(١٠) بنك مصر، النشرة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٨-٦٠. والبنك الأهلي المصري، إدارة البحوث الاقتصادية، النشرة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ١٩. ودكتور / مصطفى كمال السيد طه، مصر ومواجهة آثار اتفاقية الجات، مجلة المال والتجارة، القاهرة، فبراير ١٩٩٩، ص ١١.



والتعامل مع مستوردين جدد، وهم في مأمن من مخاطر عدم استيفاء قيمة صادراتهم .

ثالثاً: زيادة القدرة التنافسية في مجال صادرات الصناعة النسيجية (١٢):

يعتمد التصدير على ثلاثة زوايا هي : السعر، الجودة، الالتزام بمواعيد التنفيذ أو التسليم، فضلاً عن تأهيل المنشأة في الأساس للتصدير من النواحي الفنية والبينية والعمالية والأمن للصناعي .

وعلى هذا فإن قدرة الاقتصاد المصري على احتواء الآثار السلبية - السابق الإشارة إليها في ثنايا البحث -، وتعظيم الفوائد وزيادة الأرباح وحصول العملات الأجنبية، فإن الأمر يتوقف بدرجة كبيرة على سرعة التحرك ومدى التكيف مع ذلك الواقع، خاصة وأن مصر تملك العديد من المقومات اللازمة لقيام صناعة نسيجية على مستوى عالٍ تستطیع بموجب المنافسة داخلياً وخارجياً، ولن يتأتى هذا إلا بتبني وتنفيذ الاستراتيجية التي تم بيانها سابقاً .

نتائج وتوصيات للدراسة : أولاً: النتائج :

- ١- إن هناك مشكلات تواجه الصناعة النسيجية في مصر، تتمثل في ارتفاع أسعار المواد الخام (القطن الزهر مثلاً)، وكذا الضرائب الحديدة والتي تثقل كاهل هذه الصناعة، والمديونية التي على شركات قطاع الأعمال العام في مجال الصناعة النسيجية وما يؤدي هذا إلى مشكلات في إجراء عملية الخصخصة لهذه الشركات .
- ٢- مشكلة البحث عن الأسواق الجديدة، نظراً لفتقدان مصر جزء من أسواقها الهامة في دول الكتلة الشرقية، والتي أحدث انهيار الاتحاد السوفيتي إرباكاً في هذه الأسواق أدى إلى تراجع وتقليص صادرات مصر للنسيجية إلى هذه الكتلة .
- ٣- في الوقت الذي تتناقص فيه التصدير إلى دول أوروبا الشرقية ظهر متغير آخر وهو منافسة العديد من دول جنوب شرق آسيا للمنتجات النسيجية في هذه الأسواق

٣- مواكبة التعليم المتوسط والعالي لاحتياجات سوق العمل، حيث أن زيادة إمكانيات التصدير لهذه الصناعة، يلزم لها تواجد القدر الكافي من المتعلمين في مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، الذين لهم علم ودراسة وتدريب عملي في هذه الصناعة، مع إخراج مناهجهم متطلبات التصدير وفواعده وجدوته وتكلفته.....الخ.

٤- التنسيق الفاعل بين الوزارات والهيئات المنوط بها العملية التصديرية .

٥- تبني سياسة طموحة في مجال إنتاج المنتجات النسيجية وتصديرها لتلبي حاجة الطلب الإفريقي (١١)، باعتبار أن هذه المنتجات أكثر ملائمة للظروف المناخية الخاصة بالقارة الأفريقية - هذا بالإضافة إلى دخول مصر في منظومة الكوميسا، مما يؤدي إلى فتح سوقاً حجمها أكثر من ثلاثمائة مليون نسمة، بشرط أن تتمكن منتجاتنا النسيجية وبخاصة القطنية منها، من منافسة مثيلاتها القلائمة من أسواق دول جنوب شرق آسيا وذلك لتتمكن من تحقيق هدفين أولهما: أحداث زيادة في حجم هذا الطلب، وثانيهما : زيادة عائداتنا من صادرات القطنية خاصة للنسيجية بصفة عامة .

٦- إجراء دراسة إقليمية مشروعة مشتركة في البلاد العربية والأفريقية المجاورة، في مجال الصناعات النسيجية نظراً لكبر الطاقة الاستيعابية لهم بالنسبة للإنتاج المصري .

٧- تنظيم الندوات والمؤتمرات والترويج والدعاية والإعلان اللازم للتعريف بالمنتجات النسيجية المصرية وخصائصها الفنية ومجالات استعمالها .

٨- الترويج لأهمية دور التأمين في تشجيع الصادرات المصرية من المنتجات النسيجية وذلك للحماية والضمان من أخطار النقل البحري والجوي والحريق والسطو .

٩- الترويج لخزمة ضمان تشتمل الصادرات لما توفره من حماية للمصدرين وتشجيعهم على ارتداد أسواق جديدة

(١١) مصطفى كمال السيد طبل، التحليل الاقتصادي للطلب العالمي على القطن الأفريقي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٦٩ .

(١٢) الصلوق الاجتماعي للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص ٣ .



تستهلك على فترة محددة يتم الاتفاق عليها بين الشركة القابضة وبنوك القطاع العام .

ب- يتم تسديد جزء نقدي والباقي يسدد في شكل سندات.
ج- تقصو هذه المديونيات على دفعات . ويلزم لضمان سداد أحد هذه البدائل، أن يتم وضع الضمانات اللازمة من قبل الحكومة والشركات القابضة، بغرض كفالة استيفاء البنوك لمستحققاتها عن المديونيات الجديدة والفاشنة من تنفيذ أحد البدائل المطروحة، وبما يشجع في النهاية الجهاز المصرفي على الاستمرار في تمويل شركات الغزل والنسيج القائمة بتصدير المنتجات النسيجية .

٤- في ظل سياسة الخصخصة لشركات الغزل والنسيج يجب الإسراع في علاج مشكلات المديونيات والعمالة الزائدة، فضلاً عن زيادة فعالية يستزم ما يلي: (١٤)

٥- إن وضع استراتيجية أكثر فاعلية يستزم ما يلي: (١٥)
أ- بناء قاعدة للمعلومات الخارجية عن المصدرين المصريين والأجانب الذين يرضون سلماً ومنتجات متقلصة في مجال الصادرات النسيجية، وكذلك المستوردون الأجانب واحتياجاتهم العالمية، مع إبراز فرص التصدير المتاحة بأكثر قدر من التفصيلات، بالإضافة إلى إتاحة هذه المعلومات بتكلفة ميسرة لمصدري المنتجات النسيجية حيث أصبحت المعلومات بمثابة (الدم الجديد) للتجارة الخارجية.

ب- بناء قنوات اتصال بين مراكز المعلومات والمصدرين والمنتجين لهذه المنتجات النسيجية، حتى تكون هناك فرصة لنقل المعلومات التي يحتاجونها، وإسداء النصيحة فيما يتعلق بإمكانيات التصدير: إلى من توجه الصادرات النسيجية وبطريقة يتم بها التصدير ؟

ج- الاستفادة بشركات عالمية متخصصة في هذا المجال، فضلاً عن المجلس الأعلى للصادرات ونقاط للتجارة الدولية التابعة لوزارة الصناعة والتجارة، مع قيام الدولة

التي كالت إلى حد كبير تعتمد على صادرات الصناعة النسيجية المصرية .

٤- تقادم الأصول الإنتاجية، وظهور مشكلة زيادة العوالم والفاقد وعدم الاستغلال الأمثل للطاقت المتاحة في الصناعة النسيجية بصفة واضحة .

٥- عدم تطور المنتج المصري في الصناعة النسيجية بما يتناسب ورغبات ومتطلبات الأسواق الخارجية .

في ضوء ما سبق فإن هناك مشكل عديدة تخلص فيما يلي :
ارتفاع أسعار المواد الخام - المديونية لهذه الشركات طرف الجهاز المصرفي - للضرائب - البحث عن الأسواق الجديدة - تطوير المنتجات النسيجية المصرية .

ثانياً: التوصيات :

كما تتحدد هذه التوصيات فيما يلي :

١- السماح لشركات الغزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال العام، التوسع في استيراد الأقطان قصيرة التيلة لخفض أسعارها بالمقارنة بأسعار الأقطان المصرية، (الزهر مثلاً)، مع القيام بخطط مع الأقطان المحلية وزيادة نسب لخلط من الألياف الصناعية حتى تتمكن هذه الشركات من تخفيض التكلفة للمواد الخام (لغزول والمنسوجات) (١٦).

٢- السماح لشركات قطاع الأعمال العام القائمة بتصنيع الملابس الجاهزة باستيراد المنسوجات رخيصة الثمن من الأسواق الخارجية (مثل أسواق دول جنوب شرق آسيا) بأسوة بما هو متبع في شركات القطاع الخاص، مما يدعم إمكاناتها في إنتاج ملابس ذات أسعار تنافسية في الداخل والخارج .

٣- سداد المديونيات المستحقة على شركات غزل والنسيج التابعة لقطاع الأعمال إلى الجهاز المصرفي بصفة خاصة (بنوك القطاع العام)، وذلك من خلال ثلاث بدائل هي :

أ- استبدال هذه المديونيات لسندات خزينة على أن

(١٣) البنك الأهلي المصري، إدارة البحوث الاقتصادية، للشرة الاقتصادية، مستقبل القطن المصري، المجلد ٤٩ العدد (٣)، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٨ : ٢٠، برنامج الخصخصة المصري لعام ٢٠٠٠، المجلد ٥٢، العدد ٤، القاهرة ١٩٩٦، ص ٥٥ : ٥٧ .

(١٤) د. عبد الرحمن مرسى، قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٦٠ - ٦١ .



تقوم الجمارك المصرية برد ضريبة المبيعات على هذه المنتجات التي يقوم السياح بشرائها عند مغادرتهم لأرض مصر، وفي ظل هذا الوضع بعد أن يتم وضعه في إطار جمركي صحيح، سيتم ترويج الصادرات المصرية من المنتجات للسجبة مع حركة السياحة الدولية إلى مصر .

٨- تنمية الوعي التصديري لدى الأفراد والهيئات والجماعات مع مساندة الإعلام المصري والوقوف بجانب المصدرين الملتزمين مع إبراز مشكلاتهم وحلها في أقصر وقت، ويستلزم هذا مواكبة التعليم الفني في مرحلتي للتعليم الثانوي الصناعي والتعليم الجامعي في كليات الهندسة والتكنولوجيا، مع الاهتمام في ذات الوقت بنواحي الإقنن والتصميم الجديد ومتابعة الموديلات العالمية الحديثة في الشرق والغرب .

٩- الالتزام بمواعيد التنفيذ والتسليم ويتطلب ذلك ما يلي :

أ- عدم التأخير في التسليم أي سرعة تلبية رغبات العميل (المستورد) في وقت قصير أو بما يسمى quick Response.

ب- هذا ويقترن ذلك بدعم الأجهزة المرتبطة بخدمات الشحن والنقل البحري والجوي، من خلال زيادة وتطوير وحدات الشحن في مجالات للنقل المختلفة وتخفيض رسوم الشحن على المنتجات السجبة، مع دعم وحدات النقل بالتقنيات التكنولوجية المتطورة في عمليات الشحن والنقل لتسهيل عمليات التصدير في نهاية الأمر، باعتبار أن عمليات للتنفيذ في نقل المنتجات للسجبة وتسليمها في المواعيد المحددة للمستوردين لهذه المنتجات، من أهم مؤشرات ثقة هؤلاء المستوردين في المصدرين المصريين في مجال هذه الصادرات، وبالتالي زيادة التعاقبات وزيادة حصيلة النقد الأجنبي في المستقبل .

بالدعم المالي والمؤسسي لهذا المجلس وهذه النقطة حتى يؤدبا دورهما المنوط بهما على أكمل وجه .

٦- من مطلق أن مواصفات الجودة السلبية من أهم محدثات الصادرات على المستوى العالمي، إذ أن هذه الجودة يجب مراعاتها حتى لا تصبح المنتجات السجبة المصدرة معرضة للرد بعد وصولها إلى جمارك البلاد المستوردة . هذا في الوقت الذي يجب فيه تقليل تعدد أجهزة الرقابة على الصادرات من هذه المنتجات، حتى لا تتعرق عمليات التصدير، ومن المفضل وفقاً لذلك توحيد جهة الرقابة على الصادرات في هيئة واحدة أو جهة متخصصة فاعلة .

ومن المطلوب أيضاً في هذا المضمار، أن يكون هناك مفهومًا أشمل وأعم للجودة من حيث ظروف الصل وجودة الاتصال، وجودة الخدمات، أو بمعنى آخر تحسين ظروف وبيئة للعمل ومداومة التدريب في الداخل والخارج، مع تحسين ظروف ومجالات الاتصال بين المنتجين والمصدرين والمستهلكين المحليين والخارجيين، فضلاً عن جودة الخدمة فيما يصل بعمليات للتغليف والتعبئة والتشطيب واستخدامها للتقنيات الحديثة في هذا المجال .

وكذا يتطلب هذا الأمر إيجاد هيئة للإشراف على اللواحي الفنية والتقنية في مجال الجودة ومرتبطة في ذات الوقت بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات .

٧- لمعالجة مشكلات الضريبة والجمارك على الصادرات وبصفة خاصة صناديق من المنتجات للسجبة - باعتبار أن حجم صادرات مصر من هذه المنتجات لا بأس به - فإن هناك ضرورة لرفع الضرائب الضمنية التي تفرض على الصادرات وهي التي تصل على الواردات المستخدمة في مدخلات إنتاج المنتجات المصدرة، ويترتب البش هذه الضرائب الضمنية بما يسوى ٣٠% على قيمة لصادرات، مما يضيق أرباح ضمنية على المصدرين المصريين وللوضع التلغسي لمنتجاتهم^(١٥) .

كما انه تشجيعاً لصادرات من المنتجات السجبة، يجب أن

(١٥) للمرجع السابق، ص ٦٢ - ٦٣ .

جدول رقم (١)

تطور القيمة المضافة الصافية في الصناعة النسيجية

ولمسيئها إلى إجمالي الصناعات التحويلية

السنه	الصناعات النسيجية بالمليون جنيه	الصناعات التحويلية بالمليون جنيه	الأهمية النسبية للصناعة النسيجية إلى الصناعات التحويلية %
٨٤/٨٣	٩٣,٧	٥٣٠,٤	١٧,٨
٨٥/٨٤	١٠٣,٤	٦٢٣,٧	١٦,٨
٨٦/٨٥	٢١٤,٥	٦٧٥,٣	١٧,٤
٨٧/٨٦	٨٠,٨	٧٩٧,٦	١٥,٦
٨٨/٨٧	٢٤١,٥	٩٣٩,٤	٢٦,٢
٨٩/٨٨	٣٥٣,٤	٢٥٤٤,٧	١٣,٨
٩٠/٨٩	٣٥٩,٧	٢٣٤٠,١	١٩,٤
٩١/٩٠	٦٢٩,٤	٣٠٣٠,٢	٢٠,٨
(*) ٩٢/٩١	---	---	---
٩٣/٩٢	١٢٨,٢	٥٩٠٥,٥	٢,٥
٩٤/٩٣	٢١٤١,٨	٥٩٥٨,٢	٣٢,٩
٩٥/٩٤	٣٥٢١,٤	٧٣٩٨,٢	٣٤,٠
٩٦/٩٥	٢٣٧٥,١	٦١٠٤,٠	٣٨,٠
٩٧/٩٦	٢١٧٣,٨	٧٤٠٩,٣	٢٩,٣
٩٨/٩٧	٢٣٨٩,٦	٨٠٧٦,٨	٢٩,٦
٩٩/٩٨	٢٦٠٥,٥	٨٧٤٤,٣	٢٩,٨
٢٠٠٠/٩٩	٢٨٢١,٤	٩٤١١,٨	٣٠,٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣٠٣٧,٢	١٠٠٧٩,٣	٣٠,١
(**) ٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٧٠٣,١	١٠٧٤٦,٨	٢٩,٨

(*) بيانات غير متاحة

(**) أرقام تقديرية

المصدر : إبراهيم مسعد الأطروش، صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل اتفاقية الجات، رسالة ماجستير غير

مشفورة، كلية التجارة جامعة طنطا، طنطا، ٢٠٠٣



جدول رقم (٢)

تطور عدد منشآت للصناعة النسيجية وأهميتها للنسجية
إلى منشآت الصناعات التحويلية

الأهمية النسبية لعدد منشآت الصناعة النسيجية إلى عدد منشآت الصناعات التحويلية %	عدد المنشآت		السنة
	للمنشآت التحويلية	للمنشآت النسيجية	
٢١,٠	٤٧٩١,٠	١٠٠٧,٠	١٩٨٤
٢٠,٤	٤٦٣٣,٠	٩٤٥,٠	١٩٨٥
١٨,٩	٤٥٣٧,٠	٨٥٩,٠	١٩٨٦
١٨,٢	٤٥٤٣,٠	٨٢٨,٠	١٩٨٧
٢١,٨	٥٧٧٣,٠	١٢٥٩,٠	١٩٨٨
٢١,٣	٥٩٨٢,٠	١٢٧٣,٠	١٩٨٩
١٩,٧	٦٥٤٢,٠	١٢٩١,٠	١٩٩٠
١٨,١	٧١٢٨,٠	١٢٨٥,٠	١٩٩١
—	—	—	١٩٩٢ (*)
١٨,١	٧١٣١,٠	١٢٩١,٠	١٩٩٣
١٥,٥	٨٣٠٠,٠	١٢٨٤,٠	١٩٩٤
١٧,٥	٨٩٨٠,٠	١٥٦٩,٠	١٩٩٥
١٦,٥	٩٠٦٨,٠	١٤٩٣,٠	١٩٩٦
١٥,٤	١٠٧٠٦,٨	١٦٤٣,٩	١٩٩٧
١٥,١	١١٣٦١,٦	١٧١٢,٤	١٩٩٨
١٤,٨	١٢٠١٦,٤	١٧٨٠,٩	١٩٩٩
١٤,٦	١٢٦٧١,٢	١٨٤٩,٤	٢٠٠٠
١٤,٤	١٣٣٢٦,٠	١٩١٧,٩	٢٠٠١
١٤,٢	١٣٩٨٠,٨	١٩٨٦,٤	٢٠٠٢ (**)

(*) بيانات غير مثالية

(**) أرقام تقديرية

المصدر : إبراهيم مسعد الأطروش، صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل اتفاقية الجات، رسالة ماجستير
غير منشورة، كلية التجارة جامعة طنطا، طنطا، ٢٠٠٣

جدول رقم (٣)

تطور حجم العمالة والأجور في صناعة الغزل والنسيج

(العمالة بالآلاف عامل، الأجور بالمليون جنيه مصري)

السنة	حجم العمالة في		الأجور الجارية السنوية بالأسعار الجارية في		الأهمية النسبية لصناعة الغزل والنسيج إلى الصناعات التحويلية	
	صناعة الغزل والنسيج بالآلاف عامل	الصناعات التحويلية بالآلاف عامل	صناعة الغزل والنسيج	الصناعات التحويلية	العمالة %	الأجور %
٨٤/٨٣	٤٣,٧	٢١٦,٩	٩٨,٠	٥٢٨,٥	٢٠,١	١٨,٢
٨٥/٨٤	٤٣,٧	١٨٣,٧	٥٧,٩	٣٢٨,٢	٢٣,٨	١٧,٦
٨٦/٨٥	٤٣,٣	١٩٧,٣	٨٦,١	٣٦٥,٣	٢١,٩	١٨,٧
٨٧/٨٦	٤٧,٣	١٩٧,٧	٨٠,٨	٤٢٤,٦	٢٣,٩	١٩,٠
٨٨/٨٧	٦٩,٨	٢٤٣,٩	١٢٣,٣١	٥٥٩,٢	٢٧,٤	٢٢,١
٨٩/٨٨	٧٣,٥	٢٦٥,٢	١٥٥,٢	٧٢٥,١	٢٧,٧	٢١,٤
٩٠/٨٩	٧٤,٠	٢٧٥,٠	١٧٤,٩	٨٧٨,١	٢٦,٩	١٩,٩
٩١/٩٠	٨٢,٤٠	٢٩٤,٢	٢٢٥,٦	٩٢٧,٠	٢٨,٠	٢٢,٧
٩٢/٩١ (*)	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
٩٣/٩٢	٨٧,٢	٣٢٨,٥	٢٦٨,٠	١٣١٩,٥	٢٦,٥	٢٠,٣
٩٤/٩٣	٣٠٨,٩	١٠٨٤,١	٩٤٤,١	٢١٠٣,٩	٢٨,٥	٣٨,٢
٩٥/٩٤	٣٣٥,١	١١٤٩,٧	١١٢١,٣	٥٤٦٧,٣	٢٩,٢	٢٠,٥
٩٦/٩٥	٣٣٥,٨	١١٩٨,٥	١٣٥٥,٨	٦٣١٢,٣	٢٨,٠	١٩,٩
٩٧/٩٦	٣٢١,٥	١٤١١,٤	١١١٧,٢	٤٨٣٤,٤	٢٦,٨	٢٢,٠
٩٨/٩٧	٣٥١,٨	١٥٥٦,٣	١٢٢٤,٨	٥٣١٣,١	٢٦,٦	٢٣,١
٩٩/٩٨	٣٨٢,١	١٧٠١,٢	١٣٣٧,٣	٥٧٩٣,٨	٢٦,٥	٢٣,١
٢٠٠٠/٩٩	٤١٢,٤	١٨٤٦,١	١٤٤٩,٨	٦٦٧٥,٥	٢٦,٣	٢٣,١
٢٠٠١/٢٠٠٠	٤٤٢,٧	١٩٩١,٠	١٥٦٢,٣	٦٧٥٥,٢	٢٦,٢	٢٣,١
٢٠٠٢/٢٠٠١ (**)	٤٧٣,٠	٢١٣٥,٩	١٦٧٤,٨	٧٢٣٥,٩	٢٦,١	٢٣,١

(*) بيانات غير متاحة

(**) أرقام تقديرية

المصدر : إبراهيم مسعد الأطروش، صناعة الملابس الجاهزة في ظل اتفاقية الجات، رسالة ماجستير غير

منشورة، كلية التجارة جامعة طنطا، طنطا، ٢٠٠٣

جدول رقم (٤)

مؤشر حصيلة بيع شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

الشركة الفابضة	حصيلة البيع بالمليون جنيه مصري	سداد مديونيات حتمية للبنوك لضمان استمرار وإعادة الهيكلة	سداد أجور لمعلم شركات تابعة عن توفيرها ومغشش مبكر	المبالغ المستحقة لوزارة المالية	المبالغ المستحقة لتسوية مغشش مبكر
غزل ونسيج ملابس جاهزة	٢١٩	٢٣	٠٠	١٢١	٦٥
تصنيع المنسوجات والتجارة	١٩٥	٣٣	٠٠	١٢٣	٢٩
القطن والتجارة الدولية	٣٣٧	١٠٩	٧١	١٥٢	٠٠
الإجمالي	٧٥١	١٦٥	٧١	٤٠٦	١٠٤

المصدر : هالة صالح محمد وزارة قطاع الأعمال العام، حصيلة بيع شركات الغزل والنسيج، القاهرة ١٩٩٩ .

جدول رقم (٥)

مراحل دمج تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة
في الاتفاقيات متعددة الأطراف

المرحلة	النسبة %	النسبة التراكمية %	معدل نمو الحصص المتبقية بالمقارنة بمعدلات الحصص وفقاً لـ (MFA)
الأولى يناير ١٩٩٥	١٦	١٦	أعلى من المعدل الأصلي بنسبة ١٦ %
الثانية يناير ٩٨	١٧	٣٣	زيادة بنسبة ٢٥ %
الثالثة يناير ٢٠٠٢	١٨	٥١	زيادة بنسبة ٢٧ %
الرابعة يناير ٢٠٠٥	٤٩	١٠٠	

للمصدر : فخر الدين الفقي، تجارة المنسوجات والملابس في الاتفاقيات متعددة الأطراف، مجلة المال والصناعة - بنك الكويت الصناعي، الكويت ١٩٩٦ .

المراجع :

- البنك الأهلي المصري،
- إدارة البحوث الاقتصادية، لائحة الاقتصادية،
- مستقبل القطن المصري، المجلد (٤٩) للعدد (٣)، القاهرة ١٩٩٦ .
- الصناعات النسيجية في مصر ، المجلد (٥٠) للعدد (٤) القاهرة ١٩٩٧ .
- الإغراق هجر عشرة تعوق تلامي الصناعات المصرية، المجلد (٥١) للعدد (٣) القاهرة ١٩٩٨ .
- برنامج الخصخصة المصري لعام ٢٠٠٠، المجلد (٥٢)، للعدد (٤)، القاهرة ١٩٩٩ .
- برنامج تحديث الصناعة المصرية، المجلد (٥٤) للعدد (١٢) القاهرة ٢٠٠١ .
- بنك مصر، لائحة الاقتصادية، نحو استراتيجية حظ ولتمة الصناعات المصرية ومقترحات إزالة معوقاتها (رؤية) - القاهرة، السنة التاسعة والثلاثون - للعدد الثاني ١٩٩٦ .
- الصندوق الاجتماعي للتنمية، ندوة دعم صناعة المنسوجات من منظور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ضوء السماح بالاستيراد، ٢٠٠٣ .
- د/ عبد الرحمن يسري، قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، ٢٠٠٣ .
- فخر الدين الفقي، تجارة المنسوجات والملابس في الاتفاقيات متعددة الأطراف، مجلة المال والصناعة - بنك الكويت الصناعي، الكويت ١٩٩٦ .
- محمد عبد الواحد محمد، آثار جولة لوروجواي للجات على ميزان المدفوعات المصري، (تحليل فني)، مجلة مصر المعاصرة، للعدد ٤٤٤، القاهرة، ١٩٨٧ .
- د. مصطفى كمال السيد طليل، مصر ومواجهة تحديات اتفاقية الجات، مجلة المال والتجارة، فبراير ١٩٩٩ .
- د. هالة صالح محمد، حسيطة بيع شركات الفزل والنسيج، وزارة قطاع الأعمال العام، القاهرة، ١٩٩٩ .
- إبراهيم محمد الأطروش، صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل اتفاقية الجات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية للتجارة - جامعة طنطا، طنطا، ٢٠٠٣ .
- مصطفى كمال السيد طليل، التطويل الاقتصادي للطلب العالمي على قطن الإريقي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة، ١٩٨٣ .



اتجاهات طلاب التعليم الجامعي التجاري نحو أهمية الحاسب الآلي

د. هالة محمد لبيب عنبه

أستاذ مساعد إدارة الأعمال

كلية للتجارة - جامعة القاهرة

تساؤلات البحث

طرحت مؤشرات الدراسة الاستطلاعية تساؤلاً حول مدى إدراك الطلاب لأهمية الحاسب الآلي؛ من خلال اتجاههم نحو الحاسب حيث يعتبر الاتجاه الإيجابي مؤشراً على ضيق عمالة مناسبة لسوق العمل، لذلك هدف البحث إلى التعرف على:

- اتجاه طلاب كلية التجارة نحو أهمية الحاسب الآلي (في حياتنا/في سوق العمل/في ممارسة التجارة الإلكترونية).
- أثر اختلاف بعض سمات للطلاب على اتجاهاتهم نحو الحاسب الآلي، وهذه العوامل هي: (السن/الدراسة / النوع / العمل / امتلاك حاسب / استخدام الإنترنت / الخبرة باستخدام الحاسب)
- الفروض: يحمل طلاب كلية التجارة اتجاهات سلبية نحو أهمية للحاسب الآلي.

لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية للحاسب الآلي باختلاف سماتهم الديموغرافية.

أسلوب الدراسة

مجتمع الدراسة: "جميع الطلاب النظاميين بكلية للتجارة جامعة القاهرة من مجموعة للدراسة باللغة العربية".

عينة للدراسة: عينة احتمالية عشوائية للمجموعات من مجموعات السنوات الأربع للطلاب للظلميين والتي وصل حجمها إلى ٦١٢ مفردة.

الأداة المستخدمة في قياس الاتجاه: استبيان تضم أقوى عشرين عبارة تم للتوصل إليها بعد اختبارين لزيادة درجة الثقة في المقاييس، حيث وصل معدل الاتساق الداخلي لها (Cronbach's Alpha) إلى ٠.٨١.

أساليب التحليل: المتوسطات، واختبارات المعنوية وهي

ملخص البحث

أهمية للحاسب الآلي

أثرت التطورات التكنولوجية السريعة في مجالي الاتصالات والمعلومات على تغير متطلبات سوق العمل ودعم أهمية استخدام للحاسب الآلي والإنترنت في جميع مجالات الحياة، وخاصة في مجال التجارة لفتح فرص عمل مادية وفكرية ويدعم التجارة الإلكترونية.

دور الجامعة الفعلي

رغم أهمية دور الجامعة في تخريج عمالة مرنة قادرة على الاستجابة لمتطلبات سوق العمل من استخدام للحاسب والإنترنت إلا أن الواقع العملي أثبت فشلها في تحقيق ذلك؛ لأن الجامعة تخرج مجرد ملمرس عام.

وضع الطلاب

في ظل عدم قدرة الجامعة على تأهيل الخريج لسوق العمل تطلب الأمر أن يغير الطلاب بأنفسهم أنماط الفكر التقليدي من حيث اعتمادهم الكامل على الجامعة في تحقيق ذلك، نتيجة لما عانى منه من سبقهم من بطالة نظراً لضيق إمكانياتهم أمام متطلبات هذا السوق، وقد دفع ذلك الباحث للقيام بدراسة استطلاعية - عينة ميسرة مكونة من ٥٨٣ طالب وطالبة من مجموعتي للدراسة باللغة العربية والإنجليزية - للتعرف على مدى استخدام الطلاب للحاسب والإنترنت، لظهرت مؤشرات تكل على ضعف السلوك الفعلي لطلاب مجموعة الدراسة باللغة العربية نحو استخدامهم مثلاً في انخفاض نسب امتلاك، واستخدام الحاسب، واستخدام الإنترنت.



ANOVA، T. test، وتحليل الارتباط.

النتائج

أسفرت نتائج اختبار الفروض عن قبول فرضي الدراسة مما يعنى وجود اتجاه إيجابي لطلاب كلية التجارة نحو أهمية الحاسب الآلي، وأن هذا الاتجاه قويا ولكنه لا يتضمن المكون السلوكي بسبب عوامل أخرى يجب دراستها، كما توصلت الدراسة لعدم تأثر اتجاه هؤلاء الطلاب بالخصائص المختلفة لهم، ويرجع ذلك لاختلاف العوامل الثقافية عن الخارج. ويوصى بالتركيز على دعم السلوك الفعلي للطلاب من خلال حل مشكلات اقتناء الحاسب، وتطوير عناصر منظومة العملية التعليمية من: طالب، وعضو هيئة تدريس، ومعمل، ومقرر، ومكتبة.

١- مقدمة:

يشتمل العصر الحديث بسرعة الاكتشافات العلمية، وتصارع الابتكارات التكنولوجية وما صاحب ذلك من تغيير في وسائل الإنتاج وأماط الاستهلاك. وقد أثر ذلك على متطلبات سوق العمل بشكل أدى إلى اختفاء بعض المهن، وظهور الجديد منها الذي يشتمل بمعرفة عميقة بحقائق العلم ومهارات لفاقية في الأداء بمحالات عالية. فللتكنولوجيا جعلت المعلومات أهم مورد في المجتمع لدرجة أن توفير أحدث معرفة ومعلومات أصبح عاملا حيويا في بعض المهن. والآن أصبح الحاسب الآلي أداة هامة للإدارة الفعالة للمعلومات (Coover, Dee et al., 1992). فمحالات كالاستثمار والبورصة والتجارة الدولية والإلكترونية وغيرها أمثلة على ذلك وكلها مجالات عمل مناسبة لخريجي كليات التجارة، وفي ظل هذه الظروف التي تمثل تحديا يتطلب الأمر معرفة دور الجامعة في تلبية هذه المتطلبات ومعرفة اتجاهات الطلاب نحو أهميتها.

٢- مشكلة الدراسة:

تتطلب التحديت المصري والمستقبلية التي تواجه طلابنا في سوق العمل تغييراً لأماط الفكر التقليدي لديهم؛ لأن من آثار التطور التكنولوجي السريع للتزويد والارتفاع المستمرين لمستويات المهارات المطلوبة في سوق العمل (محمد نجيب صبري محمود، ٢٠٠١). من أجل ذلك أصبح سوق العمل في حاجة لمعلمة غير تقليدية، صالحة يطلق عليها المصطلح الذكي Smart Labors، نكأة ليس فطريا أو موهبة طبيعية

وإنما نكأة نابع من مجموعة المهارات والقدرات والخبرات التي يكتسبها المرء من خلال منظمات التعليم والتدريب والجامعة والتشئة وغيرها. ومن خصائص هذه العمالة أن تتوفر لديها مهارات التقنية المعشنة كالحاسب الآلي والإنترنت نظرا لحاجة التعامل مع المنظمات الحديثة لقر عا من المعرفة والخبرات العقلية والفكرية (السيد عطوة، ١٩٩٧). فاستخدام الحاسبات في مختلف أنشطة الحياة أصبح من الضروريات التي يجب أن يكتفها الخريج ليتمكن من العمل والإنتاج خلال السنوات القادمة (مسير شاهين، ١٩٩٩).

والخلاصة: أن الثورة الصناعية الثالثة التي نعيشها متصلة في استخدام الإنترنت من خلال الحاسب الآلي أثرت على متطلبات سوق العمل في مجال الأعمال (Donovan, John 1997). وللاستخدام الحاسبات في مجال التعليم التجاري أهمية كبيرة لوضوحها عدد من الكتاب فيما يلي:

- إن خريج كلية التجارة بدون حاسب آلي وبدون لغات أجنبية وبدون تردد على المكتبة ستكون قيمته منخفضة في سوق العمل (محمود صافق بالزراعة، ١٩٩٧).
- يعتبر الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا الحديثة في مجال إدارة الأعمال من أهم إمكانات المدير الجديد الذي يجب أن يكتسبها من تعليمه الإداري (رافت رضوان، ١٩٩٧). كما أوضحت نشرة جامعة شيكاغو وجود تحولا كبيرا في نوعية المهارات التي يرى رجال الأعمال أهمية توفرها في خريج لتعليم الإداري ولقي منها الحاسب الآلي الذي لا غنى عنه الآن (عبد العزيز الشربيني، ١٩٩٧).
- يحقق استخدام الحاسب في المناهج المحاسبية مزايا عديدة من أهمها تخلص الطالب من عبء العمليات الإحصائية مما يجعله يركز أكثر على المفاهيم المحاسبية، مع إمكانية حصوله على المعلومات التي يحتاج إليها من أي مكان في العالم بسرعة وبتكلفة محدودة، بالإضافة إلى اكتساب مهارات بناء واستخدام أنظمة المعلومات المحاسبية والإدارية المناسبة لمتطلبات السوق أو لتكملة دراساته العليا (محمد عبد الحميد مطلوع، ١٩٩٩).
- يتيح استخدام الحاسب الآلي ومن ثم التعامل مع شبكة الإنترنت تحقيق العديد من المزايا - التي يمكن أن يستفيد منها طالب التجارة، وبما يعود بالنفع على الاقتصاد



القرمي - منها ما يلي:

(أ) إمكانية ممارسة الطلاب للتجارة الإلكترونية: يعتبر الإنترنت أكبر سوق تجارى عالمي الآن بما يمثل فرصة كبيرة للتسويق محليا وعالميا. وتتطلب الاستفادة منها تغيير كل أساليب العمل التقليدية في التسويق الدولي والاتصالات والترويج؛ لتبادل المعلومات وغيرها (ارفعت رضوان، ١٩٩٧). وتعالى مصر من انخفاض أعداد مستخدمي الإنترنت والذي بلغ في مارس ٢٠٠١ نسبة ٠,٨٢% من إجمالي عدد السكان، بينما تصل هذه النسبة في أمريكا إلى ٦٠%، وفي بعض الدول العربية كدولة الإمارات المتحدة تصل إلى ٢٤,٤%، وإلى ١٦,٧% في البحرين (Over 3.5 Million Arabs Accessing the Net). وأهم ما ركز عليه من خلال للنسب السابقة هو أن طلاب الجامعات من أكثر القطاعات استخداما للإنترنت، لذلك يطلق عليهم "Internet or Web Savvy" (Nugus, Sue). لذلك فإن استخدام هذه الفئة للإنترنت سيؤدي في تنمية التجارة الإلكترونية سواء كانوا عملاء أو رجال أعمال.

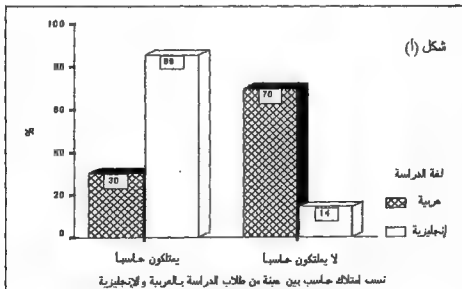
(ب) المساهمة في حل مشكلة البطالة : تؤثر التطورات التكنولوجية على تخفيض أعداد العاملين في الشركات المصرية (هالة محمد لبيب، ١٩٨٧)، وكذلك في الشركات الأمريكية حيث قلت أكبر هذه الشركات ٢٠% من حجم العمالة بها خلال الفترة من ٨٠-١٩٩٥ (Jutkins, Ray). ويؤكد الواقع المصري أن مشكلة البطالة لا تكمن خطورتها فقط في أعداد الماطنين المتنامي، وإنما تكمن أيضا في نوعيتهم والتي تتمثل في أن ما يزيد عن ٩٠% من هؤلاء المتعلمين هم من أبائين عن عمل لأول مرة، أي من الشباب المؤهل من خريجي النظام التعليمي (نجوى يوسف جمال الدين، ١٩٩٧). وفي ظل هذه الظروف نجد أن استخدام الطلاب للحاسب الآلي وتعاملهم مع شبكة الإنترنت من الممكن أن يسهم في حل هذه المشكلة عن طريق إتاحة مجالات عمل لهم إما من خلال العمل من المنزل باستثمارات محدودة نسبيا، أو من خلال إمكانية بحثهم عن فرص عمل محلية ودولية عن طريق الاستفادة من الاستقطاب الإلكتروني. فالأصل المزانية في أمريكا ولدت ٦٠٠ بليون دولار إيرادات في عام واحد (Jutkins,

Ray). كما أصبح التسويق عن طريق استخدام البريد الإلكتروني وسيلة حيوية لتسويق العمل من المنزل، وهو ما يناسب طلاب التجارة لإنشاء مشروعات صغيرة (Marketing Via E-mail). أما بالنسبة للاستقطاب الإلكتروني E-recruitment والذي يقصد به "عالية اجتذاب وإغراء القوى العاملة للتقدم لشغل الوظائف عن طريق شبكة الإنترنت" فيستطيع الطلاب عن طريق العديد من المواقع الإلكترونية الموجودة حاليا أن يعرض سيرته الذاتية أمام العديد من المنظمات التي تحتاج إلى الموارد البشرية، مما يزيد من فرصه في الحصول على فرصة عمل (محمود أحمد الخطيب، ٢٠٠١). وكل هذه الفرص لن يتعرف الطلاب عليها إلا إذا كان مستخدما للحاسب الآلي أسلما.

لستخلص مما سبق أوجه الاستفادة من ارتفاع قدرة طلاب التجارة في التعامل مع الحاسب الآلي سواء في الحياة بصفة عامة أو في سوق العمل وممارسة التجارة الإلكترونية بصفة خاصة. لذلك أصبح تخريج العمالة الذكية المناسبة لمطلوبات سوق العمل مهمة عاجلة لكليات التجارة والإدارة العربية (السيد عاوية، ١٩٩٧). ويتبين الواقع العملي لوظف أن الجامعات المصرية تعاني من الانخفاض النسبي في مستوى جودة الخدمة التعليمية المقدمة من خلالها - خاصة بالجامعة الأم طبقا للتقرير السابق. كما أن درجة توافر بعض الخصاص الهامة في الخريجين غير مرتفعة، بالإضافة إلى انخفاض درجة ملائمة الخريجين لاحتياجات منظمات الأعمال (سميرة لشرفلوي، وآخرون، ١٩٩٩). وفي جامعة أسيوط أثبتت إحدى الدراسات أن مستوى الخريج من الناحية العلمية يتجه نحو المتوسط، أما بالنسبة للناحية العملية فإنه يتدرج بين المتوسط والضعيف (مراد صالح مراد زيدان، ١٩٩٩). أما في جامعة المنوفية فقد ظهر عدم قدرة خريجي المحاسبة على مواجهة المستجدات المحلية والعالمية مما استوجب المطالبة باستخدام الحاسب الآلي في تدريس مقررات المحاسبة والذي يحد من تطبيقه عدم توافر معامل حاسب كافية تغطي أعداد الطلاب (محمد عبد الحصيد مطروح، ١٩٩٩). يضاف إلى ذلك أن ازدياد الجامعات يحول دون تأهيل الخريجين بما لا يتناسب مع متطلبات السوق (نصر الدين شهاب، ١٩٩٩). لمنظومة التعليم

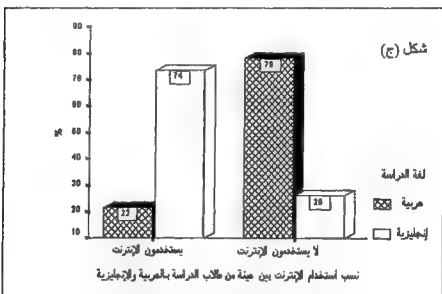
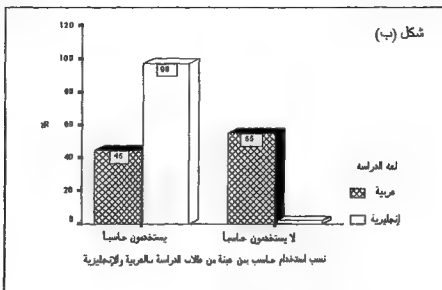
في ظل ظروف الوضع القائم يجب أن يدرك طلاب كليات التجارة التحديات التي ستواجههم في سوق العمل وأن يستعدوا لها ذاتياً، لأن القوى البشرية العاملة الغير مهيأة للتعامل مع التكنولوجيا المتقدمة ستقل أمامها فرص العمل والتي أن يحصل عليها إلا من أتم تعليمها متميزاً وحصل على تدريب مكثف (زينب عفيفي شاكر، ١٩٩٩). من هذا المنطلق ستركز هذه الدراسة على عنصر جديد من عناصر منظومة التعليم وهو الطالب، والذي يجب أن يساهم بدور لتطوير نفسه ذاتياً. والأمر الذي لفت نظر الباحث أثناء تدريسه لموضوع التسويق الإلكتروني لطلاب مجموعة الدراسة باللغة العربية هو الانخفاض الشديد في المعرفة المتاحة لديهم حول كيفية التعامل مع الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت لدرجة أنهم لا يعلمون شيئاً عن أمور أصبحت عادية وهامة اليوم. وقد اعتبر الباحث هذه الظاهرة أمراً خطيراً في ظل متطلبات سوق العمل السابق ليضاحها، مما دفعه للقيام بدراسة استطلاعية للتعرف على مدى استخدام الطلاب لهذه التكنولوجيا، ومن ثم إدراكهم لاحتياجاتهم كمتطلب أساسي لإتاحة فرص عمل لهم. وتمت هذه الدراسة على عينة ميسرة مكونة من ٥٨٢ طالباً منهم ٤٥٠ مفردة من الدارسين بمجموعة الدراسة باللغة العربية، وبقية المفردات من الدارسين بمجموعة الدراسة باللغة الإنجليزية، للتعرف على مدى عسومية هذه الظاهرة في المجموعتين. وتوضح الأشكال التالية نتائج هذا الاستطلاع:

الجامعي التجاري في مصر تعاني من العديد من المشكلات التي جعلت نوعية خريج اليوم في حاجة إلى إعادة تنظيم. فتعليم الأعداد الكبيرة له قيوده؛ لأنه يسمح بخريج طلاب عدده معلومات عامة مجرد عناوين للموضوعات - ممارس عام - دون بناء للشخصية أو الاتجاهات أو القدرات أو المهارات اللازمة لسوق العمل (فريد النجار، ١٩٩٧). نستخلص من الدراسات التي تناولت تقييم للتعليم الجامعي أنه يعاني من العديد من جوانب القصور التي تؤثر دون شك في جودة الخريج، وهذا ليس رأي الأكاديميين فقط فالقيادات المسؤولة في مؤسسات الإنتاج والخدمات ترى أيضاً عدم أهلية الكثيرين من خريجي الجامعات وانخفاض مستوى ثقافتهم وسلوكهم (مغاوري شحاتة دياب، ١٩٩٩). يضاف إلى ذلك أن الطلاب أنفسهم لديهم اتجاهات سلبية متمثلة في حالة من عدم الرضا عن المقررات والمناهج الدراسية الموجهة إليهم سواء من حيث تكرار دراسة بعض الموضوعات في أكثر من مادة دون داع، وتخذل استيعاب بعض المواد دون تدريب عملي، وعدم جدوى تدريس بعض المواد الأخرى (السيد عبده ناجي، ١٩٨٢). من هذا العرض يمكننا إدراك فشل التعليم الجامعي حتى الآن في توفير خريج مناسب لمتطلبات سوق العمل. وحتى ينال التعليم الجامعي - كما حد حول مواجهة تحديات سوق العمل - فلا بد أن يكون الخريج على فهم كامل لكل الأدوات المساعدة والمؤهلة له ومنها الحاسب الآلي الذي مازال يدرس حتى اليوم في بعض الكليات كمادة نظرية (مصطفى محمد عز العرب، ١٩٩٩).



شكل رقم (١) : نتائج للدراسة الاستطلاعية





تليق شكل رقم (1) : نتائج الدراسة الاستطلاعية

الخريجين قبل أن يتخرجوا. فمعظم طلاب هذا القسم يعملون عن طريق الملقى الذي تعده الكلية بين رجال الأعمال والطلاب نظرا لوجود طلب عليهم. معنى هذا أن زيادة جودة الخريج ستؤدي إلى انخفاض نسبة البطالة لأن الحرية بلوعية الخريجين وليس بحجمهم (أحمد محمد نور، ١٩٩٧). ولكن على الرغم من أن طلاب مجموعة للدراسة باللغة الإنجليزية يفوا بمتطلبات سوق العمل فيما يتعلق بالحاسب الآلي إلا أنهم ما يزالون قلة مقارنة بحجم الطلاب والخريجين من التعليم الجامعي العام. فهل يدرك طلاب مجموعة للدراسة باللغة العربية أهمية الحاسب الآلي، وأن التعامل معه ومع شبكة الانترنت من الممكن أن يتيح لهم فرص الحصول على عمل في أسواق العمل ثمانية والاقتصاد؟

يتضح من الأشكال السابقة وجود انخفاض ملحوظ في نسبة تعامل طلاب مجموعة للدراسة باللغة العربية مع الحاسب الآلي والانترنت مقارنة بطلاب مجموعة للدراسة باللغة الإنجليزية. فهل معنى هذا أن إدراك طلاب مجموعة للدراسة باللغة العربية لأهمية الحاسب الآلي والانترنت في حياتنا منخفض، خاصة ولهم يمثلون للنسبة العظمى من إجمالي طلاب الكلية والموجهين إلى سوق العمل؟ وهل يعتبر هذا تفسيرا لارتفاع نسبة البطالة بين خريجي كليات التجارة من مجموعة للدراسة باللغة العربية؟ فالوضع يختلف بالنسبة لمجموعة للدراسة باللغة الإنجليزية حيث لا توجد بظالة بين خريجي هذه المجموعة بل بالعكس تتوافر طلبات من رجال الأعمال ولقطاع الخاص لاستيعاب

أثار استخدام الحاسب الآلي على الاتجاه نحوه حيث تقابل البعض حول منافعهم والتي لخصها (Mckinnon, David H. et al, 2000) من نتائج الدراسات التي تمت حول أهم النتائج الإيجابية التي يؤدي إليها استخدام الطلاب للحاسب، فيما يلي:

- خلق دافعية لدى الطلاب.
- إيجاد اتجاه إيجابي نحو الحاسب.
- توقع الطلاب للحصول على فرصة عمل جيدة عند التخرج.
- ويؤثر الاتجاه السلبي نحو الحاسب في دافعية وأداء الأفراد. فالإتجاه السلبي للطلاب يمثل مؤشراً على ضعف عمالة غير مناسبة لسوق العمل تقاوم استخدامه حيث أوضح (Harrison, Allison W. et al., 1992) أن الإدارة بمنظمات الأعمال رصدت ظاهرة ممتثلة في أن:

المهارة المنخفضة بالحاسب ← تؤدي إلى ← قلق كبير منه ← إتجاهاً سلبياً نحوه ← مقاومة العاملين لاستخدامه ← يؤدي إلى

٣- هدف الدراسة :

يهدف البحث إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحتها مشكلة الدراسة للتعرف على اتجاهات طلاب التعليم الجامعي للتجاري نحو أهمية الحاسب الآلي ؛ لأن هذا الاتجاه يعتبر مؤشراً على مستقبل هؤلاء الطلاب في سوق العمل. كما يهدف إلى التعرف على العوامل الديموجرافية المؤثرة على اتجاهات الطلاب. وعلى ضوء النتائج التي سيتم التوصل إليها سيقتراح الباحث خطط العمل الواجب الاستفادة منها للتأكد من إدراك الطلاب لأهمية هذه التكنولوجيا الحديثة وزيادة قدرة الجامعة على تنمية هذا الإدراك لديهم وتحويله لسلوك فعلي.

٤- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية التعليم الجامعي الذي يسمه في إمداد البلاد بالمختصين من الفنيين والخبراء في مختلف المجالات، هذا إلى جانب دور الجامعات في تقديم المجتمعات ورعايتها بما تنشره من بحوث علمية وتطبيقات يمكن الاستفادة بها في تحقيق أهداف خطط التنمية. ولا تقتصر أهمية الدراسة على اهتمامها بتطوير التعليم الجامعي فحسب، بل تتبع أهميتها أيضاً من اعتبارها من الدراسات القلائل التي تسمى إلى تناول موضوعاً تم تناوله بشكل محدود في مصر وهو ما يتيح إمكانية التنبؤ بسلوك الطلاب

وإذا كان الإلمام باستخدام الحاسب الآلي مهما للخريج فإن دراسة الاتجاه نحوه على درجة كبيرة من الأهمية أيضاً لأنه يعتبر مؤشراً على إمكانيات الطالب. ويعبر قياس الاتجاهات أو التعرف عليها أمراً ضرورياً للاستفادة منها في تفسير السلوك الإنساني والتنبؤ به ومن ثم محاولة السيطرة عليه (على السلمي، ١٩٩٥). وتعتبر الاتجاهات السلبية نحو الحاسب قضية هامة خاصة أن وجود هذا الاتجاه يمثل خطراً ؛ لأنه قد يمنع للمجموعات التي لديها اتجاه سلبي من كسب فرصة الدخول إلى أو التعامل بفاعلية مع الحاسب في أماكن العمل بل ويحد من فرص حصولهم على وظائف. فالمجتمع الآن يتحرك نحو طلب وظائف أكثر كثافة للمعلومات مما يتطلب الاستفادة من الحاسب (Omar, Mohammed H., 1992). وقد اختلف الكتّاب حول

لذلك تعتبر دراسة اتجاهات الطلاب نحو الحاسب الآلي أمراً هاماً لتوضيح مدى قبولهم أو رفضهم لأهميته، ومن ثم تحديد سلوكهم في المستقبل نحو السعي لتعلمه (زيد أمين بركات، ١٩٩٩). فلا يمكن فهم السلوك البشري والتنبؤ به بدون فهم محدثاته المختلفة والتي تمثل الاتجاهات واحدة منها (عادل محمد أمين إمام، ١٩٩٨). وهذا تطرح عدة تساؤلات حول ماهية اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي في حياتنا، وفي سوق العمل، وفي مفهومة التجارة الإلكترونية؟ هل هذه الاتجاهات إيجابية أم سلبية؟ وما هي العوامل المؤثرة فيها؟ وهل يؤثر لاختلاف السنة الدراسية، أو النوع، أو عمل الطلاب أثناء الدراسة، أو امتلاك حاسب آلي، أو التعامل مع شبكة الإنترنت، أو توافر خبرة في التعامل مع الحاسب على هذه الاتجاهات؟.

على ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة للدراسة في: "أله على الرغم من أهمية الحاسب الآلي كمطلب أساسي في سوق العمل لفريقي كلية التجارة (إلا أن الدراسة الاستطلاعية أوضحت وجود مؤشرات تدور عن عدم إدراك طلاب مجموعة الدراسة باللغة العربية لهذه الأهمية مما يتطلب ضرورة السعي نحو دراسة اتجاهات هؤلاء الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي كمؤشر لسلوكهم في المستقبل مع دراسة أثر اختلاف بعض خصائصهم على هذه الاتجاهات".

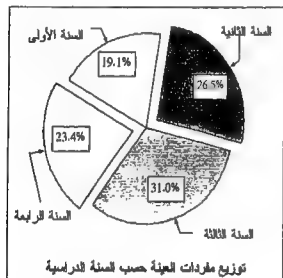


• مجتمع الدراسة:

"جميع الطلاب النظاميين بكلية التجارة جامعة القاهرة من مجموعة الدراسة باللغة العربية"، وعددهم ٢١٧٩٠ مفردة في العام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٢.

• عينة للدراسة:

١- تم تحديد حجم العينة بتطبيق المعادلة الخاصة بذلك عدد معامل ثقة ٩٥% ونسبة توافر الخصائص المطلوب دراستها في المجتمع ٥٠% وحدود خطأ ٥% فوصل حجم العينة الممثل للمجتمع إلى ٤٠٠ مفردة، ولكن الحجم الفعلي للعينة وصل إلى ٦١٢ مفردة بزيادة قدرها ٥٣% بسبب لوح العينة المناسب لمجتمع البحث - كما سيوضح فيما بعد، ومما لا شك فيه أن هذه الزيادة ستكون في صالح نتائج الدراسة طالما راعينا الدقة في الخطوات الأخرى للبحث، وقد تم توزيع حجم العينة على أساس تحديد النسبة الممثلة لكل سنة دراسية بالنسبة لحجم المجتمع كما هو مبين بالشكل التالي:



شكل رقم (٢)

كما تم توزيع حجم العينة على أساس تحديد النسبة الممثلة لكل نوع من الطلاب (ذكور/ إناث) على النحو المبين في الشكل التالي:

* سجلات إدارة الإحصاء التابعة لمركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، كلية التجارة جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٢.

نحو الحاسب الآلي والمساهمة في توجيه النظر نحو التجويد في تكوين الطالب الجامعي، حيث ترتبط فكرة الجودة في تكوين الطالب الجامعي بعناصر متعددة من أهمها إكسابه مجموعة من المهارات والقدرات الواجب توافرها فيه ولتي من أهمها التعامل مع الحاسب الآلي والإنترنت. فلابد من سعي إلى خدمة المجتمع وتوفير العمالة بالمواصفات اللازمة له، وذلك من خلال المساهمة في تقديم مقترحات تسهم في الإعداد الجيد لطلاب التعليم التجاري الجامعي فيما يتعلق بالحاسب الآلي وإعادة التوازن بين مخرجات العملية التعليمية بكلية التجارة وبين احتياجات سوق العمل وبالتالي المساهمة في تخفيض فواتير الخريجين ولحد من نسبة البطالة نتيجة الوفاء بمتطلبات هذا السوق.

٥- فروض الدراسة:

على ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تم صياغة الفرضين التاليين :

١- يحمل طلاب كلية التجارة اتجاهات سلبية نحو أهمية الحاسب الآلي.

٢- لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي باختلاف خصائصهم الديموجرافية:

ويضم هذا الفرض الفروض الفرعية التالية :

١- لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو الحاسب نتيجة لاختلاف السنة الدراسية.

٢- لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو الحاسب نتيجة لاختلاف نوعهم.

٣- لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو الحاسب نتيجة لمعلم أثناء الدراسة.

٤- لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو الحاسب نتيجة لامتلاكهم لحاسب آلي.

٥- لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو الحاسب نتيجة لاستخدامهم للإنترنت.

٦- لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو الحاسب نتيجة لتوافر خبرة لديهم.

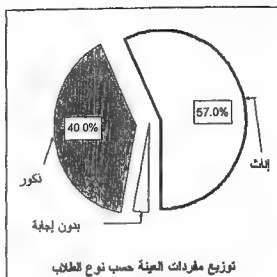
٦- أسلوب الدراسة :

يعرض الجدول التالي (في الصفحة التالية) ملخصاً لأهم عناصر طريقة الدراسة، يليه توضيحاً لتفاصيلها :

جدول رقم (١) : البيانات اللازمة لاختبار الفروض ومصادرها وأساليب تحليلها

أساليب التحليل	مصادر البيانات	نوع البيانات	متغيرات الدراسة	تساؤلات وفروض الدراسة
اختبار اتساق وصلاحية المقاييس المستخدم. Reliability analysis Cronbach's Alpha	عينة من ٦١٢ طالب تجارة القاهرة نظامي	لورية حوت: تجاهات طلاب نحو هذا قوسل (٢٠ جوار)	تجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي من حيث : • أهميته العلمية في حياتنا • أهميته في توفير فرصة عمل علمية أو إلكترونية مدونة - أحر كبر لسطنة كبر والسفر والرجوع في العمل • أهميته في ممارسة التجارة الإلكترونية. • الصحة النفسية (أولى ثالثة عائلته مريض)	ما هو اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي ومدى إفركه أهميته في حياتنا وفي توفير فرص عمل علمية وإلكترونية؟ ١: هل يحمل طلاب كلية التجارة اتجاهات سلبية نحو أهمية الحاسب الآلي؟
قياس أثر اختلاف التباين بين السنوات الدراسية على الاتجاه. ANOVA - Analysis of variance	سجلات إدارة الإحصاء، الطلاب	لورية تثوية	تجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي • اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي	هل يؤثر اختلاف السنة الدراسية للطلاب على اتجاهاتهم نحو أهمية الحاسب الآلي؟ ٢: هل يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب لتجهة لاختلاف السنة الدراسية
قياس معنوية الفرق بين متوسطي اتجاه التفكير والإثبات، والارتباط بين الاتجاه والفرق. Independent T-test Eta Coefficient	البيانات الطلاب	لورية تثوية	• الفرق (تكر ، أنش) • اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي	هل يؤثر اختلاف نوع الطلاب على اتجاهاتهم نحو أهمية الحاسب الآلي؟ ٣: هل يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب لتجهة لاختلاف نوعهم.
قياس معنوية الفرق بين متوسطي اتجاه من يعملون ومن لا يعملون. Independent T-test	الطلاب الطلاب	لورية لورية	• قسمل (يسمل، لا يسمل) • اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي	هل يؤثر عمل الطلاب على اتجاههم نحو الحاسب الآلي؟ ٣: هل يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب لتجهة لاختلاف نوعهم.
قياس معنوية الفرق بين متوسطي اتجاه من يمكنهم ومن لا يمكنهم. Independent T-test	الطلاب الطلاب	لورية لورية	• امتلاك حاسب آلي (يسمك ، لا يسملك) • اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي	هل يؤثر امتلاك الطالب لحاسب على اتجاهه نحو أهمية الحاسب لتجهة لاختلاف نوعهم.
قياس معنوية الفرق بين متوسطي اتجاه من يستخدمون ومن لا يستخدمون. Independent T-test	الطلاب الطلاب	لورية لورية	• استخدام الانترنت (يستخدم، لا يستخدم) • اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي	هل يؤثر استخدام الطالب لشبكة الانترنت على اتجاههم نحو أهمية الحاسب الآلي؟ ٣: هل يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب لتجهة لاختلاف نوعهم.
قياس أثر اختلاف التباين في مستوى الخبرة على الاتجاه. ANOVA - Analysis of variance	الطلاب	لورية	• توفر خبرة بالحاسب الآلي : لا توجد خبرة / خبرة مشوقة = أقل من سنة / خبرة متوسطة = سنة - ٣ سنوات / خبرة قوية = أكثر من ٣ سنوات	هل يؤثر وجود خبرة بالحاسب على اتجاه الطلاب على اتجاههم نحو أهمية الحاسب الآلي؟ ٣: هل يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب لتجهة لاختلاف نوعهم.

الحاسب الآلي تم الوصول لأكثر من أداة قياس وبمراجعة العوامل التي تقسمها هذه الأدوات لمكن الاستفادة من بعض بلودها كما تم إضافة بعض البنود الأخرى على ضوء مشكلة الدراسة بالإضافة إلى الاستفادة من إجابات عينة ميسرة من الطلاب على بعض الأسئلة المفتوحة حول دوافع استخدامهم وعدم استخدامهم للحاسب الآلي. وقد تم إعداد أداة مكونة من ٢٠ (بندا) عبارة تم اختبار درجة ثباتها على عينة مكونة من ٥٠ مفردة من الطلاب ولكن هذه الجبارات حققت درجة اتساق داخلي للأداة المستخدمة (Cronbach's Alpha) The internal consistency ضعیف قدره ($\alpha = 0.5066$) ويقسمه الجبارات إلى قسمين (Split-half) وجد أن الجبارات العشر الأولى هي المسؤولة عن ضعف هذا المقياس حيث كان معامل ألفا لها ($\alpha = 0.1360$) فقط بينما حققت باقي الجبارات معامل قدره ($\alpha = 0.8129$). وتم إعادة صياغة الجبارات العشر الأولى مع إضافة عشر عبارات جديدة وتم إجراء اختبار ثنائي للقيمة على عينة مكونة من ٥٠ مفردة كانت القوتهم الصالحة منها ٤٨ لقائمة. واختبار الجبارات التي وصل عددها إلى ٣٠ عبارة لمكن تحقيق ($\alpha = 0.7502$) وهو معامل يعتبر مرتفعاً وذو دلالة وجيد لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليه في تعميم النتائج (عد لصمد العباسي، ١٩٩٩). ولكن الباحث رغب في الحصول على نتائج أفضل أتم القيام ببعض المحاولات لمكن على ضوءها استبعاد ١٠ عبارات حققت معامل ضعيف ($\alpha = 0.1559$) لتقتصر أداة المقياس على أقوى ٢٠ عبارة حققت أعلى معامل اتساق داخلي كما يتضح من مخرجات برنامج SPSS :



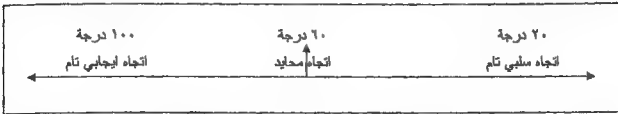
شكل رقم (٣)

- ب- نوع العينة : تم اختيار عينة احتمالية عشوائية للمجموعات (Cluster Random Sample) من المجموعات المختلفة للسنوات الأربع للطلاب للضمانين لأنها تناسب طبيعة مجتمع الدراسة، وتم اختيار العينة بالمراحل التالية:
- ١- اختيار مجموعة واحدة عشوائية من بين المجموعات الثلاث أ، ب، ج لكل سنة دراسية.
 - ٢- اختيار سكتين واحد عشوائياً من بين السكتين الأربعة للمجموعة المختارة من كل سنة.
 - ٣- الحصر الشامل للطلاب الحاضرين للسكتين المختار من المجموعة المختارة (عشوائياً) وهو ما يفسر زيادة حجم العينة الفعلي بنسبة ٥٣% عن الحجم النظري.
- الأدوات المستخدمة في البحث واختبار فلكمة الأسئلة (الاستبيان):
- بمراجعة الدراسات السابقة حول قياس اتجاهات الطلاب نحو

RELIABILITY ANALYSIS - SCALE (ALPHA)			
N of Cases =	48.0		
Reliability Coefficients	20 items		
Alpha =	.8103	Standardized item alpha =	.8218

والخامسة منه عن موافقة شديدة بينما تعبر الدرجة الأولى عن عدم موافقة شديدة. معنى هذا أن المقياس يتراوح بين ١٠٠ : ٢٠ درجة، وتعبر الدرجات العليا عليه على وجود اتجاه إيجابي تلم نحو أهمية الحاسب الآلي، بينما تعبر الدرجات المنخفضة على وجود اتجاه سلبي تلم نحوه كما يتضح من الشكل التالي :

وبذلك لمكن إعداد فلكمة الأسئلة في شكلها النهائي متضمنة أداة لقياس المكونة من ٢٠ بنداً منها ثلاثة بنود لقياس أهمية الحاسب في حياتنا، وثلاثة عشر بنداً لقياس أهميته في سوق العمل، وأربعة بنود لقياس أهميته في ممارسة التجارة الإلكترونية. وصممت البنود العشرون على مقياس ليكرت المكون من ٥ درجات تعبر الدرجة



البحث كانت واضحة في هذه المجموعة، كما أن هؤلاء الطلاب يمثلون نسبة ٩٥,٣% من طلاب كلية للتجارة.

٢- راعت الدراسة - في ظل ظروفها - تناول معظم العوامل التي تناولت الدراسات السابقة أثرها على اتجاهات الطلاب نحو الحاسب الآلي، فيما عدا العوامل التالية لهذه الأسباب :

○ الممن	لأن هذه الدراسة ليست مقارنة بين فئات عمرية متفاوتة.
○ مجال الدراسة	لأن هذه الدراسة ليست مقارنة بين مجالات دراسية مختلفة.
○ المعرفة العامة بالحاسب	مستوى عامل الخبرة مدى معرفة الطلاب بالحاسب.
○ المواد (دورات) للحاسب التي تم دراستها	لا يوجد فروق بين الطلاب في هذه المواد نظرا لعدم تطبيق نظم الساعات المعتادة، ومن ثم لا يترك الطلاب حرية اختيار المواد.

مع إضافة علمين يرى الباحث احتمال تأثيرها على اتجاهات الطلاب، وهما: عمل الطلاب أثناء الدراسة، واستخدامه للإنترنت.

٧- الدراسات السابقة:

بدأ المجتمع المصري في إدراك أهمية تفعيل استخدام الحاسبات الآلية في جميع نواحي الحياة. ومع انتشار استخدام شبكة الإنترنت أصبح من الضروري على الطلاب في الجامعة التعامل مع هذه الشبكة من خلال الحاسب الآلي. وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة في الخارج قياس اتجاهات الطلاب نحو الحاسب الآلي، بينما لم يتم ذلك في مصر على الرغم مما أوضحناه من قبل حول أهمية الحاسب الآلي. وبمراجعة الدراسات السابقة لوحظ أنها تناولت دراسة اتجاهات الطلاب نحو الحاسب الآلي وأثر العديد من العوامل على اتجاهاتهم. ويوضح الجدول التالي ملخصاً لهذه العوامل وأثرها:

كما تضمنت قائمة الأسئلة أيضاً عدداً من الأسئلة حول بعض خصائص الطلاب التي سيتم اختبار علاقتها في التفكير على اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وهي: النوع، السنة الدراسية، العمل أثناء الدراسة، لملاكه حاسب آلي، الخبرة بالحاسب الآلي، استخدام شبكة الإنترنت. وتم وضع سؤال مفتوح حول مقترحات الطلاب لدور الكلية ودورهم أنفسهم في زيادة الوعي بأهمية الحاسب الآلي كمطلب أساسي في سوق العمل. وتم استيفاء هذه للقائمة من مفردات عينة الدراسة السابق تحديدها عن طريق المقابلة الشخصية خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٢.

• محدثات الدراسة :

١- تم تطبيق الدراسة على طلاب كلية التجارة جامعة القاهرة النظاميين بمجموعة اللغة العربية للأسباب التالية:

- مجال دراسة طلاب كلية التجارة يُمكنهم من ممارسة التجارة الإلكترونية والعمل الحر والتجارة الدولية لأنهم رجال أعمال مستقلين، وهذه مجالات عمل خرجي التجارة أساساً والتي يتضح فيها أهمية الحاسب الآلي في هذا العصر.

- يمثل طلاب كليات التجارة حوالي ربع (٢٣,٢%) إجمالي طلاب الجامعات المصرية علم ٢٠٠٠-٢٠٠١.
- أن جامعة القاهرة ممثلة للجامعات المصرية حيث يدرس بها أكبر عدد من الطلاب.
- الاقتصار على الطلاب النظاميين دون طلاب الانتساب لمواجهة نظراً لإمكانية اختيار عينة المجموعات منهم، لأنهم يحصلون على محاضرات تطبيقية.
- الاقتصار على طلاب مجموعة الدراسة باللغة العربية دون طلاب مجموعة اللغة الإنجليزية نظراً لأن ظاهرة

* سجلات المجلس الأعلى للجامعات، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، إدارة الإحصاء، أكتوبر ٢٠٠٢.



جدول رقم (٢)

ملخص ينتج الدراسات السابقة حول بعض العوامل المؤثرة على اتجاهات الطلاب نحو الحاسب الآلي والانترنت

الدراسة	الاختلاف	النوع	المتاكد الحاسب	المقدمة	مجال الدراسة	المعرفة العلمية بالحاسب	مؤاد (بورت) الحاسب التي تم دراستها
١-دراسة: Liaw, Shu-Sheng, 2002		الطلاب للذكور لديهم أكثر إيجابي نحو تكنولوجيا الحاسب والانترنت.		توفر خبرة لدى الطلاب في استخدام الحاسب والانترنت يعتبران مؤشرا على وجود اتجاه نحوهم. الطلاب الذين تتوفر لديهم مهارات خبرة لحلّ، لديهم إيجاب أكثر إيجابي على تكنولوجيا الحاسب والانترنت.		وجود علاقة سلبية بين المعرفة العلمية بالحاسب وبين الاتجاه الإيجابي نحو الحاسب.	وجد كل من (Geissler, J.E., 1993) اتجاهات طلاب نحو الحاسب من الحاسن على دورات حاسب سواء في الجامعة أو المدرسة الثانوية عن غير الحاسن على حدٍ لدراسة. لما (Omair, Mohammed H., 1992) وجد أنه كلما حصل الطلاب على دورات مرتبطة بالحاسب أكثر كلما زادت اتجاهاتهم الإيجابية نحو الحاسب.
٢-دراسة: Li, Nai et al., 2001	اختلاف العوامل الثقافية يمكن على الاتجاه نحو الانترنت.		الاختلاف الثقافي يمكن على اختلاف حاسب.	الاختلاف لحوال الثقافي يمكن على توفر خبرة بالحاسب والانترنت.			
٣-دراسة: Comber-C et al, 1997	ولست اختلافهم.	التفكير أكثر خبرة وإيجاباً إيجابياً نحو الحاسب.	لا يوجد تأثير لاختلاف الحاسب على اتجاه الحاسب نحوهم.				
٤-دراسة: Walters, James E. et al., 1996 (جنسيت عدة دراسات)	تكر (Koochang, 1987) أهمية لدراسة ذات علاقة بين النوع أكثر على اتجاه الحاسب كما يرى (Omair, Mohammed H., 1992) الإثبات اتجاهات أكثر إيجابية متعلقة بالتفكير. بينما استندت دراسة Walters عدم وجود علاقة معروفة بين النوع	لوجد (Loyd, B.H., 1984) علاقة بين النوع واتجاهات الطلاب نحو الحاسب حيث أظهرت الإثبات اتجاهات أكثر إيجابية متعلقة بالتفكير. بينما استندت دراسة Walters عدم وجود علاقة معروفة بين النوع	من يمكن حاسباً اتجاههم أكثر إيجابية نحو الحاسب، أنهم أكثر قدرة وفقاً لإيجابية التعامل معه، ومن ثم يوجد أكثر إيجابي لاختلاف حاسب على الاتجاه نحوهم.	لدى كل من (Koochang, A.A., 1987) اتجاههم مع لوحة مفاتيح الحاسب الحاسب مع لوحة مفاتيح الحاسب يحمل اتجاههم أكثر إيجابية نحوهم.		وجود علاقة سلبية بين المعرفة العلمية بالحاسب وبين الاتجاه الإيجابي نحو الحاسب.	وجد كل من (Geissler, J.E., 1993) اتجاهات طلاب نحو الحاسب من الحاسن على دورات حاسب سواء في الجامعة أو المدرسة الثانوية عن غير الحاسن على حدٍ لدراسة. لما (Omair, Mohammed H., 1992) وجد أنه كلما حصل الطلاب على دورات مرتبطة بالحاسب أكثر كلما زادت اتجاهاتهم الإيجابية نحو الحاسب.

وقد كتبت دراسة Walters تلك أيضاً.						أكثر إيجابية مقارنة بالمسؤوليات الأولى.	الاتجاه نحو الحاسب،	التغلب الفروع لا يعتبر عملاً مؤثراً على اتجاهات الطلاب الحاسبين نحو الحاسب وطعم وفكرولوجيا في الفلين.	تجاهات للطلاب إيجابية عامة أكثر إيجابية في الفلين (إيطاليا وأستراليا)	دراسة: Sensales, Gilda et al., 1995
								مذكور أكثر خبرة من الإثبات بالحاسب وكثير اتجاهها إيجابياً نحو الحاسب. ويقترح أن يذهب كل من المعلمين والوالدين دوراً لمزيجية عدم التوازن الذي يترجم إلى فروع.		دراسة: Shashna, Lily, 1994
								علاقة بين توترات مهارة عالية بالحاسب وهناك اتجاه إيجابي نحو.		دراسة: Harrison, Allison W. et al., 1992
									الاتجاه إيجابي للطلاب الحاسبين في أستراليا وكثير اتجاهات إيجابية للطلاب الحاسبين لكل منهما.	دراسة: Omar, Mohammed H., 1992
										دراسة: Lieskovsky, Peter, 1988

أكبر على تعلم كيف يمكنهم الاستفادة من الحاسب الآلي مع الوقت القصص بالكتابة. نستخلص من ذلك أن الدراسات السابقة توصلت لوجود علاقة معنوية لأثر السنة الدراسية للطلاب على اتجاههم نحو الحاسب وهو ما يعنى أن الطلاب كلما زادت السنة الدراسية التي يدرس بها كلما زاد اتجاهه الإيجابي نحو الحاسب الآلي.

• أثر اختلاف النوع:

اختلفت الدراسات السابقة حول أثر نوع الطلاب على اتجاههم نحو الحاسب، فقد أيدت عدة دراسات وجود هذا الأثر بينما نفته دراسات أخرى. فدراسة (Loyd, B.H.; Gressard, C., 1984b) استتجت وجود علاقة إيجابية ذات معنوية إحصائية من حيث النوع. وتوصلت بعض الدراسات إلى أن الذكور أكثر اتجاهًا إيجابيًا من الإناث نحو الحاسب (Liaw, Shu-Sheng, 2002)، (Comber, Chris et al., 1997)، (Shashanni, Lily, 1994)، بينما توصلت دراسات أخرى إلى أن الإناث أكثر إيجابية مقارنة بالذكور (Loyd, B.H.; Gressard, C., 1984). ففي رأى كل من (Miura, I.; Hess, R.D. 1983) أن الاتجاه نحو الحاسب يمثل أهمية خاصة للإناث؛ لأن الفضل في محو أمية الحاسب قد يمثل عبءاً أمام تقدم المرأة في مجالات عمل معينة. ولكن على الجانب الآخر نجد أن دراسة (Walters, James E. et al., 1996) توصلت إلى عدم وجود اختلاف معنوي بين الاتجاه نحو الحاسب ونوع الطلاب، وكذلك توصلت دراسة (Sensales, Gilda et al., 1995) إلى أن اختلاف النوع لا يعتبر عاملاً مؤثراً على اتجاهات الطلاب. معنى هذا أنه مازال هناك عدم اتفاق حول تأثير النوع على اتجاهات الطلاب نحو الحاسب، وهو الأمر الذي يتطلب دراسته في ظل البيئة المصرية.

• أثر اختلاف امتلاك حاسب :

توصل العديد من الباحثين مثل (Harvy, T.J.; Wilson, B., 1985; Levin, T.; Gordon, C. 1989; Loyd, B.H.; Gressard, C., 1984) إلى أن امتلاك الطلاب لحاسب له تأثير قوى على الاتجاه نحوه، وذلك بدرجة أكثر من النوع. ويرجع ذلك إلى أن الطلاب الذين يملكون حاسب أكثر قدرة على أداء الأعمال والأنشطة الابتكارية ويشعرون بدافع أكثر للتألف مع الحاسب ولهم حاجة قوية إليه في حياتهم أكثر ممن لا يملكون حاسب. كما نصت دراسة (Walters, James E. et al., 1996) أن الطلاب الذين يملكون حاسب اتجاههم أكثر إيجابية نحوه من

وفيما يلي مناقشة أثر اختلاف التخصص - التي سيتم التركيز عليها في هذه الدراسة - على اتجاهات الطلاب كل على حدة:

• أثر اختلاف العوامل الثقافية:

بمراجعة الجدول السابق نلاحظ تعدد الدراسات المقارنة بين الدول المختلفة التي هدفت إلى معرفة أثر اختلاف الثقافات المختلفة على اتجاهات الطلاب نحو الحاسب والانترنت. وتوصلت هذه الدراسات إلى النتائج التالية :

• إن الاختلافات الثقافية بين الطالبات في الصين والجنوب أثرت على اتجاهاتهن نحو الانترنت واستخدمتهن مما انعكس على امتلاك الطالبات للحاسب وعلى توافر خبرة بالحاسب والانترنت لديهن (Li, Nai et al., 2001).

• على الرغم من وجود اتجاه إيجابي لدى الطلاب الجامعيين في كل من أمريكا والكويت نحو الحاسب إلا أنه وجدت اختلافات معنوية بين درجاتهم على المقياس المستخدم فيما يتعلق ببعض العوامل هي عند المواد المرتبطة بالحاسب التي تم دراستها، السنة الدراسية، والخبرة بالحاسب مما يعكس أثر الاختلافات الثقافية (Omar, Mohammed H., 1992).

• أن اتجاهات الطلاب أكثر إيجابية بين الطلاب الجامعيين في كل من أمريكا وإيطاليا بصفة عامة (Sensales, Gilda et al., 1995).

معنى هذا أن اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو الحاسب الآلي والانترنت تختلف من بلد لآخر، وحتى لو كان الاتجاه واحداً فإن درجته تختلف مما يعنى أن العوامل المؤثرة فيه ليست واحدة. وقد دعمت نتائج هذه الدراسات ضرورة دراسة اتجاهات الطلاب نحو الحاسب والانترنت في كل ثقافة على حدة نظراً لتأثير البعد الثقافي واختلاف الخلفية الثقافية للطلاب على اتجاهاتهم. ومن هنا نطرح أهمية إجراء هذه الدراسة في مصر نظراً لوجود قصور في هذا المجال.

• أثر اختلاف السنة الدراسية:

استتجت دراسة (Koochang, A.A., 1987) أن السنة الدراسية لها تأثير معنوي على اتجاهات الطلاب نحو الحاسب، كما رأى (Omar, Mahammed H., 1992) أن الطلاب في المستويات العليا لديهم اتجاهات أكثر إيجابية نحو الحاسب أكثر من المستويات الأولى. ويوفر (Walters, James E. et al., 1996) ذلك بأن الطلاب يتوافر لديهم خبرة



اتجاهات الطلاب والعوامل المؤثرة فيها وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة إجراء مثل هذه الدراسات في مصر.

٣- صغر حجم العينة في العديد من الدراسات السابقة يحد من إمكانية تعميم النتائج التي توصلت إليها، مما يتطلب إجراء دراسات على عينات كبيرة نسبياً.

٤- أن معظم الدراسات التي تناولت دراسة اتجاهات الطلاب نحو الحاسب ذلت طبيعة نفسية وتربوية من حيث التكلف معه أو قلق نحوه وتفضيله وغيرها، ولم يتم دراسة هذه الاتجاهات من حيث تأثيرها على مستقبل الطلاب - خاصة من طلاب التجارة - في سوق العمل أو للتجارة الإلكترونية.

على ضوء هذه النجوات العلمية يستدعي هذه الدراسة نحو محاولة تطبيقها بالدراسة والتحليل للتوصل إلى نتائج يمكن الاستفادة منها في ظل ظروف الطلاب الجامعيين في البيئة المصرية.

٨- نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفروض:

سعت الدراسة الميدانية إلى توفير البيانات الأولية اللازمة لاختبار فرضي الدراسة لقياس اتجاهات طلاب التعليم الجامعي للتجاري نحو أهمية الحاسب الآلي، ولأن بعض خصائص هؤلاء الطلاب على هذه الاتجاهات. وتضمن هذه الخصائص مجموعة الخصائص المتعلقة بالوعي، والسنة الدراسية، والعمل أثناء الدراسة، وامتلاك حاسب، واستخدام شبكة الإنترنت، والخبرة باستخدام الحاسب، وبلغ توزيع مفردات العينة حسب هذه الخصائص في دراسة آثارها على اتجاهاتهم وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها من العينة (٦١٢ مفردة).

أ- اختبار الفرض الأول:

نص الفرض الأول على أن:

"يحمل طلاب كلية التجارة اتجاهات سلبية نحو أهمية الحاسب الآلي".

لاختبار هذا الفرض تم حساب متوسط إجابات الطلاب على عبارات المقياس المستخدم، مع حساب قوة اتجاه هذه المتوسطات كما في الجدول التالي^{*}:

* تم تحديد قوة اتجاه المتوسط باستخدام المعادلة التالية : قوة الاتجاه = [(المتوسط - ٣) / ٢] x ١٠٠.

لا يملكون حاسب. وعلى الجانب الآخر نفت دراسة (Comber, Chris et al 1997) وجود تأثير لامتلاك حاسب على الاتجاه نحوه. نستخلص من ذلك عدم اتفاق الدراسات السابقة حول أثر امتلاك الطالب لحاسب آلي على اتجاهه نحوه، وهو الأمر الذي يتطلب مزيداً من الدراسة لدعم وتأكيد أي من الاتجاهين.

• أثر اختلاف الخبرة باستخدام الحاسب والإنترنت:

تحدثت الدراسات التي سعت إلى اختبار أثر الخبرة على الاتجاه نحو الحاسب. فدراسة (Liaw, Shu-Sheng, 2002) توصلت إلى تأثير وجود خبرة لدى الطالب باستخدام الحاسب الآلي على توافر اتجاه إيجابي نحوه. فتكف الطلاب مع لوحة مفاتيح الحاسب يجعل اتجاههم أكثر إيجابية نحوه (Koochang, A.A.; Byrd, D.M., 1987). فالخبرة بالحاسب تخلق اتجاه إيجابي نحوه مما يقلل من قلق الطلاب من استخدامه (Chu, P.C.; Spires, E.E., 1991) (Ighbaria, M.; Parasuraman, S., 1989). معنى هذا أن توافر خبرة متمثلة بالحاسب لدى الطلاب سواء في استخدام الحاسب أو استخدام الإنترنت يعتبران مؤثران على وجود اتجاه إيجابي نحوه. أما (Arndt, S. et al, 1985) (Liaw, Shu-Sheng, 2002) لهما عن أثر طول فترة هذه الخبرة على وجود اتجاه إيجابي نحو الحاسب فقد وجد عدد من الباحثين وجود علاقة بين عدد سنوات الخبرة بالحاسب وبين وجود اتجاه إيجابي نحوه كما يرتبط كم الجوس أمام الحاسب بوجود هذا الاتجاه (Walters, James E. et al., 1996). يضاف إلى ذلك أن دراسة (Sheshani, Lily, 1994) أكدت على أن كم استخدام الحاسب له علاقة إيجابية بالانتماء والقلق في استخدامه وإدراك منفعته. وبخلافه أنه يوجد تعلق بين التعلب حول تأثير توافر خبرة لدى الطلاب باستخدام الحاسب على وجود اتجاه إيجابي لديهم نحوه، وهنا يثار تساؤل حول أثر اختلاف ثقافة الطلاب على هذه النتيجة وهو ما ستجيب عليه هذه الدراسة. وفي حلة تعلق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة فإن هذا يمكن من تسميم هذه النتيجة، وعكس ذلك مبعوث أن اختلاف العوامل الثقافية سيؤثر على هذه النتيجة.

تطبيق على الدراسات السابقة:

استنتج الباحث من استعراض الدراسات السابقة وجود الفجوات التالية:

١- عدم وجود اتفاق تام بين نتائج هذه الدراسات حول تأثير عوامل الدراسة على اتجاهات الطلاب باستخدام الحاسب.

٢- أن اختلاف العوامل الثقافية بين الدول المختلفة يؤثر على

جدول رقم (٣)

متوسط اتجاهات طلاب كلية التجارة نحو أهمية الحاسب الآلي وقوة هذا الاتجاه

التعبيرات	المتوسط	قوة الاتجاه %	اتجاه الاتجاه
● أهمية الحاسب الآلي في حياتنا:			
١ - ستم إدارة عالمنا قريباً بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.	٣,٩١	٤٥,٦	إيجابي
٢ - الحاسب الآلي مسئول بشكل كبير عن العديد من الأخطاء الجيدة	٤,١٦	٥٨,٢	إيجابي
٣ - الحاسب الآلي سهل لنا معرفة ما يدور في العالم.	٤,٥٨	٧٩,١	إيجابي
إجمالي المتوسط الفرعي (١)	٤,٢٢	٦٠,٨	إيجابي
● أهمية الحاسب الآلي في سوق العمل:			
٤ - سيقل الحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التي....	٣,٥٥	٢٧,٣	إيجابي
٥ - تتعدد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير في كافة المجالات....	٤,١٨	٥٩,٢	إيجابي
٦ - من المستحيل أن يحل الحاسب الآلي محل الإنسان في العديد ..	٤,٠٦	٥٢,٨	إيجابي
٧ - من الممكن أن يحد الحاسب الآلي من العديد من المهام العملية..	٤,٢٧	٦٣,٤	إيجابي
٨ - خريج للتجارة بدون إتقانه للحاسب الآلي تقل قيمته في سوق ..	٤,٥٢	٧٦,٢	إيجابي
٩ - تعلم الحاسب الآلي يجعلني متميزاً عن زملائي في توفير.....	٤,٦٦	٨٢,٨	إيجابي
١٠ - ساعدني تعلم الحاسب الآلي في زيادة قدرتي على التعامل	٤,٣١	٦٥,٥	إيجابي
١١ - حصل الطاقب في أي مهنة أثناء دراسته ويتيح له فرصة كبير ...	٣,٤٨	٢٤,١	إيجابي
١٢ - تؤثر خبرة التعامل مع الحاسب لدى خريج للتجارة نتيج له....	٤,٦٦	٨٣,١	إيجابي
١٣ - يمثل تعلم الحاسب الآلي تحدياً كبيراً لي لدخول سوق العمل.	٤,٢٧	٦٨,٣	إيجابي
١٤ - إذا أتاحت لي الفرصة لأبد أن أتعلم الحاسب الآلي حتى أضمن ..	٤,٧٥	٨٧,٤	إيجابي
١٥ - أعتبر بنية كبيرة في حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع....	٤,١٥	٥٧,٦	إيجابي
١٦ - أهم مطلب للعمل في المنظمات المتميزة إتقان التعامل مع.....	٤,٤٣	٧١,٤	إيجابي
إجمالي المتوسط الفرعي (٢)	٤,٢٦	٦٣	إيجابي
● أهمية الحاسب الآلي في ممارسة التجارة الإلكترونية:			
١٧ - الحاسب الآلي هو أسرع وكفأ الوسائل للحصول على معلومات	٤,٦٠	٨٠,٢	إيجابي
١٨ - أصر على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع ..	٣,٩٠	٤٥,٢	إيجابي
١٩ - إتقان التعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة للتجارة	٤,٣٩	٦٩,٥	إيجابي
٢٠ - خريج للتجارة لابد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من.....	٤,٥٦	٧٧,٨	إيجابي
إجمالي المتوسط الفرعي (٣)	٤,٣٦	٦٨	إيجابي
الإجمالي العام Grand Mean	٤,٢١	٦٤	إيجابي

نسبي في اعتقاد الطلاب نحو قدرة الحاسب على إغناء دور الإنسان في مجال العمل.

- "عمل الطلاب في أي مهنة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر على تعلم الحاسب الآلي". وتعتبر هذه العبارة عن انخفاض نسبي في اعتقاد الطلاب نحو أثر العمل في تمهيد التعامل مع الحاسب.

معنى ذلك أن الاتجاه العام للطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي إيجابي وقرى لحد كبير، وأنه يوجد إدراك ووعي لدى

نستخلص من بيانات الجدول السابق أن اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي سواء في حياتهم أو في سوق العمل أو في ممارسة التجارة الإلكترونية إيجابي وقرى حيث تزيد قوته عن ٥٠ % في معظم التعبيرات. وتتمتع قوة الاتجاه الإيجابي في عبارتين من عبارات الاتجاه نحو أهمية الحاسب الآلي في سوق العمل، هما:

- "سيقل الحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التي يؤديها الإنسان". وتعتبر هذه العبارة عن انخفاض



الضرورة التي تزيد من إكفائتها، ومن ثم زيادة فرصهم في الحصول على وظائف أفضل.

بناءً على هذه النتيجة ترفض الفرض الأول للدراسة ونستنتج أن طلاب كلية التجارة يحملون اتجاهات إيجابية نحو أهمية الحاسب الآلي في حياتهم، وفي سوق العمل، وفي ممارسة التجارة الإلكترونية لكنه اتجاهه ينقصه المكون السلوكي.

أ- اختبار الفرض الثاني :

نص هذا الفرض على أنه :

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي باختلاف خصائصهم الديموغرافية".
ولاختبار هذا الفرض يتطلب الأمر اختبار فروضه الفرعية الستة أولاً على النحو التالي :

➢ الفرض الفرعي الأول:

نص هذا الفرض على أنه :

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لاختلاف السنة الدراسية".

ويسمى هذا الفرض إلى اختبار معنوية العلاقة بين كل من اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين السنة الدراسية لطلاب للتجارة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف استخدام تحليل التباين ANOVA للتعرف على مدى وجود تباين بين متوسطات السنوات الأربع لاتجاهات الطلاب. ويوضح الجدول رقم (4) النتائج التي تم التوصل إليها بتطبيق هذا الاختبار :

جدول رقم (4)

نتائج تحليل (ANOVA) لمعنوية العلاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب وبين السنة الدراسية

المعبارات	F	Sig.	القرار *
• أهمية الحاسب الآلي في حياتنا:			
١ - ستم إدارة عالمنا قريباً بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.	7,011	.000	معنوي
٢ - الحاسب الآلي مشغول بشكل كبير عن العديد من الأشياء الجيدة التي...	4,292	.005	معنوي
٣ - الحاسب الآلي سهل لنا معرفة ما يدور في العالم.	2,663	.047	معنوي
• أهمية الحاسب الآلي في سوق العمل:	7,706	.548	غير معنوي

الطلاب بهذا الموضوع. وتعتبر هذه النتيجة غير متوقعة ومتناقضة مع نتائج للدراسة الاستطلاعية التي أعطت مؤشرات تدل على انخفاض السلوك الفعلي للطلاب نحو اقتناء واستخدام الحاسب الآلي والانترنت. لكننا نأمل هذا التناقض نجد أنه ليس تنقصاً حقيقياً، والتفسير العلمي لذلك أنه على الرغم من أن الاتجاه يؤثر في السلوك ويساعد في التنبؤ به، إلا أن ذلك يتوقف على ظروف المواقف المحيطة. فمن ضمن الأسباب التي لا يساعد فيها معرفة الاتجاه على التنبؤ بالسلوك عدم تساوى قوة مكونات الاتجاه الثلاثة. ويحدث ذلك عندما يكون المكون الفكري للاتجاه أقوى من المكونين الشعوري والسلوكي (Dailey, Robert C., 1988). لذلك نجد أن الطلاب لديهم بالفعل اتجاه إيجابي نحو أهمية الحاسب الآلي لكنه غير مكتمل العنصر بسبب الظروف البيئية المحيطة بالطلاب والتي لا تشجعهم على تطوير هذا الاتجاه وتحويله إلى سلوك فعلي. فلنخفض نسب استخدام واتساع الطلاب للحاسب قد يرجع لعوامل أخرى يجب دراستها منها على سبيل المثال انخفاض القدرة المالية، أو ضعف مستوى اللغة الإنجليزية التي قد تتطلبها أحياناً التعامل مع الحاسب والانترنت، قلة المساعدات المقدمة من الجهات ذات الصلة بالطلاب لدعم اقتناء الطلاب للحاسب، أو وجود اتجاهات سلبية نحو الحاسب من قبل من حولهم، وغيرها من الأسباب التي يجب البحث عنها ومعالجتها حتى يمكن تحويل الاتجاهات الإيجابية للطلاب إلى سلوك فعلي يتمثل في اقتنائهم واستخدامهم لهذه التقنية

ترفض الباحثة فرض العدم إذا كانت قيمة p (Sig) أقل من قيمة (α) مستوى المعنوية المحدد وهو ٠.٠٥. وهو ما يدور عن وجود علاقة معنوية بين المتغيرات.

٤ -	ميقال للحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التي يؤديها....		
٥ -	تتعدد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير في كافة المجالات الوظيفية.	2,887	035
٦ -	من المستحيل أن يحل الحاسب الآلي محل الإنسان في العديد من.....	367	777
٧ -	من الممكن أن يحد الحاسب الآلي من العديد من المهام المملة.....	303	823
٨ -	خريج التجارة بدون إقائه للحاسب الآلي تقل قيمته في سوق العمل.	2,076	102
٩ -	تعلم الحاسب الآلي يعطى متميزا عن زملائه في توفير فرصة عمل.	985	399
١٠ -	مساعدتي تعلم الحاسب الآلي في زيادة قدرتي على التعامل مع اللغة ...	1,518	209
١١ -	صل الطالب في أي مهنة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر على تعلم.	2,248	082
١٢ -	توافر خبرة التعامل مع الحاسب لدى خريج التجارة تتيح له فرصة....	317	813
١٣ -	ومثل تعلم الحاسب الآلي تحدى كبير لي لدخول سوق العمل.	3,935	008
١٤ -	إذا فُتح لي الفرصة لأبد أن أتعلم الحاسب الآلي حتى أضمن النجاح	1,788	148
١٥ -	أشعر بثقة كبيرة في حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع لأنني أثق.	1,882	131
١٦ -	أهم مطلب للعمل في المنظمات المميزة إقنان للتعامل مع الحاسب.....	4,907	002
● أهمية الحاسب الآلي في ممارسة التجارة الإلكترونية:			
١٧ -	الحاسب الآلي هو أسرع وأكفأ الوسائل للحصول على المعلومات.	5,096	002
١٨ -	أصر على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع أن...	1,107	346
١٩ -	إقنان للتعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة التجارة.....	1,890	130
٢٠ -	خريج التجارة لابد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من مزايها.....	1,658	175

يتوقعونها من التحللهم بالجامعة (مغارى شحاتة دياب، ١٩٩٩). وتتلفض هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي رأت أن اتجاهات الطلاب تزداد إيجابية نحو الحاسب في السنوات الدراسية العليا بسبب الخبرة التي يكتسبها الطالب في تعامله مع الحاسب طوال الفترة المفضية في الكلية (Omer, Mohammed H., 1992). وهنا يجب ملاحظة وجود فرق كبير بين الطلاب الجامعي في الخارج وفي مصر. ففي الكثير من الجامعات الأمريكية أصبح إلزاما على أعضاء هيئة التدريس وللطلاب بها التعامل عن طريق شبكة الإنترنت (هشام ديبه المهدي، ١٩٩٩). بينما نحن ما زلنا نعالى من عدم تدريس مادة الحاسب الآلي بشكل عملي وعدم وجود معالج في الكليات مئاحة للطلاب. ويرجع تطور اتجاهات الطلاب نحو الحاسب في الخارج خلال فترة الدراسة إلى عدم اعتمادهم عليه في بادئ الأمر ثم يتطور ذلك مع الوقت. ففي البداية يقاوم الطلبة للتعامل مع التكنولوجيا كما حدث عند تطبيق استخدام طلاب كلية الهندسة بجامعة الفيوم بالولايات المتحدة الأمريكية لملاد

بمراجعة نتائج الجدول السابق نلاحظ عدم معنوية العلاقة بين اتجاه الطلاب والسنة الدراسية في معظم الجبارات وهو ما يعنى نسبيا عدم وجود علاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين السنة الدراسية. ولكن بتحليل نتائج المقاييس للفرصة الثلاثة كل على حدة نلاحظ أن للسنة الدراسية تأثيرا واضحا على اتجاهات الطلاب نحو أهميته في حياتهم. ويتطلب ذلك دراسة تفصيلية حول أسباب هذا التأثير، فهل تعبر السنة الدراسية عن الزمن والذي يؤدي لزيادة اتجاهات الطلاب بصفة عامة نتيجة لتأثير احتكاكهم بالحياة العامة ووسائل الإعلام وليس نتيجة لاحتكاكهم بالحياة الجامعية. بينما قد يرجع عدم تأثير اتجاهات الطلاب نحو أهميته في كل من سوق للعمل أو في ممارسة التجارة الإلكترونية خلال فترة الدراسة لضعف المقررات أو الجهود التربوية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس لزيادة وعي الطلاب في هذين المجالين. ويدعم هذا التفسير أن أولياء أمور الطلاب الذين يطمون وقتا متعبا أبناءهم يصرون على ملاحظة عدم تغيير مستوى أبنائهم بالدرجة التي كانوا



الحاسب كمطلب أساسي في سوق العمل نتائج التحليل السابق. فمعظم هذه المقترحات تدور حول عدم التركيز في المقررات على أهميته وعدم ترجمة ذلك عمليا في شكل دورات أو معامل ذلك فإن الفترة التي يقضيها الطالب خلال السنوات الدراسية لا تؤثر كثيرا في اتجاهه نحو أهمية الحاسب في سوق العمل أو في ممارسة التجارة الإلكترونية. ويوضح الجدول التالي هذه المقترحات:

ومعلومات متوفرة على شبكة الانترنت؛ ولكن بعد عدة أسابيع تحولوا إلى استخدام هذه الأساليب بجماس وجدية (طارق شوقي، ١٩٩٧). ويؤدي هذا التحول إلى تطور اتجاهاتهم نحو الحاسب وهو الأمر الذي يفسر الاختلاف بين نتائج الدراسات السابقة في الخارج ونتائج هذه الدراسة في ظل ظروف الجامعات المصرية. وتؤكد مقترحات الطلاب حول زيادة وعيهم نحو أهمية

جدول رقم (٥)

آراء الطلاب ومقترحاتهم نحو دور الكلية ودورهم في زيادة الوعي نحو أهمية الحاسب

آراء الطلاب	التكرارات
• دور الكلية	
١- عقد دورات تدريبية أو التماثل مع جهات متخصصة (مجاناة أو بمقابل رمزي)	٢٠٣
٢- تطوير مادة الحاسب الأكلي	١٦٩
٣- المساهمة في توفير أجهزة للطلاب	٨٠
٤- توفير التجهيزات المادية	٧٥
٥- التوعية والترويج لفكرة أهمية الحاسب	٥٧
٦- إنشاء قسم للحاسب الأكلي	١٢
٧- أخرى	٥
• دور الطلاب	
١- الإصرار على الحصول على معرفة حول الحاسب	٢٠٥
٢- الحصول على دورات حاسب أكلي	٩٣
٣- البحث عن الفرص المجانية لتعلم الحاسب الأكلي	٤٠
٤- محاولة الحصول على عمل لممارسة الحاسب بشكل عملي	٩
٥- التعرف على متطلبات سوق العمل	٧
٦- السعي لامتلاك حاسب أكلي	٥
٧- توعية ومساعدة الزملاء الآخرين على تعلم الحاسب الأكلي	٤

ويتطلب اختبار هذا الفرض التعرف على الفرق بين متوسطات اتجاهات كل من الذكور والإناث نحو أهمية الحاسب الأكلي. ويمكن استخدام T-test * من توفير نتائج تساعدنا في القيام بذلك. ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام برنامج SPSS :

على ضوء هذا التحليل نقبل للباحثة الفرض الفرعي الأول فيما يتعلق بعدم وجود اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الأكلي في كل من سوق العمل وممارسة التجارة الإلكترونية نتيجة لاختلاف السنة الدراسية لهم.

> للفرض الفرعي الثاني:

نص هذا الفرض على أنه :

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لاختلاف نوعهم".

* قبل إجراء T-test تم التحقق من شروط التجانس وذلك باستخدام F-test بحيث يتم حساب قيمة F على أساس درجة التجانس فخطية.

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل (T-test) لمعوية العلاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب وبين نوع الطلاب

القرار	Sig. (2-tailed)	t	البيانات
• أهمية الحاسب الآلي في حياتنا:			
١ - ستت إدارة علمنا قريباً بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.	.660	.440	غير معنوي
٢ - الحاسب الآلي مسئول بشكل كبير عن العديد من الأخطاء الجيدة التي	.462	.736	غير معنوي
٣ - الحاسب الآلي سهل لنا معرفة ما يدور في العالم.	.226	1.212	غير معنوي
• أهمية الحاسب الآلي في سوق العمل:			
٤ - سيظل الحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التي يؤديها.	.292	1.054	غير معنوي
٥ - تعتمد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير في كافة المجالات الوظيفية	.405	.834	غير معنوي
٦ - من المستحيل أن يحل الحاسب الآلي محل الإنسان في العديد من.....	.092	-1.687	غير معنوي
٧ - من الممكن أن يجد الحاسب الآلي من العديد من المهام المملة.....	.860	.177	غير معنوي
٨ - خريج التجارة بدون إتقانه للحاسب الآلي تقل قيمته في سوق العمل.	.469	-.725	غير معنوي
٩ - تعلم الحاسب الآلي يجعلني متميزاً عن زملائي في توفير فرصة عمل	.475	-.715	غير معنوي
١٠ - ساعدني تعلم الحاسب الآلي في زيادة قدرتي على التعامل مع اللغة ..	.105	-1.626	غير معنوي
١١ - عمل للطلاب في أي مهنة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر على تعلم.	.023	-2.284	معنوي
١٢ - توفر خبرة للتعامل مع الحاسب لدى خريج التجارة تنوع له فرصة...	.058	-1.902	غير معنوي
١٣ - يمثل تعلم الحاسب الآلي تحدياً كبيراً لي لدخول سوق العمل.	.621	-.495	غير معنوي
١٤ - إذا فتحت لي الفرصة لإبد أن أتعلم الحاسب الآلي حتى أضمن النجاح	.000	-3.774	معنوي
١٥ - أتعلم بقلّة كبيرة في حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع لأنني فطن	.009	-2.640	معنوي
١٦ - أهم مطلب للعمل في المنظمات المميزة إتقان التعامل مع الحاسب.....	.007	-2.701	معنوي
• أهمية الحاسب الآلي في ممارسة التجارة الإلكترونية:			
١٧ - الحاسب الآلي هو أسرع وأكفأ الوسائل للحصول على المعلومات.	.395	-.531	غير معنوي
١٨ - أصر على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع أن...	.078	-1.766	غير معنوي
١٩ - إتقان التعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة التجارة.....	.036	2.102	معنوي
٢٠ - خريج التجارة لابد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من مزايا.....	.684	-.407	غير معنوي

معنى هذا أنه على الرغم من معوية العلاقة بين النوع والاتجاه نحو أهمية الحاسب في سوق العمل إلا أن هذه العلاقة ضعيفة بالدرجة التي يمكننا أن نقول بأن الطلاب لا يتغير اتجاهه نحو أهمية الحاسب الآلي نتيجة لاختلاف نوعه حيث أن اتجاه الطلاب إيجابي ويصل متوسط الاتجاه العام نحو الحاسب للطلاب الذكور والإناث على التوالي إلى ٤,٢٢، ٤,١٨.

يتضح من لنتائج هذا الجدول قبول فرض الصدم في معظم البيانات وهو ما يعني نسبياً عدم وجود علاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين نوعهم. وبالتطويل المنفرد للمقياس الفرعية الثلاثة نلاحظ أن للنوع تأثيراً نسبياً على اتجاهات الطلاب نحو أهميته في سوق العمل. وبإجراء تحليل تفصيلي لتحديد قوة التأثير النسبي لهذا المقياس الفرعي والتعرف على درجة الارتباط بين النوع والاتجاه باستخدام معامل eta² وجد أن الارتباط بينهما ضعيف للغاية أو ملحد حيث تتراوح قيمته بين ٠,٠٠٧ - ٠,١٥٤^{٥٥}.

منها في التحليل :

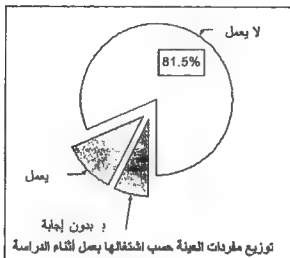
- ارتباط قوي ٠,٧ ± ١ ±
- ارتباط متوسط ٠,٤ ± ٠,٧ ±
- ارتباط منخفض وضعيف ٠,٢ ± ٠,٤ ±
- ارتباط ضئيل للغاية أو منعدم أقل من ٠,٢ ±

^{٥٥} The eta coefficient is appropriate for data in which the dependent variable is measured on an interval scale and the independent variable on a nominal or ordinal scale.

^{٥٥} تقاس قوة الارتباط بقيمة معامل الارتباط التفاضلية والتي يمكن الاستفادة

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لعملهم أثناء الدراسة".
بتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من عينة الدراسة لاحظنا أن غالبية الطلاب لا يعملون كما يتضح

على ضوء هذا التحليل يمكن قبول الفرض الفرعي الثاني، وهو ما يعني أن نوع الطلاب لا يؤثر على اتجاهاتهم نحو أهمية الحاسب الآلي وهو ما يتفق مع بعض الدراسات السابقة.
➤ الفرض الفرعي الثالث:



من الشكل التالي:

نص هذا الفرض على أنه:

شكل رقم (٤)

لاختبار هذا الفرض تم تحليل إجابات الطلاب باستخدام اختبار هذا الفرض تم تحليل إجابات الطلاب باستخدام T-test؛ للتعرف على مدى تأثير عملهم أثناء الدراسة على اتجاهاتهم نحو أهمية الحاسب الآلي. وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٧)

نتائج تحليل (T-test) لمعنوية العلاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب وبين عملهم أثناء الدراسة

القرار	Sig. (2-tailed)	t	العبارة
أهمية الحاسب الآلي في حياتنا:			
١ - مستم إدارة عالمنا قريبا بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.	.120	1.557	غير معنوي
٢ - الحاسب الآلي مسئول بشكل كبير عن العديد من الأخطاء الجيدة التي	.112	1.593	غير معنوي
٣ - الحاسب الآلي سهل لنا معرفة ما يدور في العالم.	.438	.777	غير معنوي
أهمية الحاسب الآلي في سوق العمل:			
٤ - سيقل الحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التي يؤديها.	.083	1.737	غير معنوي
٥ - تتعدد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير في كافة المجالات الوظيفية	.144	1.463	غير معنوي
٦ - من المستحيل أن يحل الحاسب الآلي محل الإنسان في العديد من.....	.661	.439	غير معنوي
٧ - من الممكن أن يحد الحاسب الآلي من العديد من المهام المملة.....	.946	.067	غير معنوي
٨ - خروج للتجارة بدون إقناعه للحاسب الآلي تقل قيمته في سوق العمل.	.841	-.201	غير معنوي
٩ - تعلم الحاسب الآلي يجعلني متميزا عن زملائي في توفير فرصة عمل	.986	.018	غير معنوي
١٠ - ساعدني تعلم الحاسب الآلي في زيادة قدرتي على التعامل مع اللغة ..	.383	.872	غير معنوي
١١ - عمل الطالب في أي مهنة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر على تعلم.	.735	-.338	غير معنوي

١٢ -	توافر خبرة التعامل مع الحاسب لدى خريج التجارة تتيح له فرصة...	-1.237	.217	غير معنوي
١٣ -	يمثل تعلم الحاسب الآلي تحدياً كبيراً لي لدخول سوق العمل.	1.245	.214	غير معنوي
١٤ -	إذا أتاحت لي الفرصة لأبد أن أتعلم الحاسب الآلي حتى أضمن النجاح	.571	.568	غير معنوي
١٥ -	أشعر بثقة كبيرة في حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع لأنني فطن	2.062	.040	معنوي
١٦ -	أهم مطلب للعمل في المنظمات المميزة إتقان التعامل مع الحاسب.....	.049	.961	غير معنوي
• أهمية الحاسب الآلي في ممارسة التجارة الإلكترونية:				
١٧ -	لحاسب الآلي هو أسرع وكثافة الوسائل للحصول على المعلومات.	-.017	.986	غير معنوي
١٨ -	أصر على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع أن...	.913	.362	غير معنوي
١٩ -	إتقان التعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة التجارة.....	.420	.675	غير معنوي
٢٠ -	خريج التجارة لابد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من مزايا.....	2.389	.019	معنوي

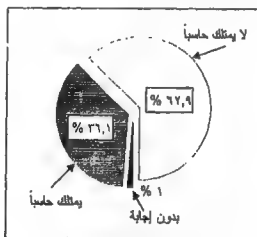
أثناء الدراسة، مما يعني أن عمل الطلاب لا يؤثر على اتجاهاتهم نحو أهمية الحاسب الآلي.

٥- الفرض الفرعي الرابع:

نص هذا الفرض على أنه:

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لامتلاكهم حاسب آلي".

بتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من عينة الدراسة لاحظت الباحثة أن حوالي ثلثي العينة لا يمتلكون حاسباً آلياً كما يتضح من الشكل التالي:



شكل رقم (٥)

الرغم من إيجابية اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي إلا أنها اتجاهات لا تتضمن المكون السلوكي بعد، ولاختبار هذا الفرض تم تحليل إجابات الطلاب باستخدام T.test ؛ للتعرف على مدى تأثير امتلاكهم لحاسب على اتجاهاتهم نحو أهميته، وتم التوصل للنتائج الموضحة في الجدول التالي :

وتتفق هذه النسب تقريبا مع ما تم التوصل إليه من الدراسة الاستطلاعية، وهو ما يؤكد الانخفاض النسبي للسلوك الفعلي للطلاب نحو التعامل مع الحاسب مجرأ عنه بامتلاك جهاز حاسب، ويعتبر هذا تأكيداً آخر للنتيجة التي توصلنا إليها عند اختبار الفرض الأول والمتعلقة بأنه على



جدول رقم (٨)

نتائج تحليل (T-test) لمعنوية العلاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب وبين امتلاك حاسب

القرار	Sig. (2-tailed)	t	العبارات
			● أهمية الحاسب الآلي في حياتنا:
معنوي	.037	2.086	١ - مستم إدارة عالمنا قريباً بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.
غير معنوي	.385	.869	٢ - الحاسب الآلي مسئول بشكل كبير عن العديد من الأشياء الجيدة التي.....
غير معنوي	.577	.558	٣ - الحاسب الآلي مهول لنا معرفة ما يدور في العالم.
			● أهمية الحاسب الآلي في سوق العمل:
غير معنوي	.604	.519	٤ - سيقلل الحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التي يؤديها.....
غير معنوي	.674	.421	٥ - تعتمد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير في كافة المجالات الوظيفية.
غير معنوي	.549	-.599	٦ - من المستحيل أن يحل الحاسب الآلي محل الإنسان في العديد من.....
غير معنوي	.202	1.277	٧ - من الممكن أن يحد الحاسب الآلي من العديد من المهام المعلة والروتينية.
غير معنوي	.148	1.447	٨ - خروج التجارة بدون إتقانه للحاسب الآلي نقل قيمته في سوق العمل.
معنوي	.045	2.008	٩ - تعلم الحاسب الآلي يجعلني متميزاً عن زملائي في توفير فرصة عمل...
غير معنوي	.083	1.735	١٠ - ماعدني تعلم الحاسب الآلي في زيادة قدرتي على التعامل مع اللغة.....
غير معنوي	.792	-.264	١١ - عمل للطلاب في أي مهلة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر على تعلم.
غير معنوي	.085	1.726	١٢ - توفر خبرة للتعامل مع الحاسب لدى خريج للتجارة تتيح له فرصة عمل.
معنوي	.008	2.655	١٣ - يمال تعلم الحاسب الآلي تحدياً كبيراً لي لدخول سوق العمل.
غير معنوي	.756	.310	١٤ - إذا أتيحت لي للفرصة لأبد أن أتعلم الحاسب الآلي حتى أضمن النجاح...
غير معنوي	.830	.215	١٥ - أشعر بقلق كبير في حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع لأنني لائق...
غير معنوي	.564	.577	١٦ - أهم مطلب للعمل في المنظمات المميزة إتقان للتعامل مع الحاسب الآلي.
			● أهمية الحاسب الآلي في ممارسة التجارة الإلكترونية:
غير معنوي	.139	1.482	١٧ - الحاسب الآلي هو أسرع وأكفاً للوسائل للحصول على المعلومات.
غير معنوي	.868	-.166	١٨ - أصبر على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع أن.....
غير معنوي	.295	-1.049	١٩ - إتقان للتعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة التجارة.....
غير معنوي	.466	-.729	٢٠ - خريج للتجارة لابد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من مزايا للتجارة

على ضوء هذه النتيجة يمكن قبول الفرض الفرعي الرابع وهو ما يعني عدم وجود اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي نتيجة لامتلاكهم حاسب.

➤ **الفرض الفرعي الخامس:**

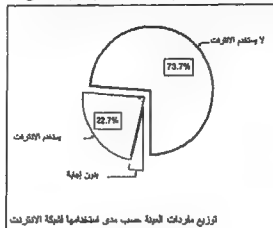
نص هذا الفرض على أنه :

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لاستخدامهم الانترنت".

وبتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من عينة الدراسة

يتضح من نتائج هذا الجدول قبول فرض الدم في معظم العبارات، وهو ما يعني نسبياً عدم وجود علاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية للحاسب الآلي وبين امتلاكهم له. فالطلاب بغض النظر عن امتلاكهم لحاسب يدركون أهميته واتجاهاتهم إيجابية نحوه حيث يصل متوسط الاتجاه العام نحو الحاسب للطلاب الذين يمتلكون والذين لا يمتلكون نسبياً إلى ٤,٢٥، ٤,١٨ على التوالي. وتتفق هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها من قبل (Comber, Chris et al 1997).

لاحظنا أن حوالي ربع العينة فقط يستخدمون الانترنت وهي
نفس النسب التي تم للتوصل إليها من الدراسة الاستطلاعية.
ويوضح الشكل التالي توزيع مفردات العينة حسب مدى
استخدامها لشبكة الانترنت:



شكل رقم (٦)

لاختبار هذا الفرض تم تحليل إجابات الطلاب باستخدام اتجاهاتهم نحو الحاسب الآلي وكانت نتائج هذا التحليل كما
T-test، للتعرف على مدى تأثير استخدامهم للانترنت على في الجدول التالي:

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل (T-test) لمطوية العلامة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب وبين استخدام الانترنت

القرار	Sig. (2-tailed)	t	العبارة
● أهمية الحاسب الآلي في حياتنا:			
١ - ستتم إدارة عالمنا قريباً بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.	.307	1.022	غير محلي
٢ - الحاسب الآلي مسئول بشكل كبير عن العديد من الأشياء الجيدة التي.....	.383	.874	غير محلي
٣ - الحاسب الآلي سهل لنا معرفة ما يدور في العالم.	.047	1.993	محلي
● أهمية الحاسب الآلي في سوق العمل:			
٤ - سيقل لأحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التي يؤديها.....	.326	.983	غير محلي
٥ - تعتمد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير في كافة المجالات الوظيفية.	.021	2.318	محلي
٦ - من المستحيل أن يحل الحاسب الآلي محل الإنسان في العديد من.....	.060	-1.885	غير محلي
٧ - من الممكن أن يحل الحاسب الآلي من العديد من المهام المعقدة والوظيفية	.018	2.376	محلي
٨ - خريج التجارة بدون إتقانه للحاسب الآلي تقل قيمته في سوق العمل.	.376	.887	غير محلي
٩ - تعلم الحاسب الآلي يجعلني متميزاً عن زملائي في توفير فرصة عمل...	.364	.908	غير محلي
١٠ - ساعدني تعلم الحاسب الآلي في زيادة قدرتي على التعامل مع اللغة.....	.029	2.193	محلي
١١ - عمل الطالب في أي مهنة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر على تعلم.	.786	.272	غير محلي
١٢ - توفر خبرة للتعامل مع الحاسب لدى خريج التجارة تتيح له فرصة عمل	.359	.919	غير محلي
١٣ - يمثل تعلم الحاسب الآلي تحدياً كبيراً لي لدخول سوق العمل.	.192	1.306	غير محلي
١٤ - إذا أتاحت لي الفرصة لأبد أن أتعلم الحاسب الآلي حتى أتمكن الدخاج..	.125	-1.538	غير محلي
١٥ - أتمتع بثقة كبيرة في حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع لأنني أفهم...	.527	.634	غير محلي
١٦ - أأم مطلب للعمل في المنظمات الممثلة إتقان التعامل مع الحاسب الآلي.	.472	.726	غير محلي

● أهمية الحاسب الآلي في ممارسة التجارة الإلكترونية:			
١٧ - الحاسب الآلي هو أسرع وأكفا الوسائل للحصول على المعلومات.	١٧٥	٨٦١	غير معنوي
١٨ - أصر على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع أن.....	٠٤٩	٩٦١	غير معنوي
١٩ - إتقان التعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة التجارة.....	١.٢١٩	٢٢٣	غير معنوي
٢٠ - خريج للتجارة لابد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من مزايا التجارة	-٢٤٤	٨٠٨	غير معنوي

يستخدمون والذين لا يستخدمون الانترنت إلى ٤,٢٦, ٤,١٩ على التوالي. وتعارض هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Liew, Shu, Sheng, 2002) من أن استخدام الطلاب للانترنت يشير مؤشراً على وجود اتجاه إيجابي نحوه.

على ضوء هذا التحليل يمكن قبول الفرض الفرعي الخامس، ومن ثم نمتنع عن وجود اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي نتيجة لاستخدامهم للانترنت.

➤ الفرض الفرعي السادس:

نص هذا الفرض على أنه :

"لا يوجد اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب نتيجة لتوافر خبرة لديهم".

تضمنت قائمة الأسئلة أربع حالات تعبر عن البدائل المختلفة لخبرة الطالب بالحاسب.

وبتحليل بيانات العينة لوحظ توزيعها على هذه الحالات على النحو المبين بالشكل التالي:

يتضح من نتائج هذا الجدول قبول فرض العلم في معظم العبارات وهو ما يعنى نسبياً عدم وجود علاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين استخدام الانترنت.

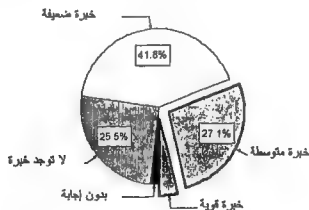
وبتحليل نتائج المقاييس لفرعية الثالثة نلاحظ أن استخدام الانترنت تأثيراً نسبياً على اتجاهات الطلاب نحو أهميته في سوق العمل.

وبإجراء تحليل تفصيلي لتحديد قوة التأثير النسبي للعبارات المعنوية لهذا المقاييس الفرعي والتعرف على درجة الارتباط بين استخدام الانترنت والاتجاه بالهمية لها باستخدام معامل eta وجد

أن الارتباط بينهما ضعيف للغاية حيث تتراوح قيمته بين ٠,٠٩١ - ٠,٠٩٨ معنى هذا أنه على الرغم من معنوية العلاقة بين استخدام الانترنت والاتجاه لبعض عبارات أهمية الحاسب في سوق العمل إلا أن هذه العلاقة تكاد تكون منعدمة بالدرجة التي

تمكننا من القول بأن الطلاب بغض النظر عن استخدامهم للانترنت يدركون أهمية الحاسب الآلي واتجاههم إيجابية نحوه.

ويصل متوسط الاتجاه العلم نحو الحاسب الطلاب الذين



توزيع مخرجات العينة حسب درجة خبرتها بالحاسب الآلي

شكل رقم (٧)

(Nominal) - إلى ٠,٤١٤ بمسوى معنوية ٠,٠٠٠، وحيث أن هذا الفرض يسعى إلى اختبار معنوية العلاقة بين اتجاهات الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين خبرتهم به، فإن استخدام تحليل التباين ANOVA يمكن أن يساهم في اختبار هذه العلاقة من خلال دراسة التباين بين متوسطات مستويات الخبرة المختلفة، ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم التوصل إليها بتطبيق هذا الاختبار:

بتحليل أولى لهذه المسبب نلاحظ أنها تخرج عن الانخفاض الفعلي لمسلوك الطلاب نحو التعامل مع الحاسب الآلي. فربع مفردات العينة لا تتوافر لديهم أي خبرة بالحاسب، بينما النسبة الغالبة للمفردات خبرتها ضعيفة تصل لأقل من سنة. وقد يرجع ذلك لانخفاض نسب امتلاك الطلاب لحاسب آلي حيث توجد علاقة ارتباط (متوسطة) بين امتلاك الطلاب لحاسب آلي وبين خبرته في التعامل معه حيث وصل معامل Contingency Coefficient - المتغيرين (Nominal

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل (ANOVA) لمعنوية العلاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين الخبرة باستخدامه

القرار	Sig.	F	العبارة
● أهمية الحاسب الآلي في حياتنا:			
١ - مستم إدارة عالمنا قريبا بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.	.009	3.875	معنوي
٢ - الحاسب الآلي مسئول بشكل كبير عن العديد من الأخطاء الجدية التي.....	.022	3.241	معنوي
٣ - الحاسب الآلي مسئول لنا معرفة ما يدور في العالم.	.099	2.101	غير معنوي
● أهمية الحاسب الآلي في سوق العمل:			
٤ - سيقل الحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التي يؤديها.....	.057	2.523	غير معنوي
٥ - لتحدد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير في كافة المجالات الوظيفية.	.386	1.013	غير معنوي
٦ - من المستحيل أن يعمل الحاسب الآلي محل الإنسان في الحديد من.....	.193	1.581	غير معنوي
٧ - من الممكن أن يحد الحاسب الآلي من الحديد من المهام المعقدة والرواقية.	.005	4.353	معنوي
٨ - خروج التجارة بدون إقائه للحاسب الآلي تقل قيمته في سوق العمل.	.068	2.385	غير معنوي
٩ - تعلم الحاسب الآلي يعطلي متميزا عن زمالي في توفير فرصة عمل...	.227	1.452	غير معنوي
١٠ - ساعدني تعلم الحاسب الآلي في زيادة قدرتي على التعامل مع اللغة.....	.000	6.368	معنوي
١١ - عمل الطلاب في أي مهنة أثناء دراسته يتيح له فرصة أكبر على تعلم.	.544	.713	غير معنوي
١٢ - توافر خبرة التعامل مع الحاسب لدى خروج للتجارة نتيج له فرصة عمل.	.524	.747	غير معنوي
١٣ - يمثل تعلم الحاسب الآلي تحدياً كبيراً لي لأدخل سوق العمل.	.294	1.240	غير معنوي
١٤ - إذا أتيحت لي الفرصة لأبد أن أتعلم الحاسب الآلي حتى أضمن النجاح...	.957	.105	غير معنوي
١٥ - أضمن بثقة كبيرة في حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع لأنني أتعلم...	.754	.398	غير معنوي
١٦ - أهم مطلب للعمل في المنظمات المتميزة إقائن التعامل مع الحاسب الآلي.	.361	1.071	غير معنوي
● أهمية الحاسب الآلي في ممارسة للتجارة الإلكترونية:			
١٧ - الحاسب الآلي هو أسرع وكفأ الوسائل للحصول على المعلومات.	.733	.428	غير معنوي
١٨ - أصر على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع أن.....	.185	1.616	غير معنوي
١٩ - إقائن التعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة التجارة.....	.300	1.223	غير معنوي
٢٠ - خروج للتجارة لأبد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من مزايا التجارة	.095	2.136	غير معنوي



ضعيفة جداً بالدرجة التي تمكننا من القول بأن الطلاب بغض النظر عن خبرتهم بالحاسب يدركون أهمية الحاسب الآلي واتجاهاتهم إيجابية نحوه.

نستخلص من هذا التحليل أنه يمكن قبول الفرض الفرعي السادس الذي ينص على عدم وجود اختلاف معنوي بين اتجاهات الطلاب نحو الحاسب الآلي نتيجة لتوافر خبرة لديهم.

• نتيجة اختبار الفرض الثاني:

تطلب اختبار هذا الفرض اختبار الفروض الستة الفرعية له، وبإخص الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفروض:

من نتائج هذا الجدول يمكن قبول فرض العدم في معظم العبارات، وهو ما يعني نسبياً عدم وجود علاقة بين اتجاه الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي وبين خبرتهم به. ويتحليل نتائج المقاييس الفرعية الثلاثة نلاحظ أن للخبرة بالحاسب تأثيراً على اتجاهات الطلاب نحو أهميته في حياتهم دون أهميته في سوق العمل أو في ممارسة للتجارة الإلكترونية. وبإجراء تحليل آخر لتحديد قوة التأثير النسبي للعبارات المعنوية؛ للتعرف على درجة الارتباط بين الخبرة بالحاسب والاتجاه باستخدام معامل η^2 وجد أن الارتباط بينهما ضعيف للغاية حيث تتراوح قيمته بين 0.128 - 0.177. معنى هذا أنه على الرغم من معنوية العلاقة بين الخبرة بالحاسب وبين الاتجاه نحو أهمية الحاسب في حياتنا إلا أن هذه العلاقة

جدول رقم (١١)

نتائج اختبار الفروض الفرعية للفرض الثاني

الأهمية في حياتنا	الأهمية في سوق العمل	الأهمية في ممارسة التجارة الإلكترونية	الاتجاه العام (القرار) *
معنوي	غير معنوي	غير معنوي	تقبل فرض العدم
غير معنوي	معنوي	غير معنوي	تقبل فرض العدم
غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	تقبل فرض العدم
غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	تقبل فرض العدم
غير معنوي	معنوي	غير معنوي	تقبل فرض العدم
معنوي	غير معنوي	غير معنوي	تقبل فرض العدم

الطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي والخصائص المؤثرة فيها. وباختبار هذين الفرضين تم رفضهما والتوصل إلى نتيجتين، إحداهما أن اتجاهات طلاب التعليم التجاري الجامعي نحو أهمية الحاسب الآلي - في حياتنا، وفي سوق العمل، وممارسة للتجارة الإلكترونية - اتجاهات إيجابية.

وتشير هذه النتيجة غير متوقعة، لأن المتوقع أن ترجع مؤشرات انخفاض نسب استخدام الطلاب للحاسب والانترنت -

نستخلص الباحثة من هذا الجدول أن الاتجاهات الإيجابية لطلاب التعليم الجامعي التجاري نحو أهمية الحاسب الآلي لا تتأثر بخصائص الطلاب التي تم دراستها وهو ما يعنى أنه يوجد إدراك نسبي للطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي في حياتهم، وفي سوق العمل وفي ممارسة للتجارة الإلكترونية بغض النظر عن خصائصهم. وعلى ضوء ذلك ترفض الفأحة الفرض الرئيسي الثاني لهذه الدراسة.

٩- للنتائج والتوصيات:

توصلت هذه الدراسة إلى أن متطلبات سوق العمل أصبحت موجهة بدرجة كبيرة نحو استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة من حاسب إلى وانترنت في جميع مجالات الأعمال. لذلك سمحت إلى اختبار الفرضين الذين تم صياغتهما على ضوء المشكلة المتوقعة بقياس اتجاهات

* تم اتخاذ القرار النهائي لكل فرض فرعي على ضوء أمرين، أولهما نسبة إجمالي العبارات المعنوية وغير المعنوية لإجمالي عبارات كل مقاييس فرعي والتوصل العام. والأمر الثاني هو إجراء تحليل ارتباط بين العبارات ذات العلاقة المعنوية بين الاتجاه واتجاه من الخصائص محل الدراسة؛ للتأكد من قوة الارتباط بينهم لدعم القرار النهائي بقبول أو رفض فرض العدم.



المدارس بالاتفاق مع أحد البنوك لتبسيط شن الحساب
للمصنع بالبيئة العربية للصناعات على ٤٩ فصلا شهريا
قيمتها ١٥ جنيتها.

- الاستفادة من مشروع وزارة الاتصالات بتبسيط شن الحساب على أسس شهرية قيمتها ١٥٥ جنيتها.
- الإسراع بتنفيذ القضي لمشروع رئيس مجلس الوزراء بتقديم قروض للطلاب لهذا الغرض.
- الاستفادة من دعوة معارض الحساب التي تقام في الجامعة في تقديم عروض جماعية مخفضة للطلاب.
- تمليك الكليات أو الجامعة مع البنوك المختلفة أو الجهات التي تساعد الشباب كالمصندوق الاجتماعي لتمويل هذا الموضوع مع الاستفادة من نظم التمويل التجاري المطبقة مع المشروعات الصغيرة لطلاب الجامعات.

- الترويج لفكرة أهمية الحساب والانترنت في سوق العمل وممارسة التجارة الإلكترونية لدى الطلاب خلال السنوات الدراسية المختلفة؛ عن طريق دور رعاية الشباب في عقد الندوات والمؤتمرات ودعم مجالات الحائز.
- بذل جهود لترويج فكرة التعليم الذاتي وضرورة مساهمة الطلاب مع الجامعة في تنمية قدرته ومهارته. فخور الجامعة في ظل الأعداد الكبيرة والإمكانيات المحدودة أصبح قصيرا على تخرج مملئ علم. لذلك يجب أن نغير فلسفة التعليم الحالية تماما لتصبح تنمية مهارات القدرة على التعلم الذاتي والمستمر لملائمة التغيرات السريعة في كافة المجالات وذلك بعد الإلمام بالبعدى الأسفية في كل مجال. ويؤدي ذلك إلى تخريج طلبة ذكي يمكنه أن يصبح فيما بعد من الصلة الذكية للقدرة على صقل مهارتها ذاتيا حسب الظروف التي توضع فيها بمرور.

➤ بالنسبة للطلاب:

- عدم الاعتماد الكلى على الجامعة في تهيئته لمطلوبات سوق العمل، وبذل جهود تنمية الذات في اكتساب مهارات الحساب واللغات الأجنبية.
- نظرا لعدم اعتماد الطلاب الجامعي في الإنفاق على نفسه في مصر لأن معظم الطلاب يعتمدون على ذويهم في الإنفاق بذليل أن نسبة من لا يعملون من مفردات العينة وصلت إلى ٨١,٥% فلا بد من بذل هؤلاء الطلاب لجهود ترويجية لفكرة أهمية الحساب الآلي لدى أولياء أمورهم لنفع من يستطيع منهم دعم أولادهم في هذا المجال.

➤ بالنسبة لعضو هيئة التدريس:

كما أوضحنا الدراسة الاستطلاعية - إلى سلبية اتجاهاتهم نحوه. ولكن نتائج الدراسة الميدانية ساهمت في تفسير أسباب هذه المؤشرات والتي لا تعود لمسألة اتجاهات الطلاب، إنما تعود إلى أن الاتجاه الإيجابي لهم غير مكتمل لمكونات الاتجاه الثلاثة - الفكرية والشعورية والسلوكية. فلتجاهات الطلاب لم تنضج بالقدر الكافي لتتضمن المكون السلوكي. نستخلص من ذلك أننا لسنا في حاجة لبذل جهود لتغيير اتجاهات الطلاب نحو الاهتمام بالحساب الآلي والترويج له، لكننا في حاجة إلى دفع الجانب السلوكي أكثر. وتؤكد هذه النتيجة على أثر لاختلاف العوامل الثقافية على اتجاهات الطلاب بين الدول المختلفة حتى ولو تساوت في الاتجاه. لذلك فإن الدراسات المقارنة في هذا المجال حيوية للوقوف على طبيعة الاتجاهات في كل دولة.

أما النتيجة الثانية التي تم التوصل إليها أن هذا الاتجاه الإيجابي لا يؤثر فيه اختلاف خصائص الطلاب في مصر سواء من حيث السنة الدراسية، النوع، العمل، لذلك حسب، استخدام الانترنت، الخبرة بالحاسب. فعلى الرغم من وجود علاقة معنوية بين بعض عبارات المقاييس الفرعية للاتجاه نحو أهمية الحساب الآلي وبين بعض هذه الخصائص إلا أن الارتباط بينهما ضعيف جدا بالشكل الذي جعل للباحثة ثقل فرض عدم. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات السابقة فيما يتعلق بتأثير كل من السنة الدراسية والخبرة بالحاسب على الاتجاه نحوه وهو ما يفسره أثر اختلاف العوامل الثقافية.

على ضوء هذه النتائج يقترح الباحث التوصيات التالية:
حيث أن للترويج هو " المنتج النهائي لجميع أنشطة التعليم الجامعي"، وأن الجامعة تتكون أساساً من عناصر أساسية متمثلة في طلبة، وأستاذ، ومناهج، ومكتبة، ومعمل فلهذا دعم الجانب السلوكي للطلاب نحو إقتناء واستخدام الحاسب الآلي والانترنت يمكن تبني بعض أو كل المقترحات التالية المتمثلة بهذه العناصر:
➤ بالنسبة للجامعة/الكليات:

- مواجهة ضعف الإمكانيات المادية للطلاب لاكتناء حاسب آلي من خلال طرح حدة بذل لا تحمل ميزانية الدولة المزيد من الأعباء إذا كان من المرغوب فيه إحداث نقلة نوعية فنية في هذا المجال. مع ضرورة الترويج لهذه البذل لدى الطلاب ليضعفوا على شروطها وإمكانية الاستفادة بها:
- الاستثمار بمشروع إقتناء الحاسب الآلي الذي تهيئته وزارة التربية والتعليم ويبدأ بالتنفيذ الفعلي له لطلاب



- توجيه الطلاب نحو الاهتمام بالمقرحين المناسبين.
 - لعب دور أساسي في الترويج لفكرة أهمية الحاسب في سوق العمل وممارسة التجارة الإلكترونية خلال السنوات الدراسية المختلفة. ولتحقيق ذلك يجب أولاً التأكيد من توافر اتجاه إيجابي لدى هؤلاء الأعضاء نحو أهمية الحاسب الآلي وتطوير قدراتهم ومعارفهم فيما يتعلق به. فلا يمكن الاعتماد على دور أعضاء هيئة التدريس إن لم يكن لهم أي علاقة بالحاسب في حياتهم الأكاديمية والعملية. مما يتطلب عقد دورات تدريبية لجميع الأعضاء غير المعلمين باستخدام الحاسب الآلي؛ لأن الإلمام به مطلب أساسي الآن، كما يمكن جعله أحد متطلبات توظيفهم. بالإضافة إلى ضرورة توفير خدمة فائتريت فعالة لهم في مكثهم أو على الأقل في المكتبة. إن عدم إدراك أعضاء هيئة التدريس بأهمية هذه الوسيلة واستخدامها سينعكس بالطبع على سلوك الطلاب نحوها.
 - بالنسبة للمناهج:
 - الاهتمام في المقررات بتقوية طلاب مجموعة الدراسة باللغة العربية في مادة اللغة الإنجليزية؛ لأنها للغة الأساسية في التعامل مع الحاسب والانترنت. فضعف هذه اللغة قد يكون أحد أسباب قلق الطلاب من الإقبال على التعامل مع الحاسب الآلي.
 - تطوير محتوى مادة الحاسب الآلي بكتليات التجارة لتتعد عن الأمور المتقدمة أو المتخصصة بدرجة كبيرة في هذا المجال؛ لأنها لا تهدف إلى تخريج مبرمج إنما تهدف لتخريج طالب ملم بأحدث البرامج الجاهزة في مجال عمله مع إمكانية التعامل مع الحاسب كمستخدم. مع ضرورة ربط مادة الحاسب الآلي بتدريب عملي.
 - التطوير المستمر لمحتوى جميع المقررات الأخرى بحيث تتناول كل مادة علمية يدرسها طالب كلية التجارة أحدث تطبيقات الحاسب والانترنت في مجالها - حتى ولو تم هذا التعرض بشكل نظري في بادئ الأمر لحين تطوير معامل للكتليات - وبالتالي يلم الطالب بمعرفة مبدئية عنها تكفيه فيما بعد في حياته العملية. وفيما يلي أمثلة لذلك:
 - مادة التسويق: للتسويق الإلكتروني/البحوث الإلكترونية/المنتج الإلكتروني.
 - الترويج: الإعلان الإلكتروني/تنشيط المبيعات إلكترونياً.
 - مادة الإدارة العامة: الحكومة الإلكترونية.
 - التنظيم والإدارة: منظمة الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية.
 - القانون: العقود الإلكترونية/النقد الإلكتروني/التوقيع الإلكتروني.
 - إدارة الموارد البشرية: الاستقطاب الإلكتروني/التدريب الإلكتروني.
 - المشتريات والمخازن: الإمداد الإلكتروني.
- هذا بالإضافة للبرامج الجاهزة التي يمكن الاستفادة منها في كل مقرر.
- بالنسبة للمكتبة:
- ضرورة دعم المكتبة بخدمة الحاسب الآلي والانترنت إذا أمكن؛ حتى يعتاد الطالب التعامل مع هذه التكنولوجيا منذ دخوله للكلية.
- بالنسبة للمعامل:
- تحصيل مبلغ رمزي مع المصاريف لدعم معامل الحاسب واللغات بالكتليات.
- جعل التدريب العملي بمقابل مخفض في معامل الكتليات إذا وجدت، ويمكن التنسيق بين الكتليات لمختلفة لاستفادة الكتليات ذات الأعداد الكبيرة من معامل الكتليات ذات الأعداد القليلة بنظم التأجير مع دعم مكمل من الكتليات أو الجامعة من الرسوم التي يسدها الطلاب.
- وأخيراً فقد لفتت الدراسة النظر إلى وجود فجوات علمية تعتبر أفكاراً لأبحاث مستقبلية منها:
- دراسة أسباب عدم تحول الاتجاه الإيجابي للطلاب نحو أهمية الحاسب الآلي لسلوك فعلي لأن علاج هذه الأسباب سيزيد من نسب استخدام هؤلاء الطلاب للحاسب ومن ثم ضيق عمالة مناسبة لسوق العمل.
 - دراسة العوامل التي لم تتناول هذه الدراسة تأثيرها على اتجاهات الطلاب نحو الحاسب الآلي ومنها، الحصول على تدريب على الحاسب، السن، مجال الدراسة، عدد مواد (دورات) الحاسب التي تم دراستها.
 - إجراء دراسات مقارنة بين طلاب الكتليات المختلفة لدراسة أثر اختلاف مجال الدراسة، وأثر اختلاف الثقافات على اتجاهات الطلاب.
 - دراسة تجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو أهمية الحاسب الآلي على اعتبار أنهم عنصر هام من عناصر العملية التعليمية ودورهم هام في التأثير على اتجاهات وسلوك الطلاب.



ملحق رقم (١)

قائمة استقصاء

عززي ١- الطالب () ٢- لطلبة ()

١- أولى () ٢- ثانية () ٣- ثالثة () ٤- رابعة ()

نُعد بحثاً حول اتجاهات طلاب كلية التجارة نحو أهمية الحاسب الآلي في حياتنا بصفة عامة وفي سوق العمل بصفة خاصة ونأمل في مساعدتك لنا من خلال الاهتمام بالإجابة على أسئلة هذه القائمة وبحيث تعبر عن رأيك الحقيقي. علماً بأن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

د. هالة محمد إبيوب عنية - مدرس بقسم إدارة الأعمال بالكلية.

• برجاء اختيار الرقم الذي يعبر عن رأيك ووضع علامة ✓ أمامه بالنسبة لكل عبارة (إجابة واحدة فقط) :

٥	٤	٣	٢	١	العبارة
أوافق تماماً	أوافق	غير محدد	لا أوافق	لا أوافق على الإطلاق	
					• أهمية الحاسب الآلي في حياتنا:
					١ - مستم إدارة عالمنا قريباً بشكل كامل بواسطة الحاسب الآلي.
					٢ - الحاسب الآلي مسئول بشكل كبير عن العديد من الأخطاء الجيدة التي نستمتع بها.
					٣ - الحاسب الآلي سهل لنا معرفة ما يدور في العالم.
					• أهمية الحاسب الآلي في سوق العمل:
					٤ - ميقال لحاسب الآلي من أهمية عدد كبير من الوظائف التي يؤديها الإنسان.
					٥ - تتعدد تطبيقات الحاسب الآلي بشكل كبير في كافة المجالات الوظيفية.
					٦ - من المستحيل أن يعمل الحاسب الآلي محل الإنسان في العديد من الوظائف.
					٧ - من الممكن أن يجد الحاسب الآلي من العديد من المهام السهلة والرويقية في العمل.
					٨ - خريج التجارة بدون إتقانه الحاسب الآلي تقل قيمته في سوق العمل.
					٩ - تعلم الحاسب الآلي يجعلني متميزاً عن زملائي في توفير فرصة عمل جيدة.
					١٠ - ساعدني تعلم الحاسب الآلي في زيادة قدرتي على التعامل مع لغة الإنجليزية.
					١١ - عمل لطلاب في أي مهنة لئلا يدرسه ويبيع له فرصة كير على تعلم الحاسب الآلي.
					١٢ - توفير خبرة للتعامل مع الحاسب لدى خريج التجارة تتيح له فرصة عمل أفضل.
					١٣ - يمثل تعلم الحاسب الآلي تحدياً كبيراً لي لدخول سوق العمل.
					١٤ - إذا فُتحت لي الفرصة لأبد أن أقام الحاسب الآلي حتى أضمن للدجاج والاستمرار في العمل.
					١٥ - أشعر بقلق كبيرة في حصولي على وظيفة ذات أجر مرتفع لأنني لائق للتعامل مع الحاسب الآلي.
					١٦ - أهم مطلب للعمل في المنظمات المميزة إتقان للتعامل مع الحاسب الآلي.



					<p>• أهمية الحاسب الآلي في ممارسة التجارة الإلكترونية:</p> <p>١٧ - الحاسب الآلي هو أسرع وكفأ الوسائل للحصول على المعلومات.</p> <p>١٨ - أصبح على تعلم الحاسب الآلي طوال فترة دراستي حتى أستطيع أن أحصل على فرصة عمل عبر شبكة الإنترنت.</p> <p>١٩ - إقناع التعامل مع الحاسب الآلي مطلب أساسي لممارسة التجارة الإلكترونية.</p> <p>٢٠ - خريج للتجارة لابد أن يتعلم الحاسب الآلي حتى يستفيد من مزايا للتجارة الإلكترونية.</p>
--	--	--	--	--	--

• يرجى اختيار الإجابة المناسبة لك ووضع علامة ✓ أمامها :

بالإضافة للدراسة هل تعلم ؟	١- نعم ()	٢- لا ()
هل لديك حاسب آلي؟	١- نعم ()	٢- لا ()
هل تستخدم شبكة الإنترنت ؟	١- نعم ()	٢- لا ()
ما مدة خبرتك في التعامل مع الحاسب الآلي بالمعلومات؟	١- لا توجد خبرة ()	
٢- خبرة ضعيفة (أقل من سنة) ()	٣- خبرة متوسطة (من سنة إلى ٣ سنوات) ()	٤- خبرة قوية (أكثر من ٣ سنوات) ()

• ما هي مقترحاتك حول دور الكلية ودور الطلاب في زيادة الوعي بأهمية الحاسب الآلي كمطلب أساسي لهم في سوق العمل؟

الكلية:

الطلاب:

ملحق رقم (٢)

مفردات مجتمع للدراسة حسب السنوات الدراسية وتوزيع حجم العينة عليها

البيان	السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		السنة الرابعة		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المجتمع	٤٠٢٩	١٨,٥	٥٦٦٩	٢٦	٥٧٩٣	٢٦,٦	٦٢٩٩	٢٨,٩	٢١٧٩٠	١٠٠
توزيع حجم العينة	١١٧		١٦٧		١٩٠		١٤٣		٦١٢	

ملحق رقم (٣)

توزيع مفردات للعينة نظريا ولعليا حسب النوع والسنة الدراسية

البيان	السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		السنة الرابعة		الإجمالي	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ذكور	٥٢,٨	٤٠	٥٢,٢	٧٣	٥٣,٢	٧١	٥٢	٦١	٢٤٥	
إناث	٤٧,٢	٧٢	٤٧,٨	٨٦	٤٦,٨	١١٩	٤٨	٧٢	٣٤٩	
مفردات لم تحدد نوعها	٥		٣		---		١٠		١٨	

قائمة المراجع

(١٩٩٩)، ص ٦٧٧.

المراجع العربية

- ١- احمد محمد نور، " جلسة إدارة التغيير "، مؤتمر التوجهات الاستراتيجية الحديثة في التعليم الإداري العربي، (القاهرة: ٢٣-٢٦ نوفمبر ١٩٩٧)، ص ٢٧٨.
- ٢- السيد صده ناجي، " اتجاهات لطلاب ودرجة رضائهم عن نظام التعليم بكلية التجارة جامعة القاهرة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، (١٩٨٢)، ص ٥٩ .
- ٣- السيد علوية، " جلسة إعادة تصميم المناهج "، مؤتمر التوجهات الاستراتيجية الحديثة في التعليم الإداري العربي، (القاهرة: ٢٣-٢٦ نوفمبر ١٩٩٧)، ص ١٩٠.
- ٤- رافقت رضوان، " جلسة الاتجاهات والتغيرات للمعلمة والإقليمية في مبادئ الاقتصاد والأعمال وانعكاساتها على الإدارة"، مؤتمر التوجهات الاستراتيجية الحديثة في التعليم الإداري العربي، (القاهرة: ٢٣-٢٦ نوفمبر ١٩٩٧)، ص ٣٦.
- ٥- رشا مصطفى، " للنظم للبيكية ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية في مصر"، (القاهرة: مركز معلومات مجلس الوزراء)، (١٩٩٨)، ص ٢٤.
- ٦- زياد أمين بركات، " اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الأسئلة الموضوعية والمقالية وعلاقة ذلك بتصصيلهم الأكاديمي"، علم النفس، (يناير-أغسطس-سبتمبر ١٩٩٩)، ص ١٤١.
- ٧- زينب عفيفي شاكور، " تطوير للفلسفة الإسلامية - مناهج تدريس الفلسفة بين التقليد والتجديد "، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص ١٣٩.
- ٨- سجلات إدارة الإحصاء التابعة لمركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، كلية التجارة جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٢.
- ٩- سمير شاهين، " شبكة الحسابات ونظم معلومات جامعة القاهرة : نظرة مستقبلية "، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل- الجزء الثاني، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو
- ١٠- سميرة الشوقى، وآخرين، " الدراسة الميدانية لنظام التعليم في مرحلة البكالوريوس بجامعة القاهرة "، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص ٥٠٤.
- ١١- طارق شوقي، " جلسة دعم النظم والتكوير "، مؤتمر التوجهات الاستراتيجية الحديثة في التعليم الإداري العربي، (القاهرة: ٢٣-٢٦ نوفمبر ١٩٩٧)، ص ٢٤٤.
- ١٢- علاء محمد أمين إمام، " تحليل اتجاهات الطلاب والطلقات في المرحلة الجامعية نحو ترويج المشروعات "، المؤتمر العلمي الثاني لكلية التجارة (بنات) جامعة الأزهر، تدعيم دور المرأة في التنمية المتواصلة، (القاهرة: ٢٣-٢٤ سبتمبر ١٩٩٨)، ص ٦.
- ١٣- عبد الحميد العباسي، " التحليل الإحصائي باستخدام SPSS"، (القاهرة: دار النشر غير معروفة، ١٩٩٩)، ص ٥٧، ٥٩.
- ١٤- عبد العزيز الشربيني، " جلسة دعم النظم والتكوير"، مؤتمر التوجهات الاستراتيجية الحديثة في التعليم الإداري العربي، (القاهرة: ٢٣-٢٦ نوفمبر ١٩٩٧)، ص ٢٥١.
- ١٥- على السلمي، " السلوك الإنساني في منظمات الأعمال"، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ١٥٩.
- ١٦- ابريد النجار، " جلسة إعادة تصميم المناهج "، مؤتمر التوجهات الاستراتيجية الحديثة في التعليم الإداري العربي، (القاهرة: ٢٣-٢٦ نوفمبر ١٩٩٧)، ص ١٩٤.
- ١٧- محمد عبد الحميد مطاوع، " تحسين نوعية التعليم للمحاسبين بالتطبيق على كلية التجارة جامعة المنوفية "، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص ١٥٩.
- ١٨- محمد على شهيبي، وآخرين، " تقييم جودة العملية التعليمية في كلية التجارة - جامعة القاهرة - دراسة

- لجامعة المستقبل - الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص ١٨٠.
- ٢٦- نجوى يوسف جمال الدين، "التعليم الجامعي والتدريب من بعد معالجة مشكلة بطالة المتعلمين في مصر"، مؤتمر جامعة القاهرة دور الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة ١-٢ مارس ١٩٩٧، (القاهرة: مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، ١٩٩٨)، ص ٢١٧.
- ٢٧- نصر الدين شهاب، "مسارات مقترحة لقبول الطلاب كمدخل لتطوير الأداء الجامعي في مصر"، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الثاني، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص ٧٥٢.
- ٢٨- هالة مصديب، "أثر الإحلال التكنولوجي على هيكل العمالة ولتصديقه بالتطبيق على قطاع الدواء"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية التجارة، ١٩٨٧).
- ٢٩- هشام نبيه المهدي، "تطوير أساليب التدريس باستخدام شبكة الانترنت"، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الثاني، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص ١٠٩.

المراجع الأجنبية :

- 30-Chu, P.C.; Spires, E.E., (1991). Validating the computer anxiety rating scale: Effects of cognitive style and computer courses on computer anxiety. *Computers in Human Behavior*, 7, pp. 7-21. Cited from Harrison, Allison W. et al, Op. Cit.
- 31-Comber,Chris; Colley, Ann; Hargreaves, David J.; Dorn, Lisa, (Sum 1997). The effects of age, gender and computer experience upon computer attitudes. *Educational Research*, Vol.39, No.2,pp.123-133.
- 32-Coover, Dee; Delcourt, Marcia A.B., (Fall 1992). Construct and criterion-related validity of the adult-attitudes toward computers survey for a sample of professional nurses. *Educational & Psychological Measurement*, Vol. 52 Issue 3,pp.653-662.
- 33-Dailey, Robert C., (1988) *Understanding People in Organizations*, N.Y., West Publishing Company, p.39.
- 34-Donovan, John J. (1997) *The Second Industrial Revolution : Reinventing your Business on the Internet*. USA: Prentice Hall Computer Books. www.amazon.com.
- 35-Geissler, J.E.; Horridge, P., (1993). University students' computer knowledge and commitment to learning. *Journal of Research on Computing in*

- مقارنة للنظم التعليمية المختلفة بالكلية"، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص ٢٣٦.
- ١٩- محمد محمد سكران، "نحو رؤية عصرية لوظائف الجامعة المصرية على ضوء تحديات المستقبل"، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص ٦٧.
- ٢٠- محمد نجيب صبري محمود، "انعكاسات العولمة على إدارة الموارد البشرية"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للجنة العلمية الدائمة لإدارة الأعمال، الجزء الثاني، (القاهرة: دار الضيافة بجامعة عين شمس، ٩ فبراير ٢٠٠١)، ص ٦٧.
- ٢١- محمود أحمد الخطيب، "الاستقطاب الإلكتروني"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث للجنة العلمية الدائمة لإدارة الأعمال، الجزء الأول، (القاهرة: دار الضيافة بجامعة عين شمس، ٩-١٠ فبراير ٢٠٠١)، ص ٥٠.
- ٢٢- محمود صادق بازرجة، "جلسة للتعليم الإداري في العالم العربي"، مؤتمر التوجهات الاستراتيجية للحدثة في التعليم الإداري العربي، (القاهرة: ٢٣-٢٦ نوفمبر ١٩٩٧)، ص ٩٩.
- ٢٣- مراد صالح مراد زيدان، "مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي المصري"، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص ٤٣٠.
- ٢٤- مصطفى محمد عز العرب، "إطار مقترح لفلسفة التعليم في المرحلة الجامعية الأولى في ضوء المتغيرات الدولية، الإقليمية، القومية"، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية لجامعة المستقبل - الجزء الأول، (القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩)، ص ٨٤.
- ٢٥- مغاوى شحاتة دياب، "نظام الماعف المعتمدة"، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي - رؤية



- 44-"Marketing Via E-mail", (www.aarp-smallbiz.com/public/ArtArchive.asp?ArtId=48&catID=2).
- 45-Lieskovsky, Peter (Sum 1988). Personality and social determinants of attitudes toward computers in university students. *Studia Psychologica*, Vol.30, No.2, pp.115-124.
- 46-Loyd, B.H.; Gressard, C., (1984). Reliability and factorial validity of computer attitude scales. *Educational and Psychological Measurement*, 44, pp. 501-505. Cited from Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. *Education*, Vol. 116 Issue 4, pp.623-631.
- 47-Loyd, B.H.; Gressard, C., (1984b). The effect of sex, age, and computer experience on computer attitudes. *AEDS Journal*, 18(2), pp. 67-77. Cited from Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. *Education*, Vol. 116 Issue 4, pp.623-631.
- 48-Miura, I.; Hess, R.D.(1983). Sex differences in computer access, interest, and usage. Paper presented at the annual meeting of the American Psychological Association. Cited from Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. *Education*, Vol. 116 Issue 4, pp.623-631.
- 49-Omar, Mohammed H., (1992). Attitudes of collage students toward computers: A comparative study in the United States and the Middle East. *Computers in Human Behavior*, Vol.8, No.2-3, pp.249-257.
- 50-Paul R. Kinnear; Colin D. Gray, (1994). SPSS for Windows made simple. USA. Lawrence Erlbaum Associates.
- 51-Robert Sullivan, " Why You Need A Web Site ", (<http://www.isquare.com/website.htm>).
- 52-Sensales, Gilda; Greenfield, Patricia M., (May 1995). Attitudes toward computers, science, and technology: A cross-cultural comparison between students in Roma and Los Angeles. *Journal of Cross-cultural Psychology*, Vol.26, No.3, pp.229-242.
- 53-Shashani, Lily, (1994). Gender-Differences in computer experiences and its influence on computer attitudes. *Journal of Educational Computing Research*, Vol.11, No.4, pp.347-367.
- 54-Nugus, Sue. E-marketing Challenges (Part One)- Attracting E-shoppers. (<http://www.mce.be/news/articles/a60.htm>).
- 55-Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. *Education*, Vol. 116 Issue 4, pp.623-631.
- Education, 25(3), pp. 347-365. Cited from Walters, James E et al, Op. Cit.
- 36-Harrison, Allison W.; Rainer Jr., R. Kelly, (Fall 1992). An examination of the factor structure and concurrent validities for the computer attitude scale, the computer anxiety rating scale, and the computer self-efficacy scale. *Educational & Psychological Measurement*, Vol. 52 Issue 3, pp.735-746.
- 37-Harvy, T.J.; Wilson, B. (1985). Gender differences in attitudes toward microcomputers shown by primary and secondary school pupils. *British Journal of Technology*, 16 (3) pp. 183-187. Cited from Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. *Education*, Vol. 116 Issue 4, pp.623-631.
- 38-Igbaria, M.; Parasuraman, S., (1989). A path analytic study of individual characteristics, computer anxiety, and attitudes toward microcomputers. *Journal of Management*, 15 (3), 373388. Cited from Harrison, Allison W.; Rainer Jr., R. Kelly, (Fall 1992). An examination of the factor structure and concurrent validities for the computer attitude scale, the computer anxiety rating scale, and the computer self-efficacy scale. *Educational & Psychological Measurement*, Vol. 52 Issue 3, pp.735-746.
- 39-Jutkins, Ray. History will Not be Repeated. (www.rayjutkins.com/web/web030.htm).
- 40-Koohang, A.A., (1987). A study of the attitudes of pre-service teachers toward the use of the computers. *Educational Communication and technology Journal*, 35(3), pp. 145-149. Cited from Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. *Education*, Vol. 116 Issue 4, pp.623-631.
- 41-Koohang, A.A.; Byrd, D.M. (1987). A study of selected variables and further study. *Library and Information Science Research*, 9(1), pp. 105-111. Cited from Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. *Education*, Vol. 116 Issue 4, pp.623-631.
- 42-Levin, T.; Gordon, C. (1989). Effect of gender and computer experience on attitudes toward computers. *Journal of Educational Computing research*, 51(1), pp. 69-88. Cited from Walters, James E.; Necessary, James R., (Summer 1996). An attitudinal Comparison toward computers between underclassmen and graduating seniors. *Education*, Vol. 116 Issue 4, pp.623-631.
- 43-Li, Nai; Kirkup, Gill; Hodgson, Barbara (2001, Jun). Cross-cultural comparison of women students' attitudes toward the internet and usage; China and the United Kingdom. *Cyber Psychology & Behavior*, Vol. 4 (3) 415-426.



التحوط من مخاطر الاستثمار Investment Risks Hedging

د. أحمد فهمي أبو القمصان

مقدمة :

في مجال الاستثمار وكيفية التحوط من مخاطرها، قد فرضت نفسها على أسواق التعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة وأن استثمار الأموال مطلب شرعي لقول رسول الله (ﷺ): "مُرُوا أَمْوَالَكُمْ حَتَّى لَا تَأْكُلَهَا الصَّلَاةُ *". ومن هنا فإن عالمية هذه الشريعة تحتم عليها سرعة التحرك لتطوير أساليب الاستثمار بأسواقها، وبحيث يتحقق ما توصف به هذه الشريعة من كونها صالحة لكل زمان ولكل مكان ولكل تخصص .

وهذا يثار عديد من القضايا الهامة : هل نحن حقيقة في حاجة إلى سوق مالية إسلامية ؟ وإذا كنا في حاجة إلى مثل هذه السوق لما هي الضوابط للشريعة التي تحكمها ؟ وإذا كانت المشتقات المالية أصبحت حديثاً الأسواق العالمية في الوقت الراهن، وتضاعف دورها في التحوط من مخاطر الاستثمار، فما موقف الشريعة من هذه المشتقات ؟ وهل يمكن ضبط وتعديل وتطوير هذه العقود لتصبح ملائمة للتطبيق وفق أحكام الشريعة الإسلامية ؟ هذه الأسئلة وغيرها كثير، سيحاول الباحث جاهداً أن يجيب عنها من خلال هذا البحث، والله ولي التوفيق .

الجزء الأول

كيفية التحوط من مخاطر الاستثمار

١- مخاطر الاستثمار :

١/١ مفهوم للمخاطر :

إذا كان الاستثمار يعين تخصيص قدر محدد من الموارد لتحقيق هدف معين، من خلال ممارسة أنشطة وعمليات بعينها

يرتبط الاستثمار بوجود الإمكان، ورغبته الحثيثة في تنمية موارده، رغم قاعته بتزايد ما يتعرض له من مخاطر في سبيل تحقيق تلك الرغبة، وكان هذا المستثمر يبحث عن مزيد من المخاطر للوصول إلى مزيد من العائد على استثماراته .

كما تتوقف قدرة الفرد على الاستثمار بمدى رغبته في تأجيل استهلاكه أو تخفيضه، وتتم هذه الرغبة مع مزيد من التعويض الذي يتوقع أن يحصل عليه، وهو ما يسمى بظاهرة التفضيل للزمني، ولذلك فإن أي مستثمر لا يقبل أقل من حد معين من العائد يوحده على الأقل جالباً مما حرم من استهلاكه الحالي، وما يحدث من انخفاض القوة الشرائية الناتجة عن التضخم، وإلا عاد مرة أخرى لمزيد من الاستهلاك .

وهكذا كلما تطوع المستثمر إلى عائد أعلى توقع - أو ينبغي أن يتوقع - مخاطر أكبر، وهو ما يلزم حتمية البحث عن مزيد من أساليب مواجهة هذه المخاطر أو التحوط منها، فإذا ما أخذنا في الاعتبار قصور الأساليب الحالية من تنوع أو تأمين أو غير ذلك في التقليل من حدة هذه المخاطر، فإنه يبدو في الأفق الدور العظيم الذي يمكن أن تلعبه المشتقات المالية بما تنتج من عقود متنوعة كعقود الاختيار والعقود المستقبلية وعقود المبادلات، وذلك في محاولة جادة لتأمين عملية الاستثمار وتقليل تبعات ما يتعرض له من مخاطر، وبغض النظر عن كون هذه المشتقات ليست مجانية أو أن للمستثمر يتحمل تكلفة معينة في سبيل تنفيذها، فإن الواقع يثبت أن العائد من روائها يفوق وزيادة ما تحمله المستثمر كغش لتأمين استثماراته .

على جانب آخر فإن هذه التطورات السريعة والمتلاحقة

وقد أشار (د. الحلوي، ٢٠٠٠) إلى أنه برغم هذه للفرقة بين الخطر (Risk) وعدم التكد (Uncertainty) على أساس أن الخطر مرتبط بتلك المواقف التي يمكن فيها التقييم بتقدير التوزيع الاحتمالي لمشروع معين (Probability, Distribution) في حين أن عدم التكد يرتبط بتلك المواقف التي لا يتوفر فيها المعلومات الكافية، وبالتالي لا يمكن تقدير توزيع الاحتمالات، ورغم ذلك، فإنه يستخدم كلمتي الخطر وعدم التكد ليعلنا نفس الشيء .

في حين أكد جتمان (Gitman, 1991) أن هناك فرقاً بين المخاطر وعدم التكد هذا الفرق يتوقف على مدى معرفة متخذ القرار باحتمالات تحقيق التدفق النقدي، فالمخاطر تصف موقفاً يتوفر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية كافية تساعد في وضع احتمالات متعددة بشأن النتائج للتخدية المستقبلية، أما عدم التكد فإنه يصف موقفاً لا يتوفر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية للاعتماد عليها في وضع توزيع احتمالي للنتائج للتخدية المستقبلية، ومن ثم عليه أن يضع تخمينات مقولة للصورة التي يمكن أن يكن عليها التوزيع الاحتمالي، ولما كانت تقديرات التوزيع الاحتمالي قائمة على تخمينات متخذ القرار، فإنه يطلق عليها التوزيع الاحتمالي الشخصي .

ويتفق ذلك مع رؤية (د/هندي، ١٩٩٩) في أن الفرق الجوهرى بين المخاطر وعدم التكد، يكمن في الطريقة التي بمقتضاها يتم تقدير التوزيع الاحتمالي للنتائج للتخدية، ففي الحالة الأولى يتم وضع هذه التقديرات على أساس البيانات التاريخية، وفي الحالة الثانية يتم وضع التقديرات على أساس الحكم الشخصي لمتخذ القرار .

ويستطيع الباحث أن يستخلص من هذه الآراء أنه يمكن تصنيف حالات اتخاذ القرارات بحسب درجة المعرفة بنتائج القرار إلى ثلاث حالات هي : التكد، عدم التكد، والخطر، فالتكد هو حالة تؤدي فيها اتخاذ القرار إلى نتيجة واحدة معروفة للمعرفة القائمة أو حالة اليقين، أي أنها مؤكدة، بمعنى أن صاحب القرار يعرف النتيجة التي سينتهي إليها قراره

فإن الاحتمال الولد أن يكون التغير في غير صالح المستثمر، وقد يكون العكس، إن الأهداف التي يسعى للمستثمر إلى تحقيقها ترتبط بالمستقبل، ومن المعروف أنه ليس هناك مؤكد إلا الماضي، إن كل قرار تتخذه المنظمة كمركز مستقل هو خاضع لعدم التكد التابع لعدم استقرار وثبات البيئة، ومن ثم فإن المؤكد الوحيد في حياتنا هو عدم التكد .

هذا التغير الموقع حدوثه، والذي قد يحمل في طياته نتائج غير مرضية، هو المخاطر بعينها، والتي يختلف مفهومها باختلاف مجال التطبيق، ومدى تأثيرها في تقويم الأصول أو الأوراق المالية والالتزامات على الأصول .

ولذلك يتفق كل من (د/ الحلوي، ٢٠٠٠ - د/هندي، ٢٠٠١ - ويمستون وبريجهام، ١٩٩٢ - جينسكي، ١٩٩٤ - د/ فرحات، ٢٠٠٠ - د/ شاكر، ١٩٩٨ - وزلمر وإقبال، ٢٠٠٠) أن المخاطر تعنى التقلب المتوقع في العائد المستقبلي، أو هي درجة الاختلافات في التدفق النقدي لمشروع معين، عن تدفق نقدي مقدر أو متوقع، وكلما زاد مدى هذه الاختلافات، كان ذلك معناه زيادة الخطر فالمخاطر نتيجة وليست سبب أو هي فعل Action ورد فعل Reaction، حيث يمثل الفعل، المتغير المؤثر أو المتغير المستقل، في حين يمثل رد الفعل المتغير التابع، والذي يحدث فيه التغير كرد فعل أو كنتيجة للتغير الذي حدث في المتغير المستقل .

وحول ما يثار من لبس بين مفهومى المخاطر وعدم التكد، فإن (د/الحلوي، ٢٠٠٠ - جتمان، ١٩٩١ - د/ فرحات، ٢٠٠٠ - د/ رسمية، د/ حنفي) يرون أن اصطلاحى المخاطر وعدم التكد قد يكونا مترادفين، وقد يطلق كلاهما ويراد به الآخر، ولذلك فقد يبدو للقارئ ألا فرق بين اصطلاحى الخطر وعدم التكد وألهما مترادفان، فإذا كان صحيحاً أن الاصطلاحين مترادفين، بمعنى أن الخطر لأي اقتراح استثماري هو نتيجة لعدم التكد المرتبط بهذا الاقتراح، إلا أنها متميزان من حيث أن النتائج غير المؤكدة لأي اقتراح لا تعني أن يتصف بالخطر إلا إذا كان من المحتمل أن يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة .



ميزة لها أهميتها، وإن كانت غير مجدية، إذ هناك دلائل ثمة للتنبؤية، وعندما تتجح المنشأة في التحكم في المخاطر المالية، فإن الفرصة تصبح متاحة للإدارة للتفرغ لإدارة مخاطر التشغيل، كما أنه يمكن تقسيم هذه المخاطر إلى نوعين بحسب انتظامها من عمه هما:

١- المخاطرة المنتظمة : تمثل نسبة المخاطرة التي تعود إلى حركة السوق ككل إلى المخاطرة الكلية، وتعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتؤثر في السوق، مصادر للمخاطرة المنتظمة، ويتمثل المصادر المنتظمة للمخاطرة فيما يلي :

- مخاطر سعر الفائدة (تقلب أسعار الفائدة) .
- مخاطر القوة الشرائية (انخفاض القوة الشرائية نتيجة التضخم).
- مخاطر السوق (تقلب أسعار الأوراق المالية خلال فترات الراج والكساد) .

- مخاطر الرافعة المالية (تقاس بنسبة الديون إلى حقوق الملكية أو إلى إجمالي الأصول) .

٢- المخاطرة غير المنتظمة : تمثل المخاطرة المتبقية التي تتفرد بها ورقة مالية معينة، وتعتبر التغيرات المؤثرة على المنشأة كإضرابات العمال، والأخطاء الإدارية وتغير أنواق المستهلكين، مصادر للمخاطرة غير المنتظمة، وحيث أنها تؤثر على منشأة ما أو عدد قليل من المنشآت فيجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل منشأة على حدة .

وتتمثل أهم مصادر المخاطرة غير المنتظمة فيما يلي :

- مخاطر الإدارة . - مخاطر الصناعة .

ويرى (د/هندي، ١٩٩٩) أنه إذا كانت مخاطر التضخم ليست من بين المخاطر المالية المشار إليها، فليس معنى هذا إنكار وجودها، وذلك أنها تنعكس بصورة أو بأخرى في أنواع المخاطر المذكورة، تؤكد على ذلك بفكر (Megginson, 1997) والذي على أساسه صيغت المعادلة التالية، وللمعدة لسر الفائدة الأسمى :

سعر الفائدة الاسمي = سعر الفائدة الحقيقي + علاوة التضخم.
كذلك ينعكس التضخم في سعر الصرف، فارتفاع معدل

بالتأكيد (حالة معرفة كاملة بالمستقبل)، بينما الخطر هو حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة، وأن صاحب القرار يعرف احتمالات حدوث كل من هذه النتائج، وتعتبر هذه حالة معرفة جزئياً بالمستقبل، في حين أن عدم التأكد هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى مجموعة من النتائج الممكنة كل منها غير معروفة، كما أتت كثير الاحتمالات في هذه الحالة تكون غير ذي معنى، وتوصف هذه الحالة بالجهل الكامل بالمستقبل .

٢/١ أنواع المخاطر :

كما سبق ذكره فإن الاستثمارات ترتبط باتخاذ قرارات مستقبلية يعتمد بعضها على ما يتوافر لدى متخذ تلك القرارات من بيانات تاريخية، بينما يرتبط جانب آخر منها بمدى القدرة على اتخاذ هذه القرارات .

ولما كان المستقبل غير معلوم فإن المتوقع أن تولجه قرارات الاستثمار مخاطر متنوعة، خاصة وأن أصحاب رأس المال يسعون إلى الحصول على أفضل عائد، وأن هناك علاقة طردية بين العائد والمخاطرة، وكلهم ييحتون عن المخاطر للوصول إلى هدفهم في تحقيق العائد .

وينفق كل من (د/الهوري، ١٩٩٦، د/هندي، ١٩٩٩، د/عبد المطلب، ٢٠٠٠) على أنه بشكل عام يواجه المدير الحالي نوعين من المخاطر : مخاطر الأعمال والمخاطر المالية، وترتبط مخاطر الأعمال Business Risk والتي يطلق عليها أحياناً مخاطر التشغيل Operating Risk بظروف الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة، مثل المستوى التكنولوجي والابتكار والتطوير وظروف المنافسة، أما المخاطر المالية Financial Risk فتربط بمتغيرات مالية لا دخل لإدارة المنشأة فيها، مثل التغير في أسعار الفائدة، والتغير في أسعار الصرف، وما شابه ذلك، وعلى عكس مخاطر الأعمال التي يصعب إن لم يستحل التنبؤية ضدها، فإن المخاطر المالية يمكن التحكم فيها، بل ويمكن القول، أنه بفضل العناية المالية، أصبح من الممكن للمنشأة التنبؤية ضد تلك المخاطر بالقدر الذي ترضيه، وهي

الأسواق، كل ذلك في الوقت الذي يرتفع فيه متوسط صعوبة السمر، بشكل ينفح حائلاً دون إبرام بعض الصفقات .
٣/١ أبعاد مخاطر الاستثمار :

لقد أصبح حجم المخاطر المالية بمختلف أنواعها ملموساً، بل ومهدداً لاستقرار الاقتصاد العالمي والمحلي، وللتقلب في سعر صرف اللين خلال التسعينات من القرن العشرين، والتقلب في سعر صرف عملة العديد من دول شرق آسيا منذ منتصف التسعينات (IMF , 1998, b) والتقلب في سعر صرف الجنيه المصري في الثمانين الآخرين من القرن العشرين، بعد أن كان يتمتع باستقرار امتد لسنوات، كلها شهادة على الحدة التي تنسم بها مخاطر سعر الصرف باعتبارها أحد مشقات المخاطر المالية .

إلى ذلك أشار (د/هندي، ١٩٩٩) أن المشكلة الأساسية للمخطر ليست لقط في حجمها، ولكن الأخطار من ذلك هو مفاجأة حدوث هذه المخاطر دون سابق انذار في غالبية الأحوال، أضف إلى ذلك ما يتركب على حدوث مخاطر مالية تحصف بالقتصاد بلد معين، حيث يمتد أثر ذلك إلى العديد من البلدان الأخرى، بداية من البلدان ذات العلاقة بهذه الدولة وانتهاء ببقي دول العالم تقريباً، ولنا في أزمة دول جنوب شرق آسيا مثلاً حياً على ذلك، فقد بلغت دروتها في أكتوبر عام ١٩٩٧، ثم امتد أثر تلك الأزمة في البداية إلى اليابان، ومنها إلى كافة الدول ذات العلاقة الاقتصادية القوية بدول الأزمة (IMF, 1998a) ثم امتد بعد ذلك إلى باقي دول العالم، والذي انعكس بدوره على معدلات النمو الاقتصادي العالمي (IMF, 1999).

فإذا كانت هذه هي طبيعة المخاطر، من حيث فجائتها، ولامتداد أثرها إلى جميع أنحاء الدول، فإن هذا يعني ضرورة مواجهتها بإدراكها من خلال سبل التنظيمية، فلذلك مردوده الإيجابي على اقتصاديات المشروع والاقتصاد القومي برمتها، التنظيمية مثلاً من شأنها أن تتيح للفرصة للمشاة لأن تخطط للمستقبل في ظل درجة أكبر من التاكيد، كما يمكن من

التضخم في دولة ما، مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، لا بد وأن يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملتها، أي انخفاض قوتها الشرائية (Fischer, 1998)، أما تأثير التضخم على أسعار السلع، فليس في حاجة إلى توضيح، نأني لتأثير التضخم على أسعار الأسهم العادية والمؤشرات - أي حقوق الملكية - والذي يأتي نتيجة لكون التضخم يؤثر على معدل الخصم، أي معدل العائد المطلوب على الاستثمار، ومن ثم يؤثر عكسياً على أسعار الأوراق المالية المتداولة .

وإذا كان د/هندي قد ائتق مع معجمسون على اعتبار أن التضخم يعتبر أحد المخاطر المالية الهامة، فإن (لكسندر، ١٩٩٣ - راد كليف ١٩٩٤، ريلي ١٩٨٥، وآخرون) قد أضافوا أنواعاً أخرى من المخاطر، سواء تمثلت في المخاطر السياسية، أو مخاطر التسويق أو مخاطر نقص المعلومات، حيث يضيف لكسندر وآخرون (Alexander, 1993) نوعاً آخر من المخاطر يعرض لها المستثمرون وهي ما تسمى بالمخاطر السياسية Political Risk والتي تنتج عن كون الاستثمار عادة ما يكون بعملية الدولة الأجنبية، حيث يكون المستثمر في حالة عدم تأكّد من إمكانية تحويل العملة الأجنبية إلى عملته الوطنية، وذلك في حالة ما إذا قامت الحكومة بوضع قيود على عملية التحويل، أو فرضت عليه ضرائب .

أما بالنسبة لمخاطر سعر الصرف، فيقصد بها عدم التأكّد بشأن سعر صرف العملة الأجنبية (عملة الدولة التي يتعامل المستثمر في أموالها) ويضيف راد كليف (Radcliff, 1994)، وريلي (Rely, 1985) أنواعاً أخرى من المخاطر غير المخاطر السياسية ومخاطر سعر الصرف، فالمقارنة مع السوق الأمريكية تكشف عن أن الأسواق الأجنبية تنسم بسهولة لكل، مما يعطي صعوبة بيع الورقة المالية في التوقيت المرغوب دون تقديم تنازلات سعرية، وهو ما يطلق عليه مخاطر التسويق Marketability Risk هذا إلى جانب مخاطر نقص المعلومات Insufficient Information عن المنشآت المتداول أسهمها في تلك



خلال التغطية الحد من مخاطر الإفلاس .

وهنا ينبغي أن نؤكد على حقيقة مفادها، أنه إذا كان الجهل بالمستقبل له ثمن يتمثل في حالة القلق التي يعيشها المستثمرون من جراء ما يتوقعونه من مخاطر، فإن التغطية ضد هذه المخاطر قد تكون منخفضة التكاليف، ولكنها ليست مجانية، فهناك تكلفة المعاملات، وهناك العمولة أو المكافأة التي يحصل عليها صانع السوق، وتبدو تكلفة التغطية واضحة في عقود الاختيار وعقود المبادلة، حيث يشير مارشال وبنسال (Marshall and Bansal, 1993) إلى أنه في حالة ما إذا كان سعر العقد للمستقبلي يعادل سعر الأصل في السوق الحاضر في تاريخ التسليم، حينئذ لا تكون هناك تكلفة للتغطية، إلا أن الواقع عكس ذلك، فعادة ما يكون هناك تباين بين السعرين، هذا التباين يمثل جزءاً من التكلفة .

٢- التحوط من مخاطر الاستثمار:

١/٢- مفهوم التحوط:

لقد ثبت بما لا يدع مجالاً لأي شك، أن المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون ستبقى وعلماً لا مخلص منه - رضي المستثمرون أو أبوا - وخاصة وأن تضارب رغبتهم في تحقيق مزيد من العوائد لا بد أن يصاحبها ارتفاع في تلك المخاطر، ولأن هذه الحقيقة فظية أمام هؤلاء المستثمرين إلا التحوط من هذه المخاطر .

ويمكن تعريف التحوط باعتباره الوقاية ضد نوع ما من المخاطر، مثل مخاطر هبوط الأسعار Downside Risk، وفي مجال الاستثمارات يسمي التحوط المستثمرين من تدهور الأسواق، إذ لأموال التحوط هدف صريح، مما يعني تأكيدها على العائد المطلق absolute-return بمضاهاة العوائد بالنسبة إلى مقياس مرجعي benchmark أو رقم قياسي index .

وبالتالي عادة ما يتوافق نجاح مديري أموال التحوط على ما يتمتعون به من مهارات في هذا المجال .

وخلافاً للاستثمار في الأصول العادية، ليس كل أموال التحوط تحقق فائدة للمستثمر المتحوط، بل تكون أموال

التحوط انتقائية، ويظل الحجم أحد أكبر العوامل الداخلية أمام فرصة أموال التحوط لأنه حيث تنمو الأموال غالباً ما يتردد المديرون عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية الهامة .

ويشرح Abanomey Walid S & Mathur Ike ربيع إستراتيجيات التحوط من مخاطر الاستثمار هي : إستراتيجية المحفظة المرجحة بالتساوي (EQWP) . Equally Weighted Portfolio : إستراتيجية محفظة التباين الإذني (MVP) minimum-variance portfolio وإستراتيجية Certainty equivalence tangency Portfolio محفظة تماس تكافؤ التأكيد (CETP) وإستراتيجية Bayes-Stein (Bayes) إلا أنه يلاحظ أن إستراتيجية EQWP تنقسم بالمسطحية أو الساذجة لأنها تتضمن استثمار مبالغ متساوية في كل أصل من الأصول ولا تأخذ هذه الإستراتيجية بعين الاعتبار أي معلومات تم الحصول عليها من الأداء السابق، وتفترض أن لكل الأصول فرصة متساوية في تحقيق أداء جيد . أما إستراتيجية MVP فتستخدم محفظة للتباين الأدنى الملائمة للبيانات السابقة، وتدعم البحوث فكرة أن هذه الإستراتيجية لديها خطأ تقدير أقل لأنها لا تعتمد على تقدير العوائد المتوقعة، بل تستخدم فقط التباينات المشتركة التقديرية، وهي أكثر استقراراً من العوائد . وتستخدم إستراتيجية CETP المحفظة الطارئة Contingent Portfolio التي يتم تقديرها من تقديرات سابقة . وتفترض أن ما كان أفضل بالنسبة للأداء السابق يكون ملائماً للأداء اللاحق، وهذه الإستراتيجية ربما لا تكون أفضل، فقد تعاني كثيراً من مخاطر التقدير بسبب الصعوبة في تقدير العوائد بدقة، أما إستراتيجية Bayes فيتم تقديرها بتقليص متوسط عائد كل أصل نحو قيمة مشتركة للتنبؤ بالعوائد (Abanomey Walid S. & Mathur 2001) .

٢/٢- أنواع التحوط :

توجد ثلاثة أنواع من علاقات التحوط طبقاً للمعيار التاسع والثلاثين من معايير المحاسبة الدولية IAS39 بعنوان محاسبة الصكوك المالية Accounting for financial Instruments الذي أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC بالملكة المتحدة، ونقولها بإيجاز فيما يلي :

١/٢- تحوط القيمة العادلة Fair Value Hedge :

تحوط للتعرض لتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو خصم معترف به، أو جزء محدد من هذا الأصل أو الخصم، والتي يمكن إسنادها إلى مخاطر محددة تؤثر في صافي الدخل المذكور بالتقرير، ولتوضيح هذا التحوط، نفرض أننا ندرس استثمار في دين بسعر فائدة ثابت تتعرض القيمة العادلة لهذا الاستثمار لتغيرات ناتجة عن حركات أسعار الفائدة، ففي السنة الأولى يقوم المستثمر مقابل ١٠٠ دولار بشراء ورقة دين بسعر فائدة ثابت مصنفة باعتبارها متاحة للبيع، وفي آخر السنة الأولى تكون القيمة العادلة ١١٠ دولار، وبالتالي يتم الإبلاغ عن زيادة بمبلغ ١٠ دولار في حقوق الملكية (نفرض أن المستثمر قد اختار هذا الأسلوب) وتتم زيادة المبلغ المرحل إلى ١١٠ دولار في الميزانية العمومية. ومن أجل حماية القيمة العادلة لهذا الاستثمار التي تبلغ ١١٠ دولار يدخل حائز ورقة الدين في معاملة تحوط hedging transaction بشراء خيار ورقة الدين عند أجل الاستحقاق بمبلغ ١٠ دولار وفي آخر السنة الثانية إذا زاد سعر الفائدة وبالتالي انخفضت القيمة العادلة لورقة الدين بمبلغ ٥ دولارات، سيكون للورقة المشتقة derivative مكسب ٥ دولارات يحوض عن الخسارة في القيمة العادلة.

٢/٢- تحوط التدفق النقدي Cash Flow Hedge :

تحوط التعرض لإمكانية التغير في التكاليف النقدية والتي يمكن إسنادها إلى مخاطرة محددة مرتبطة بأصل أو خصم معترف به (مثل كل أو بعض دفعات الفائدة المستقبلية على دين بسعر فائدة متغير) أو معاملة تبيؤ forecasted transaction (مثل شراء أو بيع متوقع والتي ستؤثر في صافي الربح أو الخسارة المذكور بالتقرير). ولتوضيح هذا التحوط، نفرض أننا ندرس دين بسعر فائدة عائم floating حيث سيتباين التدفق النقدي لمحور الورقة التجارية أو السند الإنكلي حسب تغيرات أسعار الفائدة. وبالتالي يجوز أن يختار محور الورقة التجارية أو السند الإنكلي للحصول على تدفق نقدي مستقر في المستقبل. ونتيجة لهذا، يمكن أن

يتعاقد على استبدال سعر فائدة الدين الاسمي حيث يدفع مبلغ ثابت للطرف الممتنع للاستبدال ويتقاض منه مبلغ عام لتسوية التزامه بسعر الفائدة المتغير. والتكاليف النقدية المستقبلية للتحوط عبارة عن دفعات الفائدة المستقبلية.

٢/٢- تحوط الاستثمارات Hedge of Nwt

: Investment in A Foreign Entity

تحوط التعرض لتروق أسعار صرف العملات الصعبة الناشئة عن بند (أصل) نقدي monetary item بشكل جوهرياً جزء من صافي الاستثمار الأجنبي. ولتوضيح هذا التحوط، نفرض أننا ندرس استثماراً أجنبياً بعملة أخرى غير العملة المستخدمة في إعداد تقارير الشركة للمستثمرة. سيتعرض ذلك الاستثمار لإمكانية تغير حسب حركات أسعار الصرف بين العملة المستخدمة في إعداد تقرير الشركة والعملة المستخدمة في الاستثمار. وللتحوط من إمكانية التغير المذكور، تستطيع الشركة للمستثمرة أن تقرض مبلغ العملة المستخدمة في الاستثمار لنفس أجل الاستحقاق. وستغطي هذه العملية تأثير إمكانية تغير سعر صرف العملة الأجنبية في حساب الملكية للشركة المستثمرة. (IAS, 2000).

٣/٢- مقايي التحوط من مخاطر الاستثمار :

أمام تزايد حجم وقوة المخاطر المالية التي واجهت المنشآت خلال السنوات العشرين الأخيرة من القرن العشرين فقد صاحب ذلك زيادة مضطربة في الموارد المالية والبشرية التي تتركسها تلك المنشآت لإدارة المخاطر، ومن ذلك ما قامت به بعض منشآت الأعمال من إنشاء إدارات متخصصة وظيقتها الأساسية تشخيص وتحليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها تلك المنشآت، وبمعنى آخر أساليب إدارة تلك المخاطر.

وإذا لقي هذا التوجه قبولاً كبيراً خاصة مع ظهور نوعيات من المخاطر أصبح أثرها لا يقتصر فقط على منشآت الأعمال وإنما امتد تأثيرها على الاقتصاد القومي والعالمي ككل، وبالتالي لوفت إدارة المخاطر للتقليدية، كالتأمين، والمواصفة بين مصادر التمويل ومجالات الاستثمار، عاجزة عن مواجهة تلك المخاطر وإدارتها بشكل فعال.



التقاضي، وخسائر بيع الأصول ... وهي في الغالب ما تكون تكلفة ضئيلة . والثانية : هي التكاليف غير المباشرة والتي تمثل النسبة الأكبر من تكلفة الإفلاس، وتشمل تكلفة الوكالة للقروض التي تلجم عن ممارسة الدائنين لحقوقهم بفرض قيود على قرارات الإدارة، إضافة إلى انخفاض المبيعات ... باختصار هناك تكلفة للإفلاس، وهذه التكلفة يمكن تخفيضها إذا ما انخفضت فرصة حدوث الإفلاس من الأساس. وهو ما يمكن حدوثه حالما يتم استخدام أساليب التغطية المناسبة (Grinblatt and Titman).

ويتم (د/ هندي) توكيد على دور التغطية في الحد من مخاطر الإفلاس وتكلفتها بنطين هامين : النقطة الأولى، أنه إذا كان من شأن التغطية أن تسهم في الحد من التعرض لمخاطر الإفلاس، فإن هذا يعني أنها تسهم بالتعبئة في زيادة الطاقة الاقتراضية للمنشأة، وتحقيق المزيد من فرص تحقيق وفورات ضريبية، قد تزيد أرباحها عن تكلفة التغطية، مما يسهم في تعظيم القيمة السوقية للمنشأة . النقطة الثانية، أن نجاح التغطية في ذلك ليس مؤكداً على الدوام، فلو أن تكلفة التغطية مرتفعة، والمدى الذي يمكن أن تنخفض فيه المخاطر محدوداً، فإن التغطية قد لا تكون ذي معنى إذا كانت مخاطر الإفلاس محدودة .

(٣) إتاحة فرصة أفضل للتخطيط لتغطية الاحتياجات المالية:

كما هو معلوم فإن اعتماد أي منشأة على تمويل أصحاله له مصدران تمويل ذاتي / داخلي، وتمويل خارجي، ولكل مصدر منهما مزايا وعيوب، وأن كانت عيوب تزايد الاعتماد على مصادر تمويل خارجية تفوق ما يتحقق من مزايا هذا الأسلوب، فإذا ما نحينا جانباً ما يدفعه المستثمرون على أرباحهم الموزعة من ضرائب، مما يكون له آثار عكسية على ثروة المالك، فإن التكلفة العالية للاقتراض تجعل التغطيات التغطية للمنشأة تنسم بالتقلب الشديد . إلى جانب زيادة درجة الرفع المالي، وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في تقلب ربحية السهم، وهو ما يؤثر عكسياً على قيمة السهم السوقية، وهنا تلعب التغطية ضد المخاطر دوراً ملموساً في التحوط من هذه المشكلة، وذلك بإتاحة الفرصة

إن ما حدث من تقلبات عنيفة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، إلى جانب التقلبات المفاجئة في أسعار بعض السلع الإستراتيجية مثل البترول، وكذلك ما حدث في مؤشرات أسواق الأوراق المالية، في الوقت الذي يصعب فيه توقع تحديد حجم وتوقيتات تلك المخاطر وما يترتب عليه من آثار (Martinez, 1998) كل ذلك يبين حجم مشكلة المخاطر التي تواجهها منشآت الأعمال، وحتمية العمل بجدية لابتكار أدوات حديثة لإدارة هذه المخاطر .

وحول مزايا التغطية ضد المخاطر يؤكد كل من : (جرينبلات و تيمان، ١٩٩٨ - جراهام ودانييل، ٢٠٠٠ - جراهام وسميث، ١٩٩٩ - توفانو، ١٩٩٦ - ديمارزو، ١٩٩٥) . أنه في ظل السوق الكامل يمكن أن يكون للتغطية ضد المخاطر العديد من المزايا، من بينها :

(١) تخفيض الضرائب المدفوعة

مما لا شك فيه أن وجود الضرائب يصبح هناك أهمية كبيرة للتغطية، فإذا فرض أن هناك منشأة تخضع لمعدل ضريبة ٣٠% وتصدر السداد إلى أوروبا، ولها تتوقع أن يكون هناك تباين في صافي الربح من نشاطها هناك، مرجع ذلك إلى مخاطر سعر الصرف، ويوسع الشركة أن تضمن عدم تعرض أرباحها للتغير مهما ارتفع أو انخفض سعر صرف الجنية، وذلك عن طريق قيامها بالتغطية ضد تلك المخاطر .

في ظل احتمالات متساوية لسعر صرف الجنية، مع الأخذ في الاعتبار أنه كلما انخفض سعر صرف الجنية، ارتفعت قيمة الأرباح المتولدة . النتيجة المتوقعة في هذه الحالة، أن القيمة المتوقعة لصالبي الربح بعد الضريبة، سيكون أكبر في حالة التغطية عنه في حالة عدم التغطية . مرجع ذلك إلى أن المعاملة الضريبية للربح تختلف عن المعاملة الضريبية للخسارة، فالأرباح تخضع للضريبة أما الخسائر فتخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة .

(٢) تخفيض التعرض للإفلاس وما يصاحبه من تكلفة :

كما هو معروف، فإن هناك نوعين من تكاليف الإفلاس، الأولى : تكلفة مباشرة وتمثل بصفة أساسية في إجراءات



حتى يسهل لهم تبرير فشلهم (Demarzo & Granblatt, 1995 Duffile) .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : كيف يمكن للتغطية أن تحقق مأرب الملاك في وضع نظام تقييم عادل لأداء الإدارة؟ هناك نوعين من العوامل المؤثرة على الأداء .. بعضها عوامل تقع تحت سيطرة الإدارة، والأخرى خارجة عن السيطرة . والسبيل هنا أن تضع الإدارة تقديراتها بشأن الربحية المتوقعة للصلاحيات بحداً عن العوامل التي يصعب السيطرة عليها، وأن تكون للربحية المتوقعة هي أساس تقييم أداء الإدارة، فإذا ما زادت الربحية الفعلية عما سبق تقديره كوفئت الإدارة وإذا انخفضت يتم محاسبتها . أما بالنسبة للعوامل الخارجة عن نطاق سيطرة الإدارة، فإن عقود المشتقات هي السبيل للتحوط من هذه العوامل .

٥) تهيئة الظروف لاتخاذ قرارات رشيدة :

تلعب التغطية دوراً محورياً في توفير مناخ يساعد على اتخاذ قرارات مستقبلية رشيدة وفاعلة، حيث يمكن عن طريقها التأكيد بشكل كبير من حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها .. وللتأكيد على ذلك، دعنا نفترض أن مالِكاً لقطعة أرض زراعية لديه حرية زراعتها أرز أو قمحاً أو قطناً، أو أي محصول آخر وهو يتوقع أن تكون أسعار الأرز مستقبلاً أعلى من غيره من المحاصيل الأخرى، بناء على ما تجمع لديه من معلومات ومواقف حدثت في سنوات سابقة، ولكن لأن هذه التوقعات ترتبط بالمستقبل غير المعروف أو غير المؤكد حدوثه، فقد تصيب توقعاته وقد تخطئ، فإذا ما خصص أرضه لزراعة الأرز فقد يجني خسارة من وراء ذلك، مرجع هذا قد يكون أكثر من مسبب، فقد يكون ما يفكر فيه هو نفس رؤية غيره من المزارعين، وقد يزيد إنتاجه القطن بشكل غير مسبوق، وقد يفتح باب استيراد الأرز من الخارج .. كل هذه عوامل تؤدي دون شك إلى زيادة المعروض من الأرز مما يقلل من أسعاره بما لا يكفي حتى لمجرد تغطية تكلفة الإنتاج .

ماذا يمكن لهذا المزارع أن يفعله لتلاشي هذه الخسائر، أو

لتخطيط أفضل للاحتياجات المالية، في ظل تفضيل المشتقات الاعتماد على التمويل الذاتي حتى مع وجود فرصة جيدة للحصول على احتياجاتها المالية من مصادر خارجية (Iwnt & Kearney, 1990) .

٤) تهيئة الظروف لتقييم عادل للإدارة :

رغم أن هناك تعارض مستمر بين مصلحة الملاك ومصلحة الإدارة، حيث يسعى كل طرف لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، حتى وإن كان على حساب الطرف الآخر، ونظراً لوجود مصلحة مشتركة - رغم هذا التعارض بين الطرفين، فإن الملاك يسعون دائماً إلى وضع نظام لمكافأة الإدارة، يقوم على ربط المكافآت التي يحصلون عليها، بقدر ما يحققون من مصالح الملاك، وحتى ينجح هذا النظام في تحقيق هدفه، فإنه ينبغي أن يرتبط بمتغيرات تخضع لسيطرة الإدارة، دون غيرها من المتغيرات . وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النتيجة في الغالب أن هذا النظام قد أعطي للإدارة مكافآت ليست من حقهم . أو ربما حرموا من المكافآت في وقت لا دخل لهم في أسباب تندي الأداء حيث أن أسباب هذا التندي قد يرجع إلى عوامل خارجة عن نطاق سيطرتهم .

إن من العوامل التي يتأثر بها الأداء، والتي لا تدرج تحت سيطرة الإدارة، للتغير في أسعار الخامات، للتغير في أسعار الصرف، والتغير في أسعار الفائدة .. وهذه كلها متغيرات لا تستطيع أي إدارة أن تتحكم فيها، ويجارة أنق فإن وضع أي نظام للتحفيز أو المكافآت ينبغي أن يستبعد هذه المتغيرات ... وهذا ما تقدمه لنا عقود المشتقات، حيث يتم التغطية أو التحوط من حدوث هذه المتغيرات باستخدام العقود الآجلة والعقود المستقبلية، وعقود الخيارات، وعقود المبادلات، وهذه العقود تسهم بشكل كبير في حماية المنشأة من أي تقلبات في ربحيتها، وتقلباتها النقدية للخدمة عن عوامل خارجية لا دخل للإدارة فيها . وهكذا فإن للتغطية من هذه المخاطر يساهم بشكل فعال في بناء نظام عادل لتقييم أداء الإدارة، فالمنشأة التي ليس لديها أدوات عائلة لتقييم الإدارة، هي محط أنظار المديرين الذين لا يتقنون في أنفسهم



وغير المباشر ...

ولكن ينبغي أن نلاحظ أمرين على جانب كبير من الأهمية، أولهما : أن التغطية ليست مجانية، بل بتكلفة، يطلق عليها تكلفة التأمين، حتى وإن كانت تكلفة منخفضة، ثانيها: أن التغطية وإن كانت تسهم في زيادة لتدفقات النقدية، غير أنها لا تسهم في تعظيمها، ومن ثم لا تسهم في تعظيم ثروة الملاك . كما أنها إن كانت تحد من التقلب في العائد، فإنها قد تحد من فرصة تعظيم ثروة الملاك . وعليه فإن قرار التغطية لا ينبغي أن يكون عشوائياً أو مصادفة، وإنما يجب دائماً تحديد شأن للتغطية ومداهما، حتى يمكن اتخاذ القرار السليم في مجال التغطية المطلوبة .

وهنا يضيف جرهام ودنيال (Graham and Daniel , 2000) نقطة هامة وهي أنه إذا كانت أسواق رأس المال (Perfect) أي تتسم بسيادة المنافسة التامة لا يؤدي التحوط إلى زيادة قيمة المنظمة نظراً لأنها في هذه الحالة يمتلك حملة الأسهم ما يحتاجون إليه من أدوات ومعلومات لازمة لإيجاد محافظ الأوراق المالية التي تحقق مستوى المخاطرة المرغوب لديهم، وبالتالي لا يوجد أي سبب للجوء المنظمة إلى التحوط، أما إذا كانت أسواق رأس المال Imperfect أي تتسم بعدم سيادة المنافسة التامة، حيث تتعرض المنظمات لمخاطر اقتصادية حسب البيئة التي تعمل بها، يمكن أن يؤدي هذا التعرض للعرض لتكاليف على المنظمة مثلما يحدث نتيجة تقلب أسعار الفائدة، وإلى جانب ما سبق من مزايا التحوط ضد مخاطر الاستثمار، فقد أضاف كل من (سينزل، روس، ليندل، توفافو، ومارزو) عدداً من المزايا الأخرى للتحوط (Walid Abanomey, 2001)، تتمثل فيما يلي :

١- زيادة القدرة على الاقتراض :

يوضح Stulz (١٩٩٦) و Ross (١٩٩٧) أن التحوط يزيد القدرة على الاقتراض debt capacity من خلال تقليل تقلب الدخل و/أو تقليل احتمال حدوث حجز على الأموال financial distress فإذا أضفنا المنظمات رافعة leverage استجابة لزيادة القدرة على الاقتراض، فإن

للتحوط من حدوثها ؟ يستطيع ذلك إذا ما أمكنه إفرام عقود مستقبلية لبيع كمية الأرز المتوقع إنتاجها تسليماً للتاريخ المتوقع لجني المحصول^(١) وبمعدل للإردب يفوق ما يتحمل من تكلفة الإنتاج. وهكذا يستطيع أن يحقق مكاسب مؤكدة بصرف النظر عما يحدث من انخفاض متوقع في سعر الأردب في السوق الحاضر في تاريخ التسليم، حيث سيتعامل مع المشتريين على أساس ما تم الاتفاق عليه في العقد لسعر الأردب، وبالتالي يمكن لهذا المزارع أن يتوسع بحريته في زراعة محصول الأرز دون خوف من انخفاض سعره مستقبلاً .

ولكن وكما سبق القول، فإن هذه التغطية وقد طمأنت المزارع بأنه لن يتحمل أية خسائر قد تحدث مستقبلاً إذا ما حدث وانخفض سعر أردب الأرز، فإنه في ذات الوقت لن يستطيع أن يجني ثمار أي زيادة قد تحدث في أسعار أردب الأرز، حيث أنه ملازم بتكليف ما تم الاتفاق عليه في العقد .. وهو ما يسمى تكلفة التأمين أو ثمن التغطية .

من خلال ما سبق، نستطيع القول أن دور التغطية لا تقتصر فقط على الحد من المخاطر، وإنما تمتد أثرها لأبعد من ذلك، فإسهامها، في تعظيم التدفقات المتولدة، فإنها تعظم القيمة السوقية للمنشأة، كما أنه عن طريق تخفيض الضرائب المستحقة بتحقيق زيادة في صافي الربح بعد الضرائب، وما يستتبعه من ارتفاع نصيب السهم من تلك الربحية، ناهيك عما يتحقق من التغطية مما سبق الإشارة إليه، من تخطيط أفضل للإحتياجات المالية، وما يحدثه من أثر إيجابي على ربحية المنشأة مستقبلاً، كذلك فإن التقييم العادل للإدارة من شأنه أن يجلب أفضل الكفاءات الإدارية للمنشأة إلى جانب الأثر الإيجابي الذي يحدث نتيجة ترشيد عملية اتخاذ القرارات، وما يترتب عليه من تخصيص أفضل للموارد .. أضف إلى هذا ما يجنيه المتحوطون من تخفيض فرص التعرض للإفلاس بتكاليفه المادية والمخووية، المباشر منها

(١) هذا الأسلوب يشابه ما يسمى (بيع السلم) الذي يطبق بشروط محددة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويرتبط كذلك بما يعرف (بالسلم المؤموز)، سيود الإشارة إليه في نهاية البحث.

٣- استفادة المديرين من المعلومات السرية الهامة :

يفترض De Marzo and Duffie (١٩٩١) و Breeden and Viswanathan (١٩٩٨) أنه توجد جوانب عدم تناسق في المعلومات asymmetries بين المديرين، وحملة الأسهم، فالمنظمات يجب أحياناً أن تتحوط استناداً لمعلومات سرية Private لا يمكن توصيلها بدون تكلفة إلى حملة الأسهم فالمدير الذي يسعى للجودة المالية لديه حافز للتحوط من عدم التأكد بشأن الأداء بحيث لا يقلل السوق من قدرته ، ويتم قياس عدم تناسق المعلومات باستخدام نسبة حصة أسهم المنظمة التي تمتلكها مؤسسات، نظراً لأنه إذا كانت المنظمة مملوكة بصفة أساسية لمؤسسات فإنها تواجه درجة أقل من عدم تناسق المعلومات، وبالتالي فإن المنظمات المملوكة بدرجة مرتفعة لمؤسسات تتحوط بدرجة أقل، بينما وجدت دراسات أخرى أن ارتفاع ملكية المؤسسات للمنظمة تزيّد احتمال التحوط مع مشتقات العملة currency derivatives.

٣- الهندسة المالية وإدارة المخاطر :

١/٣- مفهوم ودور الهندسة المالية :

يؤكد كل من (د/ الحناوي ١٩٩٧-، د/ هندي، ١٩٩٩-، مارشال، بنسل، ١٩٩٣-، توفانو، ١٩٩٦- ماسون، ١٩٩٠- وفيريتي ١٩٩٨) على أهمية وخطورة الدور الذي تلعبه الهندسة المالية في إدارة المخاطر، ومدي مساهمتها في التخفيف من حدتها، وذلك في ضوء ما تقدم من ابتكارات في هذا المجال .

إن الهدف الأساسي من ازدهار ونمو المشتقات هو السيطرة على المخاطر التي يتعرض لها المستثمر، بل إن الأمر قد يصل إلى تحقيق استثمارات ذات عائد خالي من المخاطر Risk free Investment، أن قيام المستثمر بتكوين استثمارات ذات عائد خالي من المخاطر باستخدام المشتقات، هو ما يمكن أن يطلق عليه الهندسة المالية . فالهندسة المالية لا تخرج عن كونها وسيلة لإدارة المخاطر (د/الحناوي، ١٩٩٧) .

الريادة المصاحبة في استئصال الفوائد المدفوعة نقل من الالتزامات الضريبية، وتزيد من قيمة المنظمة . وبالتالي فإن ريادة القدرة على الاقتراض تقدم حافزاً ضريبياً للتحوط . ويرى Leland (١٩٩٨) أن للتحوط بريد القيمة من خلال مسارين مختلفين مرتبطين باستخدام القرض : طبقاً للمسار الأول، يأتي المكسب الرئيسي للتحوط من حقيقة أن انخفاض متوسط التقلب يسمح بزيادة الرافعة مع ما ينتج عن ذلك من زيادة المزايا الضريبية . وطبقاً للمسار الثاني، يأتي المكسب الثاني للتحوط من انخفاض معدل غرامات التأخير default rates وتكاليف الحجز على الأموال مع وجود قدرة على الاقتراض غير مستخدمة . ومعنى ذلك أن المنظمة تحقق غالبية المكسب من زيادة الرافعة / استئصال الضريبة، ولكن لا يتم استخدام جزء من القدرة الزائدة على الاقتراض مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الحجز على الأموال، وبالتالي زيادة قيمة المنظمة .

٢- الحد من المخاطر الإدارية :

إذا كانت التعويضات التي يحصل عليها المديرين ترتبط بتقلب دخل المنظمة، أو التدفقات النقدية، يمكن حينئذ أن يكون هذا التقلب باهظ التكلفة، وإذا لم يستطع المديرين أن يتحوطوا فعلياً لتقلب دخل المنظمة، أو إذا كان للتحوط أرخص للمنظمة منه المديرين، فإن التحوط يمكن أن يحسن الرفاهية الإدارية . ويمكن أن يكون التحوط عدد الوضع الأفضل إذا قلّ علاوة المخاطرة risk premium التي يطالب بها المديرين، وبالمثل قلّ التعويضات المطلوب دفعها لهم . وقد اكتشف Tufano (١٩٩٦) و Schrand and Unal (١٩٩٨) أدلة إثبات على أن التحوط يزيد مع مساهمة المديرين في ملكية الأسهم Managerial shareholdings ويقلّ التحوط في حالة ملكية المديرين للخيارات mangerial option ownership . وإن كانت دراسات أخرى لم تجد أي أدلة إثبات على أن الحد من المخاطر الإدارية أو زيادة مساهمة المديرين في ملكية الأسهم تؤثر في تحوط الشركة .



وأفكار كندية لخدمة أهداف منشآت الأعمال، فالأنواع المستحدثة من عقود المبادلة، تمثل امتداداً لعقود المبادلة الأساسية، بما فيها عقود مبادلة التترويض بحقوق الملكية التي تستخدم كأداة تحد من فرص تعرض الدولة لمخاطر التوقف عن المداد، هي الأخرى من منتجات الهندسة المالية، وإصدار البونك أنواعاً من السندات تضيف المزيد من الحماية لأموال المودعين في الأخرى هندسة مالية ...

ولكي يتحقق لمنتج الهندسة المالية البقاء والاستمرار، لابد وأن يحقق منافع لكافة الأطراف المتعاملة معه . وعندما يستخدم هذا المنتج في إدارة المخاطر، فإن من تنتقل إليه هذه المخاطر في ظلّه يحصل على تعويض عنها، بينما يدفع الثمن الطرف الذي تخلص من تلك المخاطر . بل وعندما نتجج الهندسة المالية في إعادة توزيع المخاطر، بنقلها إلى من يرغب في تحملها أو من يمكنه تحملها، حينئذ لن يكون الثمن المدفوع بامناً (Funnerty, 1988)، فالهندسة المالية لاستراتيجية للتخصيص، تسهم في تخفيض مخاطر الاستثمار في السند المفرد أو في محفظة من السندات، لذا لا يمانع المستثمر في قبول عائد منخفض نسبياً. واستراتيجية تحويل لشركة المساهمة إلى شركة خاصة تزيد من المخاطر التي يتحملها الملاك، ومن ثم ينبغي أن يتحقق للملاك عائد ملائم يعوضهم عن تلك المخاطر .

وهكذا تفتح الهندسة المالية السبيل لتحقيق المكاسب لكل أطرافها . أو على الأقل تحقيق المكاسب لبعض الأطراف دون أن يكون ذلك على حساب أطراف أخرى مشاركة يضاهي إلى ذلك أنه في ظل الهندسة المالية يدفع الطرف الذي يمكن بفضلها من التخلص أو تخفيض المخاطر، ثمناً ملائماً للطرف الذي انتقلت إليه تلك المخاطر .

٢/٣- المشتقات كمنتج للهندسة المالية :

١/٢-٢ مفهوم المشتقات : ماذا تعني المشتقات ؟ وكيف يمكن استخدامها كأداة لمواجهة المخاطر أو التحوط منها ؟
إن من يتأمل في أسواق المال يجد أن هناك مجموعتين من الأوراق المالية التي يتم تداولها في تلك الأسواق : أوراق

ويري (د/ هدي، للتوريق) أن الهندسة المالية لا يقتصر دورها فقط على تخفيض تكاليف الأنشطة المنفذة، بل تذهب إلى أبعد من ذلك فهي تطور وتبتكر منتجات مالية جديدة، وتقدم خدمات وحلول مبدعة للمشكلات التي تواجه منشآت الأعمال، بل أنها ظهرت لأول مرة في الوجود، لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها تلك المنشآت . حديث ذلك في منتصف الثمانينات، عندما أنشأت بنوك لندن إدارات لمساعدة منشآت الأعمال في مواجهة المخاطر التي يسببها لها عملاؤها، وإيجاد حلول لتلك المشكلات (Marshal and Bansal 1993)، بل وبفضل الهندسة المالية تهيئت الظروف لخلق أسواق جديدة، أبرز مثل عليها أسواق المشتقات (Tufano, 1996) .

ويضيف ماسون وزملاؤه (Mason et al . 1990) مساهمة الهندسة المالية في تنمية ابتكارات تسهم في تحسين ما يسمى بالاقتصاد الحقيقي . إلا أن النجاح في ذلك مرهون بما تقدمه هذه الابتكارات من أدوات تمويل وأنظمة وعمليات .. وكذلك المشتقات ...

ويضع فونرتي. (Funnerty, 1988) إطاراً محددا للهندسة المالية، في ظل هذا الإطار يتحدد نطاق الهندسة المالية بثلاثة مجالات رئيسية :

المجال الأول : يمثل في ابتكار أدوات مالية جديدة، مثال ذلك تقديم أنواع مبتكرة من السندات أو الأسهم الممتازة والمعادية، وعقود المبادلات التي تغطي احتياجات منشآت الأعمال، أما المجال الثاني للهندسة المالية، فيتمثل في ابتكار عمليات مالية جديدة من شأنها أن تخفف تكاليف المعاملات، مثل للتداول الإلكتروني للأوراق المالية، وأخيراً المجال الثالث المتمثل في ابتكار حلول خلاقة مبدعة للمشكلات المالية التي تواجه منشآت الأعمال، مثال ذلك ابتكار إستراتيجيات جديدة لإدارة مخاطر الاستثمار ...

ويضيف (Marshal and Bansal, 1993) أن الخلق والإبداع الذي تحققه الهندسة المالية، لا يقتصر على المنتجات الجديدة التي تقدمها، بل يمتد كذلك إلى محاولات تطويع أدوات

الزراعية وكذلك البترول والنفط وغيره من المعادن ...
(د/ الحناوي، ١٩٩٧). وعلى ذلك فإن كل عقد يقتضي تسليم سلعة أو خدمة في تاريخ لاحق على أساس سعر يحدد مسبقاً بعد عقداً آجلاً (Chance, 1995).

ويفرق (د/ هندي، ١٩٩٩) بين العقود المستقبلية وكل من العقود النقدية وعقود الاختيار، فبينما تتطلب العقود النقدية Cash Contracts تسليم فوري للأصل محل العقد، سواء كان ذلك الأصل سلعة أو ورقة مالية، فإن التسليم في العقود المستقبلية Future Contracts يكون في تاريخ لاحق يحدده العقد، أما السعر فيحدد في الحالتين في لحظة التعاقد. وعلى عكس عقود الاختيار Option Contracts التي يكون فيها تنفيذ العقد اختياري من قبل المشتري، فإن تنفيذ العقود المستقبلية إلزامي لطرفيه، وإن ظلت هناك إمكانية أمام كل طرف للتخلص من التزامات العقد، وذلك بأخذ مركز مضاد Reversing Position على عقد مماثل. فلو أن المركز كان مركز طويل Long Position أي مركز مشتري، فيمكن التخلص من التزامات ذلك المركز بأخذ مركز قصير Short Position أي مركز بائع على عقد مماثل، والعكس لو أن المركز الذي أخذه المستثمر كان مركز قصير.

وإذا كان الاختلاف جوهري بين العقود المستقبلية وكل من العقود النقدية وعقود الاختيار، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للعقود الآجلة Forward Contracts، فالعقود الآجلة لا تختلف جوهرياً عن العقود المستقبلية، فالاختلافات غير جوهرية، من أهمها أن العقود المستقبلية هي عقود نمطية، أي لها سمات وتتداول في أسواق منظمة Organized Markets، بحيث يمكن القول أن العقود المستقبلية هي عقود آجلة نمطية تتداول في سوق منظمة، فالتمتع بقد امتد إلى حجم العقد، وتواريخ التسليم، ومواصفات السلعة أو الأصل المالي، ولم يترك كمجال للتفاوض سوى السعر وعدد العقود.

وبميز (د. الحناوي، ١٩٩٧) بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية في عدة نقاط، تتمثل فيما يلي :

* العقود المستقبلية يتم تداولها في أسواق منظمة .

أو أدوات مالية أساسية Fundamental ولورق أو أدوات مالية مشتقة Derivative وضمن ما تشمله المجموعة الأولى : السندات والأسهم العادية والأسهم الممتازة، والتي تمثل عصب أسواق رأس المال الحاضرة Spot markers التي يتم فيها التسليم وتوفير القيمة خلال أسبوعاً محدداً ... وتعتبر تلك الأوراق وما يتداول فيها من أصول مالية هي الركيزة الأساسية لوجود عقود المشتقات والتي تتمثل في : العقود الآجلة والعقود المستقبلية، وعقود الخيارات، وعقود المبادلة (Derivative Markets).

ويعرف (د. الحناوي، ١٩٩٧) المشتقات (أو الأوراق المالية المشتقة) بأنها تلك الأوراق التي يشتق عائداتها من خلال أوراق مالية أخرى سبق إصدارها ويتم تداولها في الأسواق الحاضرة. وقد بدأت تلك المشتقات منذ عشرين عاماً، وخلال تلك الفترة نمت وتطورت التجارة في تلك المشتقات، والدليل على ذلك أنه في الولايات المتحدة الأمريكية وصل حجم العقود المستقبلية في مجال الأوراق المالية إلى ١٦٠ مليون دولار من إجمالي حجم تعامل في العقود للمستقبلية قرره ٣٠٠ مليون دولار، خلال عام ١٩٩٢ م.

وبقبل عام ١٩٧٣ كانت عقود المشتقات قاصرة على العقود الآجلة والمستقبلية على السلع الزراعية والموارد الطبيعية كالذهب والفضة .

٣/٢- أنواع عقود المشتقات :

هناك ثلاث أنواع رئيسية من عقود المشتقات هي :

٣/٢/١- العقود الآجلة والعقود المستقبلية :

العقد الآجل Forward contract هو عقد بمقتضاه يتم الاتفاق بين طرفين (مشتري وبائع)، للتعامل على أصل معين، على أساس سعر يتم تحديده عند التعاقد، على أن يكون التسليم في تاريخ لاحق .

وتعتبر العقود الآجلة هي أول صورة من صور هذه العقود المستقبلية، حيث ظهرت تلك العقود لتسهيل حصول الإمبراطورية الرومانية على احتياجاتها من الحبوب من مصر، ثم تطورت تلك الأسواق لتشمل العديد من السلع



Transaction Costs تتمثل في أي تكاليف نقدية مصاحبة للحد كعمولة السمسرة والضررائب، وتكلفة البحث عن طرف آخر يأخذ المركز المقابل في العقد، هذه التكاليف تكون أقل بدرجة كبيرة في العقود المستقبلية - والتي تتداول في سوق منظم - وذلك مقارنة بالعقود الآجلة .

٤- التسوية اليومية للعقد :

في للعقود المستقبلية تتم تسوية مراكز أطراف العقود يوميا Daily Settlement، على أساس سعر التسوية Settlement Price أي السعر المعين في نهاية كل يوم للعقد للمعاطلة التي أجري عليها تعامل -to-Marking The Market، وذلك من خلال ما يسمى بنظام الهامش Marging system فإذا ارتفعت قيمة العقد في يوم ما مقارنة باليوم السابق، فإن الزيادة تضاف إلى حساب المشتري، على اعتباراً أنها في حكم الأرباح، وتخصم من حساب البائع على اعتبار أنها في حكم الخسائر. وإذا ما أخذنا في الحسبان نظام الحدود السعرية Marker Limits للحركة اليومية لأسعار العقود، فإن تطوي التسوية اليومية في غالبية الأحيان على مبالغ كبيرة . أما في حالة العقود الآجلة فإن التسوية تتم مرة واحدة في التاريخ المحدد لتنفيذ العقد، ومن ثم فإن الفروق السعرية للمجمعة قد تكون كبيرة نسبياً. (د/ هندي ١٩٩٩) .

وفي الواقع العملي نادراً ما تتم عملية تسليم فعلية للأصل محل العقد، فالتسوية تتم عادة في شكل نقدية، عن طريق سمسرة أطراف العقد، ومن خلال ما يسمى ببيت التسوية وهذه التسوية النقدية هي التي جعلت تلك العقود صالحة للتغطية ضد مخاطر التغيرات السعرية .

٢/٢/٣- عقود الخيارات : عقد الخيار Option هو عقد يبرم بين طرفين مشتري ومحرو، ويعطي للعقد المشتري الحق في شراء أو بيع عدد وحدات من أصل ما يشعر بحد لحظة التعاقد، على أن يتم التنفيذ في تاريخ لاحق. ويعطي العقد للمشتري الخيار في أن ينفذ العقد أو لا ينفذه، وذلك حسب رغبته، على أن يدفع المشتري للمحرر في مقابل حق الخيار

* العقود المستقبلية ذات شروط وبنود نمطية لا تختلف من عقد لآخر .

* تتضمن أسواق العقود المستقبلية بيوتاً للتسوية (المقاصة) Clearing Houses وذلك لضمان تنفيذ الصفقات .

* يتطلب التعامل في العقود المستقبلية القيام بإيداع هامش مبدئي لدى السمسار وكذلك إجراء تسوية يومية للسعر .

ويحدد راندك لايف (Radcliffe 1994) أربعة فروق بين العقود المستقبلية والعقود الآجلة تتمثل في الآتي :

١- مخاطر عدم القدرة على الوفاء :

كما سبق ذكره فإن العقود الآجلة - على عكس العقود المستقبلية - لا تتداول في ظل سوق منظم، وقد ترتب على ذلك غياب سبل الحماية . ومهما تحقق لكل طرف من أطراف التعاقد من فائدة ورغبة للطرف الآخر في الوفاء قبل إبرام العقد بينهما، فربما طرأت ظروف غير متوقعة تحول دون وفاء أحد الطرفين بالتزاماته قبل العقد ... أما بالنسبة للعقود المستقبلية، ففي ظل وجود ما يسمى بالتزاماته ببيت التسوية، حيث يتم التداول من خلال سوق منظمة، فإنه يتوارر الحماية الكاملة من مخاطر عدم الوفاء .

٢- مخاطر عدم القدرة على التخلص من التزامات العقد :

إذا كانت العقود المستقبلية تسمح لأي طرف من أطراف العقد أن يتخلص من التزاماته، وذلك بأخذ مركز مضاد Reversing Transaction Position على عقد مماثل، عن طريق الاتصال بالسمسار وإيداع الرغبة في إقفال مركزه Colsing Out على العكس من ذلك، فإن الأمر يختلف بالنسبة للعقود الآجلة حيث يتطلب الانسحاب من التعاقد إعادة التفاوض مع الطرف الآخر، أو التفاوض مع طرف ثالث بشأن عقد آخر يأخذ فيه مركزاً عكسياً لمركزه على العقد الأول بغرض إقفاله، وهذا أمر يحتاج إلى تنازلات من الطرف الراغب في الانسحاب حتى يمكن تحقيقه، وهو ما يسمى بمخاطر تسوية العقد Marketability Risk .

٣- تكلفة المعاملات :

سبق الإشارة إلى أن هناك تكاليف للمعاملات

- الاختيار غير المغطي : هو حق اختيار شراء أو بيع لو
هما معاً لا يكون فيه المستثمر مالِكاً بالفعل للأوراق
المالية التي يتم التعاقد بشأنها .

ومما يجدر التأكيد عليه أن خيار الشراء / البيع الأجل
يعطي حائِزه الحق في فعل شيء معين، ولكن يتعين عليه
بالضرورة أن يمارس هذا الحق . وهذا هو الفرق الأساسي
بين عقود للخيارات من ناحية والمقود الأجلة والعقود
المستقبلية من ناحية أخرى، حيث يكون الحائِز ملزماً بشراء
أو بيع الأصل موضوع العقد أو العمليات الأجلة .

لاحظ أيضاً أنه بينما لا يكلف الدخول في عقد أجل لو
مستقبلي شيئاً فإنه توجد تكلفة للدخول في عقد لخيارات
الشراء / البيع الأجلة وهي العالوة (د/طارق حماد، ٢٠٠١).
وهكذا فإن عقد الخيار هو عقد مشتق قيمته من القيمة
التي يباع بها الأصل محل عقد الخيار .. كما تجدر الإشارة
أنه لا يجري في عقود الخيارات عملية تسليم وتسليم،
فالتسوية نقدية، بمعنى أن المحرر يدفع لمشتري العقد قيمة
العقد كاملة في تاريخ التنفيذ، على أساس أن المكافأة قد
دفعت مقدماً عند تحرير العقد .

٣/٢/٢- عقود المبادلة :

عقد المبادلة Swap Contract هو عقد بين طرفين لو
أكثر يتفقان فيه على تبادل تدفقات نقدية خلال فترة زمنية
مستقبلية. ومن أشهر هذه العقود : عقود مبادلة العملات
وعقود مبادلة أسعار الفائدة .

ويسمى (د/ الطارقي، ١٩٩٧) بأنها سلسلة من العقود
لاحقة.التنفيذ، Forward Contracts حيث يتم تسوية عقد
المبادلة على فترات دورية (شهرية، ربع سنوية نصف
سنوية، ...) وعقد المبادلة ملزماً لطرفي العقد على عكس
ما هو معروف في عقود الاختيار Option كما أن
المتحصلات أو المدفوعات (الأرباح أو الخسائر) لا يتم
تسويتها يومياً كما هو الحال في العقود المستقبلية Future
Contracts، يضاف إلى ذلك أن عقد المبادلة لا يتم تسويته
مرة واحدة كما هو الحال في العقود لاحقة التنفيذ ولذلك

مكافأة عند التعاقد، وهي مكافأة غير قليلة للرد وليست جزء
من قيمة الصفقة. وقد يكون عقد شراء، يعطي لصاحبه الحق
في الشراء Call Option من المحرر، أو عقد يعطي حق
البيع Put Option إلى المحرر .

وعلى عكس الاختيار الأوربي الذي لا ينفذ إلا في تاريخ
محدد، فإن الاختيار الأمريكي يمكن أن ينفذ في أي لحظة
منذ شرائه حتى التاريخ المحدد للتنفيذ . فكان تاريخ التنفيذ
في الاختيار الأمريكي يعني في حقيقة الأمر فترة صلاحية
الاختيار، ومع هذا فإن الاسم (تاريخ التنفيذ وليس فترة
الصلاحية) وهو على مسمى كما يقولون . فمن الوجهة
النظرية يمكن تنفيذ الاختيار الأمريكي في أي لحظة خلال
فترة صلاحيته، غير أنه يندر عملياً أن يصمد مشتري الخيار
إلى تنفيذه قبل آخر يوم في صلاحيته (د. هندي، ١٩٩٩) .

ويري (د. الحناوي، ١٩٩٧) أن عقود الاختيار تمثل أحد
أدوات الاستثمار الحديثة التي تعطي للمستثمر فرصة الحد
من المخاطر التي يتعرض لها . وعلى وجه الخصوص
مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية التي يمتلكها أو التي
يزعم شراءها أو بيعها في المستقبل ... ويمكن تقسيم حقوق
الاختيار إلى عدة أنواع كما يلي :

- حق الاختيار الأوربي : يتم ممارسته أو تنفيذه في الموعد
المحدد لانتهاء العقد .
- حق الاختيار الأمريكي : يتم ممارسته أو تنفيذه في أي وقت
خلال الفترة التي تنقضي بين إبرام العقد وتاريخ انتهائه .
- حق اختيار الشراء : يتيح هذا الحق للمستثمر - مشتري حق
الاختيار - شراء عدد من الأوراق المالية بسعر محدد في تاريخ
معين نظير مكافأة يدفعها المشتري لمحرر عقد الاختيار .
- حق اختيار البيع : يتيح هذا الحق للمستثمر - مشتري حق
الاختيار - بيع عدد من الأوراق المالية بسعر محدد في تاريخ
معين، نظير مكافأة يدفعها المشتري لمحرر عقد الاختيار .
- الاختيار المغطي : هو حق اختيار شراء أو بيع أو هما
معاً يكون فيه محرر العقد مالِكاً بالفعل للأوراق المالية
التي يتم التعاقد بشأنها .



ومعرف عقد المبادلة بأنه سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ .

ومن صور عقود مبادلة العملات Currency Exchange Swap إذا قامت إحدى الشركات المصرية التي تحتاج إلى ين بلجي، بالاتفاق مع شركة بلجيكية تحتاج إلى جنيهات مصرية لتغطية أعمالها في السوق المصرية، حينئذ تقوم كل شركة بالتراض ما تحتاجه الشركة الأخرى من سوقها المحلي . ونظراً لما تتمتع به كل شركة من الطرفين من ميزة نسبية في بلدها، فإن من شأن عقد المبادلة أن يقلل من تكلفة الاقتراض للطرفين .

أما عقود مبادلة أسعار الفائدة Interest Rate Swaps فتتم بين طرفين يرغب كلاهما في مبادلة نوع مختلف من التدفقات النقدية، مثل عقد اتفاق يبرم بين بنك معين وإحدى شركات التأمين، بموجبه يلقى الطرفان على اقتراض مبلغ محدد، حيث يقوم البنك بدفع فوائد ثابتة لشركة التأمين، في مقابل أن تدفع شركة التأمين للبنك فائدة متغيرة ... وتكمن صفة الاتفاق هنا من كون قيمة العقد بالنسبة للطرفين سوف تتوقف على سعر الفائدة على الأصل المرجعي Reference Asset في السوق الحاضر، والذي على أساسه يتحدد سعر الفائدة المتغيرة .

ويمكن إرجاع منشأ عقود المبادلات إلى عام ١٩٧٠ عندما طور تجار العملة مبادلات العملة كوسيلة لتجنب الرقابة البريطانية على تحركات العملات الأجنبية . أما أول عقد مبادلة لأسعار الفائدة فقد حدث عام ١٩٨١ نتيجة لاتفاق بين شركة IBM والمصرف World Bank، ومنذ ذلك التاريخ نمت هذه السوق بسرعة حتى أنه في عام ١٩٩٧ زادت عقود مبادلات أسعار الفائدة عن ٢٢ تريليون دولار، حيث كانت تمثل ٩٢% من عقود المبادلات، أما النسبة الباقية ٧% فقد كانت لعقود العملات .

هذا، وعلى عكس عقود مبادلة أسعار الفائدة، والتي تعتبر أحد أدوات التغطية ضد مخاطر تغير أسعار الفائدة فإن عقود مبادلة العملات لها طبيعة مختلفة، إذا الهدف منها إتاحة الفرصة لتخفيض تكلفة التمويل، ومع هذا قد تستخدم أيضاً

كأداة للتغطية ضد مخاطر سعر الفائدة، في حالة ما إذا كان سعر الفائدة على القرض هو معدل ثابت .

٤- أساليب التحوط من مخاطر الاستثمار :

في ظل تزايد مخاطر الاستثمار، فقد تحدثت كذلك أساليب التحوط من هذه المخاطر، ومن هذه الأساليب: التنويع، والتأمين، إدارة التوازن بين الأصول والخصوم والمشتقات المالية ... إلى غير ذلك . وقد أشار ماسون وزملاؤه (Mason et al, 1995) إلى وجود ثلاث أدوات لإدارة المخاطر، أو التغطية في مواجهتها :

الأداة الأولى، هي تخفيض المخاطر، وذلك بالتخلص من مصدر المخاطر بالبيع، كأن يتم إحلال جزء من الأصول ذات المخاطر المرتفعة مثل الأسهم العادية - في ظروف معينة - بأصول أقل مخاطرة أو خالية من المخاطر المرتفعة مثل السندات الحكومية أو أذون الخزانة، كما أن التعامل في السوق الحاضر وأسواق المشتقات، ببيع أصل في أحد الأسواق وشراؤه من سوق آخر، هو مثال مقبول لذلك أيضاً. أما الأداة الثانية، فهي التنويع، وما يترتب عليه من تخفيض المخاطر . إنها الفلسفة التي تقوم عليها صناديق الاستثمار وشركات إدارة المحافظ .

أما الأداة الثالثة، فهي التأمين ضد المخاطر، مثل قيام المستثمر الذي يمتلك أسهم منشأة معينة بإبرام عقد اختيار بيع عليها فإذا ما انخفضت الأسعار في السوق الحاضر، حقق له عقد الاختيار الحماية المنشودة، أما إذا ارتفعت الأسعار في السوق وأصبح تنفيذ العقد في غير صالحه، حينئذ سوف يخسر قيمة المكافأة . والمكافأة هنا هي ثمن للتأمين .

٤/١- للتنويع :

كما هو الحال مع فئات الأصول العادية يعتبر التنويع - توزيع المخاطر على مختلف فئات الأصول - حاسماً لحماية المستثمر من التعرض لمخاطر جسيمة، فأموال التحوط محفوفة بالمخاطر risky لكن استخدامها يتيح فرص استثمارية جديدة في غير فئات الأصول المتعارف عليها (Laura I., carpenter, 2002).



يصالح لمواجهة المخاطر التي تسمى بالمخاطر غير المنتظمة Unsystematic Risk حتى يمكن لأصحاب التأمين التي تحصل عليها الشركة المؤمنة أن تكون كافية لدفع التعويضات لأي منشاء يتعرض لخطر معين من المخاطر المؤمنة ضده .

وبناء على ما سبق فإنه يلاحظ أن هناك الحديد من المخاطر التي يستحيل تغطيتها بالتأمين، مثال ذلك: مخاطر التغيير في أسعار المواد الخام .. وغير ذلك من هذه المخاطر. فلا يمكن تصور قبول شركة تأمين، أن تؤمن على عدد من المنشآت لديها يقين كامل بأنها ستعرض للنفس المخاطر في توقيت واحد . وهذا ما يحدث فعلاً في مخاطر الأسعار والذي يمكن أن يتعرض له كافة المنشآت في نفس التوقيت .

٣/٤ - إدارة التوازن بين الأصول والخصوم :

إن الأساس الذي يقوم عليه أسلوب إدارة التوازن بين الأصول والخصوم يتلخص في إيجاد التوازن الملائم بين توليخ استحقاق الأصول والخصوم وقيمة كل منهما عند كل تاريخ استحقاق، وذلك بهدف تقليل فرصة تعرض المنشأة لمخاطر السعر، مع تحقيق العائد المستهدف .

وحتى يحدث هذا التوازن بين الأصول والخصوم فإن الأمر يتطلب أن يكون توقيت وحجم التدفقات النقدية للأصول، مماثلاً لتوقيت وحجم التدفقات النقدية للخصوم، وهو ما يطلق عليه المحافظة المخصصة، والواقع العملي يؤكد صعوبة تحقيق ذلك أو استحالته، وحتى لو أمكن فيبتكئة عالية، أو ربما ضياع فرص استثمارية واعدة مثابة .

٤/٤ - دور المشتقات المالية في التحوط من مخاطر الاستثمار :

إن المستثمر - أي مستثمر - يسعى دائماً إلى الحصول على أعلى ربحية ممكنة .. ومعروف أن هناك علاقة طردية بين الربحية والمخاطر .. فلكي يحصل على ربحية عالية فلا بد أن يواجه مخاطر مرتفعة ... وتلك هي المعضلة .. فلا يمكن أن يتنازل المستثمر عن الربحية، ولا سبيل أسامة من الهروب من مواجهة المخاطر .. وهنا تبدو أهمية التغطية لحماية قيمة ما يمتلكه المستثمر من أصول إلى أن يتم

ويتفق كل من Lofthouse (١٩٩٧) و Crowley (١٩٩٩) أن المستثمرين الذين يحققون التنوع على المستوى الدولي يستطيعون تحسين خصائص العائد ومخاطر محافظة الأوراق المالية . ويوضح Ibbotson & Wang (٢٠٠٠) سبب ذلك في أن مستويات الارتباط المنخفضة نسبياً للاستثمارات الدولية تسمح للمستثمرين بتوزيع مخاطر المحفظة، ولكن تقترب أيضاً مخاطر التنوع على المستوى الدولي، فالمستثمرون الوطنيون الذين يشترون أصولاً أجنبية يجب أن يحولوا الأصول، وعولادها إلى العملة الوطنية بأسعار الصرف السائدة في سوق النقد الحاضر Spot market rates ويتكبدون مخاطر تحويل العملات الصعبة وتضيف تدنجات أسعار صرف العملات الصعبة إلى مخاطر الاستثمار في الأسواق الدولية.

كما يتفق كل من Eun and Resnick (١٩٩٧) Cavaglia, Melas and Tsouderos (٢٠٠٠) أنه يتم نمطياً تنفيذ إجراءات التحوط لإدارة مخاطر تحويل العملات Foreign exchange risk كما أنه في تنوع المحفظة على المستوى الدولي تأخذ إجراءات التحوط التقليدية بحين الاعتبار التحوط مع سلع محسوبة بأسعار مستقبلية Commodity Futures وحيث أن السلع تحرك اقتصاد العديد من الدول يمكن أن يضيف للتحوط السلمي Commodities hedging مزيداً من المزايا للتنوع الدولي من خلال السماح بالتحوط من تدنجات أسعار صرف العملات الصعبة .

٢/٤ - التأمين :

يعتبر التأمين أحد الأساليب التي يتم استخدامها في التحوط من المخاطر، ولكن إذا نظرنا إلى هذا الأسلوب نجد أنه لا يصلح لكل أنواع المخاطر ... فلا يمكن تصورها شركة تأمين تقبل أن تؤمن على عدد محدود من المنشآت، أو إن احتمالات تعرض تلك المنشآت لذات المخاطر في توقيت واحد أمر وارد، أو أنها يصعب عليها تقدير حجم هذه المخاطر بدقة عالية. ومن ثم فإنه يمكن القول: إن التأمين



مصروفات إدارية وعسومية قدره ٣ مليون دولار، فإنها ستصغر إما أن تؤول البدء في أعمال استخراج البترول أو لفرض قيمة التكاليف المطلوبة من أحد البنوك وهو مبلغ ٤٠ مليون دولار، حيث تبلغ فائدة السنوية ٧ مليون دولار، إلى جانب أحباط سدأ أصل القرض، وهكذا تحتاج الشركة إلى ضرورة التكد من توافر تكلفات نقدية سلبية قدرها ٢٠ مليون دولار، منها ١٠ ملايين دولار لتغطية تكلفة الاستخراج، ومثلها لسداد قيمة القوائد والمصروفات الأخرى. ولو أن للشركة لجأت إلى تغطية هذه المخاطر، أو الحوط منها، بإبرام عقد أجل على البترول المستخرج، فإذا فرص أن سعر بيع البرميل في هذا العقد يبلغ ٢٢ دولاراً، ولو الشركة قامت بالتغطية الكاملة على منتجها البالغ ٢ مليون برميل سنوياً، ففي هذه الحالة سوف تضمن الشركة إيرادات إجمالية سنوية (٢ مليون برميل \times ٢٢ دولاراً) أي ٤٤ مليون دولار وهو مبلغ يزيد عما تحتاجه الشركة لتغطية أعبائها المالية المطلوبة (٢٠ مليون دولار) ..

وهنا ينبغي ملاحظة أن هذه الحسيلة السنوية والبالغة (٤٤ مليون دولار) ستظل ثابتة بغض النظر عن انخفاض أو ارتفاع سعر البترول في السوق. وإذا كانت هذه التغطية ستحقق ميزة للشركة تتمثل في عدم انخفاض إيراداتها في حالة انخفاض أسعار بيع برميل البترول في السوق صا تم الاتفاق عليه وهو ٢٢ دولاراً للبرميل في السوق الحاضر مستقبلاً، فذلك مزايا التغطية .. فإنه يقبل ذلك أن الشركة لن تستطيع زيادة إيراداتها في حالة ما إذا ارتفع سعر بيع برميل البترول إلى ٢٥ دولاراً للبرميل مثلاً أو أكثر أو أقل من ذلك، وإنما ستوفد رصيد إيراداتها من مبيعاتها عدد ٤٤ مليون دولار - إنها أيضاً تكلفة التغطية التي يطلق عليها تكلفة التأمين، والتي تحرم المنشأة معها من الاستفادة عند ارتفاع الأسعار . ومع ذلك وكما يقال تظل التغطية لعبة عادلة - تصلى وتأخذ - فحيثما وفرت للشركة الحماية ضد مخاطر انخفاض سعر برميل البترول، فإن من العدالة حرمانها من الاستفادة من فرصة ارتفاع سعر البرميل .

نصبتها .. وبالتالي فما التغطية إلا مركز مؤقت وبدل عن مركز سوف يأخذه المستثمر مستقبلاً .. وتحقق التغطية لإدارة المخاطر بإحدى صورتين - شراء أو بيع - ففي ظل الحالة الأولى يرغب المستثمر في شراء مصنع أو منزل - مثلاً - ولكن لا يتوفر لديه الآن لموارد المالية المطلوبة للشراء، وإن كان يتوقع أن تتوافر مستقبلاً .. في نفس الوقت فإن المستثمر يخشى أن هو انتظر حتى تأتيه موارده المالية، أن يرتفع سعر ما كان يود شراؤه .. فإذا يمكن أن يفعله لمواجهة هذا الموقف ؟ إن هذا المستثمر يوسعه أن يبرم عقداً على أحد المشتقات يضمن له التعادل على هذا الأصل من الآن بسعر يتفق عليه عند إبرام العقد ... على أن يتم التنفيذ الفعلي حالما يتوافر لديه التمويل اللازم .. نظير ذلك يدفع للبائع مكافأة يتم الاتفاق عليها غير قابلة للرد ... وعلى عكس هذه الصورة، تكون الصورة الثانية لمستثمر يملك أصلاً معيئاً، ويخطط لبيعه في تاريخ لاحق . ولكن كما أن المستثمر الأول يخشى أن يخفض سعر هذا الأصل في هذا التاريخ أيضاً ، يستطيع هذا المستثمر إبرام عقد بيع مستقبلي على هذا الأصل بموجب أحد عقود المشتقات وبسعر يتم الاتفاق عليه عند إبرام العقد، وبذلك يستطيع للحدوث لما يمكن أن يولجه أي من المستثمرين سواء في حالة الشراء عند ارتفاع السعر، أو في حالة البيع عند الخوف من انخفاض السعر .

وفي سبيل مواجهة المخاطر التي تقابلها المنشآت ومدى مساهمة عقود المشتقات والتي في مقدمتها العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود الاختيار فإن جرينبلات وتيمان يوضح لنا سبل تحقيق ذلك (Grinblatt and Titman, 1998)، يفترض أن هناك شركة لإنتاج البترول يبلغ الاحتياطي المتوفر لديها مليون برميل، سيتم استخراجها خلال عامين قادمين بمعدل ٢ مليون برميل سنوياً، وذلك بتكلفة دولار للبرميل الواحد . وأن سعر البرميل في السوق يبلغ ١٨ دولاراً . أن الشركة لا يتوافر لديها الموارد اللازمة التي تنطوي تكاليف استخراج إلى جانب ما تحتاجه من



بيع Put Option بموجبه يكون من حقه بيع السهم للمحرر بسعر للتنفيذ المتفق عليه في العقد (مائة جنيهه) وذلك مقابل مكافأة غير قابلة للرد يدفعها المشتري لمحرر العقد، ونفترض لها خمسة جنيهات، في هذه الحالة أصبح المشتري مالكا لمحفظة تتكون من سهم وعقد خيار بيع، يتم تسوية كل منهما في سوق مستقل .

إذا فرض أنه في تاريخ التنفيذ قد انخفض سعر السهم إلى ٧٠ جنيتها، فما على المستثمر (لا تصفية مركزه الطويل، أي بيع السهم في السوق الحاضرة بسعر ٧٠ جنيتها، وفي هذه الحالة سيخسر في هذه السوق ٣٠ جنيتها، ثم يصبح من حقه تسوية مركزه لتفسير في سوق عقود الخيارات - وهي تسوية تتم في شكل نقدي في العادة - فيوجب المقد يكون المحرر ملزماً بقبول بيع السهم بمبلغ ١٠٠ جنيهه، وحيث أن المشتري باع السهم في السوق بمبلغ ٧٠ جنيتها فإنه يحصل من المحرر على الفرق بين التسويين وهو ٣٠ جنيتها ... ولما كانت المكافأة التي دفعها المشتري إلى المحرر خمسة جنيهات غير قابلة للرد، سواء نفذ العقد أو لم ينفذ، فإن المكاسب الصافية في عقد الخيار تبلغ ٢٥ جنيتها .

أما إذا فرض وارتفع سعر السهم في السوق في تاريخ التنفيذ ليصبح ١٢٠ جنيتها، فإنه من حق المستثمر أن يمارس حق الخيار، وأن يبيع السهم إلى المحرر وإنما سيبيع في السوق الحاضر بالسعر الجاري ١٢٠ جنيتها محققاً مكاسب ٢٠ جنيتها، ولما كانت المكافأة السابق دفعها (٥ جنيهات) غير قابلة للرد فيصبح مكسبه الصافي ١٥ جنيتها .

هذا، ويمكن أن تأخذ التغطية ضد المخاطر - أو لتحوط منها - صورة أخرى، فلو فرض أن مستثمراً يتوقع للحصول على موارد مالية في شهر يناير من العام القادم، ويخطط لاستثمار هذه الأموال في شراء أسهم من إحدى الشركات، وحيث أن المستقل غير معروف بالنسبة للمستثمر، فإنه يخشى ارتفاع أسعار أسهم تلك الشركة لحظة أن يحصل على هذه الموارد .. في هذه الحالة يوسع المستثمر إيراد عقد خيار شراء بتاريخ تنفيذ يتناسب مع تاريخ حصوله على الموارد

وهكذا يتضح أن المشتقات المالية تلعب دوراً فاعلاً في هذا المجال، كأحد الأدوات الهامة لإدارة المخاطر باعتبارها إحدى منتجات الهندسة المالية .. وهذا ما يؤكد جرنلات وتيمان (Grimblatt and Titman, 1998) عن تلك الدراسة التي أجريت عام ١٩٩٣، على عدد من المنشآت المالية يطلق عليها مجموعة الثلاثين Group of thirty، وذلك لتحديد أهمية المشتقات المالية كأداة للتغطية ضد المخاطر، حيث أكد ٤٤% من تلك المنشآت أهمية ذلك، في حين ذكر ٣٧% من أفراد العينة أن المشتقات حتمية للتغطية، وحول استخدام عقود المشتقات في تلك المنشآت، ذكر ٨٧% منها أنها تستخدم عقود مبادلة أسعار الفائدة، ٦٤% تستخدم عقود مبادلة العملات، ٧٨% تستخدم الأجلة وعقود المشتقات للتغطية ضد مخاطر أسعار الصرف، ٤٠% تستخدم عقود الاختيار على أسعار الفائدة، في حين ذكر ٣١% أنهم يستخدمون عقود الاختيار على العملات .

وهكذا فإن ظهور المشتقات لم يكن مجرد أداة لايتكافى عدد من الأوراق المالية، ولكن كان هناك ضرورة ملحة لمثل هذه المشتقات . فإمام التقلبات السريعة، وعدم المعرفة بما سيكون عليه المستقبل أصبح لها أهمية كبيرة للتغطية ضد المخاطر التي يواجهها المستثمرون .

وحتى نلق عدد أهمية المشتقات لأداء هذه المهمة، فإننا نفترض أن مستثمراً أخذ مركزاً طويلاً Long Position على سهم - أي أنه قام بشراء هذا السهم من السوق الحاضر - سوق الأوراق المالية بسعر ١٠٠ جنيهه للسهم .. وحيث أنه يلوى بيع هذا السهم في وقت محين مستقبلاً، فهو ليس متأكداً مما إذا كان سعر هذا السهم سيرتفع أو ينخفض أو يتبقى على حاله.

إذا فرض أن هذا السهم قد انخفض سعره وقت الرغبة في بيعه فأصبح ٧٠ جنيتها . محطى هذا أن المستثمر سيخسر ٣٠ جنيتها عن السهم . وحتى يتجنب المستثمر هذه الخسارة فإنه يستطيع تغطية مركزه، وذلك بأخذ مركز قصير Short Position في سوق عقود الخيارات، وذلك بشراء عقد خيار

بالخيارات . فعد "عمل أخذ بدون دفع نقدية" على سبيل المثال يعتبر الاقتراب للشديد للخيارات من سعر السهم مثيراً لقرص ضريبة الأرباح للرسمالية على السهم الذي يمتلكه هذا المستثمر (Garham, Dec.2000) .

ويعترف Carpenter (٢٠٠٠) و Lambert, Larcker and Verrecchia (١٩٩١) أن خيارات الأسهم تخلق تأثيرين متعارضين على الحوافز الإدارية : التأثير الأول : هو الحساسية لتقلب عائد السهم . فبسبب الشكل الذي يأخذه مكيل الخيارات تزيد قيمة محفظة خيارات أسهم المدير مع تقلب عوائد أسهم المنظمة، وهذه الحساسية لتقلب عائد الأسهم ستعطي للمدير - بفرض ثبات العوامل الأخرى - حافزاً لمواجهة المزيد من المخاطر . والتأثير الثاني هو الحساسية لسعر السهم، ويأتي هذا التأثير من العلاقة الارتباطية المباشرة بين محصلة الخيار option payoff وحركات سعر السهم الأساسي . فالخيارات تربط ثروة المدير بسعر السهم، وبالتالي تنقل من رغبة المدير الكاره للمخاطرة في مواجهة تلك المخاطرة . ويتحدد حجم هذا التأثير بالحساسية للسببية لقيمة محفظة خيارات الأسهم للتغيرات في سعر السهم، وأيضاً عوامل أخرى مثل الثروة الخارجية للمدير والمساهمة في ملكية أسهم ومعامل النفور من المخاطرة . وبفرض ثبات العوامل الأخرى، فإن الحساسية لسعر السهم ستعطي للمدير الكاره للمخاطرة حافزاً لتجنب المخاطرة .

ومن الملاحظ أنه حيث تزيد حساسية إجمالي المحفظة إلى سعر السهم تتجه المنظمة نحو المزيد من التحوط، ولكن حيث تزيد حساسية محفظة خيارات الأسهم إلى تقلب عائد الأسهم، تتجه المنظمة نحو التقليل من التحوط . وهذا للملاحظة تساعد على تفسير التناقض الظاهري بين الكتابات النظرية والبحوث التطبيقية للتحوط من مخاطر الاستثمار، فقد تنبأ Smith and Stuls (١٩٨٥) بعلاقة سالبة بين خيارات الإدارة والتحوط، ولكن اكتشف Geczy وآخرون (١٩٩٧) و Gay and Nam (١٩٩٨) وجود علاقة موجبة بين الخيارات والتحوط، ويرى الباحث أن مفتاح تفسير هذا التناقض

المالية .. فلو أن سعر السهم في السوق الآن (٥٠ جنيفاً) فيملكه إبرام عقد خيار الشراء بنفس السعر، وتاريخ تنفيذ يناير من العام القادم، فيفرض أن قيمة المكافأة - غير القابلة للرد - خمسة جنيفات، وتحقق توقعات المستثمر، فارتفع سعر السهم في شهر يناير - موعد التنفيذ - ليصل إلى ٧٥ جنيفاً فإن تكلفة الشراء في ظل عقد الخيار لن تزيد عن (٥٥ جنيفاً) .. لحظتظن يقوم المستثمر بشراء السهم من السوق الحاضر بمبلغ ٧٥ جنيفاً، ويحصل من المحرر على ٢٠ جنيفاً، وهي الفرق بين السعر المنصوص عليه في العقد (٥٠ جنيفاً) وسعر السهم في السوق الحاضر (٧٥ جنيفاً) مطروحاً منه قيمة المكافأة المدفوعة (خمسة جنيفات) . وبطبيعة الأمر في حالة ما إذا انخفض سعر السهم في السوق الحاضر عند التنفيذ إلى ٤٠ جنيفاً مثلاً، فليس من مصلحة المستثمر أن ينفذ عقد الخيار بل سيقيم بالشراء من السوق الحاضر، فإذا ما أضفنا قيمة المكافأة إلى سعر السهم يصبح تكلفة للشراء (٤٥ جنيفاً) للسهم .. وهكذا يعتبر ارتفاع التكلفة في حالة انخفاض سعر السهم ثمن تأمين مركز المستثمر ضد احتمال ارتفاع سعر السهم .

والسؤال المطروح الآن هو : متى يبيع المستثمر حقوق الخيار في الشراء ومتى يشتري المستثمر حقوق البيع الأجل لما يملكه من أسهم ؟ يجب أن يبيع للمستثمر حقوق الخيار في الشراء عندما يعتقد أن السهم يحتل بقاءه عند سعره الحالي أو انخفاض سعره بدرجة طفيفة . ويجب أن يشتري المستثمر حق البيع الأجل عندما يعتقد في إمكانية تعرض السهم لمزيد من انخفاض السعر . ويوجد الكثير من الانعطافات wists المرتبطة بالخيارات، وأحد هذه الانعطافات هو ما يطلق عليه "أخذ بدون نقدية" cashless collar حيث يقوم مالك السهم ببيع حقوق خيار في الشراء آجلة مغطاة . ويستخدم حصيلة البيع في شراء حقوق بيع الأجل . ويخلق هذا اتجاهات صاعدة وهابطة في المركز المالي للمستثمر كما تتضمن الأساليب الأخرى شراء خيارات على أرقام قياسية مثل S& P500 و Nasdaq 100 نقد في التحوط للمنظمة بأكملها بدلاً من أسهم منفردة . كما يوجد الكثير من التعديلات الضرورية المرتبطة

الأمطار أو الثلوج أكبر أو أقل من المتوقع عليه في هيكل الصلقة . وبالنسبة لمشتقات درجة الحرارة - Temperature based يتم الدفع للمشتري حسب درجات الحرارة أكبر أو أقل من ١٥ في الفترة المعنية والمنظومات التي تسعى للحماية من مخاطر الطقس أيضاً تستخدم بوالص التأمين للتحوط من هذا التعرض . ويتحدد اختيار عقود المشتقات أو عقود التأمين إما باعتبارات محاسبية أو حسب ارتفاع المشتري لمختلف الأدوات . ويتزايد افتتاح شركات التأمين وإعادة التأمين للتعامل مع بعض الأعمال التي يتحوط منها في الماضي فقط بأسواق رأس المال . وأحد الأساليب المستخدمة في هذا هي صياغة برامج متكاملة تمزج نواحي برامج التأمين التقليدي للمشتري مع التعرض لمخاطر الأعمال (ZOLKOS RODD, Feb, 2002, p12) .

٤/٥- نظرية السوق والتحوط من المخاطر :

يشير (د. هادي، لتوريق) إلى أن نظرية السوق المقسم Market segmentation theory تشير إلى عدم وجود علاقة بين سعر الفائدة على الأوراق المالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، فكل نوع سوق مستقل تفضله فئة معينة من المستثمرين والمقرضين، وأن سعر الفائدة في كل سوق يتوافق على التوازن بين العرض والطلب فيه فمثلاً هناك مستثمرون يفضلون الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل Short- securities كابونوك لتجارية، رغبة في التحوط ضد مخاطر نقص السيولة، ومستثمرون آخرون يفضلون الاستثمار في خليط من أوراق مالية متوسطة الأجل Intermediate- Term Securities وأوراق مالية طويلة الأجل Long Term Securities مثل شركات التأمين على الحياة، التي عادة ما تتمتع بفترة على التتبع بالالتزامات المتوقعة لذا يطلق جونز (Jones, 1996) على نظرية السوق المقسمة نظرية الموطن المفضل Preferred Habitat Theory . ويضيف لكسندر وزملاؤه (Alexander et al 1993) أن المستثمرين والمقرضين لن يتركوا السوق الذي يفضلونه للتعامل في سوق آخر حتى لو كان العائد المتوقع أعلى . أما سبب تفضيل سوق على آخر فقد يكون تعود أو القيود الإستراتيجية .

الظاهري يكمن في التأثيرين المتعارضين على الحوافز لإدارة المخاطر التي تأتي من خيارات الأسهم وهي الحساسية لتقلب عائد السهم والحساسية لتغير سعر السهم . وبالتحليل العملي للتأثيرين المذكورين، تم التوصل إلى نتائج تتفق مع تكبير Smith and Stul للعلاقة السالبة بين خيارات الإدارة والتحوط (Jahn D.Knope et al, April 2002) . وهكذا يبين أن العديد من أدوات التحوط التي يشجع استخدامها في أسواق رأس المال عبارة عن خيارات، وهي عقود تعطى للمشتري الحق - وليس الالتزام- في شراء أو بيع أصل محدد طبقاً لشروط محددة بسعر محدد سلفاً ممثلاً .

* خيارات شراء العملة purchasing currency : تسمح للشركة بالتحوط من مركز صرف العملات الصعبة بالحصول على الحق في شراء (أو بيع) عملات محددة بسعر محدد سلفاً في تاريخ متفق عليه . ونتيجة لهذا الخيار، تستطيع المنشأة إنجاز بعض الحماية ضد تقلب الميزانية العمومية بسبب التذبذبات الهائلة في قيمة إحدى العملات إزاء عملة أخرى .

* الفيارات السلعية commodity options يمكن أن تتحوط الشركة التي تتعرض لميزانيتها العمومية للتقلب بسبب تغيرات أسعار السلع التي تباعها أو يجب أن تشتريها، من خلال تحديد السعر الذي به تستطيع شراء أو بيع السلع عليها في تاريخ محدد .

* مشتق الطقس weather derivative : تحدد الشركات في أحوال كثيرة مدى إمكانية تأثر ميزانيتها العمومية بالطقس، نظراً لأن كثيراً من النمو المبكر للسوق يركز على شركات الطاقة حيث يتأثر الطلب مباشرة بالطقس وبالتالي يزيد وضوح التأثير المالي لظروف الطقس غير المتوقعة . ويدرك المزيد من المنظمات تأثير التغيرات في الطقس على الأرباح .

وترتبط مشتقات الطقس منطقياً بدرجة الحرارة وهطول الأمطار أو للثلوج . بالنسبة لمشتقات الأمطار والثلوج precipitation- based يتم الدفع للمشتري إذا كانت كمية



٦/٤- التحوط في ظل السوق الكامل والسوق غير الكامل:

أشار (د. هندي) إلى ما انتهى إليه فرقتو منكلفاني وميرتون ميلر أنه في ظل فروض السوق الكامل ان يكون لأي استراتيجية أو سياسة مالية تأثير على قيمة المنشآت، وذلك بسبب كون المستثمر قادر على أن يحقق لنفسه ما تحلوا المنشأة أن تحققة له . أما في ظل السوق غير الكامل فلا يستطيع المستثمر تحقيق ذلك، فيصعب مثلاً على المستثمر أن يفترض بنفس سعر الفائدة الذي يمكن أن يفترض به المنشأة ... ولا تختلف الصورة فيما يتعلق بالسياسات والاستراتيجيات المالية الأخرى . التغطية Hedging التي تقوم بها المنشأة نيابة عن المستثمر، ان يكون لها قيمة في ظل فروض السوق الكامل، فالمستثمر مثلاً يمكنه أن يبرم عقد مستقبلي للتغطية ضد تعرض عائد استثمار سهم منشأة ما لمخاطر سعر الصرف، دون حاجة لأن تقوم المنشأة المعنية بمثل تلك التغطية . بل لو ان المنشأة التي يستثمر فيها أمواله عرضة مثلاً لمخاطر تغير أسعار البترول، فإنه يستطيع أن يحقق التغطية لنفسه ضد تلك المخاطر ببيع أو شراء عقد أجل Forward contract أو مستقبلي Future Contract بحسب الأحوال لتلك السلعة .

أما في ظل السوق غير الكامل فإن استخدام المنشأة لأدوات التغطية التي من بينها عقود المشتقات Derivatives لابد أن يكون لها تأثير على قيمة المنشأة وعلى ثروة ملاكها بالتبعية . فمن المعروف أن فهم طبيعة وحجم المخاطر التي تتعرض لها المنشأة ليس المنشأة ذلك، باعتبارها تكاليف مرتفعة يصعب على المستثمر الفرد أن يتحملها، بينما تستطيع المنشأة ذلك، باعتبارها تكاليف ذات طبيعة ثابتة، وبالتالي فإن قيامها بالتغطية نيابة عن جموع المستثمرين يقل نسبة ما يتحملة الفرد من هذه التكلفة .

في هذا المجال يشير جرينبلات و تيمان (Grinblatt and Titman, 1998) إلى أنه إذا كانت سياسات التمويل سواء بالاقتراض أو بالأرباح المحتجزة لأهم المستثمر إذا ما كان السوق كاملاً، بينما تعتبر جوهرياً بالعبء له إذا كان السوق

غير كامل، فإن التغطية ضد المخاطر تميز أيضاً على نفس الدرب، فالتغطية يتوقع إلا تكون لها ضرورة في ظل فرض السوق الكامل، إلا أن أهميتها تبدو جوهرياً في ظل الواقع الذي يؤكد على أن افتراض كمال السوق ضرب من ضروب الخيال . وهناك سبب هام ورئيسي لحتمية التغطية في ظل السوق غير الكامل، ألا وهو الفرق الكبير بين انخفاض الأرباح المنشأة بما يعادل جليده، وزيادة الأرباح بنفس القيمة، فالأولى تصيب الإدارة بخيبة أمل تفوق كثيراً مساعدتها بالثانية . إنه مفهوم عدم التماثل Asymmetry الذي أدخله مايرز وماجلوف (Mayers and Maylout, 1984) إلى قاموس الإدارة المالية . وعدم التماثل هنا هو الفرق بين قيمة جنية منخضه الربحية، مقابل جنية يزداد على نفس الربحية .

وقد وضع (د/ الحلواني، ١٩٧٧) عدة استراتيجيات لإدارة المخاطر باستخدام حقوق الاختيار، يمكن إيجازها فيما يلي :

١- استراتيجية التغطية ضد المخاطر باستخدام حق اختيار الشراء :

التغطية باختصار هي استراتيجية يتبعها المستثمر للحد من خسائره في وضع أو موقف معين، وذلك عن طريق اتخاذ الموقف المضاد، وذلك باستخدام نفس الأوراق المالية أو أوراق مالية مختلفة . وفي غالب الأحوال فإن عملية التغطية لا تكون كاملة، وهو ما يعنى أن المستثمرين لا يستطيعون التخلص من كل الخسائر المحتملة في كل الحالات . ويختصر شديد فإن استراتيجية التغطية تهدف للحد من الخسائر المرتفعة دون التقليل بشكل كبير من العوائد المتوقعة .

إذاً فرض أنه توجد حصة من الأسهم تبلغ ١٠٠ (سهم)، وأن سعر التنفيذ للسهم ١٠٠ (جنيه)، وأن قيمة حق اختيار للشراء تبلغ ٥٠٠ جنيه (١٠٠×٥) فإذا كان المستثمر غير متأكد إذا كان سعر السهم في تاريخ انتهاء العقد سيكون أقل أو أكثر من ١٠٠ جنيه (سعر التنفيذ للسهم) فإن المستثمر يمكنه عن طريق اتخاذ موقف قصير Short Position فيما يتعلق بالأسهم (بمعنى بيع الأسهم) زاتخاذ موقف طويل

تواريخ انتهائها، وعلى ذلك قد يتاح للمستثمر مئات الاستراتيجيات المتعلقة بحقوق الاختيار، من أشهرها :

* استراتيجية حقوق الاختيار المزدوجة Straddle .

في ظل هذه الاستراتيجية يقوم المستثمر في نفس الوقت بشراء عقد اختيار شراء وعقد اختيار بيع الأوراق المالية . ليس هذا فحسب، بل أيضاً يكون تاريخ التنفيذ للمقدين واحد، وكذلك تاريخ الانتهاء، ويلجأ المستثمر إلى هذه الاستراتيجية إذا صاد له اعتقاد أن الأسهم التي بين يديه قد تتعرض لتغيرات كبيرة في السعر، غير أن المستثمر لا يستطيع تحديد اتجاه هذا التغير، وتستخدم هذه الاستراتيجية في المواقف طويلة الأجل، وأيضاً في المواقف قصيرة الأجل .

* استراتيجية حقوق الاختيار المنتشرة Spreads :

حقوق الاختيار المنتشرة هي حقوق اختيار مزدوجة أكثر صومية، بمعنى أن عقد اختيار البيع والشراء تختلف في أسعار التنفيذ، أو تواريخ الانتهاء، أو هما معاً . ويلجأ المستثمر إلى اتباع هذه الاستراتيجية طويلة الأجل Long Spread إذا كانت توقعاته عن أسعار ما لديه من أوراق مالية تخبره عن تغيرات واسعة في السعر . ومن ثم سوف تكون أسعار شراء حقوق اختيار البيع والشراء منخفضة بالنسبة للاستراتيجية المنتشرة عن الاستراتيجية المنخفضة، أما الاستراتيجية المنتشرة قصيرة الأجل فتطوي على تحرير عقد اختيار شراء في ظل افتراض رئيسي، وهو أن أسعار الأسهم التي يمتلكها المستثمر لن تتغير بشكل ملموس .

* استراتيجية التهديب Stripe والتحزيم Strape :

هي استراتيجية خاصة من الإستراتيجيات المزدوجة Straddle حيث تتضمن استراتيجية التهديب حقين من حقوق اختيار البيع، نظير حق واحد من حقوق اختيار الشراء . بينما تطوي استراتيجية التحزيم على حقين من حقوق اختيار الشراء، نظير حق واحد من حقوق اختيار البيع، وفي كل الأحوال يمكن للمستثمر اتخاذ موقف قصير الأجل (تحرير عقود بيع وشراء) أو اتخاذ موقف طويل الأجل (شراء عقود اختيار شراء وبيع) .

Long Position فيما يتعلق بحق اختيار للشراء (بمعنى شراء حق اختيار الشراء) أن يقلل المخاطر التي يتعرض لها إلى أقل درجة ممكنة، وذلك عن طريق تندية الخسائر دون التأكيد على ما يحققه المستثمر من عائد .

٢- استراتيجية التغطية ضد المخاطر باستخدام حق اختيار البيع :

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس قيام المستثمر بشراء الأسهم، بمعنى اتخاذ موقف طويل الأجل بالنسبة للأسهم، واتخاذ موقف قصير لحق الاختيار (بمعنى بيع حق اختيار بيع) . ويلجأ المستثمر إلى هذه الاستراتيجية في حالة اعتقاده بأن أسعار الأسهم سترتفع في المستقبل، ومن ثم يقوم بشرائها الآن . وفي نفس الوقت يقوم بتحرير حق اختيار بيع لأحد المستثمرين، بفرض بيع هذه الأسهم إذا ما انخفضت أسعارها وتحقق عائد من وراء ذلك .

٣- استراتيجية تحرير حقوق اختيار شراء وبيع مغطاة:

تستخدم هذه الاستراتيجية بشكل خاص لتلازم الاستثمار في محفظة أسهم عادية لا يتوقع أن تحدث لأسعارها تغيرات في الأجل القصير، أو أن تكون هذه التغيرات محدودة، مثال ذلك أن يعتقد أحد المستثمرين أن الاستثمار في الأسهم يمثل موقفاً جيداً لاستثماراته في الأجل الطويل، كذلك يتوقع أن تغيرات الأسهم في الأجل القصير سوف تكون محدودة .

وعلى هذا الأساس فإن قيام المستثمر بتحرير حقوق اختيار مغطاة Goverd options يمكنه من زيادة عائد المحفظة في الأجل القصير . غير أن هذا المستثمر لن يستفيد من هذه الاستراتيجية إذا كانت للتغيرات في أسعار الأسهم كبيرة، لأنه ببساطة سيقوم المستثمر بتنفيذ الاختيار، أو بمعنى آخر فإن المستثمر سيجتاز إلى القيام بعملية مبادلة عكسية Reversing Transaction .

٤- استراتيجية أخرى لحقوق الاختيار :

يوجد في الواقع عدد من الاستراتيجيات التي يمكن للمستثمر إتباعها عن طريق الاستخدام المزدوج لحقوق اختيار للشراء والبيع معاً، تختلف في تواريخ تنفيذها أو



* استراتيجية إدارة مخاطر الشراء والتملك : Buyand
: Hold Risk Management Strategy

من المعروف أنه يمكن من خلال توليفة من السندات أو الأسهم وحق اختيار البيع Put Option تكوين محفظة مضمونة (مأمونة) Insured Portfolio ذات قيمة على الأقل تعادل سعر التنفيذ لحق اختيار البيع / Exercise price Striking، ومثل هذا التأمين أو الضمان له تكلفة، والتي عادة تعادل تكلفة اختيار حق البيع .

وهكذا يمكن للمشتاكل كإحدى منتجات الهندسة المالية، أن تسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لمشآت الأعمال، من خلال قدرتها على إدارة للمخاطر، سواء ما تعلق منها بأسعار الصرف، أو أسعار الفائدة، أو أسعار المدخلات ... فإذا هي نجحت في ذلك، تكون بلا شك قد ساهمت في تعظيم ثروة المالك، خاصة في حالة ما إذا أمكن السيطرة على المخاطر، والتي تعد أحد محددات تلك الثروة .

ويؤكد على هذا المعنى (Tufano, 1996) بأنه كان هناك حاجة ناجمة عن التنازع بأن الهندسة المالية يمكنها أن تسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي ترمى إليها منشآت الأعمال . تستطيع الهندسة المالية ذلك، ليس فقط عن طريق مساهمتها في تخفيض للتكاليف وتنمية منتجات وخدمات وأسواق جديدة - كما سبق ذكره - ولكن أيضاً يمكنها تحقيق ذلك من خلال مساهمتها في إدارة المخاطر .

الجزء الثاني

عقود الخيارات في ميزان الشريعة

١- الحاجة إلى سوق مالية إسلامية :

في ظل تنامي وتطور الدور الخطير الذي تلعبه الأسواق المالية في عالم اليوم، بعدما لم يعد يقتصر دور تلك الأسواق على مجرد كونها مكان يلتقي فيه البائعون والمشترون ولكنها أصبحت مؤشراً يربط بالتوجه الاقتصاد العالمي ... وأمام طبيعة لتعامل مع الأسواق المالية الحالية خاصة ما يرتبط فيها بالشريعة، فإنه

دقما ما يثار العديد من التساؤلات حول مدى الحاجة إلى وجود سوق مالية إسلامية تمتد على بذلك تتوافق أولاً مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتسم ثانياً بالقدرة على جذب ثروات أبناء الأمة الإسلامية، وبما يعود بالنفع على الجميع .

وقد برر (د . محمد القرى، ١٩٩٠) حتمية الحاجة إلى وجود سوق مالية إسلامية من منطلق أن حال المعاملات في الأسواق العالمية في زمننا الحاضر متعارض مع المبادئ الأساسية في أحكام المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، إذ يطلب عليها القمار والغرر والربا وبيع ما ليس عند الإنسان، بعيداً عن الاستثمار الحقيقي كوظيفة أساسية - من الناحية النظرية - لتلك الأسواق .

ويتفق مع هذا المنطق، ولكن من زاوية أخرى (د. الحلوي، ١٩٩٧)، حيث يرى أن التجربة التي مرت بها سوق المال في مصر في السنوات الأخيرة أظهرت أن نسبة كبيرة من المندخرين قد حجبت أموالها عن مؤسسات التمويل والاستثمار التقليدية لأسباب تتعلق بمعتقداتها التي ترتبط بأحكام للشريعة الإسلامية . وقد اتجه هؤلاء المندخرون إلى المؤسسات التي أطلقت على نفسها اسم "شركات توظيف الأموال الإسلامية" . وعندما قامت الدولة بوضع القوانين واللوائح المنظمة لهذه الشركات اختلت معظمها من سوق المال تاركة فراغاً كبيراً يصعب شغله إلا بأدوات مالية مستحقة تستند على الأحكام الإسلامية الحقيقية والأصلية .

وحول مبررات إنشاء سوق مالية إسلامية من ناحية اقتصادية واجتماعية يوجز ذلك (د . الحلوي) فيما يلي :

(١) أن المطلوب طبقاً للشريعة الإسلامية: المسحاح هو الموازنة والتموية بين الحرية الفردية والمسؤولية الاجتماعية بطريقة تحقق مفهوم الحرية للشخصية المقيّدة" .

والتيقيد هنا مرتبط بالاعتبارات الأخلاقية والتي تنادي بأن الحرية الحقيقية للفرد تتحقق بتوفير الحرية للمجتمع ككل، وتكمن هذه الفلسفة الاقتصادية لتنظيم سوق أوراق مالية إسلامية حتى يمكن الاستخدام الأمثل لأموال الله سبحانه وتعالى ...

المصالح المرسل، والتنظيمات التي تعتبر من صلاحيات أولى أمر المسلمين، وهي بلا شك تساعد على تطوير الأعمال التجارية والاقتصادية التي هي شريان الحياة لكل المجتمعات المتقدمة، ولذلك عبر الله عن المال بأنه قيم للمجتمع لا يهضم ولا يقوم إلا به قال سبحانه (وَلَا تَوْتَرُوا مَوَاقِفَكُمْ أَلَيْسَ لَكُمْ قِيَمًا وَلَزَقَوْهُمْ فِيهَا وَلَتَسُونَهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا) (النساء: ٥).

وقد اشتهرت أمور المال والإشراف عليه منذ الصدر الأول بالصبة، جاء في السيرة الحلبية: "إن هذه الولاية تعرف بالصبة، ومولايها بالمحتسب" وجاء في التفسير لابن سعيد: "علم أن الصبة من أعظم الخطط الدينية، فلعموم مصلحتها، وعظيم منفعتها، تولى أمرها الخلفاء الراشدون، ولم يكلوا أمرها إلى غيرهم مع ما كانوا فيه من شغل الجهاد، وتجهيز الجيوش ...

وعلى ضوء ذلك فالأسواق المالية - من حيث المبدأ - من الأمور التي يسعى لتحقيقها الإسلام لكنه يضع لها الشروط والضوابط حتى لا تتنافى مع مبادئه وقواعده العامة. وإذا كلفت الأسواق المالية اليوم لا تحقق المقاصد التي يتوخاها الإسلام فإن هذا لا يبنى إغفالها، وتركها وشأنها، أو الحكم على ما فيها حكماً مطلقاً بالتحريم، وإنما الأمانة تقتضي أن نبحث عن كل تفصيلاتها وجزئياتها، ونحكم من خلال تصور دقيق لكل جزئياتها، وبذلك كل ما في وسعنا، ونستجمع كل جهتنا للوصول إلى بديل إسلامي يجمع بين الأصالة والتجديد والتطوير.

٢/٢- للضوابط الشرعية للموسوق المالية الإسلامية :

طالما دعت الضرورة إلى نشاط سوق مالية إسلامية، خلاصة أمام الحاجة الملحة لذلك لتسيير عجلة الحياة، فإن ذلك مجموعة من الضوابط الشرعية تحكم إدارة وتكوين هذا السوق، سواء من حيث معاملاته، أو شروط الأوراق المالية المتداولة في هذا السوق، وتتمثل أهم هذه الأسس والضوابط فيما يلي :

٢) أن تنظيم سوق للأوراق المالية سيؤدي إلى تخفيض تكلفة المعلومات الهامة ... بما يؤدي إلى "تحرك" مكثف للأموال المتاحة يغطي مساحات جغرافية شاسعة .

٣) أن وجود السوق الثانوية التي تعمل بكفاءة يؤدي إلى زيادة سيولة وسلامة قيمة الاستثمار الأصلي، مما يؤدي بالمستثمر إلى قبول أوراق مالية ذات عائد أقل (مقايضة بين الخطر والعائد) ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى انخفاض تكلفة الأموال من وجهة نظر الجهة المصدرة للأوراق المالية .

٤) أن إنشاء السوق المالية الإسلامية يؤدي إلى تحقيق هدفين - قد يبدو بنظرة مبدئية أنهما متعارضان - ألا وهما التعاون والمنافسة، تعاون بين جميع المتعاملين في السوق على الالتزام "بالعدل" ومفاهيم الإسلام السمحة، وتكفل بين جميع العاملين في السوق على تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية في الاستثمار دون اللجوء إلى وسائل "الاحتكار" أو تطويع المواقف بصورة غير أخلاقية .

٥) أن وجود سوق إسلامية، يحقق للمستثمر المرتقب ميزة المقارنة بين الفرص الاستثمارية المتاحة .

٦) إن إنشاء السوق الإسلامية سيؤدي ليس فقط إلى زيادة توجيه الأموال إلى المشاركات في رؤوس الأموال، ولكن أيضاً إلى زيادة حجم التمويل عن طريق الاقتراض (بدون فوائد).

٧) توفير التزاوج بين العمل ورأس المال بطريقة تحقق الاستمرارية وتحقق المصلحة الفردية داخل نطاق من المسؤولية الاجتماعية .

٢- الأسواق المالية وضوابطها الشرعية :

١/٢- التكليف الشرعي للأسواق المالية :

ينفق (د/داهي، ١٩٩٢- مع ما ورد في البيان الختامي لندوة الأسواق المالية بالرياض ١٤١٠هـ، وما جاء بالسيرة الحلبية ٣٥٤/٣ - وكذلك الترتيب الإداري ٢٨٦/٢) على أن فكرة الأسواق المالية - من حيث المبدأ - تقع تحت قاعدة



ولا يفت تحليلاً ذلك على الضرورات : لأنه لو وقف عليه لأدى إلى ضعف العباد، واستيلاء أهل الكفر والعناد على بلاد الإسلام، ولا تقطع الناس عن الحرف والصناعات والأسباب التي تقوم بمصالح الأنام .

كما أنه مما لا ريب فيه أن المفسدة بارتكاب الربا أو بإلغاف عليه متحققة في التعامل مع هذه الشركات، ولكن ترك التعامل بها مفسدة أكبر، ولعل الله أن يهدي من المساهمين المسلمين من يصحح مسار هذه الشركات ويرفع الحرج عن الأمة، وإن من القواعد الشرعية المقررة ارتكاب المفسدة الأخف لدرء المفسدة الأعظم ... وما تقتضيه قاعدة الترجيح بين المصالح والمفاسد من تحصيل المصالح الشرعية المحققة، حتى ولو قارنتها ببعض المفاسد المرجوحة.

يقول ابن تيمية : "إن الفعل إذا أشتمل على مفسدة منع إلا إذا عارضها مصلحة راجحة كما في إياحة الميتة للمضطر، وبيع الثمر نهى عنه لأنه نوع من القيسر الذي يفضي إلى أكل المال بالباطل، فإذا عارض ذلك ضرر أعظم من ذلك إياحة رغباً لأعظم الفاسدين باحتمال أنهما والله أعلم .

وبناء على ما سبق يمكن القول أن الإسهام في الشركات المساهمة التي نشاطها الأساسي حلال، ولكن قد يدخل عليها الربا من بعض الأوجه جازئ، نظراً إلى ميسر الحاجة إلى التعامل معها، لما تقوم به من أعمال جلييلة، ولحاجة الناس إلى استثمار أموالهم بطريقة مأمونة، ولحتم وجود بدائل سليمة من المؤاخذات الشرعية، كما أن دخول الربا المحرم عليها من بعض الأوجه أمر صحت به البلوى لا يمكن الاحتراز عنه ابتداءً، ومواءم قصد من يملك هذه الأسهم الاستثمار أو المتاجرة، ولكن لا بد من التخلص من الكسب الحرام الناتج عن الربا في أرباح هذه الشركات وفصله وصرفه في مصالح للمسلمين، من غير أن ينتفع به صاحب الأرباح بوجه من الوجوه .

٢/٢-٢- البعد عن المقامرة :

يكشف العالم الغربي (فرنسيس مور لايبه، ١٩٨٣) عن مدى العيب بثروا الأم في سوق الأوراق المالية فيقول :

١/٢-١- عدم التعامل في الأوراق المالية غير الإسلامية : جاءت قرارات وتوصيات (مجمع الفقه الإسلامي، جدة، ١٩٩٠، ١٩٩٢) لتؤكد على منع التعامل في السندات وصكوك التمويل وحصص للتأسيس وما في حكمها، أو "الإسهام في شركات غرضها الأساسي محرم، كالتمتع بالربا أو إنتاج المحرمات أو المتاجرة بها .."

وهنا أثارت إشكالية هامة حول الحكم الشرعي بالنسبة للإسهام في الشركات التي تتعامل في أنشطة مشروعة، ولكنها تضطر للتعامل أحياناً بالفلتة، كمعظم الشركات في عصرنا الحاضر، والتي لا تستطيع الاستغناء عن وضع سيولتها المالية في البنوك، أو التمويل من هذه البنوك بالفائدة ... وقد جاءت آراء الفقهاء (ابن تيمية، العز بن عبد السلام، الجويني، الزركشي، سيد قطب، حمزة بن حسين الصغري، يوسف كمال) لتوضح ما يلي :

١- لا يوجد في الواقع العملي المعاصر شركة مساهمة - وإن كان غرضها الأساسي مباح - إلا وهي واقعة في بعض المعاملات الربوية .

٢- لإدخال الشركات المساهمة للتقنية بالبنوك أمر تملوه الحاجة العلمية، خصوصاً مع كبر حجم للشركات، وضخامة المبالغ المسألة لدوافع المعاملة والاحتياط .

٣- الشركات المساهمة عندما تلجأ للاقتراض فهي تكف ربا، وهو عبء على التكلفة ويخصم من الربح، فالربح لم يثله ربا، وقيامها بالإقراض برها أمر نادر، وإن حدث يخصم من الأرباح تقديراً ويتصق به .

٤- إن الحاجة وعوم البلوى متصوران في التعامل مع هذه الشركات، ذلك أن الحاجة ماسة لدى كثير من الناس إلى التعامل مع هذه الشركات، بحيث يصبر عليهم الاستغناء عنها إلا بمشقة زائدة .

وقد قرر العلماء أن الحاجة تنزل منزلة للضرورة في استباحة ما تدعو إليه الحاجة من الأمر المحرم .

يقوم العز بن عبد السلام : "لو عم الحرام الأرض بحيث لا يوجد حلال جز أن يستعمل من ذلك ما تدعو إليه الحاجة،



٣/٢-٢- تحريم الربا :

يظهر أثر الربا في سوق الأوراق المالية حينما ترتفع الدولة سعر الفائدة بمعدل أكبر من عائد الأوراق المالية، فمحطون أن مكونات سوق الأوراق عبارة عن أسهم وسندات، فإذا انخفضت قيمة السندات ارتفع سعر الربا والعكس، وقد ذكر (كيز، ١٩٨٣) أن هذه الآلة هي للمحرك لاكتناز النقود للمضاربة بمعنى المقامرة على السندات، كما أن رفع الدولة لسعر الفائدة يؤدي إلى تحول الإذخار من الاستثمار في الأسهم وهو استثمار حقيقي إلى شراء السندات .

ولم يبلغ أمر أرب الإسلام ليطاله من أمور الجاهلية ما بلغ من تظليل الربا، ولا بلغ من التهديد في اللفظ والمعنى ما بلغ التهديد في أمر الربا، فقال (عز وجل) (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُتِلُوا لِلَّهِ وَأَتْرَوْا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنُحِيطَنَّ بِخُرْبِكُمْ مِّنْ رَبِّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تَبْكُوا فَكُم بُزُؤُنْ لِّمَوْلِكُمْ لَا تَقْلَقُونَ وَلَا تَقْلَقُونَ) (البقرة: ٢٧٨-٢٧٩).

ويؤكد على نفس المعنى صاحب الظلال : "والله الحكمة قبله، فقد كانت الربا في الجاهلية مفسدة وشروء، ولكن للجواب الشائنة للقيح من وجهه الكالج ما كانت كلها بادية في مجتمع الجاهلية كما بدت اليوم، وتكشفت في عالمنا الحاضر ... والبشرية الضلالة التي تأكل الربا وتوكله تصيب عليهم ألبابا للامعة الساحقة من جراء هذا النظام الربوي في أخلاقها ودينها وصحتها واقتصادها، وتتلقى - حقا - حرباً من الله تصيب عليها النعمة والعذاب" .

٤/٢-٤- تحريم النجش :

والنجش : هو اتفاق البائع مع أحد الناس لكي يتصلح للشراء في مزاد أو غيره ليخدع طرف ثالث ليشتري بسعر مرتفع . وبذا لا تغير المزايدات عن تفاضل حقيقي لقوى العرض والطلب دون تدخل يؤثر على مسارها العادي .

ويظهر النجش في أسواق الأوراق المالية عن طريق الإشاعات الكاذبة والأوامر المعقولة التي تهدف إلى إيجاد حركة مصطنعة في الطلب والعرض على الأوراق المالية في السوق، واستغلال الظواهر النفسية لجمهور المتعاملين

يتم التعامل من جانب عدد صغير من الناس ليس لهم شأن عادة بالاستثمار بل إن مهمتهم هي المقامرة، واهتمامهم مركز في سوق سريعة التقلب سريعة التغير، حيث أن اللعب بطريقة صائبة يمكن للمرء من كسب النقود سواء ارتفعت الأسعار أم انخفضت، وكما ذكر أحد مسؤولي مجلس تجارة شيكاغو لمديري الشركات الزراعية عام ١٩٧٥ : إن الاستقرار ليها السادة هو الشيء الوحيد الذي لا نستطيع التعامل معه" .

إن النشاط الرئيسي لسوق الأوراق المالية يتحول بفعل سلوك المقامرين على ارتفاع أو هبوط الأسعار من الاستثمار الحقيقي إلى صولات صورية، يزدل فيها كلا طرفي المعارضة وهي الثمن والسلعة سعياً وراء انتهاز القروض الناشئة عن تغيرات الأسعار، فإن صحت توقعاتهم ربوا وإن لم تصح انتكسوا .

كما أن عقود المشتقات تمثل قهراً تشق من قيم أخرى بقصد المضاربة، وهي علاقات تعاقدية غير مرتبطة بأصول، ولكن للالتزام بين طرفين ينطق بسعر فائدة أو عملة أو سهم ينتج عنها سلع وهمية في السوق يتم المقامرة على أسعارها بين من يضاربون على الصعود، ومن يضاربون على الهبوط، ويكسب المضارب أو يخسر الفرق .

ف عقود المستقبل يتم فيها الاتفاق على شراء أو بيع كمية من أدوات مالية، (مؤشر، بورصة، صلات، ...) لتاريخ محدد في المستقبل، وبسعر متفق عليه الآن في سوق المال، وهي لا تتضمن دفع ثمن أو تسليم سلعة، بل تصفى للمراكز غالباً قبل موعد الاستحقاق، والغرض كسب فروق بين توقعات المراهين أو المظنين للمخاطر .

وفي عقود الاختيار يتم الاتفاق على شراء أو بيع لاحق في شراء أو بيع كمية معينة من أصل مالي معين بسعر معين خلال أجل معين، ومقابل علاوة يدفعها المشتري الحق سواء حق بيع أو حق شراء يقضها البائع مقابل الالتزامه بالتنفيذ في حالة طلب المشتري تنفيذ الحق، إلا أنه لا يلزم الأمر دائماً حدوث تسوية في نهاية أجل الخيارات .



في السوق الذي يتحركون فيه بغريزة للخوف لا بدافع العقل. والإسلام يرفض هذا الخداع الباطل، فمن ابن عمر (ج) قال: "نهى النبي (ﷺ) عن الفجش" (البخاري، ج٤)، وقال ابن أبي أوفى: "للخدش أكل ربا خائن وهو خداع باطل لا يحل، قال النبي (ﷺ): "الخديعة في النار ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد" (الذوي ج١١).

٥/٢/٢- تحريم الاحتكار :

يظهر الاحتكار في أسواق الأوراق المالية بما يسمى عمليات الإحراج، والتي يسعى من خلال المتآمرون بجمع وحبس الصكوك ذات النوع الواحد في يد واحدة، ثم التحكم في السوق واستغلال حاجة المتعاملين بالسوق تعاملًا آجلاً للوفاء بالتزامهم، عن طريق فرض سعر معين عليهم بالنسبة لهذه الصكوك .

ومن أجل هذا حارب الإسلام الاحتكار وجعله محرماً، فمن معمر بن عبد الله بن النبي (ﷺ) قال: "لا يحتكر إلا خاطيء..." كما تجدر الإشارة إلى ما قاله (ابن تيمية، ١٦٦٧) في هذا الصدد "منع البائعون الذين توصلوا على ألا يبيعوا إلا بثمن قدره .

٦/٢/٢- منع الغرر :

نهى النبي (ﷺ) عن بيع الغرر والغرر يشمل صوراً عديدة، منها الجهالة في الوجود، أو الحصول، أو الأجل، فقد يكون المبيع محتمل الحصول وعدمه، وفي بعض الصور غير محدد في نوعه ومقداره، وفي بعضها مجهول للحالة والصفة جرياً وراء ربح يزيد عن الحد في مقابل خسارة تفوق المخاط تتوقف على تحديد النتيجة، ومن أضراره تعلق العقد على خطر .

فإذا كان هناك عمليات تتم في سوق الأوراق المالية دون إحضار الأوراق المالية موضوع التعامل، وللتعامل يتم بغرض فروق الأسعار، فلا البائع يعلم ما باعة ولا المشتري يستلم ما اشتراه، ولتضمن في العقود الأصلية بوجوب إلى موعد التصفية ولا يدفع في مجلس العقد، والسلع تباع وهي في ذمة البائع الأول قبل أن يحوّلها للمشتري الأول، فإن هذه

١/٦/٢- بيع الإنسان ما ليس عنده :

نهى الإسلام عن بيع الإنسان ما لا يملك، فمن حكيم بن حزام قال: "قلت يا رسول الله يأكلني الرجل فيمأني عن البيع ليس عندي ما يبيعه منه، ثم أبتاعه من السوق، فقال: "لا تبع ما ليس عندك" (لترمذي، ج٣) .

فالإسلام حرم بيع الإنسان ما ليس عنده لما له من الغرر المتمثل في عدم القدرة على التسليم، أما إذا كان هناك قدرة على التسليم فلا بأس في ذلك كبيع السلم . ويشمل بيع ما ليس عنده ما لا يملك عند العقد الناجز أو الأجل، فضلاً عن بيع المعنوم .

وعلى ذلك يعد من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده البيع على المكشوف، الذي لا يملك البائع فيه الأوراق المالية التي يبيعها، وإنما يدخل السوق مضارباً على الهبوط متولعاً لتخاضع السعر في تاريخ للتصفية، وحيلولة يكون بوسعه أن يشتري ذات الكمية من الأوراق التي تعادل على بيعها سلفاً بسعر أقل من السعر الذي باع به، ويحقق هامشاً من الربح يتمثل في الفرق بين سعري البيع والشراء .

كما تعد المعاملة على المشتق من بيع ما ليس عنده، حيث تمثل مؤشرات تتداول فيها التزامات وليس سلماً حقيقية. إن العقود عليه في للبيوع الأجلة سواء كانت عقود مستقبلات أو خيارات لا وجود له عند إنشاء العقد عند البائع، ولا يعد الشيء موجوداً إذا كان محتمل الوجود أو لم يكن وجوده يقيناً، ومن هنا فإن هذه البيوع تحرمها شريعة الإسلام، لأنها من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده .

٢/٦/٢- بيع ما لم يقبض :

نهى الإسلام عن بيع الإنسان ما اشتراه قبل القبض، فمن عبد الله بن عمر أن رسول الله (ﷺ) قال: "من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه ويقبضه" (الذوي، ج١٠) .

وعن حكيم بن حزام قال: "قلت يا رسول الله إني اشتري بيوعاً ما يحل لي منها، وما يحرم على قال: "فإذا اشتريت

بيعاً فلا تبعه حتى يقبضه * (ابن حنبل ج ٥) .

وعن زيد بن ثابت هـ : أن النبي (ﷺ) همى أن يتباع السلعة حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحلهم* (مسند الدار قطني، ١٩٦٦) .

ويحصل بيع ما لم يقبض في بيع ما لا يملك حاضراً أو أجلاً ويستثنى في السلم بشرطه، فمن أين علس هـ ، أن النبي(ﷺ) قال : "من ابتاع طعاماً فلا يمه حتى يمتو فيه" قال ابن عباس : "وأحسب كل شيء مثله" (لقوي، ج ١٠) .

وعلة تحريم بيع الصلح قبل قبضها أن البائع إذا باعها ولم يقبضها المشتري فليها تبقى في ضمانه، فإذا هلكت كانت خسارته عليه دون المشتري، فإذا باعها المشتري في هذه الحال وبيع فيها كان رابحاً لشيء لم يتصل فيه تبعه الخسارة، وفي هذا يرى أصحاب اللسان أن رسول الله (ﷺ) نهى عن بيع ربح ما لم يضمن، كما أن المشتري الذي باع ما اشتراه قبل قبضه بمال من دفع مبلغاً من المال إلى آخر ليأخذ في نظيره مبلغاً أكثر منه، إلا أن هذا أراد أن يحتل على تحقيق قصده بإدخال السلعة بين العقدين فيكون ذلك أشبه بالربا، وقد فطن إلى هذا ابن عباس هـ وقد سئل عن سبب النهي عن بيع ما لم يقبض فقال : "كأنك تبيع درهمين والدراهم مرجاً" (فقه السنة، ج ٣) . وفي أسواق الأوراق المالية تقوم بعض البيوع الآجلة على بيع الإنسان ما اشتراه قبل أن يقبضه وهو ما يسمى بالبيع على المكشوف، كما أن عقود المستقبلات والخيارات ينتقي فيها الملك والقدرة على التسليم، ويسوى للربح أو خسارة، أو يتم نقل المراكز ببيع ما اشتري أو شراء ما تم بيعه دون قبض وهو ما يفتح أبواب المغامرات والمقامرات، مما يفسد البيع بتفائق الفقهاء .

٣/٦/٢٢- بيع الدين بالدين :

ويطلق على هذا البيع - أيضاً - بيع الكالئ بالكالئ .

يقول (ابن القيم، ج ٢) : "والكالئ هو المؤخر الذي لم يقبض، كما لو أسلم شيئاً في الذمة، وكلاهما مؤخر فهذا لا يجوز بالاتفاق، وهو بيع كالئ بالكالئ .

وأصل التحريم في بيع الدين بالدين هو ما جاء في

الحديث الصحيح الذي ينهى عن بيع الغرر، واتفاق الفقهاء على أن بيع الكالئ بالكالئ يدخل في الغرر الكثير .
وجزم (ابن حزم ج ٩) ببطلان بيع الدين بالدين لا بقصد، ولا بدين، ولا بدين ولا بدين ولا بدين .

وواقع سوق الأوراق المالية يظهر أن العديد من العقود التي تتم مع تأجيل طرفي المعايضة الثمن وللمن، فالمعاملة على المستقبلات والاختيارات لا تسلم فيها سلعة ولا يدفع فيها ثمن، وهذا من قبيل بيع الدين المنهي عنه بتفائق الفقهاء .

وحول موقف الشريعة من هذه القضية، ذكر (د/ يوسف كمال، ٢٠٠٠) هكذا نجد أن الله حمى بشرعيته الأمة من أن تنزوي في هوة المفارقة وتنقي بمعصيته، وذلك بأن وضع لها حصوناً تحميها وقلاعاً تدرأ عنها ممثلة في أوامره ونواهي، ومن أعظم هذه القلاع النهي عن بيع الدين بالدين الذي يخلق الباب بإحكام على انحرافات البيع والشراء الوهمي، واللهى عن بيع ما ليس عليه الذي يخلق الباب بإحكام على انحرافات البدع الجديدة كالخيارات والمستقبلات، واللهى عن النجش الذي يخلق الباب بإحكام على مضاربات الصعود والهبوط المصطنعة، ومن ثم فهي قلاع حمية للأمة من غوائل الانحراف المالي الذي يهدد استقرارها الاقتصادي، ويشيع لكل أموال الناس بالباطل .

٧/٢/٢- تحريم الغبن :

وهو بيع السلعة أو مبلاتها بأكثر أو أقل من قيمتها، ويرى (ابن تيمية، ج ٢٩) : أن تحديد ما هو غبن يرجع إلى العرف السائد فما عد غبناً من قبل العرف فهو غبن وإلا فلا. لكل ما سبق قد أقرت سوق البورصة جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين، والسبب في ذلك أنها سببت في فترات معينة من تاريخ العالم الاقتصادي ضياع ثروات ضخمة في وقت قصير، بينما سببت غنى للأخريين دون جهد، حتى أنهم في الأزمان الكبيرة التي اجتاحت العالم طالب الكثيرون بالغنائها، إذ نذهب بسببها ثروات، وتتهار أوضاعاً اقتصادية في هوان، وبوقت سريع، كما يحصل في الزلازل والانحطاط الأرضية .



البائع، بالكيفية التي تجرى في السوق المالية (البورصة) غير جائزة شرعاً، لأنها تشمل على بيع الشخص ما لا يملك اعتماداً على أنه سيشتري فيما بعد ويصله في الموعد، وهذا منهى عنه شرعاً لما صح عن رسول الله (ﷺ) أنه قال : " لا تبع ما ليس عندك " وكذلك ما رواه الإمام أحمد وأبو داود بإسناد صحيح عن زيد بن ثابت " أن النبي (ﷺ) نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم " .

سائلاً : ليست العقود الآجلة في السوق المالية (البورصة) من قبيل بيع السلم الجائز في الشريعة الإسلامية، وذلك للفرق بينهما من وجهين :

أ- في العقود المالية (البورصة) لا يدفع الثمن في العقود الآجلة في مجلس العقد وإنما يؤجل دفع الثمن إلى موعد التسوية، بينما أن الثمن في السلم يجب أن يدفع في مجلس العقد .

ب- في السوق المالية (البورصة) تباع السلعة المتكاثرة عليها وهي في ثمة البائع الأول، وقبل أن يحوزها المشتري الأول عدة ببوعات، وليس الغرض من ذلك إلا قبض أو دفع فروق الأسعار بين البائعين والمشتريين غير الفعليين مخاطرة منهم على الكسب والربح، كالمقامرة سواء، بينما لا يجوز بيع المبيع في عقد السلم قبل قبضه .

وبناء على ما تقدم يرى المجمع الفقهي الإسلامي أنه يجب على المسؤولين في البلاد الإسلامية أن لا يتركوا أسواق البورصة في بلادهم حرة تعمل كيف تشاء في عقود وصيقات، سواء أكلت جائزة أم محرمة، وأن لا يتركوا للمتلاعبين بالأسعار فيها أن يفعلوا ما يشاءون، بل يوجبون فيها مراعاة الطرق المشروعة في الصفقات التي تعد فيها، ويمنعون العقود غير الجائزة شرعاً ليحولوا دون التلاعب الذي يجر إلى الكوارث المالية، ويخرب الاقتصاد العام، ويلحق النكبات بالكثيرين، لأن الخير كل الخير في التزام طريق الشريعة الإسلامية في كل شيء، قال الله تعالى (وَأَنَّ

وَلَذَلِكَ كُلُّهُ فَاِنِ مَجْلِسُ الْمَجْمَعِ الْفَقْهِي الْإِسْلَامِي بَعْدَ إِطْلَاعِهِ عَلَى حَقِيقَةِ سَوَاقِ الْأَرْشَاقِ الْمَالِيَةِ وَالْبَضَائِعِ (البورصة)، وما جرى فيها من عقود عاجلة وآجلة على الأسهم وسندات قروض والبضائع والصفقات الورقية ومناقشتها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية يقرر ما يلي :
أولاً : إن غاية السوق المالية (البورصة) هي إيجاد سوق مستمرة ودائمة يتلاشى فيها العرض والطلب والمتعاملون بيماء وشراء، وهذا أمر جيد ومفيد، ويمكن استغلال المحترفين للخلفين والمستثمرين الذين يحتاجون إلى بيع أو شراء ولا يعرفون حقيقة الأسعار ولا يعرفون المحتاج إلى البيع ومن هو محتاج إلى الشراء ولكن هذه المصلحة الواضحة يوليكها في الأسواق المذكورة (البورصة) أنواع من الصفقات المحظورة شرعاً، والمقامرة والاستغلال وكل أموال الناس بالباطل، ولذلك لا يمكن إعطاء حكم شرعي عام بشأنها، بل يجب بيان حكم المعاملات التي تجرى فيها، كل واحد منها على حدة .

ثانياً : إن العقود العاجلة على السلع الحاضرة الموجودة في ملك البائع التي تجرى فيها القبض، فيما يشترط له القبض في مجلس العقد شرعاً، هي عقود جائزة ما لم تكن عقوداً على محرم شرعاً، أما إذا لم يكن المبيع في ملك البائع فيجب أن تتوافر فيه شروط بيع السلم، ثم لا يجوز للمشتري بعد ذلك بيعه قبل قبضه .

ثالثاً : إن العقود العاجلة على أسهم الشركات والمؤسسات حين تكون تلك الأسهم في ملك البائع جائزة شرعاً، وما لم تكن تلك الشركات أو المؤسسات موضوع تعاملها محرم شرعاً كشركات البنوك الربوية وشركات الخمر، فحينئذ يحرم للتعاقد في أسهمها بيماء وشراء .

رابعاً : إن العقود العاجلة والآجلة على سندات القروض بغلظة بمختلف أنواعها غير جائزة شرعاً، لأنها معاملات تجرى بالربا المحرم .

خامساً : إن العقود الآجلة بأنواعها التي تجرى على المكشوف، أي على الأسهم والسلع التي ليست في ملك

بأنسان لا تماثل الأثمان السائدة في السوق مما يدل على الدعوة إلى وجوب عرض السلعة في سوقها إذا لا يمكن معرفة حقيقة السعر خارج السوق، فقد يتعرض البائع للتغريض، ولذلك أثبت الرسول (ﷺ) للبائع إذا ما دخل السوق ووجد السعر مغفلًا، فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال : إن رسول الله صلى عليه وسلم يقول : لا تلقوا الجلب لمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار .

وللمفاد من حديثنا السابق أن الفقه الإسلامي لا يرى بأساً في تحديد أسعار الأوراق المالية بواسطة قوى السوق وهي العرض والطلب من خلال التساوم والتزايد وغيرها .

ورشة نقطة أخرى جديدة بالإشارة إليها، ماذا لو حدث الحراف من المتعاملين في سوق الأوراق المالية، واستخدم أساليب ملتوية تؤثر على المسير الطبيعي لتحديد أسعار الأوراق المالية ؟ هل يحق للسلطات أن تتدخل لتحديد أسعار الأوراق المالية لمحتظذ ؟

اجتهد الفقهاء في هذا الأمر حسب كون ظروف السوق طبيعية أو استثنائية : (الحنابلة) يرون أنه ليس للإمام أن يمسر على الناس، بل يبيع الناس أموالهم على ما يختارون أما (الأحناف والمالكية) فيأخذون بهذا الرأي في حالة الظروف العادية الطبيعية، وهذا رأى يميل إليه كثير من الفقهاء . وفي هذا المقام يقول ابن تيمية "إن كان الناس يبيعون معلوم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم، وقد ارتفع السعر إما لقلّة الشيء وإما لكثرة الخلق لهذا إلى الله، وإلزام الخلق بأن يبيعوا بقيمة معينة لكره بغير حق .

وقد استدل الفقهاء المعارضون لتدخل ولي الأمر لتحديد الأسعار بحديث روى عن أنس رضي الله عنه قال : غلا السعر على عهد رسول الله (ﷺ) فقالوا : يا رسول الله وسعرت ؟ فقال (ﷺ) إن الله هو القابض الباسط الرازق المسر، وإلى الأرجو أن لقي الله عز وجل ولا يطالبني أحد بمظلمة ظلمته إياه في دم ولا مال" . (مسند أبو داود، ج ٢).

ولكن ماذا يحدث إذا جمحت أسعار الأوراق المالية نحو الارتفاع بتأثير عوامل أخرى غير موضوعية كميلات

هذا صراطي مستقيماً فاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ إِنَّكُمْ وَرَأَيْتُمُ بِهِ لَظَنًّا تَقُولُونَ (الأنعام: ١٥٣) .

٣/٢ - منهج الشريعة في تحديد أسعار الأوراق المالية: لما كانت العدالة هي إحدى سمات الشريعة الإسلامية، فقد كان جل حرصها تحقيق مصلحة جميع الأطراف المتعاملة في سوق الأوراق المالية - وبما لا يخالف القواعد الضابطة لهذا المنهج - كما تحرص الشريعة على عدم إلحاق الضرر بأي من المتعاملين حيث "لا ضرر ولا ضرار" هو ضابط شرعي في عملية التعامل .. كما تأتي القاعدة للشريعة "رء المفسد مقدم جلب المصالح" لتحديد ترتيب تطبيق هذه القواعد..

وعند تحديد أسعار سوق الأوراق المالية، فإنه غالباً ما يثار هذا التساؤل : هل تعترف الشريعة بأكية العرض والطلب في تحديد الأسعار؟

ينفق كل من د/ أحمد محيي الدين، د/ مستعين عبد الحميد، د/ محمد عبد المصم مع الإمام الغزالي، في القول بأن التساوم والتزايد على أسعار الأوراق المالية أمر لا غبار عليه لئذ كان الحسن والحسين رضي الله عنهما وغيرهما من خيار السلف يستقصون في الشراء ثم يبيعون مع ذلك الجزيل، فليل بعضهم يستقصي في شرائك على المسير ثم تهب الكثر ولا تبالي ؟ فقال : إن الواهب يعطى فضلته، وإن المغبون يغبى عقله .

وعليه فإن مبدأ التاوم ليس برذيلة، ولكن نوع من الترشد الاقتصادي يعمل من خلال ظاهرة السوق على حسن توجيه الموارد لاكتساب أقصى منفعة ممكنة .

ومن الأدلة على اعتراف النظام الإسلامي بنور السوق وقواه في تحديد أسعار السلع والخدمات نهى الرسول (ﷺ) عن تلقى الركبائ، فمن ابن عباس رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله (ﷺ) أن يتلقى الركبان وأن يبيع حاضر لباد، قال : فقلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد ؟ قال : لا يكن له سمساراً. (صحيح مسلم، ج ١٠) فالحديث ينهى عن ملاقة أصحاب السلع من متجيين وفلاحين وغيرهم فيشترتون منهم



الرأي الثاني : يرى أصحاب هذا الرأي أن مطوية الثمن وقت العقد إنما تكون بما يقع به التراضي وتنتقل به المنازعة، ولا يشترط أن يكون الثمن محدداً تحديداً كمياً . وبناء على هذا الرأي فإن بيع أو شراء عدد من الأوراق المالية على أساس سعر يتحدد أجلاً وفق سعر السوق في يوم كذا لا يخالف شرطاً من شروط صحة البيع .

وحاصل آراء هذا الفريق أن المعرفة المشروطة في الثمن لا تتطلب أن يكون الثمن معلوماً حين العقد بأنه مبلغ كذا من النقود، فهذه المعرفة غير واجبة شرعاً حين العقد، ويكفي أن يكون للثمن معلوماً على وجه ما يقع به التراضي، ولا يقوم نزاع بين المتعاقدين .

٣- آراء المفكرين في عقود الخيارات من الناحية الشرعية :

تقسم حياتنا اليومية بالتطور المتلاحق والتغير السريع والمفاجئ أحياناً، ورغم أن هذا التغير قد طال كل مناحي الحياة، فقد كان - ولازال - لعالم المعاملات المالية الحظ الأوفر منه ... وما أدوات وصيغ المشتقات المالية إلا دليل حيوي على ذلك .

ولما كانت هذه الأدوات تنقسم بحداتها، فلم يكن للأمم السابقة عهد بها، إلا أنه في ضوء صلاحية الشريعة الإسلامية - بحكم طبيعتها - لكل زمان ومكان، ومن منطلق أن هذه الشريعة ذاتها لا تحرم أمراً يحتاج إليه عامة الناس، إلا أوجدت له بديلاً يلبي تلك الحاجة .. ومن هنا فقد فتح باب الاجتهاد على مصارعيه لينبثق كل باحث بدلوه وصولاً إلى تخرج شرعي لما يصلح من هذه المعاملات لتيسير مصالح الناس وتحقيق النفع لعامتهم ..

ذكر (فياض، ١٩٩٨) أن الإسلام لا يضيق بالجديد في المعاملات، ولا يتنكر له، ما لم يمسس هذا الجديد بأولى حاجة الأمة، ويحقق مقصداً مشروعاً من مقاصدها . ولذلك فإن كل مستحدث من المعاملات ينسج له الإسلام مكاناً في مجتمعه ويراعه بين مبادئه وأحكامه، إلا أن يكون هذا المستحدث قد جاء على غير سنة الحياة، نتيجة لهوى طائش، أو ظلم بين فئتين من المجتمع، يردده ولا يرضى لأتباعه أن يجسموا عليه ويرضوا عنه.

الإخراج أو التنازل ونحو ذلك، فهل يقف لدى الأمر مكتوف الأيدي ومتراجساً بموجب حديث التسمير هذا أو شمار عام كالحرية الاقتصادية ؟

يتفق كل من : (د/ أحمد محيي الدين، د/ مستعين عبد الحميد) على أن تدخل لدى الأمر في تحديد أسعار الأوراق المالية تدبير اجتهادي مصلحي يستخدم من غير إضرار ولا تصف عندما تطرأ ظروف استثنائية تؤثر سلباً على قوى العرض والطلب، وتؤدي إلى سيادة أسعار غير طبيعية ولا مقبولة ولا عادلة . ويستخدم كذلك في الأوقات العادية إذا أسبغ للتصرف على نحو قد يؤدي إلى حدوث الأزمات والظروف الاستثنائية .

إن فالتدخل في مثل تلك الظروف الاستثنائية ضرورة وفائدية تحول دون خلق البعض للظروف غير العادية، وضرورة علاجية تحول دون استفادة البعض من تلك الظروف غير العادية .

٤/٢ - كيفية تحديد ثمن البيع :

إذا كانت الشريعة الإسلامية قد أكدت على ضرورة العلم بالمبيع كما ووصفاً، فقد اشترطت لصحة البيع ذاته أن يكون الثمن معلوماً وقت التعاقد . وحول الكيفية التي يتم بها تحدي الثمن فإن للفقه رأين في ذلك، حيث يرى فريق من العلماء أن مطوية الثمن تكون بمعرفة مقداره كما وصفه (د/ أحمد محيي الدين، ص ٣١٢ - ابن حزم، ص ٢٣ - الشيرازي، ص ٢٦٦ - الخرشى، ص ٦٩ - السرخسي، ص ٦) على حذر، (ص ١٨٥) . بينما يرى فريق آخر أن مطوية الثمن تكون بما يحصل به الرضا وتنتقل به المنازعة سواء تم تحديده كما أو لم يحدد كذلك : (ابن القيم، ص ٥ - ابن تيمية، ص ٢٢١ - أحمد يوسف شاهين، ص ٢٢٠ - محمد يوسف موسى، ص ١٨٥) وقد قدم كل فريق حجة لثمة تؤكد رؤيته في القضية المطروحة وفقاً لما يلي :

الرأي الأول : يرى أصحاب هذا الرأي أن تحديد ثمن البيع يجب أن يكون كما حين العقد، وعليه فإن تحديد سعر الورقة المالية بما ينقطع به السعر أجلاً تفقد البيع أحد شروط صحته .

التكليف الشرعي للخيارات :

بجوازها لتحقيق حاجة النفس، وآخرون يرون توخي إيداء الرأي حتى تتضح الصورة أمامهم من قبل المتخصصين، وربما نحتاج إلى إجراء بعض التحذيلات على هذه العقود في محالة تقربها من حظيرة العقود المقبولة شرعا .

أولاً : المعارضون لعقود الخيارات وجهتهم :

لقد عارض جماعة من المفكرين عقود الخيارات، بل ورفضوا الفكرة من أساسها، والحكم عليها باعتبارها من قبيل الغرر الفاض، ولكل أموال الناس بالباطل، أو هي باختصار نوع من المقامرة ... ومن هؤلاء :

(د/أحمد محيي الدين، الشنيخ/ محمد المختار السلاحي، د/وهبة الزحيلي، القاضي/محمد تقي العثماني، د/الصادق الضير، الشنيخ/عبد الله بن بيه، الشنيخ/أحمد الشيباني، الشنيخ/أحمد بزيغ الواسين، د/عبد اللطيف جناحي، الشنيخ/رجب التميمي، د/علي محيي الدين القرة داغي، د/يوسف كمال، د/عبد الحميد البيعلي، والهيئة الشرعية للمعهد العالمي للفكر الإسلامي).

وقد بنى هؤلاء المفكرون رؤيتهم هذه على الحجج التالية:
١- لا تدرج عقود الخيارات بشكلها الحالي تحت لواء أي من العقود الشرعية البالغة (٢١ عقداً)، والمصلحة في ثلاث خمس وفقاً لما يلي:

- عقود التمليك : وتشمل البيع والمقايضة والهبة والشركة والقرض والغنل الدائم والصلح.

- عقود المنفعة: وتشمل الإجارة وأنواعها كالزراعة والمساقاة والمغاسرة وإيجار الوقت وعقد الإحارة.

- عقود العمل: وتشمل عقد المغالطة وعقد العمل والوكالة والوديعة والحراسة.

- عقود الغرر: وتشمل الرهن، والراتب مدى الحياة، والتأمين.

- عقود التأمينات الشخصية: وهي الكفالة والحالة. أما الرهن فجاء تنظيماً مع الحقوق العينية للتعبية، سواء كان رهناً رسمياً (تلمينياً) أم رهناً حيازياً على العقار والمنقول والدينون.

رغم قناعتنا بحداثة عقود الخيارات حسبما يؤكد واقع هذه العقود، فإن الملاحظة تؤكد كذلك أن هذه العقود قد حظيت باهتمام غير قليل من جانب كثير من المفكرين ذوي التوجهات المرتبطة بالمعاملات المالية الإسلامية .. حدث ذلك من خلال الكتب والبحوث والرسائل العلمية، وكذا ما عقد من مؤتمرات وندوات لمناقشة التكليف الشرعي لتلك العقود.

ولذا كان حل اهتمام المفكرين ينور حول مجموعة من الأمثلة تم وضعا لتغطي المحاور الأساسية لموضوع الخيارات، وذلك من قبل بعض الهيئات ذات الاهتمام الخاص يمثل هذه الموضوعات مثل مجمع الفقه الإسلامي، وذلك على النحو التالي :-

١- هل ينضوي عقد الاختيار تحت أحد العقود المعروفة أو هو نوع جديد ؟ وإذا كان نوعاً جديداً فما حكمه ؟ وما تكليفه الشرعي ؟

٢- هل هناك علاقة بين عقد الاختيار وبين البيوعات أو العقود الأخرى، مثل : بيع العربون، أو البيع على الصفة، أو السلم، أو الهبة، أو بدل الخلو ؟

٣- ما هو التكليف الشرعي للعوض مقابل إعطاء الحق في الاختيار ؟

٤- إذا جرى عقد الاختيار من خلال هيئة ضامنة، فما التكليف الشرعي لدور هذه الهيئة ؟ وما حكم هذا الضمان ؟

٥- هل يصح بيع (اختيار الاستعداد) أو هو كبيع شيء موصوف لا يملكه البائع بالرغم من توافره في السوق ؟

٦- هل يمكن في صورة (اختيار الشراء) أن يختار العقد مشروعاً يجعل العوض جزءاً من ثمن السلعة ؟

٧- إذا لم يكن عقد الاختيار مقبولاً شرعاً كلياً، أو جزئياً، فكيف يمكن تحببه ليكون مقبولاً شرعاً ؟

وقد حاول الباحث تلخيص نتائج اتجاهات هؤلاء المفكرين، حيث تبين وجود تباين واضح في هذه الرؤى، ما بين معارض شكلاً وموضوعاً، والحكم المطلق على هذه العقود بالباطل، وما بين موافق على تلك العقود والحكم

- ٢- هذه العقود حادثات، ولا وجه لمقارنتها بالعقود المعروفة في اللغة الإسلامي ولقرب شيء لتلك الخيارات هو القمار، فكل مشتري لخيار بيع أو شراء يربط حظه بتقلبات الأسواق إما لفائدته أو ضده.
- ٣- أن الهيئة الضامنة في عقود الخيارات هو ضمان شكلي، لأن المصمّم لا يقوم بالجمع بين الإرادتين إلا بعد أن يحقق لنفسه من ضمانات ما يبلغ به العقد مرحلته النهائية، فالضمان صوري لأن الضمان في الأسواق والبنوك ليس عملاً خبيراً.
- ٤- أن هذه العقود هي تصرف من نوع خاص يمكن وصفه بأنه مجرد مواعدة لتبادل حقوق مجردة منطلعة الصلة بالأعيان أو بالأشياء المادية، وتقتصر على تبادل الرغبات أو الإرادة والمثنية، إذن فالتعبير الدقيق للتكييف الفقهي لعقود الخيارات أنها باطلّة.
- ٥- إن الاختيارات بصورتها الحالية لا ينطبق عليها ما هو مطلوب شرعاً من وجود العقود عليه وجوداً حقيقياً أو موصوفاً في النّمة، ثم إن محل العقد في الاختيارات هو حق محض منفصل عن الأسهم أو الأوراق المالية التي يعطى على أساسها حق الاختيار، ولذلك أجازت السوق بيع الخيار وحده، بل هذا التداول هو الأكثر في الاختيارات ومثل هذا لا يجوز أن يكون معقوداً عليه في اللغة الإسلامي.
- ٦- أن هذه الاختيارات تقوم من حيث الغالب على المخاطرة والحظ والمقامرة، والربح على حساب الآخر، بحيث يكون ربح أحدهما على حساب خسارة الآخر، فمثل هذا يدخل في الميسر المحرم وفي كل أموال الناس بالبطل.
- ٧- أن هناك اختلافات كثيرة بين عقود الخيارات الحديثة وبين خيار الشرط المشروع، لأن خيار الشرط يكون ضمن عقد قائم موجود ويعطى لأحد الطرفين للآخر الخيار، أما هذا فهو خيار نشأ من عدم.
- ٨- أن المعقود عليه في عقد البيع لا بد أن يكون شيئاً مادياً محسوساً مطلوباً، وهذا غير متحقق في عقود
- الاختيارات، فلا بد بعد بما صحيحاً .
- ٩- رغم وجود منفعة من هذه العقود إلا أن الإثم فيها أكبر من النفع «يمثلونك عن الخسر والميسر قل فيها إثم كبير ومنافع للناس وإثمها أكبر من نفعهما» والله سبحانه وتعالى يقول : «ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل» .
- ١٠- أن هذه العقود فيها غرر كبير، وأن حرمة الغرر الكثير اجماعية لا خلاف فيها لنهي الدين (ﷺ) عن بيع الغرر.
- ١١- أن الغرر الميسر وإن أجاز فليما بشروطه : أن يكون ميسراً، وأن يكون للحاجة، وأن لا يكون مقصوداً .. وهو ما لا ينطبق على الخيارات الحديثة.
- ١٢- أن هذه العقود قد مورست بداية في ظل نظام اقتصادي ربوي أيل إلى السقوط، وليس بالضرورة أن يكون عرف غير المسلمين عرفاً للمسلمين .
- ١٣- أن حقيقة العقد في الخيارات أنه عقد وهمي مبني على الوهم، فالبيع - محل العقد - مراب والتمن مراب، إذن فهناك مراعاة .
- ١٤- أنه في وقت تنفيذ الخيار ينظر هل هو كسب أو خاسر، فإذا هو كسب يأخذ المكسب، وإذا هو خاسر يسلم الفرق، إذن هي نوع من أنواع القمار بدل من ممارستها بالورقة (الكتيبية) تمارس بعقود في البورصات . وقد عكس هذه الصورة الوهمية ما أكتته الإحصاءات الدولية من أن هذه الممارسات الوهمية تمثل ٩٧% من مجمل العمليات، بينما ٣% فقط هي عقود حقيقية .
- ١٥- أن الأمر في هذه العقود لا يعد أن يكون نوع من المراهات يدفع فيها الخاسر ويقبض للربح.
- ١٦- أن هذه المعاملات مضحية للمال ومحققة لثروة من معاملات لا صلة لها بالنتيجة، وتخرج النقود - بالنتيجة - من إحدى الوظائف الرئيسية وهو تحريك عجلة التنمية .
- ١٧- للتأثير السمي لهذه السوق، إذا يصرف توجه المال عن المعاملات الحقيقية وبالتالي يؤثر سلباً على التنمية ويزيد من عرض النقود مما يؤدي إلى زيادة التضخم .
- ١٨- ليس من المتين أن حجم العقود التي تتم تعادل في



معاملاتها، وما تقدمه من معلومات وتسهيلات مادية .
٢- أن عقد الاختيار مجرد مواعدة لتبادل حقوق مجردة منقطعة الصلة بالأعين، أو الأشياء للمادية، وتقتصر على تبادل الرغبة أو الإرادة والمشئنة .

كما بلى هؤلاء تخرجهم هذا وكذلك حجته في الموافقة على التعامل بهذه العقود على ما يلي :

١- ينبغي أن لتصفح الواقع فإذا رأينا عقداً جديداً لم نحكم بتحريمه من أجل جده، لأن العقود الشرعية ليست عقوداً مساةً أو شكلية، إنما هناك ضوابط أثرها الشرع للتعامل، فإذا توافرت قضينا بالإباحة وإذا اختلفت قضينا بالتحريم، أما أن نقول : هي عقود فاسدة لأنها لا عهد بها، أو نقول : هي عقود صحيحة لأنها تحقق المصالح والمكاسب، هذا لا يمكن أن يكون معياراً للتحليل أو للتحريم . لنظر إليها نظرة موضوعية تعتمد فيها ما يقوله الخبراء، فإذا شخضوا لنا هذه العقود وعرفنا الأحكام التي تطبق عليها مما هو موجود عندنا في كلام الفقهاء - رحمهم الله تعالى - تكلمنا على بصيرة في التحليل والتحريم .

٢- أيضاً ينبغي أن نحذف من بحثنا ما يرتبط بشكل جانبي بهذه العقود، كالقاعدة التي تعطى الهيئة الضامنة لمبلغ الضمان للمسلم لها وأمثال ذلك، هذه أمور جانبية يجب أن نحذف من محل البحث ثم أنه لا معنى لأن نرجع عقود البيع هذه التي يصرح للمتعاين فيها بكلمة البيع نرجعها إلى المواعدة أو العريون أو التأمين، لا هذا بيع .

٣- أن مركز بحثنا يجب أن يصب على محل العقد . محل العقد هو موضوع اللعل أو موضوع التشبهة في هذه العقود، ومحل العقد هو الحق للمجرد الذي جبرت عنه التعاريف بالحق للمجرد أو الحق الذي لا ينتسب إلى عين أو إلى سلعة، هذا الحق للمجرد هل يمكن أن نبيعه ؟ نحاول تقسيم الحقوق إلى مالية وإلى ما ليس فيها مالية وإلى ...، ثم نحاول التركيز على هذا الحق لنجد أن هذا الحق واقعاً هو حق مجرد لا نسبة له إلى السلعة، لا نسبة

قيمتها أثمان ما تقع من أسهم البضائع، فالسيطرة على مثل هذا السوق سيطرة غير ممكنة، والأمر يفت من أيادي المسيطرين عليها خاصة إذا نشطت سوق الخيارات لأنها طبعاً من المضاربات .

١٩- أن وهمية هذه العقود نقضي إلى الجهالة، والجهالة نقضي إلى النزاع، ومعلوم قاعدة شرعية، أن للجهالة التي تؤدي إلى النزاع هذه عقداً فاسد ولا يجوز أن يعول عليه .

٢٠- أن فقهاء الموروث لم يشمل على شيء مماثل في هذه العقود الحديثة وبقها مثلنا حقاً لم يواجهوا مثل هذه المعضلات، فهم عاشوا في مجتمعات يظلب أنها مجتمعات زراعية ومجتمعات تجارية ذات طبيعة تراحمية تعاونية بسيطة تعددها وتسودها وتضبطها قيم شرعية وأخلاقية .

ثانياً : المؤلفون على عقود الخيارات وحجتهم :

على الجانب الآخر فهناك من ينظر إلى القضية من منطلق أن رسالة الإسلام هي رسالة كاملة وأن نبي الإسلام (ﷺ) هو النبي الخاتم، وأن كمال تلك الرسالة وخاتميتها بجمعها صالحة لكل مكان، ولكن زمان، ولكل تفصيص . وعليه فقد وجب على فقهاء هذه المدرسة السماع ألا تصنف اجتهداهم بالثبات والجمود، وإنما ينبغي أن يتطور لمواكبة كل جديد في العصر الذي نعيش فيه، ومن ثم فإن الحكم العام بحرمه هذه العقود هو نوع من الجمود وإغلاق باب الاجتهاد في قضية أو أمر يحتاج للناس إليه ... ومن هؤلاء (د/ عبد الوهاب أبو سليمان- حجة الإسلام محمد على التسخيري- أحمد طه ريان - محمد مؤمن- د/ سلمي حمود - د/ ملزرقحب- محمد سالم عبد الودود ...) .

وإذا اجتهد هؤلاء الفقهاء في كيفية تخريج هذا العقد فقالوا إن عقد الاختيار يمكن تخريجه شرعاً على أساس :

١- أنه عقد إجارة على منفعة معلومة طناً أن موضوع العقد هو السماح والتخصيص للتعامل بالدخول في المضاربات في السوق المالية للاستفادة منها في استثمار أمواله في



طرف أو وكالة عن طرفين .

٦- إن القول بأن العقد يشبه للقمار فهو ليس قمار بالنسبة للخبير، لأنني مثلاً كإسبان عادي لا أعرف للجواهر أو الذهب ولكن خبراء الجواهر بهم لا يسمى هذا قماراً لأنهم خبراء، ولذين يتعاملون في عقود الخيار ليسوا بأناس عاديين فأسواقنا في البلاد الإسلامية كلها إن وجدت هناك أسواق لا تعرف هذه العقود، حتى البلاد المتقدمة في أمريكا بدلت في عام ١٩٧٢، وانجلترا لحقتهم بعد ذلك بمشرة سنوات وهي شيء جديد بالنسبة لسوبراء، وشيء حديث جداً بالنسبة لأسواق اليابان فهؤلاء الخبراء عندما يدخلون السوق يكونون قد حسبوا الميزانية للشركة حساباً دقيقاً ويعرفون الصفقات المعقدة وماذا سيحدث من بيع أو تواجها من مشاكل، فيدخلون السوق وهم يطمون تماماً ما هي الحسابات المتوقعة، ليس هجساً ولا رجماً بالذئب وإنما عن دراسة علمية مدروسة، فبالنسبة لهم الذين يتعاملون في السوق ليس هناك قمار أو غرر ولكنهم خبراء للسوق وأهل الذين يتصرفون به .

٧- أصل العقد هو عقد على الحق بالشراء وليس عقداً على الشراء نفسه . عقد الشراء سينتقد بعد ذلك في وقت لاحق إذا مارس الطرف الذي له حق ذلك الاختيار .

٨- عقد الاختيار حسب تعريفه، هو عقد بيع في جوهره وموضوعه تنزل أحكامه وفق أحكام البيع .

٩- العقد الثنائي : الذي هو لب هذا العقد، إذ أن أركان البيع وشروط البيع ينزل عليه، والخلل لهذا العقد أت من جانب عدم وجود المالية فيه، ولكم هيئة السوق مستعدة أن تمنون وتعطي المتعامل البضاعة الموصوفة .

١٠- ما ذكر إلى حد الآن من أدلة على البطلان أو الصحة لم يكن كافياً لهذه الحكم على العقد المطروح، لقد ذكر أن هذا العقد ليس له بمقابل في العقود، الفقهية المألوفة، فهو عقد جديد وهذا لوحده لا يسوغ لنا رد هذا العقد الذي نتكلم في صحته أو بطلانه لأن العقود ليست ترفيقية العبادات وهذا أمر واضح .

له إلى عين . ثم ما هو الدليل القاطع على أن هذا الحق لا يجوز التعويض عنه، ما هو الدليل على ذلك ؟ حق له مالية عرفية وهو الحق شرعي ولقماً لي الحق، هذا حق مشروع، لي أن أبيع ولي أن أشتري حق مشروع قائم بقبله الشرع وله مالية عرفية، والدليل على ماليتي العرفية تعامل الناس به أو تعامل هذه الأسواق الدولية به .

٤- أننا لو تأملنا في الأمر وفي الدور الذي تقوم به عقود الاختيارات في إيجاد تنسيق بين المرض والطلب وهي اليوم عقود معتبرة في الأسواق المالية العالمية، فلن إطلاقاً للفظ (المقامرة) على مثل هذه العقود أمر يحتاج إلى مرونة، ونذكر هنا أن بمن أطلقوا على عقود التأمين صفة المقامرة مع أن الفروق بين هذه العقود، وعقود التأمين والمقامرة كبيرة جداً .

٥- الواقع أن عقد الاختيار ليس له صورة واحدة في كل المجتمعات التي تتعامل به، بل له صورة في القاهرة، وهناك صورة أخرى في لندن أو في باريس أو في المجتمعات الأخرى التي تتعامل به، ويسؤال بعض المتخصصين في الاقتصاد صورا لنا عقد الاختيار بأنه عبارة عن شخص أو هيئة أو شركة تدفع مبلغاً مقدماً حتى يكون لها الحق في التعامل داخل السوق المالي، ثم فيما بعد يقوم وكيل أو سمسار بالتعامل لصالح هذا المتعامل، ولذلك يمكن تكليفه على أنه عقد إجازة، فعقد الاختيار في مبدئه صورة من صور عقد الإجازة على منفعة بعض الأجرة التي تدفع مقدماً لكي تخول للدافع من خلال هذه العقد حق التعامل مع الأسواق المالية بحيث يحق له أن يشتري أو يبيع ما يرضى داخل السوق بواسطة السمسارة الذين يقومون بدور الوكيل . ثم فيما بعد ما يقوم به السمسار من بيع أو شراء هو عقد مستقل آخر غير عقد الاختيار، هو عقد بيع أو شراء بطريق النيابة، إذا هذا الوسيط سيتولى الإيجاب والقبول عن الطرفين إذ يجمع للربحيات وينسق بينها من داخل السوق يمكن أن يكون وكيلاً لوكالة عامة أو لوكالة خاصة عن



الاختيارات داخل الأسواق يضاف إليها عنصر مهم جداً وهو أن إدارة السوق تضمن إنجاز جميع العقود التي يتملّك عليها في تلك السوق، فهذه العقود إذن إدارة السوق تضمن إنجازها، وبالتالي تأخذ من الأطراف الذين يدخلون بهذه العقود ضمانات كافية بنظرها تسمى الهوامش، هذه الهوامش تأخذ إدارة السوق، وتضعها عندها فهذا يقتضى إذن نوعاً آخر أو إضافة عنصر آخر هو أن هذه العقود مضمونة للتنفيذ ولا مجال فيها لبداً لأن يتناقص أو يتلاعب أو يقوم بأي إجراء آخر أي طرف من الأطراف، لأن الإدارة تضمنها .

ثالثاً : المؤجلون لرؤيتهم في الخيارات

في نفس الوقت فإن هناك جمع من الفقهاء رأى ضرورة الترتيب وزيادة البحث والدراسة ومؤال المتخصصين عن كنية هذه العقود قبل الحكم عليها، فلا هم عارضوها كلية، ولا هم أيدوها ابتدأه، وإنما علقوا رأيهم لمزيد من الإطلاع والبحث والدراسة، ومن هؤلاء (د) عجيل جاسم الشامي - د/ طه جابر الطوافي .. وآخرون) وقد بنى هؤلاء الفقهاء حججهم في رأيهم هذا على ما يلي :

١- كما طمنا أن هذا العقد لم يدخل أسواقنا العربية والإسلامية . في الحقيقة لابد من أن يوجد بيننا من المختصين الاقتصاديين الممارسين كي يجيبوا على استفساراتنا، توجد بعض الاستفسارات وبعض الاستيضاحات حول هذا العقد لا نجد لو وجهناها من يجيب عنها من المختصين . نحن في تقديرنا أن هذا الموضوع يحتاج إلى مزيد بيان، ويحتاج إلى وجود مختصين في هذا الشأن .

٢- رغم أن غالبية الباحثين قد سدوا الطريق أمام هذه المعاملة من مطلق ألا أساس لها من الشرع الإسلامي الحنيف وذلك من رأى إمكانية الإبقاء على تلك العقود مع إجراء التحليل فقال : إنها مكونة من عقدتين أحدهما عقد إجارة أي عقد على تملك منفعة، وفسر هذه المنفعة بأنها عبارة عن التسهيلات التي تقدمها الهيئة المعنية لدخول السوق .

١١- ذكر أن هذا العقد المطروح هو شبيه بالقرار ونحن نقول المحرم هو القمار لا الشبيه بالقرار، كما أن المحرم هو الربا لا البيع للشبيه بالربا في أخذ الربح، على أن القمار هو أخذ من دون إعطاء وهذا أخذ المال وإعطاء حق الاختيار كما قرر ذلك للبيع أو للشراء، فإي دليل على أن يكون الأخذ في مقابل الإعطاء هو شبيهاً بالقرار فيجرم ؟ .

١٢- نقطة هامة هي أن هناك عقدتين مختلفتين تماماً : عقد الاختيار ثم يليه عقد ممارسة ذلك الاختيار . الآن عقد الاختيار، أبعد اختيلاً وأن كنت مشترياً للاختيار أن لي حق الاختيار فيما الذي أنفع الثمن، هذا العقد يجري الآن وهذا العقد يحدد ما هي السلعة وما هو الشيء الذي يقع عليه الاختيار سعره والأجل الذي يمكن أن يمارس الاختيار من خلاله ونوع السلعة محددة بدقة واضحة متناهية، وقد تكون هذه السلعة شيئاً مباحاً مما ألف أن يتعامل به الناس كالأسهم أو كالمسلح - السلع المتعددة - وقد يكون شيئاً وهمياً مطلقاً وهو المؤشر، المؤشر حقيقة شيء وهمي لأنه رقم حسابي فقط يدل على حركة مجموعة من الأسعار أو الكميات خلال فترة زمنية، فهو شيء وهمي فقط محسوباً حسابياً وليس شيئاً حقيقياً، فيمكن أن يقع الاختيار على أي من هذه الأشياء إلا أنه سيتم بعد ذلك عقد آخر لو تمت ممارسة ذلك الاختيار، وهذا العقد الآخر منفصل تماماً عن العقد الأول من حيث إنه عقد يعنى سيكون هناك عقد بيع بطرفية والسعر المحدد مسبقاً والكمية محددة مسبقاً فينجز ذلك العقد بمجرد ممارسة ذلك الحق ..

١٣- الحالة الثانية وهي حالة قليلة الحصول، تحصل في واقع الحال إلا أنها قليلة، هو أن ينتهي هذا العقد بالممارسة الفعلية للاختيار بحيث لشري من السوق مائة سهم وأسلمها لمن اختار ذلك الاختيار . هذا هو الشكل العام. الاختيار الذي يمارس في الأسواق المنظمة ومعظم الاختيارات تمارس في الأسواق المنظمة وبشكل كبير جداً، اختيارات خارج الأسواق قليلة تمارس إلا أن



شامع، ذلك أنه وإن كان في بيع الخيار توصف المصلحة وصفاً دقيقاً ولا تكون حاضرة كما هو في البيع على الصفة، فإن الخيارات لا يرتبط بإضفاء العقد أو نسخه حسب المواقفة بين الموصوف والواقع كما هو الحال في البيع على الصفة، بل هو مرتبط بالربح الذي يحصل عليه مستعمل حق الاختيارات فإن وجد ربحاً أتم العقد وإلا أُلغى الاختيار وخسر قيمته .

* الهبة : وإذا أُرندنا المقارنة بين الهبة والاختيارات فلا صلة بين الهبة والاختيارات لأن أحدهما مبنى على التبرع والآخر على الرغبة في الربح .

* كذلك لا تنطبق عليه مواصفات البيع - بصورة عامة - وذلك لأنه لا يجوز بيع الأعيان إلى أجل قل ابن رشد : (اجمعوا على أن لا يجوز بيع الأعيان إلى أجل، ومن شرطها تسليم المبيع إلى المبتاع بأثر عقد الصفة) فلا يجوز في البيع قطعاً اشتراط تأخير الثمن، وللمشتري معاً، وإن كان اشتراط تأخير أحدهما جائزاً كما في السلم، حيث يؤخر فيه تسليم المصلح فيه، وكما في بيع الأجل حيث يؤخر فيه تأجيل الثمن .

* بدل الخلو : وقد يتبادر إلى الذهن أن حق الاختيار ويحبه له شبه بما يؤخذ في بدل الخلو في الإيجارات، حيث أجاز بعض الفقهاء ذلك بضوابط شرعية ووافق مجمع الفقه الإسلامي الموقر التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دورته الرابعة بعض صوره، منها : "إذا تم الاتفاق بين المستأجر وبين المستأجر الجديد أثناء مدة الإجارة على التنازل عن بقية مدة العقد لقاء مبلغ زائد عن الأجرة الدورية فإن بدل الخلو هذا جائز شرعاً..."

وجه التشابه بينهما هو أن الاختيارات بمثابة نوع من الامتياز لهذه الأسهم التي يكون لصاحب الخيار بيعها، أو شراؤها بأقل من سعر السوق، فكله حق ثابت لصاحب الاختيار مثل حق الإجارة للموَجَر، مع أن العين المستأجرة شيء آخر كما أن الأسهم ونحوها شيء آخر مستقل .

غير أن التشابه لا يؤثر لوجود خلل في أصل العقد على عكس عقد الإجارة فهو صحيح، أما عقد المصلح للاختيار نفسه فغير صحيح - لما ذكرنا - إضافة إلى أن المستأجر

لما الجانب الآخر فإنه بيع شيء أو شراؤه بشئ معين وهذه كلها أمور تحتاج إلى البحث والتفتيش .

أوجه التشابه بين الخيارات وبين بعض العقود الشرعية:

وحول أوجه التشابه بين عقد الخيار المطبق الآن وبين بعض العقود المعروفة شرعاً جاءت آراء هؤلاء المفكرين كما يلي :

أولاً : المعارضون لعقود الخيارات :

يخيل أن هذه العقود لها شبه ببعض العقود المعروفة وذلك يكون من الممتنع للتمييز بينها . فمن ذلك :

* بيع العربون : يحل بيع العربون من المشتري يقدم للبائع مقدراً مالياً إن أخذ السلعة حسب ذلك من أصل الثمن وإن عدل عن الشراء فلاز البائع بالعربون، وحتى على القول بأن بيع العربون جائز فالفرق واضح بين بيع العربون والاختيارات، من عدة نواع :

أولاً: إن المال المقدم في بيع العربون هو جزء من الثمن عند إتمام الصفة، بينما هو في بيع الخيار لا صلة له بشئ الصفة ولا يطرح منها عند إتمام العقد.

ثانياً : إن العربون مقدم من المشتري للبائع، والخيارات قد يكون الدافع لشئها البائع وقد يكون المشتري .

ثالثاً : إن بيع العربون لا ينتقل فيه العربون بالبائع والشراء، بينما في عقود الخيارات للمشتري الخيار أو بآئعه أن يتصرف فيه بأنواع التصرف وملها للبيع.

رابعاً: إن الدفع للتسلل بالخيارات هو تحصيل الربح لا السلعة. بينما المقصود في بيع العربون هو تحصيل السلعة.

خامساً : إن ثمن الخيارات هي توقعات مستندة إلى مصر الفائدة ومرتبطة بالمدد ويتنخبذ الأسعار ولا شيء من هذا في بيع العربون .

سادساً : إن موضوع العقد في الخيارات كما بينا يشمل السلع والفائدة والمؤثرات، فهي في كثير من صورها أقرب إلى القمار .

* البيع على الصفة : أما بالمسبة للشبهة بين بيع الخيارات والبيع على الصفة، فبين بيع الخيار والبيع على الصفة بون

كان له ثمن لصحى نوعاً من عقود المعاملات له صفة البيع . فالخيار الذي يصل به الناس في أسواق البورصة مستقل عن ثمن السلعة (أو الأسهم) التي يكون عليها عقد الشراء فيما بعد . الأرجح عدم الجواز ، لأن الوعد له حقيقة مستقلة عن العقد فكيف يكون له ثمن ؟ والثاني لأنه إن كان له ثمن للسلعة ثمن صالر عقدين جمعاً في عقد واحد وبيعتين فيبيعة وهو من الأمور المبهمة عنها . والمسألة الثانية : هي قضية الإلزام بالوعد ، فإذا افترضنا أنه وعد له هو ملزم لم غير ملزم ؟ ومسألة الإلزام بالوعد معروفة (وفيها تفاصيل ليس هنا مجال بسطها) ، فإذا قلنا بجواز الإلزام بالوعد في عقود المعاملات منفصلاً عنه سابقاً له (كما تطبقه البنوك الإسلامية في بيع للمرابحة للأمر بالشراء) بقيت مشكلة ثمن الوعد وأنه قابل للتداول مستقلاً عن العقد ، فهل على أن الوعد بذاته عقد مستقل له محل وثن .

* عقد بيع : هل هي نوع من أنواع البيوع ؟ يقول المولى عز وجل (يُؤْتَى الْبَيْعَ) ، فالأصل في البيع الإباحة وتنبه هذه المعاملة البيع العادي ففيها عقدين ، مشتر وبيع ، وفيها ثمن وفيها محل العقد ، فاشبهت بذلك البيع المباح ، ولكنها اختلفت عنه اختلافاً جوهرياً في محل العقد . فإن الثمن معلوم ولكن المبيع هو شيء مجرد ليس له حقيقة ، فالعقد واقع على حق الشراء أو حق البيع من طرف والالتزام بالشراء أو الالتزام بالبيع من الطرف الآخر ، أما ما يتم بخله فيما بعد من أسهم أو سندات أو سلع ... إلخ فإنه إنما يأتي لاحقاً ، وليس له علاقة عضوية بعقد الخيار لأنه كباها يمكن أن يستقل بذاته .

* حق البيع : هل هذه حق يجوز بيعه ؟ ذكرنا أن عقد الخيار إما يعطى مشتره حق البيع أو حق الشراء بشن محدد . وقد ذكر الفقهاء رحمهم الله (مقتدوا الأخلاف مثلاً) أن الشيء لا يحد مالا إلا إذا أمكن حيازته وإبرازه وأمكن الانتفاع به عرفاً أو عادة ، فالطم والصحة والشرف هي أمور معوية لا يمكن حيازتها وإبرازها ، والمينة والدم ... لا يمكن الانتفاع به لضررها ، وكذا حبة قمح أو قطرة ماء لتفاهته .

إنما يتحقق له هذا الحق مقابل جهده الذي يملك في المحل التجاري أو نحوه ، حتى صار محله معروفاً يترده الناس ، وتعمل في سبيل ذلك زمناً حيث كان المحل في بدايته مجهولاً يحتمل الخسارة ، أما الآن وبعد زمن فأصبح معروفاً ، أو أن المستأجر أسامياً دفع الخطأ للمالك أو لمستأجر سابق ، بينما حق الاختيار حق محض لا يعدو كونه حق الشراء - كما سبق - فلا يمكن قياسه على حق بدل الخلو .

* بيع السلم : هل هو نوع من السلم ؟ السلم جائز بالكتاب والسنة وفيه تعجيل الثمن وتأجيل قبض المبيع . والتعجيل شرط في صحة عقد السلم (أي قبض الثمن في مجلس العقد) ولذلك لا يجوز فيه الخيار ، فهذه المعاملة شبيهة بالسلم من حيث إنه عقد يتأخر فيه تسليم المبيع وهو الأسهم ، وأن البيع يكون بمصر مثقف عليه ابتداءً إلى أجل مطوم . ولكن الاختلاف كبير ، فليس فيه أولاً قبض للثمن بل كلا البديلين موجلان ، والأهم ثانياً أن عقد الخيار منفصل عن عقد بيع السلم وله ثمن خاص به فأخرجه ذلك من باب السلم .

* التأمين : هل فيه نوع من أنواع التأمين ؟ إن الدافع الحقيقي لشراء الخيار في أسواق البورصة هو الرغبة في دفع المخاطرة وضمان سعر محدد للبيع أو الشراء في المستقبل ومن ثم تقادى الخسارة . ومقابل ذلك يتنازل المستثمر عن مبلغ محدد يمثل ثمن الخيار المذكور . فكان الخيار إذا نوع من التأمين . وهو عقد معاوضة يتضمن غرضاً فاحشاً والبيع بهذه الصفة نوع من الميسر ، فالبائع إنما يبيمه مخاطرة ففيه لكل لئال بالباطل وهو مفض إلى الظلم والتباغض . يقول المولى عز وجل (وَلَا تَكُونُوا مِمَّنْ يَبْدُونَ رَبَّهُمْ بِالْغِبَابِ وَكُنُوا بِهَا إِلَى الْحُكْمِ تُنْكَرُوا قَرِيبًا مِنْ مَوَالِ النَّاسِ بِأَلْسِنَةٍ أُنْقَسَتْ) (البقرة: ١٨٨) .

* الوعد : هل هو وعد أم عقد ؟ هل يمكن أن تنصوّر هذه المعاملة أنها وعد ثم عقد . فيكون الخيار في البداية وعداً بالشراء ، ثم إذا تم الوفاء بالوعد حصل العقد بشراء الأسهم أو السلع الأخرى ، فإذا كان الأمر كذلك ثارت فيه مسألتان : الأولى هي هل يجوز أن يكون للوعد ثمن ؟ فإذا

٢- ثانياً :- المواقفون على عقود الخيارات

أوجه الشبه بين الخيارات وبعض العقود الشرعية :

- * العرض في اختيار الفداء لا دخل له في ثمن المعقود عليه - الذي هو في البداية عقد على عوض - في الاختيارات وعلى فرض جعله من الثمن فإنه لا يؤثر على صحة العقد لو كان صحيحاً في بقية الأركان لأن الخلل أت من ناحية مالية المعقود عليه، بل يعد من قبيل بيع العريون وهو دفع بعض ثمن في بيع عقده أو أجرة أو يكون مشترياً ومشتجراً إلى آخر ما هو معروف معنى العريون . فعلى مذهب الحنابلة لو افترضنا مع أنه لا يدخل في بيع العريون إما للعوض الذي يدفعه هو أجرة دخول وتعامله في ذلك السوق . يمكن تعطيل هذا للنوع من البيوع مع الاحتفاظ بخصوصية الاختيار، والواقع أن انطلاقاً من تحليل هذا العقد أنه على المذهب الحنبلي ليس ضرورياً أن يكون أي عقد من العقود المسماء والأصل في المعاملات الإباحة حتى يوجد ما يفسد ذلك العقد، ولذلك نطلقاً من هذا المنطلق ويحتا عن جوانب الخل بعد التكيف للفتحي لذلك الموضوع .
- * أما من حيث علاقته بالعقود الأخرى فهو له علاقة بعقد الإجارة، إذا هو صورة منها، أما الصفقة التي يتم التعاقد عليها داخل السوق فهي بيع على الصفة إن كانت مستلم عقب التعاقد وإلا فهي من باب عقد السلم، (إلا أنه في هذه الحالة لابد من دفع الثمن عدم التعاقد أو خلال ثلاثة أيام من بعد العقد كما يرى المالكية . اللهم في هذا من الصعب أن نقول لعقد يجري التعامل به بالأسواق أنه حرام ثم نقطع الصلة به لأن هذه الأسواق فرضت نفسها على المجتمعات الدولية والمسلمون في كل مجتمعاتهم لهم تعامل مع هذه الأسواق، فينبغي أن نجيز منها الجائز، ولما ما لا يجوز فيمكن أن يجري عليه للتعطيل الذي يجعله ملتما للتعامل معنا .

* وإذا كنا قد اعتبرنا عقود الاختيارات من قبيل المواعدة، فيلزم الوفاء بها ديانة باتفاق الفقهاء، وكذا قضاء في

التمال مقصور على ما له صفة مادية محسومة، فالعقود نوع من الملك لا المال لأنها معنوية لا مادية، ولذلك لم يجزوا بيع حق الشفعة وحق الحضانة والولاية ... إلخ على أن هناك أنواعاً أخرى من الحقوق المعنوية يجوز لأخذ البديل عنها بما يشبه البيع كحق ولي المعقود في التصاص إذا يجوز له أن يأخذ الدية بدلا عنه، وحق الزوج في استمرار عقد الزواج، يجوز له للتنازل عنه مقابل عوض للخلع .

ولو حاولنا استكشاف نية العاقدين وغرضهما من هذا العقد، لأن ذلك ربما يكشف لنا حقيقة هذا العقد، لو حاولنا ذلك لوجدنا أن غرض المتعاقدين من هذا النوع من العقود هو (في الأغلب الأعم) أحد أمرين أو كلاهما :

- ١- حماية المستثمر نفسه من خسارة متوقعة ببقاء المخاطرة على طرف آخر وإلزامه بالتدبير عند حصول المكروه بشئ يحمي ذلك المستثمر من الخسارة التي تنجم عن انخفاض الأسعار . ويتركز الطرف الثاني بذلك مقابل ثمن يتهدد مقابلة أن يشتري أسهمه (أو ببدلته) بشئ محدد سلفاً.
 - ٢- رغبة مستثمر في تحقيق ربح عن طريق التقلص فرص سحبت معتدلاً في ذلك على حواسه وتوقعه لما ستكون عليه حال الأسواق والأسعار في المستقبل، فيشتري اليوم حق الحصول على أسهم بسعر يتحدد لليوم ليبيعهما عندما ترفع أسعارها، أو حق بيع أسهم يتوقع لانخفاض سعر ... وهكذا . ثم عندما يتحقق ما أمل فيه يبيع ذلك للحق (وربما لا يحتاج إلى إتمام صور المعاملة بشراء الأسهم أو السندات فضلاً) ليحقق ما يصبو إليه من ربح.
- من هذا كله نرى أن هذه المعاملة رغم ما فيها من صور البيع فيها معاملة ضارة في أغلب الأحوال، وأن أغراض المتعاملين فيها شبيهة بلبس الموسر، حيث يعتمد الربح فيها على الصدفة والمخاطرة والقتار . وفيها غرر فاحش بالدرجة المفسدة لعقود المعاوضات، بل أن الباعث لحصولها هو الغرر ذاته المنبعث من عقود أخرى ينتشر استعمالها في أسواق البورصات .

إن هناك أكثر من بديل شرعي لهذه المعايير، فإن الشرع لا يحرم أمراً إلا أوجد له بديلاً حلالاً، وتتمثل أهم تلك البدائل فيما يلي :

١- عقد السلم : وهو ما يعرف كذلك بالسلف، ويعني بيع شيء موصوف في الفضة، ويشترط فيه سداد الثمن في مجلس العقد. وقد أجاز المالكية ثلاثة أيام للسداد .. أما المسلم فيه (المعقود عليه) فإنه يكون أجلاً ولكن بمواصفات محددة .. لحديث رسول الله (ﷺ) : "من سلف في شيء من فليسلف في كل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم" .

٢- البيع الآجل : حيث يتم تأجيل الثمن (على أن ينفع في شكل أقساط أو دفعة واحدة آجلاً) ... ودليل مشروعية ذلك ما ورد في البخاري أن النبي (ﷺ) اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل ورهنه درعه .. كما أجمعت الأمة على جواز البيع الآجل.

٣- بيع الاستصناع : إذا كان العدين السابقين قد أجاز أحدهما - السلم - تأجيل سداد المعقود عليه، كما أجاز الثاني -

البيع الآجل - تأجيل سداد الثمن، فإن بيع الاستصناع شرع لحل مشكلة أكبر حيث لا يشترط تعجيل البدلين (الثمن والمثمن)، ذلك أنه يكفي باعتباره عقد خاص فيه بعض مواصفات البيع، وبعض مواصفات الإجارة .

ولتطبيق هذه المقود فإنه يمكن إصدار شهادات وصكوك توصل فيها الشروط والضوابط الشرعية التي تمكن من تطبيقها في الواقع العملي وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة .

٤- إجراء العقود بخيار للشرط : مع الأخذ في الاعتبار ضوابط هذه العقود من شرط وجود المعقود عليه وغير ذلك، ولا مانع من الاتفاق مدة الخيار حسبما جرى العرف عليه .

٥- تحويل عقد الخيار : هناك بديل يمكن أن يساعد في حل هذه المعضلة، ألا وهو إجراء بعض التعديلات على عقد الخيار، وذلك بجعل الموضع - الجزء الذي يدفع كاشن الخيار - جزءاً من الثمن، وبذلك يمكن تكيف عقد الخيار

مذهب المالكية إذا ترتب على الوعد دخول الموعود في التزام مالي بناء على ذلك الوعد، كما لو وعد شخص غيره بمبلغ من المال إذا اشترى بضاعة، وتم لشراء، فيجبر الواعد قضاء على تنفيذ وعده .

رأي الباحث :

يميل الباحث إلى عدم إغلاق باب الاجتهاد أما الباحثين عن تفريخ شرعي للمشكلات المالية .. فالواقع يؤكد على حقيقة أننا إذا لم نساير ما يحدث حولنا من تطورات متلاحقة سوف يكون مصيرنا الخروج من واحد من أخطر أسواق المعاملات، أي وهي الأسواق المالية .

كما يتصور الباحث أن للتصور في الوصول إلى تكيف شرعي لهذه المعاملات، قد يكون مدعاة للبعض أن يوجه سهامه لتلك الشريعة بأنها ليست كاملة .. لو أن هناك نقص في القواعد الحاكمة للشريعة الإسلامية .. ونحن نأى بالفلسا أن نردد ذلك ..

ومن هذا المنطلق وتأكيداً لدعوة رسول هذه الشريعة (ﷺ) بفتح باب الاجتهاد .. فإن الباحث يختلف مع وجهات نظر المفكرين الذين أغلقوا الباب بإحكام على أي اجتهاد يتعلق بالمشتقات المالية باعتبارها نوع من القمار والغرر وأكل أموال الناس بالباطل .

ويرى الباحث أن هناك فعلاً بعض أنواع للمعاملات التي تتم في السوق المالية تتنافى مع الضوابط الشرعية . لذلك المعاملات .. كما أن هناك معاملات أخرى تتوافق مع تلك الضوابط .. إلى جانب نوع آخر يحتاج إلى بعض التحديل والتطوير حتى يصبح صالحاً للتطبيق مع تلك الشريعة كما أنه وفقاً للقاعدة " حيثما وجدت شريعة الله حلت مصلحة الناس " فإن تطوير هذه المشتقات وضبطها مع أحكام الشريعة سينعكس أثرها الإيجابي على جميع المتعاملين معها حتى وإن رأى البعض عكس ذلك .

والسؤال الذي يطرح نفسه : ما هو البديل الشرعي لتلك العقود حتى تصبح منضبطة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ؟



قائمة المفكرين

الجزء الأول

- ١- د/ سيد الهوارى، الاستثمار والتمويل في البنوك الإسلامية، (القاهرة مكتبة عين شمس ١٩٩٦) ص ١٥٦، ١٧٠ .
- ٢- د/ سعيد فرحات، الأداء المالي في منظمات الأعمال والتحديات الراهنة، (الرياض : دار المريخ للنشر، ٢٠٠٠) ص ٢٩٤، ٢٩١ .
- ٣- د/ طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية، المفاهيم، إدارة المخاطر، المحاسبة، (الإسكندرية : الدار الجامعية، ٢٠٠١) ص ١٨ .
- ٤- د/ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها (الإسكندرية : الدار الجامعية، ٢٠٠٠)، ص ١٥٥-١٦٠ .
- ٥- د/ عبد الغفار حنفي، د/ رسمية قرياقص، الإدارة المالية، قرارات الاستثمار، (الإسكندرية : المكتب العربي الحديث، بدون) ص ٤٢٥-٤٢٧ .
- ٦- د / محمد صالح الحناوي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، (الإسكندرية : الدار الجامعية، ١٩٩٧) ط ٢، ص ٣١٩-٣٢٧، ٣٥٤-٣٧٠، ٣٧٤-٣٧٥ (٤٠٢-٤٠٤، ٤٣١-٤٣٦، ٤٣٧-٤٣٨) .
- ٧- تحليل وتقييم الأسهم والسندات، مدخل الهندسة المالية، (الإسكندرية : الدار الجامعية، ١٩٩٨) ص ٣٣٢، ٣٤٠، ٣٦٥ وما بعدها .
- ٨- د / منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال الاستثمار، (الإسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٩٩) ص ٢٤٠-٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٨٧، ٢٨٨ .
- ٩- الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل (الإسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٩٩) ص ١١٧، ١٢٨، ١٥٢ .
- ١٠- أساسيات الاستثمار في الأوراق المالية (الإسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٩٩) ص ١٩٥-٢٠٠، ٢٥٠-٢٥٨ .

- كأنه عقد العربون : وفي هذه الحالة إذا ما تمت العملية اعتبر ما تم سداده جزء من الثمن ولكمل الباقى، وإذا لم تنجز تلك العملية فإن ما تم دفعه لا يرجع به على البائع .
- ٦- تملك المبيع : وذلك يبيع الشخص في سوق الأوراق المالية شيئاً تملكه، سواء حازه أو لم يحزه، وإنما باعد بالوصف على الخيار (يسمى شرعاً خيار الرؤية) فإذا تملك للشخص شيئاً، سلعة أو ورقة مالية جاز له بيعه لغيره - وقد أجاز الملكية أن يظل العقد موقوفاً حتى يتم تملك البائع للسلعة تملكاً شرعياً صحيحاً، وجنبا يصح العقد صحيحاً ولازم .
- ٧- عقد مواعدة : حيثما أجاز الفقهاء أن يتم شرعاً المواعدة في بيع العملة أو شرائها ويسعى بتق عليه مقدماً، على أن تنفذ العملية في زمن لاحق، ويكون التسليم والاستلام بالتقد وفي وقت واحد، وقيلماً على هذه الحالة فإن الباحث يرى أنه يمكن تكليف عقد الاختيار على أنه مواعدة تتم بين طرفين على أن يتم تنفيذها في وقت لاحق ..
- وأخيراً فإن الباحث يؤكد على أمرين :
- أولهما : أنه لا يمكن لأحد أن يطلق باب الاجتهاد، وأن شرعية الإسلام تنسج لكل الآراء، وإلا فما معنى أن تطرح مسألة فقهية فيختلف في حكمها الأئمة الأربعة (أبو حنيفة، الشافعي، مالك، وابن حنبل) لويس ذلك دليلاً قطعاً على عظمت هذه الشريعة، وكلهم من رسول الله يقتبس .
- ثانيهما : أن الاجتهاد في إيجاد بديل لصيغة معينة، فإن ذلك لا يعنى قطعية كون هذا البديل مشروعاً .. فلا زال الأمر يحتاج إلى مزيد من الاجتهاد، ووضع ضوابط وتأسيس شروط لا تخل بأحكام الشريعة .. ولا تقيد للمتأملين في سوق الأوراق المالية .



- ١١- _____ الأوراق المالية وأسواق رأس المال (الإسكندرية : منشأة المعارف، ١٩٩٩) ص ٣٦٤-٣٧١.
- ١٢- _____ الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريث والمشتقات (الإسكندرية : منشأة المعارف) ج ١ للتوريث ص ٥-٢٣، ٤٤.
- ١٣- د/ نبيل عبد السلام شلكر، التحليل المالي وكتابة التقارير المالية، مدخل تنمية القدرات المعرفية والمهارية، (القاهرة : مكتبة عين شمس، ١٩٩٨) ط ١، ص ٢٢.
- ١٤- ويسون ويريجهام، التمويل الإداري، ترجمة د/ عننان داخستاني، عبد الفتاح اللطاني، (الرياض : دار المريخ للنشر، ١٩٩٣)، ج ٢، ص ٣٣، ٣٥.
- ١٥- ابن حزم، المحلى، تحقيق أحمد محمد شلكر (القاهرة : دار التراث، بدون) ج ٩، ص ٦، ٢٣.
- ١٦- الإمام الغزالي، إحياء علوم الدين (القاهرة : دار الشعب، بدون) ص ٧٨٩.
- ١٧- ابن عابدين، حاشية رد المختار (القاهرة : مطبعة مصطفى الحلبي، ١٩٦٦) ط ٢ ج ٦، ص ٤.
- ١٨- الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٥، ص ٢٦٤.
- ١٩- ابن الهمام، فتح القدير، (بيروت : دار صادر، ١٣١٦هـ) ص ١٢٦، ٢١٥.
- ٢٠- المرغسي، المبسوط (بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر، بدون) ط ٢، ص ٤٩.
- ٢١- الزليعي، تبين الحقائق، (بيروت : دار المعرفة للطباعة والنشر، بدون) ج ٤، ص ٤٣.
- ٢٢- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (القاهرة : مكتب المكتبات الأزهرية، بدون) ج ٢، ص ١٨٣.
- ٢٣- السيرة الحلبية، ٣/٣٥٤، للتراث الإداري، ٢/٢٨٦، نقلًا عن د/ محيي الدين داغي، ص ٨٢.
- ب- قائمة المفكرين المعاصرين :
- ١- د/ الصديق محمد الضير، الاختبارات، (جدة : مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٢) ص ٦٩، ٢٧١.
- ٢- _____ الغرر وأثره في العقود، جدة: مجموعة دلة البركة، (١٩٩٥) ط ٢، ص ٣٦٩، ٤٥٥، ٤٥٦، ٦٢٠.
- ٣- د/ أحمد محي الدين، أسواق الأوراق المالية وأثرها الإيجابية والاقتصادية والإسلامية، (جدة: مجموعة دلة البركة، ١٩٩٥) ص ٤٦٥، ١٦٥.
- ٤- د/ حمزة بن حسين الطر، حكم تلك أسهم الشركات المساهمة التي تتعامل بالحلال المختلط بالحرام أحيانًا، والضوابط الشرعية التي لا بد منها للقول بالجواز، (جدة : مجلة للفقه الإسلامي، ١٩٩٠) ص ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٨.
- ٥- سيد قطب، في ظلال القرآن، ج ١، ص ٣١٨.
- ٦- علي حيدر، دور الحكماء في شرح مجلة الأحكام، ج ١، ص ١٨٥.
- ٧- د/ عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، الاختبارات، دراسة فقهية تحليلية مقارنة، (جدة : مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٢) ص ٢٩٩-٣٢٢.
- ٨- د/ عبد الستار أبو غدة، الاختبارات في الأسواق المالية (جدة: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٢) ص ٣٣١-٣٣٩.
- ٩- _____ الخيار وأثره في العقود (جدة : مجموعة دلة البركة، ١٩٨٥) ط ٢، ص ٤٢، ١١٨، ١٨٩، ٢٥٠.
- ١٠- الشيخ عبد الله محفوظ بن بيه، المشاركة في شركات أصل نشاطها حلال [لا أنها تتعامل بالحرام، (جدة : مجلة الفقه الإسلامي، ١٩٩٢) ص ٤١٦-٤٢١.
- ١١- د/ عطية فواض، سوق الأوراق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، (القاهرة : دار النشر للجامعات، ١٩٩٨) ط ١، ص ٤٤٣، ٤٦٠ وما بعدها.
- ١٢- د/ عبد الحميد الحلبي، المشتقات المالية في الممارسة العملية وفي الرؤية الشرعية، (الكويت : لجنة العليا لتطبيق الشريعة الإسلامية، الديوان الأميري، ١٩٩٩) ص ٢٢، ٣٤-٥٠.
- ١٣- د/ علي محي الدين القرة داغي، الأسواق المالية في ميزان الفقه الإسلامي، (جدة : مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٢)، ولحدد المباح، ج ١، ص ٢، ١٥٥، ١٨٠-١٨٨.



مؤتمرات وندوات :

- ١- التوصيات الصادرة عن الندوة الفقهية الاقتصادية، المنعقدة بين مجمع الفقه الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، جدة ١٩٩٠.
- ٢- البيان الختامي والتوصيات للندوة الثانية للأسواق المالية، البحرين، ١٩٩١.
- ٣- ورقة عمل للحلقة الدراسية التي عقدت بمجمع الفقه الإسلامي بجدة ١٩٩٢، باشتراك مجموعة من المفكرين وكان موضوعها : الاختيارات والمستقبليات في الأسواق المالية .. شارك فيها : (الشيخ / محمد المختار السلاحي - د/ وهبة الزحيلي - القاضي محمد تقي العثماني - د/ الصديق الضريع - د/ عبد الوهاب أبو سليمان - حجة الإسلام محمد علي التسخيري - الشيخ / أحمد ريان - الشيخ / عبد الله بن بوه - الشيخ محمد مؤمن - د/ عجيل جاسم للنشومي- الشيخ أحمد الشيباني - د/ سامي حمود - د/ ملذر كحف- الشيخ أحمد ياسين- الشيخ محمد سالم عبد الوتود - د/ عبد اللطيف جناحي - الشيخ رجب التميمي- د/ عبد السلام العبادي- د/ طه الطواني) .
- ٤- فتاوى المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بالقاهرة .
- ٥- فتاوى بيت التمويل الكويتي، الجزء الثاني، فتوى رقم ٨٤، ٩٦، للجزء الأول فتوى رقم ٢٨.
- ٦- توصيات وقرارات مؤتمر المصرف الإسلامي الدولي، فتوى رقم ٦.

- ١٤- د/ محمد علي القرى، الأسهم، الاختيارات، المستقبليات، أنواعها والمعاملات التي تجرى فيها، (جدة: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٢) ص٢١١-٢١٣ .
- ١٥- _____ هل يتضمن العمل المصرفي الإسلامي مخاطر أعلى مقارنة بالبنوك، ندوة الصناعة المالية الإسلامية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٤-٢٥ .
- ١٦- د/ عبد الرزاق رحم الهيبي، للمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق (صان الأردن : دار أسامة للنشر، ١٩٩٨) ط١، ص٣٣٣-٣٦٤.
- ١٧- الشيخ / محمد المختار السلاحي، الاختيارات (جدة : مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٢) ص٢٢٧-٢٣٧ .
- ١٨- القاضي محمد تقي العثماني، عقود للمستقبليات في السلع في ضوء للشريعة الإسلامية (جدة : مجلة الفقه الإسلامي، ١٩٩٢)، ص٣٤٣-٣٥٥ .
- ١٩- د/ مستعين علي عبد الحميد، السوق وتنظيماته في الاقتصاد الإسلامي، (الخرطوم : لدار السودانية للكتاب، ١٤٠٦هـ) ص٣٨ وما بعدها.
- ٢٠- د/ وهبة مصطفى الزحيلي، عقود الاختيارات، (جدة : مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ١٩٩٢)، ص٢٥١-٢٥٩ .
- ٢١- د/ يوسف كمال، المصرفية الإسلامية، الأزمة والمخرج، ص٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٤، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠.
- ٢٢- _____ فقه الاقتصاد النقدي، للنقد، المصارف والبورصات (لقاهرة : دار القلم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢) ص٢٣٤، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٦٣، ٢٦٩.

جـ- مفكرون آخرون :

- ١- فرنسيس مورلايه، جوزيف لويز، صناعة الجوع، خرافة الندرة، ترجمة أحمد حسان عبد الوحد، (للكويت : عالم للمعرفة، ١٩٨٣) ص٢٣٧، ٢٣٨ .
- 2- J.m Keynes The General Theory of Employment, Interest and Money , Mac Millan, 1983,P174 .
- 3- Zamir Iqbal, Risk & Risk Management in Islamic Finance, Seminar on Islamic Financial Industry, Alexandria, 2000, PP.13,24,28.

ترشيد نفقات الموازنة العامة بدولة الإمارات العربية المتحدة^(*)

مقدمة من

أ. ثناء محمد أحمد والي

١- المقدمة :

ما يميز المرحلة الاقتصادية الحالية في دولة الإمارات العربية المتحدة أنها مهيةة للانطلاق نحو التفاعل مع الاقتصاد العالمي على أسس متينة؛ بحيث تكون قادرة على استيعاب كافة التطورات التكنولوجية في كافة المجالات، ومع اتساع نطاق دور الدولة وزيادة درجات تدخلها في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فلم يعد هناك محل للحديث عن حياد الموازنة بل أصبحت الموازنة أداة من أدوات السياسة المالية تلجأ إليها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية التي تأخذ بها بل وجزءاً متداخلاً ومكملاً في الخطة المالية العامة الداخلة في إطار التخطيط القومي الشامل .

لقد طرأ على قواعد الموازنة كثيرٌ من التحول والتطوير لتلائم الاتجاهات الجديدة في المالية العامة، ولقد أثر هذا التطور بطبيعة الحال بدرجة كبيرة على الإجراءات المتبعة في إعداد الموازنة واعتمادها، وبدرجة أقل فيما يتعلق بتنفيذها والرقابة على التنفيذ .

والواقع أنه مهما كانت العناية بأمر القواعد المنظمة للموازنة وتنظيماتها المختلفة بالتطبيق لخطة موضوعية، لميسمة محددة، فإن ذلك لا يمثل غرضاً في حد ذاته، بل وسيلة إلى تحقيق أهداف معينة ينبغي للوصول إليها طبقاً لميسمة الدولة الاقتصادية والمالية، هذه الأهداف تتلخص بصفة عامة في تحقيق التوازن المالي والاقتصادي

والاجتماعي العام في أعلى مستوى ممكن، وعلى هذا الأسس فالموازنة إذا استطاعت بتنفيذها المساعدة على تحقيق التوازن أو المحافظة عليه، في نفس الوقت الذي تقوم فيه بالترجمة العملية للجزء من الخطة أو البرنامج الخالص بالسنة موضوع الموازنة ونطاقها، فإنها تكون في هذه الحالة قد أتمت مآلها واقتصادية واجتماعياً، وحتى يتيسر هذا الإنماج فإنه يلزم لذلك أن تكون الموازنة العامة في حالة توازن من الناحية المالية ليصبح دورها مؤثراً في الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

إن معالجة الموضوعات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة وإعدادها حتى تصبح الموازنة خطة مالية أساسية للعمل على ترشيد النفقات العامة للدولة وتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية وتنق مع بيلائها العام والتوصيلي بالشكل الذي تتحرر فيه الموازنة من مجرد كونها بياناً ينطلق من تقدير وهمي تفرد بوصفه إدارة الموازنة في وزارة المالية إنما تنطلق من خطة عامة محددة .

٢- طبيعة المشكلة :

برغم أهمية الموازنة العامة للدولة وإعدادها وأثرها على ترشيد الإنفاق وإحداث التوازن العام للأوضاع المالية والاقتصادية وتعد مزاياها إلا أن هناك الكثير من المشاكل من حيث إعدادها وضبط العلاقة بين الموازنة العامة وخطة للتنمية التي تنقسم بالطموح، مما يجعلها تفرض ضغوطاً شديدة على الموازنة العامة للدولة وصعوبة التنبؤ بدقة بتقديرات النفقات العامة؛ بسبب التقلبات في المتغيرات الاقتصادية، وبسبب حدوث بعض المفاجآت غير المتوقعة يترتب عليها تزايد في النفقات العامة للدولة .

وذلك بسبب التقلبات في الأداء الاقتصادي لعكس على

(*) رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية تحت إشراف : أ.د. الصيوني بدر (استاذ الاقتصاد بكلية الساعات) ود. سيد عبد المولى (استاذ مساعد قسم الاقتصاد بكلية الساعات).

تمت مناقشتها في اليوم الثامن من شهر ايريل لعام ٢٠٠٤م (٢٠٠٤/٤/٨).



لإعداد واعتماد الموازنة العامة للدولة، وتطبيق موازنة الأداء والبرامج وأهمية الرقابة ودورها في ترشيد النفقات العامة للدولة ورفع مستوى كفاءة الكوادر البشرية .

٥- فروض البحث :

(١) استخدام الاتجاهات الحديثة لإعداد الموازنة العامة للدولة له تأثير على ترشيد النفقات العامة للدولة ولحداث التوازن العام للأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية .

(٢) التنظيم والربط بين الموازنة العامة للدولة يؤثر إيجابياً على خطط التنمية في الدولة التي يجري تنفيذها بواسطة الموازنات السنوية للدولة .

(٣) استخدام موازنة البرامج والأهداف والأخذ بالوسائل والأساليب الحديثة وإعداد كادر بشري مؤهل له مردود فعال على ترشيد الإنفاق العام للدولة .

(٤) الرقابة بأنواعها تقوم بدور بالغ الأهمية في ترشيد النفقات العامة للدولة .

٦- أسلوب البحث :

تحقيقاً لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، ارتكز الباحث في دراسته على :

- استخدام المنهج الاستقرائي، عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال إعداد الموازنة العامة للدولة وترشيد الإنفاق، وذلك لخدمة هدف البحث؛ بغية توضيح مفهومها وأهدافها ومبادئها وخصائصها ودورها في ترشيد الإنفاق العام للدولة، كما تم استخدام هذا المنهج للوقوف على متطلبات إعداد الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة لترشيد نفقاتها .

- بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل البيانات الإحصائية المتوفرة بالموازنة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

٧- حدود البحث :

(١) يقتصر البحث على شرح وتحليل طبيعة مشكلة إعداد الموازنة العامة للدولة، وظاهرة تزايد النفقات العامة للدولة وترشيد النفقات .

(٢) القطاع الحكومي لدولة الإمارات العربية المتحدة .

حسابات المالية الحكومية وأصبح من الطبيعي أن تشهد تذبذبات في حسابات الدولة، مما استوجب الاهتمام بالسياسات المالية الحكومية ووضع الأسس والقوانين التي تدعم تلك السياسات وتجعل الدولة تسير في طريق أكثر وضوحاً وتعالج باستمرار أي اختلالات في حساباتها المالية مما يترتب على ذلك من التزايد المستمر والملاحظ في النفقات العامة في الدولة .

٣- أهداف البحث :

(١) دراسة تطور إصلاح شامل لإعداد الموازنة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة ودورها في ترشيد النفقات العامة .

(٢) مناقشة إعادة النظر في النظم المالية والمحاسبية والإدارية المطبقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، واتباع الأساليب الحديثة ووضع خطة شاملة للتنمية وإحكام الصلة فيما بينها وبين الميزانية العامة للدولة بالشكل الذي يوفر الانسجام والتسويق ما بين أسلوب إعداد الخطة وأسلوب إعداد الميزانية وبين الأجهزة التي تتولى إعدادهما .

(٣) إبراز أهمية تطبيق موازنة البرامج والأداء والعمل على رفع كفاءة الجهاز الوطني المخصص بإعداد الموازنة العامة للدولة بالوزارات والهيئات والمؤسسات والوحدات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة .

(٤) تقييم مدى أهمية الرقابة قبل وبعد إنشاء إعداد الموازنة العامة للدولة، ودورها الفعال في ترشيد النفقات العامة للدولة .

٤- أهمية البحث :

ترجع أهمية هذا البحث إلى أن للموازنة العامة للدولة إعدادها دوراً فعالاً في ترشيد النفقات العامة للدولة وتحقيق أهداف الدولة ولحداث التوازن العام للأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية، وإيضاح جهود دولة الإمارات العربية المتحدة المبذولة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولذلك اهتم البحث على استخدام الاتجاهات الحديثة



٨- خطة البحث :

والبرامج ومشاكل تطبيقها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتناول المبحث الرابع والأخير التطورات المالية خلال السنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ .

٩، ١٠ - النتائج والتوصيات :

أولاً : للنتائج :

(١) العجز في الموازنة :

أ- إن العجز في موازنة أية دولة لا يعتبر خطأ في حد ذاته، إذ أن هناك ظروفًا اقتصادية تملّي على الدولة التوسع في إنفاقها في فترة معينة، لكن الخطأ أن يلازم ذلك العجز الموازنة لمصنوع عديدة، الأمر الذي يُلْزِم عن خلال لتقاضي يجب معالجته.

ب- إن العجز في موازنة الدولة يجب أن ينظر له من خلال هيكل الإيرادات العامة من جهة والالتزامات الحكومية من جهة أخرى، وقد كان للعجز أن يبلغ مستويات أعلى، إلا أن الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة حالت دون ذلك، حيث تركزت هذه الإجراءات أولاً على وضع النفقات العامة عند حدود معينة ومحاولو زيادة الموارد بأشكالها .

ج- إن سد عجز الموازنة العامة للدولة يعد إحدى الركائز الأساسية لإصلاح المسار المالي والاقتصادي، وترك الحكومة أن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتم إلا بصورة متدرجة، ولكنها على ثقة في إمكانية الوصول إليه بالمقاربة وحسن استخدام الموارد.

وكقاعدة عامة فإن تخفيض العجز تدريجياً يتطلب أن يكون معدل نمو الإنفاق العام أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأن يكون معدل نمو الموارد أكبر من معدل نمو الإنفاق العام بما يتيح زيادة في الموارد المالية .

وكخطوة جيدة قامت الحكومة الاتحادية بجهود طيبة في تطوير شكل ومضمون الموازنة الذي كان سائداً في الماضي، وهو ما يعرف بموازنة البنود واستبداله بنمط آخر يتواءم مع متطلبات التنمية كموازنة الأداء والبرامج. حيث تركز على الغايات والأهداف التي ترصد من أجلها المصروفات وتكاليف البرامج المقترحة.

في ضوء طبيعة البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه ومن خلال مفاهيمه وفروضه، قُسم البحث إلى أربعة فصول متكاملة بالإضافة إلى المقدمة والنتائج والتوصيات وفقاً للتقسيم التالي:

في الفصل الأول يتم عرض الموازنة العامة للدولة وأهميتها لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي وتمثل فكرته المحورية في مبحثين، تناول المبحث الأول تطور الموازنة العامة للدولة ومبادئها وتطبيقاتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، أما المبحث الثاني فقد تناول الموازنة العامة ودورها في الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية.

أما الفصل الثاني فيتناول المراحل الحديثة لإعداد ورقابة الموازنة العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتمثل فكرته المحورية في تناول مرحلت إعداد الموازنة العامة لدولة الإمارات المتحدة من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني تناول الرقابة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمبحث الثالث ناقش المراحل الحديثة لإعداد الموازنة العامة للدولة .

والفصل الثالث قد خصص للنفقات العامة وأثرها الاقتصادية وتطور فكرته المحورية من خلال مبحثين، المبحث الأول تناول للنفقات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة مفهومها، قواعدها، أنواعها، مراحل تنفيذها في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتناول المبحث الثاني الآثار الاقتصادية للنفقات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والعوامل المؤثرة على حجم النفقة وظاهرة ترديد النفقات العامة بدولة الإمارات العربية المتحدة .

أما الفصل الرابع والأخير فقد أوضح تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمثل فكرته المحورية في المبحث الأول الذي يتناول هيكل الموازنة العامة للدولة ونفس تبويبها، وفي المبحث الثاني تناول ترشيد النفقات العامة من خلال تحديد حجم النفقات العامة الأمثل وكيفية إعداد دراسات الجدوى للمشروعات وتجنب الإسراف والتبذير وفرض الرقابة على النفقات العامة، وفي المبحث الثالث ناقش موازنة الأهداف



د- لتحقيق تلك الأهداف تركز أيضاً على تقييم كفاءة الأنشطة الحكومية وقياس أدائها من ناحية مالية ومادية، ذلك بالإضافة إلى اهتمام هذا النظام بتصنيف النشاطات ووحدات العمل ومقاييس الكفاءة لتقييم الأداء .

إن الأخذ بهذا النظام من الموازنة يتطلب قاعدة بياناتية متطورة وعصراً بشرياً ونظام حوافز، وإذا تحققت تلك الشروط الثلاثة فلنأخذ نكون وقتاً في تقليل كثير من الهدر في استخدام الموارد .

هذا الأمر يتطلب تطبيقه على كافة موازنات الدولة وليس على الحكومة الاتحادية فقط حتى تتعكس النتائج على الموازنة الموحدة وبالتالي نستفيد من كافة مزاياه .

(٢) تنمية الموارد العامة للدولة :

أ- احتلت قضية تنمية وتنشيط الموارد العامة للدولة أهمية خاصة في الآونة الأخيرة عندما لازم تطور الموازنة العامة ظواهر مالية تمثلت أبرزها في ظاهرة العجز في الموازنة. وعلى هذا فإن دراسة تنمية الموارد العامة تكتسب أهميتها مما تستلزمه من محاولة علاج الوضع الراهن للموازنة العامة وتلاقي للنتائج التي تترتب على وجود عجز تصحيح المسار المالي؛ عن طريق بحث إمكانية تنشيط وتنمية الموارد العامة للموازنة واستكشاف مصادر تمويلية جديدة؛ بمرس توفير عنصر الاستقرار والتنامي لتلك الموارد .

ب- أن اعتماد دولة الإمارات في تمويل موازنتها على أداة واحدة رئيسية وهي عائدات النفط، يحمل في طياته عوامل عدم الاستقرار والتقلب، لذا لزم للبحث عن مصادر أخرى تعالج كل المشاكل الناجمة عن الاعتماد على مصدر وحيد.

ج- بداية ينبغي أن نشير إلى أمر هام ألا وهو أن ما نقتصره لمعالجة المشكلة التمويلية سيكون في إطار ما نص عليه الدستور والذي يحدد مصادر الإيرادات على أنها :

(١) الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرض بموجب قانون اتحادي في المسائل التي لها علاقة باختصاص الحكومة الاتحادية تشريعاً وتنفيذاً .

(٢) للرسوم والأجور التي تحصلها للدوائر المالية في مقابل الخدمات التي تؤديها .

(٣) للحصة التي تساهم بها الإمارات .

(٤) إيرادات الدولة من أملاكها وانطلاقاً من هذا الإطار نستطيع الإجراءات والمجالات المقترحة لتنمية وتنشيط الموارد العامة للدولة :

- توجيه الاستثمارات للحكومة للتركيز على القطاعات الإنتاجية باعتبارها ذات طبيعة أكثر إيراداً للدخل، ولو كان ذلك على مدى طويل .

- إلزام الشركات والمؤسسات بتحمل جانب من تكاليف الخدمات العامة التي تقدم لها بالمجان أو بأسعار رمزية .

- وضع الأسس التي تحدد الدور الذي يجب أن تؤديه الشركات الأجنبية في هذا الصدد، وخاصة أن تلك الشركات تتمتع بدرجة عالية من الحرية الاقتصادية يقل تولدها في دولة أخرى .

- فرض بعض الرسوم على الواردات لحساب الحكومات المحلية والاتحادية، وهذه الرسوم إذا ما قررت فإنها ستكون حصيلة لا بأس بها للموازنة وخاصة بالنظر إلى حجم واردات الدولة من العالم الخارجي، ويمكن أن تكون الرسوم في الحدود التي لا تعكس أثراً سلبياً على النشاط الاقتصادي .

- فرض بعض أنواع من الضرائب المباشرة وخاصة ضريبة الدخل وعلى الأخص الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في إطار من الدراسة المتأنية لها، تجنباً لما ينجم عنها من آثار على النشاط الاقتصادي، وهذه الضريبة إذا ما قررت فإنها ستوفر دخلاً لا يستهان به لموارد الموازنة، وفي نفس الوقت ستعمل على تأصيل الشعور بالمساهمة في البناء من خلال التعود على دفع الضرائب والمشاركة في بناء المجتمع والإحساس بأن الفرد عليه ولجبات تجاه مجتمعه، كما أن له حقوقاً على هذا المجتمع مما يزيد التفاعل وينمي الانتماء للوطن .

- من الضروري أن نستفيد من موازنة الدولة من عوائد الاستثمارات الخارجية بحيث يوضع نظام يكفل أن تساهم في موازنة الحكومات أو يعاد استثمارها في

١- لا زالت الكوادر البشرية في دولة الإمارات دون المستوى المطلوب لمواجهة تحديات ومتطلبات التنمية في ظل نظام تحكمه ثورة المعلومات وتقنية الجات، وتترجع فيه الحواجز وتضييق الحدود بكل صورها وتكون الغلبة والتمكين لمن لديه إمكانيات بشرية مؤهلة وقادرة على توليد القيمة المضافة من نشاطها الاقتصادي، لذا فإنه لا بد من لزاماً على الدولة إعداد كوادر بشرية مؤهلة لمواجهة القرن الواحد والعشرين وتحدياته.

ب- هذا الإعداد يتطلب العمل على عدة جبهات كالترقية والتعليم ومؤسسات التوظيف والتدريب كمجلس الخدمة المدنية ووزارة شؤون الموظفين ومعهد للتنمية الإدارية وغيرها من المؤسسات، إن الجهات السابقة لا زالت تخرج كوادر لا يتناسب تخصصاتها مع طلب وحاجات السوق في قطاعات العام والخاص، والدليل على ذلك بروز ظاهرة البطالة بين الخريجين في دولة محتمدة على العملة الفلانة بدرجة كبيرة.

ج- إن الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها مما يهد لهذه العملية هي ما يسمى بالتوصيف التفصيلي للوظائف، مع وضع استراتيجية للتوظيف على مستوى الدولة، بعدما يتم الالتفات إلى قضية التدريب سواء كان خلال فترة التعليم أو قبل البدء في العمل أو خلال سنوات العمل، ولن ترصد موازنات للقيام بهذه المهمة.

(٥) الرقابة المالية :

أ- في بعض الحالات نجد التشريع يترك بصورة كاملة إلى الهيئات العليا للرقابة المالية مهمة تحديد بعض الموضوعات ك نطاق أنواع الرقابة المالية والأساليب الواجب اتباعها، ونظراً لهذه الأسباب، ونتيجة للاختلافات الشديدة في طبيعة الوزارات والدوائر فيجب على كل هيئة من هيئات الرقابة المالية العليا أن تتحمل مسؤولية القواعد التي تطبقها في ظل ظروف معينة بعد الأخذ في الاعتبار طبيعة البيئة التشريعية التي تعمل وتقدم التقارير فيها.

ب- إن مجالات العمل الرقابي تتطلب اهتماماً أكبر أو اتباع مبدأ مختلف بشأن تقديم التقارير الخاصة بالرقابة

الداخل بالمشاركة مع الحكومات في مجالات إنتاجية.

- ترشيد الإنفاق العام وخاصة ما يتعلق منه بالإنتاج الجاري، والأخذ بمسألة مالية تكفل وضع الضوابط المنظمة لهذا الإنفاق وترشيده إلى المدى الذي لا يتجاوز في محله نمو مؤهله في الإيرادات الجارية ويدخل في هذا الإطار الدفاع والمساعدات الخارجية.

(٣) ترشيد الإنفاق العام :

أ- تستهدف السياسات المالية ضبط الإنفاق العام للأجهزة الحكومية باعتبارها المعيار الواضح لمدى كفاءة الأداء الحكومي، وترشيد الإنفاق العام في إطار يحقق أوسع وكفاً إنتاج خدمي وسلمي باعتبار أن ضغط الإنفاق وترشيده أصبح أمراً واجباً باعتباره أحد العوامل المساعدة على اجتياز المشاكل الاقتصادية.

ب- أن الزيادات المستمرة (بدون تحكم) للإنفاق العام له تأثيراته السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإذا كانت الفترة الماضية قد برزت الزيادات في الإنفاق العام بحكم الحاجة إليها لتعويض المجتمع عن ما افتقره من خدمات أساسية وبنية هيكلية واستكمال للأشكال التنظيمية والإدارية، إلا أنه وقد تحقق الكثير من ذلك بما يفرض بالمتطلبات الأساسية فإن الأمر أصبح يقتضي مراجعة لدواعي ومبررات الموفرة في الإنفاق العام، خاصة مع تغير ظروف وأوضاع التطور في الموارد العامة.

ج- والترشيد بمعناه الدقيق والعلمي لا ينحى للتقير في النفقة بقدر العناية بالفصل الوسائل والبدايل المتاحة لتحقيق الأهداف المخططة المطلوب تحقيقها بأقل نفقة ممكنة.

د- أن السعي للترشيد يمثل فرصة لتقليل النفقات العامة في الجهاز الإداري الحكومي، والذي وصل إلى أكثر من ٨٣ مليار درهم وما نتج عن هذا من زيادة الأعباء والمسئوليات التي تتحملها الحكومات (الاتحادية، والمحلية)، وأن المطلوب بترشيد الإنفاق يجب أن يقوم على الأسس الاقتصادية للعالة.

(٤) كفاءة الكوادر البشرية :



وتقييم المشروعات والأنشطة الحكومية للعاملين في أجهزة الموازنات بالجهات والوحدات الإدارية وكذلك للعاملين بأجهزة الموازنة العامة في الدولة .

جـ- تنظيم لقاءات علمية بالاشتراك مع مراكز البحث العلمي في الدول الأجنبية المتقدمة في مجال الموازنة العامة .

٤- الأخذ بالوسائل والأساليب الحديثة لإعداد الموازنة العامة :

١- استخدام الوسائل والأساليب العلمية الحديثة في عملية إعداد الموازنة بهدف إلى تحقيق تطويرها وإصلاحها؛ لتسليح ركب التطور العلمي بخطوات وطيدة وبأساليب متألقة مع البيئة والإمكانات المتاحة لذلك يوصى بما يلي :

أ- توفير المعلومات والأسس العلمية والمطبوعات والنشرات عن الأساليب الحديثة للعاملين بأجهزة الموازنة الفرعية بالوزارات والوحدات .

ب- إجراء مسح شامل للتكثف عن الإمكانات المتاحة في ظل النظم القائمة للموازنة بثلوه اتخاذ خطوات في سبيل تطويرها وإصلاحها .

ج- تقديم الخدمات الاستشارية في مجال الموازنة العامة للدولة، وأن يستفاد من تلك الخدمات الاستشارية في هذا المجال .

٢- استخدام الوسائل العلمية الحديثة في عملية إعداد الموازنة هي السبيل لتحقيق غاية الإصلاح والتطوير، مما يؤكد على ضرورة العمل على توفير المناخ الملائم لإمكانية استخدام هذه الوسائل قبل البدء بتبني أي نظم حديث، وأن توفير مثل هذه الوسائل يمكن من استخدامها في إطار النظام القائم بغرض الاستفادة من التجارب وخبرة الاستخدام؛ كي يمكن السير في مراحل التطوير بحذر ولأمانة .

٣- متابعة واستكمال وتطوير النظام المالي الموحد والموازنة العامة وذلك للمساهمة في تدعيم وتطوير أنظمة الحسابات الحكومية المطبقة حالياً .

٤- تهيئة المناخ الملائم لتطبيق الأسلوب الحديث ودراسة تنظيم أجهزة الموازنة العامة بما يتواءم مع متطلبات

النظامية، وذلك عند الحاجة إلى تقديم تقرير عن نظم الرقابة غير الملائمة - تبديد الأموال العامة - الأساليب غير المشروعة - الاحتيايل .

ثانياً : التوصيات :

١- أهمية وجوب موضوع الموازنة العامة :

لإيضاح أهمية الدور الكبير الذي تلعبه الموازنة العامة في حياة الدول، وذلك من منطلق وظيفي لهذه الإدارة المالية والاقتصادية، ودورها في تعبئة الموارد العامة وتوزيع اعتماداتها على لوجه الإنفاق الحكومي وفق أولويات اقتصادية واجتماعية بالدولة .

٢- تنظيم العلاقة بين الموازنة العامة وخطط التنمية بالدولة :

ضرورة تنظيم العلاقة العامة والربط بين الموازنة العامة وخطط التنمية في الدولة، باعتبار أن خطط التنمية بطبيعتها خطط تتضمن تحديد الأهداف البعيدة والمتوسطة المدى، يجري تنفيذها بواسطة الموازنات السنوية للدولة، لذلك يوصى بـ :

أ- تنظيم العلاقة بين الموازنة العامة وخطه للتنمية للدولة.

ب- مواجهة مشكلة التنسيق بين خطط التنمية والموازنة العامة، ويشمل ذلك الموازنة بين طرق وإجراءات وأساليب إعداد كل من الخطة والموازنة .

جـ- التنسيق بين جهاري إعداد كل من للخطة والموازنة .

د- إمكانية إلزام الخطة للموازنة العامة .

هـ- أسلوب متابعة تنفيذ كل من الخطة والموازنة .

٣- تنمية الكفاءات العاملة بالموازنة العامة :

العمل على تنمية وتطوير قدرات وكفاءة العاملين في مجال الموازنة العامة عن طريق :

أ- تنظيم لقاءات علمية لمستوى الإدارة العليا ودورات تدريبية لمستوى الإدارة الوسطى والإشراف الأول من العاملين بأجهزة الموازنة العامة والوحدات الفرعية للموازنة .

ب- تنظيم دورات تدريبية متخصصة لدراسة الجدوى

تطبيق هذا الأسلوب .

٥- الزيادة في الإنفاق الاستثماري :

ومن الضروري أن يأخذ برنامج الحكومة بترشيد الإنفاق بعداً أكثر فاعلية ولا يقتصر للحديث على ترشيد الإنفاق الجاري فقط دون المساس بالإنفاق الاستثماري، فمن المعروف أن كل زيادة في الإنفاق الاستثماري تعني زيادة في الإنتاج، ولكن هناك بلوداً عديدة تدرج تحت بلب الاستثمارات الحكومية ليس لها مساهمات في زيادة في الإنتاج أو تحسين الخدمات من أمثلتها: حركة التوسع في المباني الإدارية الحكومية، كذلك حركة الشراء التي تتم لشراء مستلزمات للإدارات الحكومية دون الاحتياج إليها . ويمكن في هذا الشأن اتخاذ العديد من الإجراءات الكفيلة بتحقيق هدف ترشيد النفقات العامة لنذكر منها :

١- ضرورة الوصول (بشكل تدريجي) إلى ذلك الوضع الذي يتعادل فيه الإنفاق الجاري مع الإيرادات الجارية للدولة، بل يفضل أن تكون حصيلة الإيرادات الجارية أكبر من الإنفاق حتى يتحقق فائض جاري يوجه إلى الإنفاق الاستثماري .

٢- أن تكون المشروعات الاستثمارية المقترحة من قبل الوزارات المعنية لها ما يبررها من دراسات للحاجة الفعلية للسكان والمتوقعة على المدى المنظور، وأن تكون مرتبطة بخريطة التوزيع السكاني وعدد السكان المستفيدين ومدى قرب موقع المشروع من المشروعات المشابهة القائمة حالياً وإمكانية الاستفادة منها .

٣- إنشاء هيئة مركزية مشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الإمارات تعنى باستعراض المشروعات على مستوى الدولة من حيث الجدوى الاقتصادية والجوانب التمويلية لها، للقضاء على الإسراف في استخدام الموارد العامة اللازمة عن الأزدواجية في بعض المشروعات .

٤- تقديم المساعدات الخارجية التي تأسست أصلاً على قاعدة توفر فائضاً كبيراً (نهائياً)، إلا أنه وفي ظروف

زيادة الأعباء والمتطلبات المالية الداخلية مقابل عدم حدوث طفرات في الموارد العامة، بل وتعرضها للانخفاض نتيجة لأوضاع الاقتصاد للنفط، فإن الأمر يستلزم ضرورة تحديد العلاقة بين المساعدات الخارجية والزيادة في الموارد .

٥- مولجة الإسراف والتبذير في بنود الإنفاق، وينصب هذا على ضغط الإسراف في استخدام المستلزمات السلعية والخدمية والسلم الكمية... إلخ .

٦- تطوير قواعد الرقابة :

١- إن الهيئات العليا للرقابة المالية هي المسؤولة الأولى عن تطوير وتطبيق قواعد الرقابة المالية وإجراءاتها وهي التي تقرر ما تراه ملائماً بشأنها وفقاً للاختصاص المقرر لها، ويمكن استخدام قواعد مراقبة الدول المتقدمة بما يتناسب بالبيئة التشريعية والظروف القومية للدولة، كما يجب أن تقدم الحكومة المعلومات المتعلقة بأي تطورات جديدة من المنظمة الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية يمكن تطبيقها بالدولة كما رأته ذلك منسباً .

ب- يجب على الهيئات العليا للرقابة المالية أن تطور وتحافظ على الدور الهام والفعال لها الذي تلعبه ضمن أنشطة مجموعات البحث وهيئات المحاسبة القومية في الدولة، وأن تكون على درجة عالية من الإطلاع تسمح لها بتقديم النصح لحكومتها بشأن تطوير القواعد المناسبة وتبنيها .

ج- من أولويات مهام الإدارة التأكد من تنفيذ برنامج تقييم فعالية الرقابة الداخلية بالوزارات والمؤسسات والهيئات، والتحقق من كفاية الموارد المخصصة لوظيفة الرقابة الداخلية، وكذلك التحقق من وجود توجيه واضح لتجديد المسؤولية عن إلمة الأنظمة الرقابية ووجود معايير لإثبات وتوثيق الأساليب الرقابية، ومناقشة المراجعين الداخليين في التقارير التي يحدها، والمشاركة وفحص خطة المراجعة الداخلية .



Integrated Broadband Networks: An Introduction to ATM -Based Networks.

The Authors: Rainer Handle & Manfred N. Huber, 1991., Addison- Wesley Publishing Company.

This book lies in about (230) pages. It introduces the idea of integrated broadband networks . gives a survey of the current situation concerning **BISDN** and provides a detailed technical discussion of broadband networks based on the emerging international standards .The book addresses the following items:-

- * What broadband capabilities are and where they are needed.

- * "Integrated broadband networks": the original approach to add broadband channels to the 64 bit /s **ISDN** and what really happened with **BISDN**.

- * The main ingredients of **BISDN**: asynchronous transfer mode (ATM) and optical transmission (synchronous digital hierarchy).

- * ATM networking (virtual paths and virtual channels, resource allocation, traffic management; network performance ...etc.).

- * User- network access configurations and interfaces/ protocols.

- * **BISDN** network equipment: ATM switches, cross-connects and transmission systems.

- * How to evolve towards **BISDN**.

- * How to integrate existing networks and networks that will probably be implemented before **BISDN**, e.g. metropolitan area networks (MANs).

- * **BISDN** trials.

- * Possible future development (e.g., Gbit/s systems, optical switching).

- * Some other ATM-problems have been covered (e.g., voice delay and echo, connectionless service provision and tariffing).

This book is useful for people involved in the planning, development, implementation and sale of telecommunication networks and terminals. The materials presented in this book

may also be used for an introductory course into broadband networks in the academic field.

The first chapter (Introduction) introduces the public data networks or private data networks connecting a huge company's plants or several research institutes. Such private networks often deploy nonstandardized equipment, interfaces and protocols and are unable to offer access to other networks and users. Variety of existing data transmission schemes , was illustrated containing only standardized user classes according to **CCITT** recommendation X.1. **CCITT** is the acronym for Comite' Consultative International Telegraphique et Telephonique, which is in charge of setting network standards for public telecommunication.

Then, the author presented the idea of the Integrated Services Digital Networks (**ISDN**) according to the **CCITT** statement as follows: "an **ISDN** is a network providing end-to-end digital connectivity to support a wide range of services, including voice and non-voice services, to which users have access by a limited set of standard multi-purpose user-network interfaces". **ISDNs** are being implemented in the early 1990s and having the following benefits for the user and network provider:

- * A common user-network interface for access to a variety of services.

- * Enhanced (out-of-band) signaling capabilities.

- * Service integration.

- * Provision of new and improved services.

Afterwards, the author introduces the idea of **BISDN** as follows:

- * to add new high speed channels to the existing channel spectrum.

- * to define new broadband user-network interfaces.

- * to rely on existing 64 kbit/s **ISDN** protocols and only to modify or enhance them

when absolutely unavoidable.

CCITT recommendation 1.113 has defined broadband as: "a service or system requiring transmission channels capable of supporting rates greater than the primary rate." B1SDN thus includes 64kbit/s ISDN capabilities, but in addition opens the door to application using bit rates above 1.5 Mbit/s or 2 Mbit/s. The above definition of broadband does not indicate how a technical concept of it might or should look like.

The second chapter entitled as "B1SDN Service Requirements". In this chapter, a brief outline of foreseeable broadband applications was given and then a discussion of network aspects was introduced. According to CCITT Recommendation, services are classified into two types, namely, (1) interactive, and (2) distribution services. The first type comprises conversational, messaging and retrieval services. The second type can be split into services with or without user-individual presentation control.

Conversational services can affect the mutual exchange of data; whole documents: pictures and sound. Examples of these services are: broadband video-telephony; broadband video conferences; high speed telefax; B1SDN messaging services include mailbox services for the sound transfer, pictures and /or documents. Retrieval services (such as broadband videotext, video retrieval services, etc) can be used to get video films at any time or to access a remote software library. Distribution services have many examples such as electronic publishing and TV programmed distribution with existing and high definition TV (HDTV). The main characteristics of broadband applications / services can be exhibited as follows:

- Not all services require very high bit rates , but some do , especially picture services with high resolution -
- Several communication types are highly bursty in nature, and if this feature was reflected in network design, considerable economizing on network resources might be achieved (statistical multiplexing gain). In the case of TV and HDTV distribution the

statistical gain is hard to be realized due to the nature of the source signals, therefore the burstiness is set to one (1). Thus , the variety of possible B1SDN services and applications requires a network with universal transfer capabilities in order to :

- Cater for services which employ quite different bit rates.
- Support burst-type traffic.
- take into account both delay and loss-sensitive applications.

In chapter (3) , entitled "Principles and Building Blocks of B1SDN", the author considered the B1SDN recommendations taking into account the following:

- The emerging demand for broadband services.
- The availability of high speed transmission, switching and signal processing technologies.
- The improved data and image processing capabilities available to the user.
- The advances in software application processing in the computer and telecommunication industries.
- The need to integrate interactive and distribution services and circuit and packet transfer modes into one universal broadband network.
- The need to provide flexibility in satisfying the needs of both user and operator (in terms of bit rate, QoS etc.).

B1SDN is tailored to become the universal future network, and its implementations will, according to the CCITT, be based on the ATM. The ATM is defined as "the transfer mode for implementing B1SDN". The term transfer comprises both transmission and switching aspects, so a transfer mode is a specific way of transmitting and switching information to be transferred in a network. In ATM, all information to be transferred is packed into fixed-size slots called cells. Each cell has a 48-octets information field and a 5-octet header. Whereas the information field is available for the user, the header field carries information that pertains to the ATM layer functionality itself, mainly the identification of cells by means of a label. ATM allows the



definition and recognition of individual communication by virtue of the label field inside each ATM cell header, in this respect, ATM resembles conventional packet transfer modes. Like packet switching techniques, ATM can provide a communication with a bit rate that is individually tailored to the actual need, including time-variant bit rates -The term 'asynchronous' in the name of the new transfer mode refers to the fact that, in the context of

multiplexed transmission, cells allocated to the same connection may exhibit an irregular recurrence pattern as cells are filled according to the actual demand. In the synchronous transfer mode (STM), refer to Fig. 1 (a), a data unit associated with a given channel is identified by its position in the transmission frame, while in ATM, refer to Fig. 1 (b), a data unit or cell associated with a specific virtual channel may occur at essentially any position

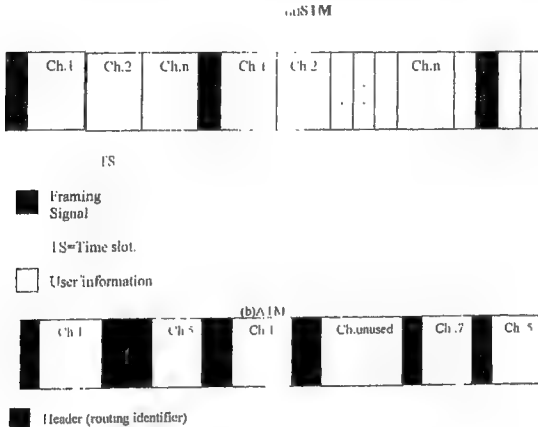


Fig.(1).STM and ATM principles.

In ATM -based networks the multiplexing and switching of cells is independent of the actual application. Dynamic bandwidth allocation on demand with a five degree of granularity is provided. So, the definition of high speed channel bit rates is now, in contrast to the situation in a STM environment, a second -rank task.

In chapter (4) . entitled as (BISDN network Concept) contains the following items:

- General Architecture of the BISDN.
- Networking techniques, (network layering, switching of virtual channels and virtual paths.

applications of virtual channel /path connections).

- Signaling Principles.
 - Broadband Network Performance.
 - Traffic control and Resource Management.
 - Operation and Maintenance Aspects.
 - Customer network Aspects
- Increasing communication needs demand the interconnection of LANs, by using ofMANs as well as BISDN .Therefore, it is necessary to interconnect LANs and private MANs with BISDN.

Chapter (5)entitled as (BISDN user-

network Interfaces and Protocols), deals with the BISDN user-network interfaces and with ATM -based protocols. The following items are presented:

- the protocol reference model developed by CCITT for BISDN.

- the description of the user -network interfaces in general and their physical layer properties.

- functions, coding and procedures of the adjacent ATM layer and ATM adaptation layer.

- Higher layer aspects of both user plane and control plane (signaling).

- Operation and maintenance problems of the user-network interfaces.

In chapter (6) entitled as, "ATM Switching", the author presented the following topics:

- * Switching Elements (Matrix-type, Central Memory, Bus-Type, Ring-Type, ...etc).

- * Switching Networks (Single-Stage, Multi-Stage).

In chapter(7) , entitled as "ATM Transmission Network", the author discussed the following topics:

- (1) Cell Transfer Functions (Generation of cells, multiplexing/concentration of cells, cross-connecting of cells).

- (2) Transmission Systems.

- (3) Network Synchronization (synchronization of Terminals).

- (4) BISDN local network Topology and Technology, (local Network structure , Transmission characteristics and Technology).

- (5) Trunk Network Structure.

In chapter (8), entitled as "Evolution Scenarios for BISDN", the following topics are discussed:-

- fiber to the customer.

- Introduction of BISDN Services.

- Integration of TV Distribution.

- Integration of LAN/MANs into BISDN, (local Area Networks, Metropolitan Area Networks , Interworking units, Integration Scenarios).

- BISDN Trials (BERKOM Trial).

In chapter(9), "Miscellaneous", the following

topics are presented:

- * Connectionless Services in BISDN (connection-Oriented and connectionless communication. Indirect provision of connectionless Service. Direct provision of connectionless Service.

- * Voice Delay and Echo problems,

- * Tariffing in BISDN, (Tariffing in Existing Networks , Tariffing in ATM Networks).

In chapter (10), (Outlook), the author have shown that it has been focused on BISDN ..and its appropriate techniques which will be the solution for the arising near-term and medium-term broadband communication needs. The ATM-based BISDN-like any new concept-faces a two-fold problems concerning its implementation : it has to be accepted by users and network providers in order to replace existing networks , and its full-scale realization may be jeopardized at some point in time by new , competing network concepts. Such new ideas, however, need not necessarily render the ATM- based BISDN superfluous; on the contrary, they will most probably be incorporated in the BISDN to make it an even more powerful telecommunication tool. In addition, the following topics are discussed:-

- * Universal ATM network.

- * Intelligent Network aspects for BISDN (Architectural Model , Overview of IN Services , Coherent Optical Transmission , G bit/s local Area Networks, Optical Switching).

And as a conclusion large-scale implementation of optical switching will not take place very soon and it may need some decades to replace the presently used electronic switching techniques. But optical subsystems (e.g., optical switching matrices for space division multiplexing) may be introduced much more quickly.

Appendix A is dedicated for BISDN standardization for BISDN and DQDB protocols. Appendix C contains the most famous Abbreviations. At the end of the book, there are about of (147) references are given for the execution of this book.



الأفكار المستحدثة لتحسين أداء المنظمات تكريم الأمم في براعة الأداء : جائزة مالكولم بالدريج الوطنية

تأليف

ترجمة

Gregory P. Smith

دينأ يحيى نبيه

ما هي التحديات التي تواجه وصول المنظمات إلى العالمية ؟ هل هي خفض التكاليف ودورة النشاط ؟ أم إدارة توظيف موظفي العقود والمؤقتين والورديين ؟ أم الاهتمام بتطوير اللواحي المختلفة مثل الأسهم والمبيعات وعلاقاتها وتوظيف الدخل ونمو المصادر والتوظيف ؟

إن مثلث الكتب في تطوير الأعمال مثل "fish" و"moving cheese" تجذب انتباه أصحاب الشركات والمنظمات . وهناك وسائل أخرى أكثر تعقيدا في عالم الأعمال مثل الأيزو ISO والبالاسيد سكوركار்ட Balanced Scorecard والسكيس سيجنا SixSigma وكيزين Kaizen ، وقد يتساءل أصحاب الأعمال عن الفضل هذه الوسائل ومدى نجاحها .

ويريد كل من أصحاب الأعمال والمسؤولين إنشاء منظمات عالية الجودة ، ولكن كثير منهم لا يعرفون كيفية تحقيق ذلك . إن ما يحتاجونه هو نموذج "واحد" لتطوير العمل يساعد في تحسين الأداء في كل فروع المنظمة ويسمى إستراتيجية موحدة تسرى في جميع أنحاء المؤسسة .

ويمكن الحل في وجود حوافز مميزة ، مثل جائزة مالكولم بالدريج الوطنية في للجودة . وهي جائزة أمريكية تمنحها الدولة ويقدمها رئيس الولايات المتحدة في مجالات متعددة مثل الصناعة والخدمات المهنية والأعمال الكبيرة منها والصغيرة ، وأيضاً التنظيم ومنظمات الرعاية الصحية التي تقدمت وأثبتت جدارتها في سبع مجالات وهي القيادة ، والتخطيط الإستراتيجي ، والتركيز على العملاء والأسواق ، والمعرفة والتحليل والتركيز على المولود القيصرية ، وإدارة العمليات ، ونتائج الأعمال .

ونذكر من الفائزين بهذه الجائزة ، الفاز لعام 2002

وتمنأ هذه المعايير بإطار فعال لتقييم وقياس الأداء على أساس مجموعة من المؤشرات الرئيسية للأداء التنظيمي والنواحي المالية والمصادر البشرية والعمليات وثلبية احتياجات العملاء . وقال أحد المشاركين في هذا المشروع " أنه الفضل وسيلة في تقييم أداء المنظمات ، لأن معايير الأداء الجيد تعتبر فريدة من نوعها من حيث تطوير الجوانب الهامة لنظام الأداء" .

وقد يتساءل البعض عن الخدمات التي يقدمها هذا المشروع وما إذا كانت مفيدة فعلاً أم إنها من الأفكار للمستحدثة التي لا يلتج عنها أي نفع . وقد أسفرت المقارنة بين نظام جائزة مالكولم بالدريج وبين (S&P500) Standard & Poor's 500 عن أن محل المعاملات التجارية العامة للمستثمرين من جائزة بالدريج قد تجاوز 500 بحوالي 3,8 إلى 1 من سنة 1988 إلى 1998 . إن المعاملات



وقد ظهر في برامج تليفزيونية مثل Bloomberg News وبعض الصحف مثل Business Week , President and CEO , Kilinger's , USA Today , Christian Science Monitor .

ويعتبر الرئيس والقائد للمؤسسة الإدارية الاستراتيجية (Your Course International Chart) .
توجد هذه المؤسسة في لابلاند، جورجيا .

جائزة مالكونم بالدريج الوطنية في الجودة

لقد أنشأت الجائزة الوطنية مالكونم بالدريج في الجودة لتوفر القطاع الخاص وسائل تحقيق الأهداف التالية للجائزة :
جمع التمويل الكافي لتأسيس الجائزة ، وعندما يضاف إليها الرسوم التي يدفعها المتقدمين لبرنامج الجائزة ، سوف يمول البرنامج بشكل دائم ، ويشرف على استثمارات تمويل الجائزة ، ومراجعة إنجازات البرنامج ، وإيفاء الأموال اللازمة للمعهد القومي للمعايير والتقنية (NIST) .
ومراجعة الحطة والموافقة على متطلبات التمويل المشترك لسنوات لاحقة لضمان نجاح برنامج الجائزة .

كيف يتم اختيار المتقدمين من الجائزة ؟

إن المؤسسات التي اتخذت الولايات المتحدة مقراً لها يمكن أن تقدم لبرنامج الجائزة . ويتم تقييم المتقدمين للجائزة بواسطة هيئة مختصة تتكون من خبراء القطاع الخاص في مجالات الجودة والأعمال . ويخصص المتقدمين الإجازات والتعويضات في سبع مجالات هي القيادة ، والتخطيط الاستراتيجي ، والاهتمام بالأسواق والعملاء ، والتحليل والمعرفة ، والاهتمام بالموارد البشرية ، وإدارة العمليات ، والنتائج .

ويقوم فريق المختصين بزيارة المنظمات بعد نجاحها في للفحص الأول ليؤكد من المعلومات المذكورة في طلبات الالتحاق ، ولتوضيح الأسئلة التي قد تطرأ أثناء المقابلة . ويعتمد كل مشترك ملخص لنقاط القوى والنقاط التي تحتاج لتحسين في المجالات السابق ذكرها .

إن عملية التقديم والمراجعة التابعة لبرنامج جائزة مالكونم بالدريج تعتبر الأفضل ، حيث أنك تحصل على ربح الفضل وفحص شامل لحسابات الأعمال" وهذا رأى أرنولد

التجارية لهذا المشروع لا تقدم للفائزين بالجائزة فقط . ولكن يمكن أن تستفيد المنظمات بشكل كبير من خلال المعايير والتطبيقات التي يقدمها هذا المشروع . ويحتوى تقرير التنفيذ الارتدادية الذي يتسلمه كل مشترك على أفكار مساهمة في تحسين الأداء الذي يساعد تطوير المنظمات . يتم منح الجائزة سنوياً في مجالات متعددة مثل التصنيع والخدمات المهنية والأعمال الصغيرة والتعليم والرعاية الصحية . وقد منحت لتسعة وأربعين منظمة منذ عام ١٩٨٨ منها Motorola Inc., Ritz-Carlton Hotels , SSM Health Care, Fed Ex, Wain Wright Manufacturing .

و قد أرسلت ٦٨ منظمة طلباتهم إلى المؤسسة الوطنية للمعايير والتقنية (NIST) جائزة مالكونم بالدريج الوطنية في الجودة لعام ٢٠٠٣ ، للجائزة الرئيسية الوطنية في الجودة . وتقدمت في العام الماضي ٤٩ منظمة تجارية وتعليمية ورعاية صحية . وعلى مدى الشهر الستة القادمة تقوم فرق المختصين المتدربين (المختصين) بتقييم هذه المنظمات لتحديد أيها سوف تتسلم الجائزة من الرئيس في الخريف القادم . ويمكن أن تقسم هذه المنظمات إلى: عشر منظمات صناعية كبرى، وثمان شركات خدمات، واثنى عشرة شركة صغيرة، وتسع عشرة منظمة تعليمية، وتسع عشرة منظمة رعاية صحية. وقد ازدادت هذه الأعداد في جميع المجالات مقارنة بالعام الماضي .

وتتم عملية التقديم لجائزة بالدريج بشكل صارم وشامل ، حيث يقدم المشتركين دراسة وثيقة لا تقل عن خمسون ورقة يوضحوا فيها أعمالهم والتطورات ونتائجها في سبع مجالات منها القيادة والعملاء والتسويق والموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي .

وتتوفر المعلومات الضرورية حول برنامج بالدريج الوطني في الجودة في موقع خاص بهذا البرنامج وبدون أي تكلفة مالية . www.quality.nist.gov/

يسير جريج سميث مؤلفاً ، وأيضاً متحدثاً في برنامج جائزة مالكونم بالدريج الوطنية في الجودة . وقد كتب العديد من الكتب وكان الأخير منها:

(Here Today , Here Tomorrow : Transforming your Workforce from High Turnover to High Retention).



الاستثمار الحكومي السنوي ، خمسة ملايين دولار بمساهمة القطاع الخاص والدولة والمنظمات المحلية ، وتتضمن هذه المساهمات عشرة ملايين دولار من الصناعات الخاصة لمساعدة البرنامج ووقت وجهه مئات كبار المطوعين من القطاع الخاص .

ويجب على مقدموا الطلبات أن يجهزوا الحقائق والبيانات ليثبتوا ادعائهم التي تتعلق بالتطبيقات الإدارية . وقد يمكن للمنظمة أن تستخدم مستشار لمساعد في تحضير إجابات أسئلة مقابلة البرنامج ، ويتضمن المستشارون أعضاء من هيئة المحلفين ، وقد يقدم المستشارون خدمات في قضايا إدارة الأداء بالإضافة إلى عمليات برنامج الجائزة ، حيث أنه لا يوجد إجابات سرية أو خاطئة أو صحيحة في المقابلة ، لأن الجائزة لا تعطي للمنظمة بناءً على مدى الفراغات في ورقة الأسئلة .

ويجب على المنظمة أن تثبت من خلال الحقائق والبيانات أن لديها نظام إداري عالمي يطبق فعلاً ويطمح باستمرار إلى أساليب التحسين .

بعض المنظمات التي تسلمت هذه الجائزة :

- * 2002- Motorola Inc, Commercial, Governkent and Industrial Solutions Sector, Branch Smith Printing Division, and SSMHralth Care.
- * 2001 - Clarke American Checks, Incorporated, pal's Sudden Service, Chugach School District, pearl River School District, and University of Wisconsin- Stout.
- * 2000- Dana Corp. Spicer Driveshaft Division, KARLEE Company, Inc., and Los Alamos National Bank

وميمرسكيرنش الرئيس السابق للجنة قضاة جائزة بالدريج ونائب رئيس الجودة ، هانيبول المحدودة .

يخضع المتقدمين لبرنامج الجائزة لعملية فحص صارمة تتضمن ثلاثمائة ساعة كحد أدنى من المراجعة ، بواسطة هيئة متحنيين مستقلة من القطاع الخاص . ويتلقى المتقدمون في المرحلة النهائية حوالي ١,٠٠٠ ساعة من المراجعة . يبحث برنامج جائزة مالكولم بالدريج للجودة سنوياً عن لجنة من الخبراء القادرين على تقييم المنظمات المؤهلة لجائزة مالكولم بالدريج الوطنية للجودة ، وأيضا راغبين في العمل كممثلين لبرنامج الجائزة . ويتضمن البرنامج خمسة مجالات تأهيلية وهي الصناعة والخدمات والعمال الصغيرة والرعاية الصحية والتعليم ،

إن تغطية وتوازن هذه المجالات يعتبر عامل مهم في اختيار أعضاء لجنة للمتشحين . إن الهدف هو أن يمثل المجلس مختلف الصناعات والشركات والمنظمات ويتضمن أغلب الباحثين وغير الباحثين عن الربح والقطاعات العامة . إن معايير جودة الأداء هي إطار يمكن أن تستخدمه أي منظمة لتحسين الأداء لديها . وقد ساهمت المعايير بشكل رئيسي في تحقيق الأهداف التي أسسها الكونجرس . وتعتبر هذه المقاييس مقبولة عالمياً الآن وليس فقط داخل الولايات المتحدة . وهي بصمة لتساعد المنظمات على تطوير العلاقة لديهم بالتركيز على هدفين وهما، أولاً تقديم الخدمات المتطورة بشكل جيد للعملاء ، وثانياً تحسين الأداء التنظيمي الشامل .

وقد أثبت برنامج الجائزة أنه حكومة ناجحة بشكل رائع وقد برزت أيضاً مجهودات فريق القطاع الخاص. وقد ارتفع

ندوة

التغيرات الهيكلية في سوق العمل في مصر ومداخل علاج البطالة

مقدمة :

الخبير السابق لمنظمة العمل الدولية: في عدة مقالات بجريدة الأهرام، وعرض من خلالها توصيفاً جيداً لمشكلة البطالة في مصر، وأبعادها، ومقترحات حلها .

ومن أهم القضايا التي أثارها الكاتب :

(١) ضرورة تنقيح البيانات الخاصة بحجم المتعطلين ومعدل البطالة .

(٢) نقص المعلومات للتصنيفية عن سوق العمل (المعلومات التصنيفية عن القطاع غير المنتظم- المهارات والمهن الفرعية المطلوبة في الأنشطة المختلفة) .

(٣) التضارب في مفاهيم وتريفات البطالة .

(٤) الإحصاء والشغالية لإحصاءات البطالة .

(٥) عدم انتظام ودورية إحصاءات البطالة .

(٦) ضرورة توفير بيانات شهرية عن البطالة .

(٧) الاستفادة من منظمة العمل الدولية في وضع نظام معلومات لسوق العمل .

(٨) تضخم الصالة في الجهاز الإداري للدولة، وانتشار البطالة المقنعة .

(٩) ضغط القدرات الفنية والمادية لمكاتب التشغيل التابعة لوزارة القوى العاملة .

(١٠) غياب آلية واضحة لتسجيل وتشغيل المتعطلين .

(١١) عدم تطبيق مواد التأمين ضد البطالة في قانون التأمينات الاجتماعية .

(١٢) عدم وجود استراتيجية وسياسة واضحة لمعالجة البطالة .

(١٣) قضية المفهوم النمطي للعمل المستقر والدائم والأمن .

(١٤) التحولات الاقتصادية والتكنولوجية وأثرها على أنماط العمل .

(١٥) تطوير قوانين العمل واتفاقيات العمل الجماعية .

(١٦) مفهوم العمل عن بُعد .

عقد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للمعلومات الإدارية ندوة تحت عنوان : التغيرات الهيكلية في سوق العمل في مصر ومداخل علاج البطالة وذلك يوم ٢٠٠٤/٢/٨ بحضور الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد العظيم رئيس الأكاديمية وراعي الندوة، والأستاذ الدكتور/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات ومدير الندوة ونخبة ممتازة زادت عن ٢٠٠ مشارك من القيادات والخبرات والأساتذة المتخصصين .

برنامج الندوة :

بدأت الندوة بكلمة الافتتاحية للأستاذ الدكتور / عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات، ثم أعقبه الأستاذ الدكتور/ حمدي عبد العظيم مرحباً بالسادة الحضور. وبعد ذلك تم عرض موضوع الندوة : لتحديث الأستاذ الدكتور / سمير رضوان رئيس المنتدى الاقتصادي للشرق الأوسط وإيران وتركيا. وأخيراً تم فتح باب الحوار والمناقشة من خلال تلقى المداخلات، والإجابة على الأسئلة المعروضة، وفي الختام تم إعلان التوصيات .

محاور الندوة :

المحور الأول : حجم وهيكل البطالة في مصر .

المحور الثاني : التغيرات الهيكلية في سوق العمل في مصر وعلاقتها بالبطالة .

المحور الثالث : مداخل علاج البطالة في مصر .

أوراق بحثية :

الورقة البحثية الأولى :

وقتها الأستاذ الدكتور/ سمير رضوان، حيث طرحت هذه الورقة بعض الأفكار التي نشرها الدكتور/ صلاح أيوب



- ١٧) خصوصية أسواق العمل واختلافها عن أسواق المنتجات .
- ١٨) تجزئة أسواق العمل .
- ١٩) القطاع غير المنظم .
- ٢٠) مرونة سوق العمل .
- ٢١) مشكلة البطالة وحلها الحقيقي في الأجل الطويل .
- ٢٢) دور الدولة والتوظيف .
- ٢٣) العلاقة بين المنشآت الصغيرة والكبيرة ومشكلة البطالة .
- ٢٤) الركود الاقتصادي وتنشيط السوق الداخلية .
- ٢٥) تأهيل وتدريب الأيدي العاملة .
- ٢٦) المنظومة للتدريب والتعليمية .
- الورقة البحثية للثانية :**
- ولمها الأستاذ الدكتور / سمير رضوان تحت عنوان : " العمالة والبطالة في مصر المشكلات التقليدية وطرق غير تقليدية لمعالجتها " ورقة بحثية، تحدثت من خلالها عن العمالة والبطالة في جمهورية مصر العربية، وعرضت سبلاتة للمشكلات الشائعة وطرق علاجها بصورة غير مألفة .
- حيث حيز سبلاتة عن مدى ما أثارتة قضية التشغيل والبطالة في مصر، خلال السنوات القليلة الماضية من جدل واسع النطاق بين واضعي السياسة العامة للدولة . هذا وقد أوضح سبلاتة أن الارتفاع الملموس في معدلات البطالة مؤخراً أدى إلى لفتتاع الأطراف الفاعلة بأن الوقت قد حان لمواجهة هذه المشكلة .
- توصيات الندوة :**
- وقد انتهت الندوة إلى التوصيات التالية :
- ١- ضرورة تبني سياسات وأطر مؤسسية غير تقليدية من أجل تحقيق التوظيف الكامل وتخفيض معدل البطالة إلى أدنى مستوى ممكن .
- ٢- لا بد من التحول من الحلول الجزئية إلى إتباع خطة عمل متكاملة تضم ثلاثة عناصر رئيسية، وهي إتباع سياسة كلية توسعية، وزيادة إنتاجية قوة العمل، وإصلاح الجهاز الإداري الحكومي .
- ٣- إتفق المشاركون على ضرورة الربط والتنسيق بين هيكل التخطيط وبين هيكل العمل من جهة أخرى؛ للخلص على المدى الطويل من العوامل المغذية للبطالة الهيكلية .
- ٤- إن النجاح في العلاج الجذري للبطالة يتوقف في المقام الأول على توفر الإرادة السياسية لتصميم وتنفيذ سياسات متكاملة دون الاعتماد على المسكنات المؤقتة .
- ٥- ضرورة تحسين منظومة البيانات المتعلقة بالبطالة بأنواعها والبيانات الخاصة بفرص العمل التي يكشف عنها سوق العمل في مصر .
- ٦- محاولة حصر الاقتصاد غير الرسمي والقطاع غير المنظم؛ ليدخل من منظومة سوق العمل الظاهر، وحصر فرص العمل المتاحة في هذه السوق وتحويلها إلى فرص عمل ظاهرة وحقيقية .
- ٧- لا بد من وجود نظام تعليمي وتدريبى متكامل يتوافق مع سوق العمل، مع ضرورة إنشاء صندوق للتدريب على المستوى القومي، وبالتالي وضع مشروع قومي للتدريب والاتفاق مع القطاع الخاص والعام على أن يخصص ١% من إجمالي الأجور في هذا الصندوق المقترح .
- ٨- وضع سياسة للأجور تتكلسق مع هيكل العمالة وسوق العمل، وبالتالي لا بد من إصلاح هيكل الأجور في مصر .
- ٩- لا بد من وضع استراتيجية متكاملة لتنمية العنصر البشرى في مصر، باعتبار أن الاستثمار في الموارد البشرية هو أفضل أنواع الاستثمار .

ندوة

الأثار المتوقعة لقانون حماية المنافسة

ومنع الاحتكار على النشاط الاقتصادي في مصر

مقدمة :

عقد مركز البحوث والمعلومات بكلية الادمية للعلوم الإدارية ندوة بعنوان : " الأثار المتوقعة لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار على النشاط الاقتصادي في مصر " وذلك يوم ١٨ / ٢ / ٢٠٠٤ برعاية الأستاذ الدكتور / حمدي عبد العظيم رئيس الأكاديمية، وإدار الندوة أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات بالأكاديمية، وبحضور معالي الوزير أ.د/ حسن خضر وزير التموين والتجارة الداخلية، ووالي مائتين وخمسين (٢٥٠) مشاركا من القيادات الإدارية في الوزارات والهيئات والجهات المعنية، وكذلك نسبة متميزة من الخبراء والمتخصصين وأساتذة الأكاديمية والجامعات المصرية .

برنامج الندوة :

اشتمل برنامج الندوة على جلمتين :

الجلسة الأولى : تحدث فيها كل من : أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد عميد مركز البحوث والمعلومات ملقياً كلمة الافتتاح، ثم أعقبه أ.د/ حمدي عبد العظيم رئيس لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية بكلمة ترحيب للسادات المشاركين والحضور، حيث أعطى سيادته الكلمة لمعالي الوزير الأستاذ الدكتور/ حسن خضر وزير التموين والتجارة الداخلية الذي تحدث سيادته عن الملامح الرئيسية لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار وأثاره المتوقعة على النشاط الاقتصادي

للجلسة الثانية : تحدث فيها أ.د/ عادل العزبي نائب رئيس الاتحاد العام للمستثمرين عن العلاقة بين قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار والتمول لأليات السوق، ثم تلاه السيد الأستاذ / محمد زكي رئيس شعبة المستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية الذي تحدث سيادته عن المشاكل التي يمكن

أن يثيرها القانون ومقرحات منظمات القطاع الخاص.

وفي نهاية الجلسة، فتح أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد باب الحوار والمناقشة ثم أعقبه بإعلان التوصيات .

محاور الندوة :

اعضدت الندوة على ثلاثة محاور، هي :

المحور الأول : الملامح الرئيسية لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار وأثاره المتوقعة على النشاط الاقتصادي .

المحور الثاني : العلاقة بين قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار والتمول لأليات السوق .

المحور الثالث : المشاكل التي يمكن أن يثيرها القانون ومقرحات منظمات القطاع الخاص .

أوراق بحثية :

- مشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، فلسفته، محتواه، أثاره الاقتصادية المتوقعة.

- مشروع في قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار.

- مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

أولاً : مشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار فلسفته، محتواه. أثاره الاقتصادية المتوقعة :

حاول معالي الوزير / حسن خضر الإجابة على ثلاثة أسئلة من خلال عرض سيادته لهذه الورقة العلمية، وهي :

الأول : ما هي المراحل التي مر بها القانون ؟ والثاني : لماذا قانون لتنظيم المنافسة ومنع الاحتكار ؟ والثالث : ما

هو محتوى مواد القانون ؟

ثانيا : رؤية في قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار :

تناول الأستاذ / عادل العزبي من خلال عرضه لهذه الورقة العلمية : مقدمة، الاحتكار في مصر، الرؤية في

مشروع للقانون المعروف .

ثالثاً: مشروع قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. وقد احتوى مشروع هذا القانون على أربع وعشرين مادة .

توصيات الندوة :

في ضوء الأوراق المطروحة والمداخلات المختلفة التي تمت، فقد توصل المشاركون إلى التوصيات التالية :

١- ضرورة الإسراع بدخول مشروع قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار إلى مجلس الشعب، وإصراره انتظاراً لأهميته للاقتصاد المصري في مرحلة التحول لآليات السوق بعد مناقشته مناقشة دقيقة ليصدر في أفضل صورة له، وخاصة أنه طال انتظاره مدة وصلت إلى عشر سنوات، وخاصة أن هناك (١١٠) دول أصدرت هذا القانون .

٢- كان هناك تضييل من المشاركين؛ لأن تكون العقوبة مالية، وزيادتها إن تطلب الأمر ذلك، أو إلغاء الترخيص ومصادرة البضاعة وبذلك سيكون أكثر وقفاً على المخالفين من العقوبات البدنية .

٣- لا بد أن يواكب إصدار قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار إصدار قانون الحملة للمستهلك ليكمل قانون تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار، وتكتمل المنظومة التشريعية الخاصة بتنظيم النشاط الاقتصادي في مصر، والوصول إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي في المعاملات الاقتصادية .

٤- لا بد من العمل على تنظيم عملية الاندماج والاستحواذ حتى لا تؤدي إلى نتائج سلبية على السوق .

٥- ضرورة إضافة كلمة الجمعيات والاتحادات التي تمارس

نشاطاً اقتصادياً .

٦- لا بد من عمل إضافة للمادة (٨) بما لا يتعارض مع قوانين العمل .

٧- بالنسبة لعدم سريان القانون على بعض الأنشطة : لا بد من فصل حصر الأنشطة عن عمومية المادة وإضافة عدم سريان القانون أيضاً على أنظمة أخرى مثل: العلاقات التجارية وبراءات الاختراع .

٨- وضع المادة (١٠) قبل المادة (٦) ؛ لتوضيح المقصود بالجهاز الذي سيقوم بإدارة عملية تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار .

٩- لا بد من عمل قواعد معلومات عن النشاط الاقتصادي من خلال كوالس مدربة ؛ لكي تزاد كفاءة جهاز تنظيم المنافسة ومنع الاحتكار .

١٠- لا بد من عمل دراسات مستمرة ؛ للكشف عن الحالات الضارة بالمنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية في السوق المصري .

١١- لا بد من اختيار رئيس جهاز تنظيم المنافسة من المتخصصين من ذوي الخبرة بنشاط الأعمال والاستثمار .

١٢- ضرورة تقوية جمعيات حماية المستهلك وتفصيل دورها وربطها بجهاز تنظيم المنافسة المقترح .

١٣- تفاق المشاركون على أنه ليس المهم إنشاء جهاز لتنظيم المنافسة، ولكن الأهم توفير الآليات اللازمة لتحقيق كفاءة أداء الجهاز، والأهم أيضاً استقلاله .

١٤- أكد المشاركون على أن تحديد نسبة الـ ٣٥% التي تكون فيها الممارسات والأوضاع احتكارية، ولكن الأهم التركيز على ما إذا كان هناك ممارسات احتكارية أم لا .

مركز البحوث والمعلومات الإطار العام للأنشطة والخدمات

تتعدد خدمات مركز البحوث والمعلومات التي يقدمها للباحثين العلميين وطلبة البكالوريوس والدراسات العليا والشركات والمؤسسات والهيئات والمنظمات المختلفة. انطلاقاً من رسالته في المشاركة والتفاعل مع قضايا المجتمع ودعم القرار على مستوى الوحدة والمستوى القومي، وفي ضوء هذه الاستراتيجية يمارس الأنشطة والخدمات البحثية التالية :

- ١- نشاطات البحوث العلمية الممولة والتعاقدية : وتقوم بهذا النشاط وحدة البحوث العلمية .
- ٢- نشاطات بحوث التسويق ودراسة الأسواق المحلية والعربية : وتقوم به وحدة بحوث السوق المحلية والعربية .
- ٣- نشاطات تقييم الأداء والمشروعات ودراسة الجدوى وإعادة الهيكلة والتأهيل للأيزو : وتقوم به وحدة تقييم المشروعات، ودراسة الجدوى، وإعادة الهيكلة .
- ٤- نشاطات المؤتمرات والندوات والملتقيات وورش العمل : وتقوم به وحدة المؤتمرات، والندوات، وورش العمل من خلال التعامل مع المشاكل الإدارية والاقتصادية. على مستوى الوحدة والمستوى القومي والبحث في الحلول العلمية والعملية لها.
- ٥- نشاطات مجلة البحوث الإدارية : وهي مجلة علمية محكمة دورية ربع سنوية، وتقوم به وحدة مجلة البحوث والتصحيح اللغوي.
- ٦- نشاطات الإصدارات والبحوث الاستطلاعية والترجمة والنشر من خلال وحدة متخصصة لذلك .
- ٧- نشاطات التحليل الإحصائي : من خلال الاستشارات الإحصائية والحزم البرمجية الحديثة SPSS MINITAB لتقديم الدعم للباحثين على مختلف مستوياتهم من أجل إعداد البحوث والتعامل مع البيانات، وتحليلها إحصائياً على مستوى البكالوريوس، والدراسات العليا.
- ٨- نشاطات الخدمات البحثية وقواعد البيانات : من خلال وحدة قواعد بيانات متضمنة : رسائل الماجستير والدكتوراه ومجلة البحوث الإدارية وبحوث مشروعات تخرج طلاب كلية الإدارة، والبحوث الإدارية، والاقتصادية بالإضافة إلى تقديم الخدمات البحثية المتكاملة لطلبة الكلية، والدراسات العليا، والباحثين العلميين على اختلاف درجاتهم العلمية .
- هذا ويقدم مركز البحوث والمعلومات كافة المعلومات عن الأنشطة والخدمات البحثية من خلال موقع المركز على الإنترنت بالتعاون مع قواعد بيانات الشبكة القومية للمعلومات، وقواعد بيانات للقوات المسلحة، والجهات المركزي للتعينة العامة والإحصاء، والجامعات الأمريكية، وشبكة الجامعات المصرية .
- ٩- نشاطات وحدة التصحيح اللغوي : حيث تقوم بتدقيق رسائل الماجستير والدكتوراه والعضوية والزمالة التي تناقش بالأكاديمية، وكذلك الأبحاث المحكمة لمجلة البحوث الإدارية تنقيحاً لغوياً، وهناك اتجاه للخروج بهذه الخدمة البحثية إلى الجامعات المصرية بل والجامعات العربية والإسلامية .

السيد الأستاذ الدكتور الوزير / أحمد محمود عثمان درويش^(١)
وزير الدولة للتنمية الإدارية^(٢)

الكهربائية والحاسب في جامعة كاليفورنيا بديفر بالولايات المتحدة الأمريكية .

المرحلة الثانية: من أغسطس ١٩٨٩م إلى سبتمبر ١٩٩٤م:
عمل سيادته خلالها مدرساً بقسم الاتصالات والالكترونيات ، كلية الهندسة - جامعة القاهرة .

ثم عمل مدرساً زائراً بقسم علوم الحاسب بالجامعة الأمريكية .

وأخيراً أنهى سيادته هذه المرحلة بالعمل مدرساً زائراً بقسم الهندسة الكهربائية والحاسب بجامعة كاليفورنيا بديفر بالولايات المتحدة الأمريكية .

المرحلة الثالثة: من سبتمبر ١٩٩٤م حتى سبتمبر ١٩٩٩م:
عمل سيادته أستاذاً مبدعاً بقسم هندسة الحاسب - كلية الهندسة - جامعة القاهرة .

ثم ختم سيادته هذه المرحلة بالعمل عضو هيئة تدريس (زائراً) بقسم الهندسة الكهربائية - جامعة فرجينيا (٩٦)، ٩٧، صيف ٩٩] .

المرحلة الرابعة والأخيرة: واستندت هذه المرحلة من سبتمبر ١٩٩٩ حتى ١٢ يوليو ٢٠٠٤ م :

وقد عمل سيادته أثناءها أستاذاً بقسم هندسة الحاسب - كلية الهندسة - جامعة القاهرة .

وقد تولف سيادته عن ممارسة عطائه التدريسي ؛ وذلك بسبب تعيينه وزير الدولة للتنمية الإدارية .

ننقل الآن إلى عطاء سيادته في مجال العمل الاستشاري.

ثالثاً: العطاء في مجال العمل الاستشاري :

عمل سيادته مستشاراً في خمسة مواقع رئيسية، وهي :

الموقع الأول :

عمل سيادته استشارياً للحديد من الوزارات والهيئات

الحكومية، منها :

نعرض في هذا العدد شخصية السيد الأستاذ الدكتور الوزير/ أحمد محمود عثمان درويش بمناسبه تولي سيادته وزارة الدولة للتنمية الإدارية في محاولة للكشف عن رحلة عطائه العلمية والعملية .

أولاً : المؤهلات العلمية :

اجتاز السيد الأستاذ الدكتور الوزير/ أحمد درويش المراحل التعليمية المختلفة بنفوق حتى حصل علي بكالوريوس هندسة الاتصالات والالكترونيات (مع مرتبة الشرف) عام ١٩٨١م من جامعة القاهرة .

ثم بدأ مرحلة جديدة من مراحل حياته العلمية ، وذلك من خلال حصول سيادته على ماجستير هندسة الحاسبات عام ١٩٨٤م من جامعة القاهرة . وبعد ذلك توجه سيادته إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتستكمل دراسته العليا ؛ فحصل على درجة دكتوراه الفلسفة في هندسة الحاسبات عام ١٩٨٨م من جامعة كاليفورنيا بديفر بالولايات المتحدة الأمريكية .

ثانياً : العطاء العلمي في مجال التدريس :

ينقسم عطاء السيد الأستاذ الدكتور الوزير/ أحمد درويش العلمي في مجال التدريس إلى أربع مراحل رئيسية ، وهي :

المرحلة الأولى: من إبريل ١٩٨٨م إلى أغسطس ١٩٨٩م :

حيث عمل سيادته خلالها محاضراً وباحثاً بقسم الهندسة

(*) يهدف هذا الباب إلى عرض السيرة الذاتية لكبار العلماء والقيادات الذين أثروا حياتنا بأعمالهم البارزة التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم لكل مطلب علم يبحث عن المال والقوة ووسمى السيرة على درب هذه الملامح الحديثة ... إن العلماء ورثة الأنبياء! -حق رسول الله - .

(١) والد السيد الأستاذ الدكتور الوزير / أحمد محمود عثمان درويش وزير دولة للشئون الإدارية في اليوم الخامس والعشرين من شهر مايو لعام ألف تسعمائة تسعة وخمسين ميلادياً ١٩٥٩/٥/٢٥ م .

(٢) إن شاعر وزارة الدولة للتنمية الإدارية هو :

الجهاز الإداري للدولة لا يمارس سلطة على المواطن وإنما يقدم له الخدمة.



[١] وزارة الاتصالات والمعلومات :

أ- وضع سياسات واستراتيجيات وإدارة تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية .

ب- الإشراف على إدارة مشروع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الممول من وكالة التنمية الأمريكية بمبلغ ٣٩ مليون دولار .

ج- تصميم وتفعيل برنامج تنمية الموارد البشرية وتصديق التدريب المتخصص مع الشركات العالمية، مثل : Cisco , Ericsson , Lucent , Qualcomm and Noster

[٢] بنك الإسكندرية :

لوضع خطة التطوير واستراتيجية التنفيذ ، وتصميم شبكة البنك الداخلية والخارجية لجميع الفروع .

[٣] بنك القاهرة :

لتصميم وتنفيذ شبكة الحاسبات الداخلية بالفروع والخارجية بين الفروع

إجلال وتجديد مكينات الصرف الآلي وتنفيذ تطبيقات الأعمال البنكية .

[٤] وكالة أنباء الشرق الأوسط :

مشروع تحديد الوكالة (أرشيف الأخبار، الفيديو، وغيره).

[٥] المجلس الأعلى للأثار :

لتحليل ودراسة دورة تدفق العمل لإنتاج وتخزين وتوزيع المطومات .

[٦] مصلحة الميكانيكا والكهرباء :

مشروع تحديث نظم المعلومات والصيانة لمحطات الدفع.

[٧] منظمة UN - ESCWA :

إعداد دراسة عن استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالصناعة بالشرق الأوسط .

[٨] الاتحاد الأوروبي :

تقديم مشروعات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المقدمة للتنفيذ بدول بحوض البحر المتوسط .

[٩] مجموعة شاكر :

لتطبيقات الشبكات (صوت، فيديو، بيانات) لمشروعات المركز الرئيس لشركة KBGM, Citisirs .

(١) وزارة الاتصالات والمعلومات .

(٢) وكالة أنباء الشرق الأوسط .

(٣) المجلس الأعلى للأثار .

(٤) مصلحة الميكانيكا والكهرباء .

(٥) مركز بحوث المياه .

(٦) هيئة التنمية السياحية .

(٧) اتحاد الإذاعة والتلفزيون .

الموقع الثاني :

عمل سيادته استشارياً للبنكين التاليين :

(١) بنك القاهرة . (٢) بنك الإسكندرية .

الموقع الثالث :

عمل سيادته استشارياً للعديد من المنظمات الدولية، ومنها :

(١) منظمة UNESCO (مشروع إحياء مكتبة الإسكندرية).

(٢) ESCWA (دراسات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالصناعة).

(٣) FAO (مشروع قاعدة بيانات الأغذية) .

(٤) الاتحاد الأوروبي (مشاريع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بحوض البحر المتوسط) .

الموقع الرابع :

عمل سيادته استشارياً للعديد من الشركات المصرية، منها :

(١) مجموعة شاكر الاستشارية .

(٢) بتروجت . (٣) انبي .

(٤) المصرية للاتصالات . (٥) المهندس لتأمين .

الموقع الخامس والأخير :

عمل سيادته استشارياً للعديد من الشركات الأمريكية ، ومنها :

(١) FairChild Imaging Sensors

(٢) Obvision

ننتقل الآن إلى المجال التطبيقي لسيادته .

رابعاً: نماذج تطبيقية من عطاء سيادته في مجال

التطوير المؤسسي والعمل الاستشاري على الصواء:

سوف أقوم بعرض موقع العمل ثم أقبه بالنموذج

للتطبيقي لسيادته :



[١٠] منظمة UNESCO :

تحليل وتصميم والإشراف على تنفيذ نظام معلومات مشروع لإحياء مكتبة الإسكندرية .

[١١] المركز القومي لبحوث المياه :

تصميم نظام المعلومات الجغرافي للمعاهد الإثني عشر بالمركز .

[١٢] هيئة التنمية السياحية :

لكتابة كراسة الشروط والمواصفات ، وتقييم العروض المقدمة لمشروع مركز معلومات وأمان السياحة للنيلية الذي يهدف إلى تركيب نظام لتحديد مواقع السفن بين سوهاج وأسوان . المشروع بحجم ٢٠ مليون دولار أمريكي وممول من البنك الدولي .

[١٣] منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة (FAO):

تصميم وتطوير قاعدة بيانات للأغذية ومكوناتها مع الأخذ في الاعتبار العوامل المختلفة مثل: فقدان الماء، والفيتامينات عند الطهي، وغيره .

[١٤] شركة بتروجيت :

تطوير وتنفيذ شبكة الحاسبات وربط المركز الرئيس بالفروع بأنحاء الجمهورية .

[١٥] شركة البهي لخدمات البترول :

تطوير شبكة الحاسبات بالشركة (٨٠٠ عقدة) وتصميم نظام أرشيف إلكتروني للملفات والرسومات الهندسية .

[١٦] مكتب العلامات التجارية ودار نشر وجريدة كبرى:

تحليل النظام وتصميم أرشيف إلكتروني للصور والمستندات .

[١٧] المعهد القومي للاتصالات :

مشكلة إعادة توزيع خلايا بث التليفون المحمول : للقضاء على ظاهرة المناطق الميتة .

[١٨] شركة Optivision Inc :

دراسة إحصائية وتقديم التوصيات بشأن تحليل الصور متعددة اللطافات (٢٢٤ نطاقاً) لوكالة أبحاث الفضاء الأمريكية NASA والمقارنة بين الطرق المختلفة لضبط البيانات .

[١٩] شركة Fairchild Imaging Sensors قسم الأشعة

تحت الحمراء كاليفورنيا:

تصميم نظام متكامل لمعالجة الصور .

ننتقل الآن إلى عطاء سيادته في مجال البرمجيات .

خامساً : العطاء في مجال البرمجيات :

عمل سيادته مبرمجاً أثناء حياته العملية خلال ثلاث فترات، وهي :

الفترة الأولى : في عام ١٩٩١ م

قام سيادته بتحليل وتصميم وتطوير وتنفيذ حزم البرامج SIMPLE مستخدمة لمحاكاة نظم الاتصالات .

تعمل الحزم تحت نظم التشغيل SUNIX, VMS & DOS وبإمكانها العرض على طرفيات بيانية مختلفة. وقد استخدمت كدالة بحث أساسية في جامعات كاليفورنيا وفرجينيا والقاهرة، وكذلك بأقسام البحث والتطوير بالعديد من الشركات التجارية. (نسبة حقوق الملكية الفكرية ٥٠%).

الفترة الثانية : في عام ١٩٩٧ م

قام سيادته بتصميم وتطوير وتنفيذ حزم البرامج RSVP المستخدمة لمحاكاة بث الفيديو على قنوات الاتصال اللاسلكية بنظام الإرسال غير المتزامن . وهي تستخدم حالياً كدالة بحث أساسية في جامعة كاليفورنيا وفرجينيا والقاهرة كذلك بأقسام البحث والتطوير بالعديد من الشركات التجارية . (نسبة حقوق الملكية الفكرية ٢٥ %) .

الفترة الثالثة والأخيرة : في عام ١٩٩٨ م

قام سيادته بتصميم وتطوير وتنفيذ حزم البرامج لأول قاعدة بيانات أغذية مصرية متوافقة مع نظم التكويد العالمية.

ننتقل الآن إلى أنشطة سيادته العلمية والأكاديمية .

مالياً : الأنشطة العلمية والأكاديمية :

عمل السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد درويش معلماً وأكاديمياً من خلال أربعة مجالات متنوعة تمثل نشاطه العلمي ، وهي كما يلي :

المجال الأول : كعضو

عمل سيادته عضواً بالعدد من :

(١) للجمعيات العلمية والدولية .

(٢) هيئات تحرير المجلات العلمية الدولية .

المجال الثاني : كمؤلف

أشرف سيادته على رسائل علمية عديدة ، وهي كما يلي :

[١] رسائل الدكتوراه :

أشرف سيادته على إحدى عشرة رسالة دكتوراه : ست

رسائل منهم حصلوا على الدرجة ، وخمس رسائل مازال

العمل فيها مستمراً .

[٢] رسائل الماجستير :

أشرف سيادته على سبع وعشرين رسالة ماجستير ،

عشرون رسالة منهم حصل أصحابها على الدرجة ، وسبع

رسائل مازال العمل فيها مستمراً .

المجال الثالث : كباحث

تنوعت أعمال سيادته البحثية بين بحثٍ ومقالٍ وكتابٍ ،

كما يلي :

(١) للبحوث المُحكَّمة :

نُشرَ لسيادته ثلاثة وخمسون بحثاً مُحكَّماً سواء أكان ذلك

في المجلات العلمية أم في أوراق العمل بالمؤتمرات

المرموقة للمُحكَّمة .

(٢) المقالات العلمية :

نُشرَ لسيادته أحد عشر مقالاً مدحوة في المجال الدولية المختلفة.

(٣) الكتب :

نُشرَ لسيادته كتابان .

(٤) المصطلحات العلمية

لقد أُنِحتَ لسيادته الفرصة للتعامل مع المجمع اللغوي ،

وذلك من خلال ترتيب المصطلحات العلمية .

المجال الرابع والأخير : كمشاركٍ في لجنة المجتمع :

شارك سيادته في العديد من ورش العمل والأنشطة التي تهدف

إلى المحافظة على البيئة والرقى بها وتنمية الموارد البشرية .

وننتقل الآن إلى الجائزة التتجيمية التي حصل عليها

سيادته .

سابعاً : الجوائز :

حصل السيد الأستاذ الدكتور الوزير/ أحمد محمود عثمان

درويش على جائزة الدولة للتشجيعية في العلوم الهندسية لعام

١٩٩٩ م ، وهو في بداية عقده الرابع

وتعتبر هذه الجائزة التي حصل عليها ضيفنا العزيز

للجنة وسبباً في أن واحداً فهي نتيجة تنويع سيادته على

عقله العلمي للنظري والتطبيقي؛ وهي أيضاً قد تكون أحد

الأسباب ضمن أسباب أخرى عديدة والتي تفرح بها سيرته

العلمية والعملية كما عرضناها لترشيح سيادته لمنصب

وزير، ومن ثم تعيينه وزير الدولة للتنمية الإدارية، وذلك يوم

الثلاثاء الموافق الثالث عشر من شهر يوليو لعام ألفين

ولربعة ميلادياً ١٣ / ٧ / ٢٠٠٤ .





مركز البحوث والمعلومات



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
تدريب - بحوث - استشارات - تعليم



جمهورية مصر العربية

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، مُحكَّمة

قسمة اشتراك

الاسم:
العنوان:
هاتف: فاكس: محمول:
E-Mail :

قيمة الاشتراك السنوي (شاملة أجور الإرسال البريدي العادي)

الأفراد	المؤسسات	الاشتراكات السلوية:
٤٠ جنيهاً مصرياً	١٠٠ جنيه مصري	١- جمهورية مصر العربية:
٢٠ دولاراً	٦٠ دولاراً	٢- الدول العربية والأجنبية:

يمنح خصم قدره ١٠٪ للمؤسسات والأفراد على مدة الاشتراك التي تزيد على أربع سنوات

ترسل هذه القسمة مرفقة بشيك بقيمة الاشتراك / الاشتراكات باسم السيد رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وحيد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية - كورنيش النيل - مدخل المعادي - القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢ لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بمركز البحوث والمعلومات ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٢

البريد الإلكتروني

Website : www.sams-ric.edu.eg
e-mail : ric@sams-ric.edu.eg
info@sams-ric.edu.eg

مقترحات وشكوى :

فى هذا العدد

أولاً: افتتاحية العدد:

- ☆ المنهج الاقتصادى لمصر فى ضوء الدستور الحالى ومتطلبات الإصلاح
- ☆ الاتحاد الإفريقى والنهباء
- أ.د/ حمدي عبد العظيم
- رئيس أكاديمية السادات
- أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد
- عميد مركز البحوث والمعلومات

ثانياً: بحوث مُحَكَّمة:

- ☆ دعم التبادل التجارى للأغذية بين مصر والدول الأوروبية باستخدام تكنولوجيا حفظ الأغذية بالإشعاع
- ☆ Multi-agent Routing System for Networks
- ☆ اليابان من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلي جدلية الأصالة والمعاصرة
- ☆ استراتيجية جديدة لتصدير المنتجات النسيجية فى ظل تحديات اتفاقية منظمة التجارة العالمية
- ☆ اتجاهات طلاب التعليم الجامعى التجارى نحو أهمية الحاسب الآلى
- د. إيمان محمد حسن محمود
- Dr. Mohamed M. Eassa
- د. ماجد رضا بطرس
- د. مصطفى كمال السيد طایل
- د. هالة محمد لبيب عنبه

ثالثاً: بحوث مرجعية:

- ☆ التحوط من مخاطر الاستثمار Investment Risks Hedging
- ☆ ترشيد نفقات الموازنة العامة بدولة الإمارات العربية المتحدة
- د. أحمد فهمي أبو القمصان

رابعاً: ملخصات الرسائل الجامعية:

- ☆ ترشيد نفقات الموازنة العامة بدولة الإمارات العربية المتحدة
- ☆ مراجعات نقدية للكتب:

- Integrated Broadband Networks:
- An Introduction to ATM-Based Networks

سادساً: تراجم:

- ☆ الأفكار المستحدثة لتحسين أداء المنظمات
- ترجمة / دينا يحيى نبيه

سابعاً: المؤتمرات والندوات:

- ☆ ندوة: «التغيرات الهيكلية فى سوق العمل فى مصر ومداخل علاج البطالة»
- ☆ ندوة: «الآثار المتوقعة لقانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار على النشاط الاقتصادى فى مصر»

ثامناً: الإطار العام للأنشطة والخدمات بمركز البحوث والمعلومات

تاسعاً: شخصية العدد:

- ☆ شخصية الأستاذ الدكتور الوزير / أحمد محمود عثمان درويش
- وزير الدولة للتنمية الإدارية

